







W2111A

* هذه فهرست لهذا الكتاب المستطاب *

٥	شرائط الصلوة	١١٢	الشرط الرابع
٥	فرائض الوضوء	١١٦	الشرط الخامس
٧	سنن الوضوء	١٢٣	الشرط السادس
١٠	آداب الوضوء	١٢٩	فرائض الصلوة
١٢	ومن الآداب ان يستاك	١٢٩	الاول تكبيرة الافتتاح
١٦	خاتمة الوضوء	١٣٢	الثاني القيام
١٧	فروع وفي فوائد	١٣٨	الثالث القراءة
٠٠	حفظ الكبير	١٣٩	الرابع الركوع
١٨	الطهارة الكبرى	١٤١	الخامس السجدة
٢١	فرائض الغسل	١٤٤	السادس القعدة الاخيرة
٢١	فروع قالت معي جني	١٤٥	السابع الخروج اصنعه
٢٥	سنن الغسل	١٤٧	الثامن تعديل الاركان
٢٧	فروع ان اجبت المرأة	١٤٧	واجبات الصلوة
٣٠	فصل في التيمم	١٤٨	صفة الصلوة
٤١	فروع لتيمم الجنابة	١٦٦	كراهية الصلوة
٤٤	فصل في المياه	١٧٩	سنن الصلوة
٤٨	فصل في الحياض	١٨٢	فصل في النوافل
٥٣	فصل في المسح على الخفين	١٨٤	صلوة الضحى
٦٣	فصل في نوافل الوضوء	١٨٧	صلوة التراويح
٧٣	فصل في النجاسة	١٩٢	صلوة النوتر
٧٨	فصل في البر	١٩٢	فروع فاته زوجه
٨٣	فصل في الاسار	١٩٣	تيمم لا يفت في صلوة غير النوتر
٨٩	الشرط الثاني	١٩٥	ثلاث من النوافل صلوة
١٠٥	فروع شتى من تعلق النجاسات	٠٠٠	الكسوف
١٠٦	قارة مانت في دهن	١٩٥	صلوة الاستسقاء
١٠٧	الشرط الثالث	١٩٦	ومن النوافل ركعتا شكر الوضوء

١٩٦	ومن النوافل ركعتا الاستحارة	٢٤٠	شروط المحاذاة
١٩٦	ومن النوافل ركعتا السفر	٢٤٢	فصل فيما يتابع المقتدى
١٩٦	ومن النوافل ركعتا القدوم	٢٤٣	فصل في قضاء الفوائت
١٩٧	ومن النوافل صلوة التسيح	٢٤٥	فصل في المسافر
١٩٧	ومن النوافل صلوة الحاجة	٢٤٧	ثم اعلم ان الصلوة مادام وقتها
١٩٧	ومن النوافل صلوة قيام الليل	٠٠٠	باقيا
١٩٧	مفسدات الصلوة	٢٤٩	فصل في صلوة الجمعة
٢٠٧	فروع ولو نفع في الصلوة	٢٥٣	مسائل متفرقة
٢٠٨	تذيل في الحديث	٢٥٤	فصل في صلوة العيد
٢١٠	فصل في سجود السهو	٢٥٥	فروع الخروج الى المصلي
٢١٧	واعلم ان المسبوق واللاحق	٠٠٠	وهو الجنابة
٠٠٠	والمدرك	٢٥٧	فصل في الجنائز
٢٢٠	فوائد في التطوع	٢٥٨	والسنة ان يكفن الرجل
٢٢١	فصل في زلة القاري	٢٥٩	وصفة التكفين
٢٢٩	تنبيه من ذكر كلمة مكان كلمة	٢٦٠	مبحث الاولى بالامامة
٢٣١	ثلاث فيما يكره فعلة	٢٦١	صلوة الجنابة اربع تكبيرات
٢٣٢	فوائد لو قدم بعض حروف	٢٦٥	نوع في الشهيد
٠٠٠	الكلمة	٢٦٦	مسائل من الجنابة
٢٣٤	سجدة التلاوة	٢٧٠	فصل في احكام المسجد
٢٣٨	مباحث الامامة	٢٧٣	مسائل شتى

٢٢١	٢٢٦	٢٢٧	٢٢٨
٢٢٩	٢٣٠	٢٣١	٢٣٢
٢٣٣	٢٣٤	٢٣٥	٢٣٦
٢٣٧	٢٣٨	٢٣٩	٢٤٠
٢٤١	٢٤٢	٢٤٣	٢٤٤
٢٤٥	٢٤٦	٢٤٧	٢٤٨
٢٤٩	٢٥٠	٢٥١	٢٥٢
٢٥٣	٢٥٤	٢٥٥	٢٥٦
٢٥٧	٢٥٨	٢٥٩	٢٦٠
٢٦١	٢٦٢	٢٦٣	٢٦٤
٢٦٥	٢٦٦	٢٦٧	٢٦٨
٢٦٩	٢٧٠	٢٧١	٢٧٢
٢٧٣	٢٧٤	٢٧٥	٢٧٦
٢٧٧	٢٧٨	٢٧٩	٢٨٠
٢٨١	٢٨٢	٢٨٣	٢٨٤
٢٨٥	٢٨٦	٢٨٧	٢٨٨
٢٨٩	٢٩٠	٢٩١	٢٩٢
٢٩٣	٢٩٤	٢٩٥	٢٩٦
٢٩٧	٢٩٨	٢٩٩	٣٠٠



٧٩



بسم الله الرحمن الرحيم *

الحمد لله الذي جعل العبادة مفتاح السعادة ومطعم السيادة وملح الحسنى والزيادة وجعل الصلوة عمود قيامها وزروة سنامها وعمدة احكامها واصلوة والسلام على افضل خلقه سيدنا محمد الذي جعلت في الصلوة قرة عينه وعلى آله واصحابه الذين فازوا من معدن الدين بلجينة وعينه وبعد فيقول المفتقر الى ربه الغنى ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلي قد كنت شرحت كتاب منية المصلي شرحا وسميته بغنية المتلى لكن رأيت فيه بعض الاطالة التي ربما اوجبت للبستين والقاصرين الملالة فاجبت ان اختصر من فرائد دلائله وازيد في فوائد مسائله تسهيلا للطالبين وتويلا للراغبين والله سبحانه هو المستعان على كل مراد منه المبدأ واليه المعاد وهو حسبي ونعم الوكيل قال المصريح بسم الله الرحمن الرحيم يتنا وتبركا واقتداء بالقرآن وكذا قوله الحمد لله رب العالمين واتبع ذكر الله تعالى بذكر رسوله فقال والصلوة على رسوله محمد وآله اى اهله اجمعين اعلموا خطاب عام لمن يطلب الاستفادة وفقكم الله اى جعلكم موفقين لطاعته وايانا ان انواع العلوم كثيرة واهم الانواع بالحصيل متعلق باهم مسائل الصلوة لانها واجبة على الغنى والفقير بخلاف الزكاة والحج ومكررة كل يوم وليلة بخلاف الصوم فلما رأيت رغبة المقتسبين جمع مقتبس اسم فاعل من اقتبس اى اخذ القبس وهو شعلة نار

تؤخذ

تؤخذ من معظمها شبه العلم بالنور العظيم وطالبه بالمقتسبين من ذلك النور في تحصيلها متعلق برغبة والضمير للمسائل التقطت جواب لما اى انتقيت ما كثر وقوعه للمصلين وما لا بد لهم منه من مصنفات المتقدمين متعلق بالتقطت ومن مخارات التأخرين نحو الهداية والمحيط وشرح الاسبيجاني على مختصر الطحاوى والغنية بالغنى المضمومة في اكثر النسخ وفي بعضها بالقاف المكسورة والمنقط والخيرة وفتاوى قاضخان وجامعية الكبير والصغير وسميته اى سميت الكتاب الذى التقطته منية المصلي اى ما يتناه وغنية المبتدى اى ما يستغنى به عن غيره واسئل الله اى وانا اسئل الله والواو للحال ان يجعل ما اعتمدته اى قصده خالصا لوجهه اى لذاته ومكفرا اى سببا لتكفير ذنوبى اى سترها بعدم المؤاخذه بها بفضلها اى بتفضله لا باستحقاقى وان يغفر لى واوالدى ولاستاذى بتشديد الباء مفتوحة جمع استاذ وهو الموفق للسداد بفتح السين اى للصواب وهو عدم الخطاء ومنه الهداية اى خلق الاهتداء والرشاد اى الاستقامة على طريق الحق اعلم خطاب عام لكل من يطلب معرفة احكام الصلوة بان الصلوة فريضة اى مفروضة مقطوعة بالحكم بها ثابتة صفة لفريضة بالكتاب اى القرآن والسننة اى الطريقة المنقولة عن النبي عم سوى القرآن واجماع الامة اى باجماع المجتهدين اما الكتاب فقوله تعالى اقيموا الصلوة فانه امر وهو يقتضى الوجوب والمراد باقامتها اوقاتها وقوله تعالى وقوموا لله قانتين اى صلوا لله قانتين وقيل قوموا فى الصلوة خاشعين او مطيعين القيام وقوله تعالى حافظوا اى داوموا على الصلوات والصلوة الوسطى وهى صلوة العصر وقيل غير ذلك وخصها بعد التعميم لزيادة شرفها والاهتمام بها اذ هى مظنة التكاسل عنها لكونها وقت كثرة الاشتغال وقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين يصبحون وله الحمد فى السموات والارض وعشيا وحين تظهرون اى سبحوا لله فى هذه الاوقات والمراد صلوا على ما روى عن ابن عباس رض انه قيل له هل تجد ذكر الصلوات الخمس فى القرآن قال نعم وتلا هذه الآية تمسون صلوة المغرب والعشاء وتصبحون صلوة الفجر وعشيا صلوة العصر وحين تظهرون صلوة الظهر وقوله وعشيا متصل

بقوله حين تمسون وله الحمد في السموات والارض اعترض بينهما ومعناه
 ان على المميزين كلهم من اهل السموات والارض ان يحمدوه كذا في الكشف
 وقوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا اي فرضا موقوتا محدودا
 باوقات لا يجوز اخراجها عنها وما السنة فاروى عن النبي عم في الصحيحين
 انه قال بنى الاسلام اى الايمان فانها شئ واحد عند اهل السنة على خمس
 اى على خمس خصال شهادة ان لا اله الا الله بجر شهادة بدلا من خمس
 ورفعهما خبر مبتداء محذوف وكذا ما عطف عليها وان محمد رسول الله
 عطف على ان لا اله الا الله فهذه الشهادة واحدة من الخمس واقام الصلوة
 اى اقامتها ثانية وابتاء الزكاة ثالثة وصوم شهر رمضان رابعة وحج البيت
 خامسة من استطاع اليه سبيلا محله الرفع على انه فاعل المصدر المضاف الى
 مفعوله والاستطاعة عند الجمهور القدرة على الزاد والراحلة فاضلين عن
 الخواص الاصلية واللوازم الشرعية وقوله عم لكل شئ علم اى علامة دالة
 على تحققه وعلم الايمان الصلوة فهي علامة لوجوده في القلب باعتبار الظ
 وقوله عم الصلوة عماد الدين فمن اقامها فقد اقام الدين ومن تركها فقد هدم
 الدين كما ان الخيمة تقوم باقامة عمودها وتسقط بسقوطه وقوله عم خمس
 صلوات مبتداء افترضهن الله تعالى على العباد خبره من احسن وضوئهن
 باسبغهن والايان بسنته وآدابه وصلين لوقتهن وان ركوهن وسجودهن
 بالطمأنينة فيه وخشوعهن اى خضوعهن باحضار القلب وجمع الهمة
 وصرف الشواغل الدنيوية عن الفكر كان له على الله عهد اى وعهد
 مؤكد ان يغفر له اى بان يغفر له ذنوبه وقوله عم الفرق بين العبد وبين
 الكفر اى بين العبد وبين ان يصل الى الكفر ترك الصلوة اى ان يترك الصلوة
 وهذا كما يقال بينك وبين مرادك الاجتهاد اى بينك وبين بلوغ مرادك ان تجتهد
 فاذا اجتهدت بلغت واما لفظ الفرق فليس من الحديث وهو غير صحيح
 من حيث المعنى لان ترك الصلوة ليس فرقا بين العبد وبين الكفر بل وصل
 كما تقدم ثم المراد بهذا الحديث وامثاله الترك اعتقادا وهو انكار وجوبها واما
 اجاع الامة فان الامة قد اجتمعت من لدن رسول الله عم على فرضيتها
 من غير تكبر منكر ولا منازعة وكان ذلك اجاعا واجاع المسلمين حجة لقوله عم

لا يجتمع ائمة على الضلالة ثم اعلم بعد ما علمت ثبوت فرضية الصلوة
 بان للصلوة شرائط قبلها جمع شريطة بمعنى الشرط والمراد به هنا ما لا تصح
 الصلوة الا بتقدمه عليها فقوله قبلها صفة موصفة ومعينة لمعنى الشرط
 وفرائض جمع فرضية بمعنى الفرض والمراد به ههنا ما لا صحة للصلوة
 بدونه سوى الشرائط والاركان واركانا جمع ركن والمراد به هنا
 ما يكون جزءا من الصلوة وواجبات جمع واجب والمراد به هنا ما لا تقصد
 الصلوة بتركه بل ان تركه سهوا يجب سجود السهو وان تركه عمدا تصح
 الصلوة مع النقصان فتجب اعادتها وان لم يعدها يكون فاسقا وانما وستنا
 جمع سنة والمراد بها هنا ما يثاب بفعله في الصلوة وان تركه تكون الصلوة
 مكروهة كراهة تنزيهية ولا يجب سجود السهو بتركه سهوا وادابا جمع ادب
 وهو دون رتبة السنة فلا كراهة في تركه وكراهية بتخفيف الباء والمراد بها
 ما يتضمن ترك سنة وهو كراهة التنزيه او ترك واجب وهو كراهة التحريم ومنهاها
 جمع منهي وهو محل النهي والمراد بها ما يفسد الصلوة فيها اى في الصلوة
 اما الشرائط التي قبلها المجمع عليها فاستمالة الطهارة من الحدث اى ما يوجب
 الغسل او الوضوء ويسمى النجاسة الحكيمة والطهارة من النجاسة الحقيقية
 وسر العورة واستقبال القبلة والوقت والنية اما الطهارة من الحدث فلا غتسال
 من الجنابة ويسمى الطهارة الكبرى وموجبه الحدث الاكبر والوضوء ويسمى
 الطهارة الصغرى وموجبه الحدث الاصغر عند وجود الماء والقدرة اى مع
 القدرة عليه اى على استعماله للاغتسال او الوضوء وعند عدمها اى عدم
 الوجود والقدرة وعدم احدهما فالطهارة الواجبة هي التيمم ولكل واحد منهما
 اى لكل واحد من الاغتسال والوضوء فرائض وستن واداب ومنها وليس للغسل
 ولا للوضوء واجب فلذا لم يذكره اما فرائض الوضوء قدمه لكثرة تكرره
 وهو ثلاثة انواع فرض وهو وضوء المحدث عند اعادة الصلوة ولو جازاة او سجدة
 التلاوة او مس المصحف وواجب وهو الوضوء للطواف ومنسوب وهو الوضوء
 للنوم اذا اراده والوضوء على الوضوء والمحافظة على الوضوء بان يتوضأ كلما
 احدث والوضوء بعد الغيبة والكذب وبعد انشاد الشعر وبعد الفقهة
 في غير الصلوة والوضوء لغسل الميت كذا في فتاوى قاضي خان والخلاصة

فاربعة كما فهم مما قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة وانتم محدثون فاغسلوا وجوهكم الغسل الاسالة وحدها عند هذا ان يتقاطر الماء و او قطرة وعند ابي يوسف يجزئ ان يسيل على العضو ولو لم يقطر كذا في شرح الهداية لابن الهمام وحد الوجه ما بين قصاص الشعر واسفل الذقن وشحمى الاذنين ويديكم الى المرافق جمع مرفق بكسر الميم وفتح الفاء وبالعكس وهو مفصل الزراع في العضد وامسحوا برؤوسكم المسح في اللغة امرار الشئ على الشئ وهو المراد في التيم واريد به في الوضوء اصابة اليد المبلة بما امر بمسحه وارجلكم الى الكعبين قرئ بالنصب وبالجر فتيل النصب بالعطف على وجوهكم والجر على الجوار والصحيح ما ذكرناه في الشرح وجوز الشبهة المسح على الرجل بلا خف ويرده ما في الصحيحين ان رسول الله عم رأى قوما توضع واعقابهم تلوح لم يمسها الماء فقال عليه السلام ويل للاعقاب من النار والمرقان والكعبان وهما العظامان النابتان في جانبي القدمين يدخلان في فرض الغسل خلافا لفر وكذا ما بين العذار بكسر العين وهو ما سال على الخد من اللحية مأخوذ من عذار الغرض والاذن يجب غسله لما ذكرنا من دخوله في حد الوجه خلافا لابي يوسف رح واما اللحية فعن ابي حنيفة فرض مسح ربعها قياسا على مسح الرأس وهي رواية الحسن وعنه بفرض مسح ما يلاقي بشرة الوجه واختاره قاضي خان وصححه وظهر الروايات عنه فرض غسل ما يلاقي البشرة واختاره في المحيط والبدائع قال في معراج الدراية وهو الاصح وفي الفتاوى الظهيرية وبه يفتى ووجهه انه لما سقط غسل ما تحته اشغل فرض الغسل اليه كالشارب والحاجب حيث انتقل فرضية غسل ما تحتهما اليهما واما ما استرسل منها فلا يجب غسله ولا مسح لانه ليس من الوجه وعن ابي يوسف بفرض اشعابها بالمسح وعنه سقوطه اصلا وهو ايضا رواية عن ابي حنيفة ولو امر الماء على شعر الذقن او الرأس او الشارب والحاجب ثم حلقه لا يجب غسل ما تحته وفي الباقي لو قص الشارب لا يجب تحليله وان طال يجب تحليله ووجهه ان قطعه مسنون فلا يعبر فيها في سقوط غسل ما تحته بخلاف اللحية فان اقصاها هو المسنون والمفروض في مسح

الرأس مقدار الناصية وهو ربع الرأس عندنا وقال مالك واخذ رخ مسح الكل فرض وقال الشافعي الفرض مسح احدى جزئه منه ولو بعض شعرة وقد حققنا الدليل في الشرح ومن جعله قوله لما روى المغيرة بن شعبه رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ان سباطة قوم قبال وتوضأ ومسح على ناصيته وخفيه السباطة بضم السين الكناسة ثم فرضية مسح مقدار الربع هي الرواية الظاهرة وفي بعض الروايات قدر ثلث اصابع وصححه بعض اصحابنا وفيه نظر لما ذكرنا في الشرح وان مسح باصبع او اصبعين وامرهما لم يجز حتى يعيد هما الى الماء ويستوفي مقدار ربع الرأس او ثلث اصابع خلافا لفر وكذا في مسح الخف واو كان له ذواتان مربوطتان حول رأسه كما تفعله النساء فمسح عليهما لم يجز سواء ارسل او لم يرسل هو الصحيح وقيل يجوز اذا لم يرسل كذا في الحدادي ولو بقي لمعة في بعض اعضاء الوضوء قبلها من بلة عضو اخر لا يجوز وان بلبها من بلة عضوها جاز وفي الجنبه يجوز بلبها من بلة عضو اخر لان البدن في الغسل كعضو واحد بخلاف الوضوء وهذا اذا كانت البلة التي اخذها تسيل والا فلا يجوز واما سننه اي سنن الوضوء فغسل اليدين قبل ادخالهما الاناء الى الرسغ ثلاثا ما في الصحيحين انه عم قال اذا استيقظ احدكم من نومه فلا يغسل يده في الاناء حتى يغسلها ثلثا فانه لا يدرى اين باتت يده والرسغ بالضم مفصل ما بين الزراع والكف ثم غسلها ابتداء سنة تنوب عن الفرض وموضعه اول الوضوء لانها آلة التطهير وكفيه الغسل ان يأخذ الاناء بشماله ويصب على يمينه ثلثا ثم يأخذه بيمينه ويصب على شماله كذلك وكذا ان كان الاناء كبيرا وضعه اثناء صغير والايدخل اصابع يده اليسرى مضمومة في الاناء ويصب على كفه اليمنى ويدلك الاصابع بعضها ببعض حتى تطهر ثم يدخل اليمنى في الاناء ويغسل اليسرى وهذا اذا لم يكن على يده نجاسة وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء لقوله عم لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله تعالى عليه والمراد نفي الكمال لقوله عم اذا تطهر احدكم فذكر اسم الله عليه فانه يطهر جسده كله فان لم يذكر اسم الله على طهوره لم يطهر الا امر عليه الماء ولفظ التسمية ان يقول بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام وقيل الافضل بسم الله الرحمن الرحيم بعد التعوذ وفي المجتبى يجمع بينهما وفي المحيط لو قال

لا اله الا الله او الحمد لله او اشهد ان لا اله الا الله يصير مقبلا للسنة والاصح انه يسمى مرتين مرة قبل كشف العورة للاستنجاء ومرة بعد سترها عند ابتداء غسل سائر الاعضاء احتياطا للخلاف الواقع فيها حيث قال بعضهم يسمى قبل الاستنجاء فقط وقال بعضهم يسمى بعده فحسب وكذا الخلاف في وقت غسل اليدين والاصح انه يغسلهما مرتين قبله وبعده كافي التسمية ولو نسي التسمية فذكرها في خلال الوضوء فسمى لا تحصل السنة بخلاف الاكل والمضمضة والاستنشاق لانه عم فعلهما على المواظبة بمائتين جديدين لما روى الستة من حديث عبد الله بن زيد حكاية وضوءه عم وفيه مضمض واستنشق واستنثر ثلاثا ثلاث غرفات وروى الطبراني بسنده انه عم توءما فمضمض ثلثا واستنشق ثلثا يأخذ لكل واحدة ماء جديدا وايصال الماء الى ما تحت الشارب والحاجبين سنة ايضا تكملا للفرض لان غسلهما فرض فكان كتحليل اللحية والاصابع وعنده في التجنب من الاداب ومسح ما استرسل اي نزل من اللحية تكملا للفرض ايضا وتحليلها اي اللحية لما روى انه عم كان يخلل لحيته وهذا قول ابي يوسف وعند ابي حنيفة وتحليلها مستحب وفي رواية جاز ورجح في المبسوط قول ابي يوسف وهذا اذا كانت كثيفة لا ترى البشرة تحتها فان كانت خفيفة بان ترى بشرتها لم يغسل ما تحنها كذا في الظهيرية واستيعاب جميع الرأس في المسح لمواظبته عم عليه مع الترك في بعض الاوقات بماء واحد لما روى اصحاب السنن عن علي رض في حكاية وضوءه عم انه مسح مرة واحدة والادلة على عدم تثليث المسح كثيرة ذكرناها في الشرح وكيفية الاستيعاب ان يأخذ الماء ويبل كفيه واصابعه ثم يلمص الاصابع اي يضعها ويضع على مقدم رأسه من كل يد ثلث اصابع الخنصر والبنصر والوسطى ويمسك ابهاميه وسبابيه مرفوعات ويجافي اي يباعد بطن كفيه عن رأسه ويمدحهما اي يديه الى القفا ثم يضع كفيه على جانبي الرأس ويمسحهما اي جانبي الرأس بكفيه ويمسح ظاهر اذنيه باطن ابهاميه وباطن اذنيه باطن مستحبه وهما المراد بالسبابين فيما تقدم يقال للاصبع التي تلي الابهام مستحبة بكسر الباء لانها يشار بها الى التوحيد عند التشهد ويقال لها السابعة لانهم كانوا يشيرون بها الى السب في الخصامة

ونحوها

ونحوها ومسح الاذنين ايضا سنة كذا ذكره اي المسح بهذه الكيفية في المحيط وغيره وليست هذه الكيفية امر الازما والمقصود الاستيعاب باي وجه كان وقد استوفينا الكلام عليه في الشرح وما ذكر من مسح الاذنين مع الرأس بمائه اذا لم يمس العمامة بان كانت موضوعة واما ان مسحها فلا بد ان يأخذها بماء جديدا ويمسح الرقبة بظهور الاصابع الثلث المقدم ذكرها وقوله بماء جديدا لا حاجة اليه لان البلة التي على ظهور الاصابع باقية فلا حاجة الى التجديد وقال بعضهم هو اي مسح الرقبة ادب ليس بسنة وقال في فتاوى قاضي خان ليس بادب ولا سنة وقال بعضهم هو سنة وعند اختلاف الاقوال يكون فعله اولى من تركه واقتصر في الكافي على انه مستحب وهو الاصح لانه روى قوله عنه غم في بعض الاحاديث دون غاليتها وتحليل الاصابع سنة ايضا في اليدين والرجلين لقوله عم للقيط بن ضبرة اذا توءمت فاسبع الوضوء واخلل بين الاصابع وانما يكون التحليل سنة بعد وصول الماء وكيفية في الرجلين ان يخلل بخنصر يده اليسرى مبتداء من خنصر رجله اليمنى من اسفل ويختم بخنصر رجله اليسرى وتكرار الغسل الى الثلث سنة ايضا لما روى انه عم توءما مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به وانه عم توءما مرتين مرتين وقال هذا وضوء من يضاعف الله له الاجر مرتين وانه توءما ثلثا ثلثا في غالب احواله فكان سنة لا فرضا ويكره الزيادة على الثلث الا لضرورة طمأنينة القلب عند حصول الشك ثم المرة الاولى فرض والثانية سنة والثالثة دونها في الفضيلة وقيل الثانية سنة والثالثة اكمال السنة كذا ذكره في الاختيار والاولى ان تكون الثانية والثالثة كلتاهما سنة لان التثليث الذي هو سنة انما يحصل بهما والنية سنة ايضا هو الصحيح وقيل مستحبة ومحله القلب ويستحب ان يضيف التلطف باللسان اليه فيقول نويت رفع الحدث او نويت الوضوء ووقتها عند غسل الوجه والترتيب المذكور في لفظ آية الوضوء سنة وليس بفرض لان العطف فيها بالواو وهي لمطلق الجمع من غير تعرض للترتيب والدلك ايضا سنة لانه اكمال الفرض في محله والمواالات وهي ان يغسل كل عضو على اثر الذي قبله ولا يفصل بينهما بحيث يحذف السابق عند ادخال الهواء سنة ايضا المواظبة عم عليها

واما آدابه اى آداب الوضوء فهو ان يتأهب للصلوة بالوضوء قبل دخول الوقت اذا لم يكن صاحب عذر في وقت غير مهمل لان فيه قطع طمع الشيطان من تهيئته عنهما وان يجلس للاستنجاء وهو ازالة التنجس وهو ما يخرج من البطن من النجاسة متوجها الى يمين القبلة او الى يسارها فلا يستقبل القبلة ولا يستديرها فاستقبلها واستدبرها حالة الاستنجاء ترك ادب ومكره كراهة تنزيه كما في مد الرجل اليها واما حالة البول او التغوط فمكره كراهة تحريم ثم اذا جلس للاستنجاء فالادب ان يجلس متفرجا اى متوسعا بين رجله ويرخي مقعده ما يمكنه مبالغة في التنظيف الا ان يكون صائما فلا يفرج ولا يرخي كيلا تنفذ البلة الى الداخل فيفسد صومه حتى قالوا ينبغي ان لا يتنفس حالة الاستنجاء لذلك وفيه نظر فانه لا يصل بالتنفس شئ الى الداخل مع ما فيه من الخرج على انهم قالوا انما يفسد الصوم اذا وصل الماء موضع الحقنة فلما يكون ذكره في الخلاصة وان يغسل مخرج النجاسة بعد الايجار او دونها مبالغة في التنظيف والغسل بالماء وان كان ادبا لكن قد ادبت به سنة الاستنجاء وانما يكون ادبا اذا لم يتجاوز النجاسة مخرجها اما اذا جاوزت مخرجها ولم يكن المجاوز قدر الدرهم فغسله سنة وان كان قدر الدرهم فغسله واجب والدليل قررناه في الشرح وان زادت النجاسة المجاوزة للمخرج على قدر الدرهم فغسله اى النجس او المخرج فرض اجما والادب في الغسل المذكور ان يغسله اى مخرج النجاسة حتى ينقيه وينظفه لان المقصود هو الانتقاء وليس فيه اى في الغسل عدد مسنون من ثلث او سبع او غير ذلك ومنهم من شرط الثلاث ومنهم من شرط السبع ومنهم من شرط العشر ومنهم من عين في الاحليل الثلث وفي المقعد الخمس والصحيح انه مفوض الى رآيه فيغسله حتى يقع في قلبه انه قد طهر الا ان يكون موسوسا فيقدر في حقه بالثلث كما في كل نجاسة غير مريئة وقبل بسبع وفي النوازل حتى يعود من اللينة الى الخشونة ويغسل بطن اصبع او اصبعين او ثلث لبرؤسها تحريزا عن الاستنعا والمرأة كالرجل في ذلك وكذا في الاستنجاء بالاجار ليس فيه عدد مسنون عندنا بل يمتدح حتى ينقيه ولو استنجى

بجهر واحد وحصل الانتقاء يكون مقبلا للسنة عندنا ولو استنجى بثلاثة اجار ولم يحصل الانتقاء لا يكون مقبلا للسنة وعند الشافعي لا بد في اقامة السنة من ثلث مسحات وفي فتاوى قاضي خان في كيفية الاستنجاء بالاجار يدبر بالحجر الاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث ان كان في الصيف وفي الشتاء يقبل الرجل بالاول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث لان في الصيف خصيته متدليتان فلو اقبل بالاول تلطختان ولا كذلك في الشتاء والمرأة تفعل ما يفعل الرجل في الشتاء بالازمان كملها قال في الخلاصة وهذا ليس بشرط بل يفعل على وجه يحصل المقصود يعنى الانتقاء وينبغي ان يستنجى بعدما خطا خطوات وهو الذي يسمى استبراء ويبالغ في الاستنجاء في الشتاء فوق ما يبالغ في الصيف كذا في فتاوى قاضي خان وفيها وان استنجى في الشتاء بماء سخن كان بمنزلة من استنجى في الصيف اى في المبالغة الا ان ثوابه لا يبلغ ثواب المستنجى بالماء البارد ومن الاداب ان يمسح موضع الاستنجاء بالخرقة بعد الغسل قبل ان يقوم ليزول ارام الماء المستعمل بالكلية وان لم يكن معه خرقة يحففه اى موضع الاستنجاء بده مرة بعد اخرى تقبلا للماء المستعمل بحسب الامكان ومن الاداب ان يسرع عورته حين فرغ اى من الاستنجاء والتجفيف لان الكشف كان لضرورة وقد زالت وكشف العورة في الخلوة لغير ضرورة خلاف الادب لقوله عم الله احق ان يستحي منه ومن الاداب ان يتولى اى ينشأ امر الوضوء بنفسه ولا يأمر غيره بان يهيئه له وضوءه او يصب عليه لما روى انه عم قال انا لاستعين في وضوئى باحد وعن الوبرى لا بأس بصب الخادم وهو لا ينافي ترك الادب اذا كان بطيب نفس ومحبة بدون امر وتكليف كما روى انه عم كان يصب عليه الوضوء ويهيئه له ومن الاداب ان يجلس المتوضي مستقبل القبلة عند غسل سائر الاعضاء اى باقى الاعضاء سوى موضع الاستنجاء لانه عبادة او مقدمة لها فيختار له خير المجالس وهو ما استقبل به القبلة ومن الادب ان يكون جلوسه على مكان مرتفع وان يغسل عروة الارباق ثلثا وان يضعه على يساره وان كان شيا يغترف منه فمن يمينه وان يضع يده حالة الغسل على عروته لاعلى رأسه ومن الاداب ان لا يتكلم في أثناء الوضوء بكلام الدنيا بل بالدعوات المأثورة

وان يشهد عند غسل كل عضو قال في فتاوى قاضي خان يسمى عند غسل كل عضو يقول اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله وان يدعو عند غسل كل عضو تاجا في الآثار عن السلف الصالحين فيقول بعد التسمية الحمد لله الذي جعل الماء طهورا وعند المضمضة اللهم اسقني من حوض نبيك كما لا اطعماء بعده ابداء اللهم اعني على ذكرك وشكرك وتلاوة كتابك وعند الاستنشاق اللهم لا تحرمني رائحة نعيمك وجنانك اللهم ارحمني رائحة الجنة وارزقني من نعيمها ولا تحرمي رائحة النار وعند غسل الوجه اللهم بيض وجهي بنورك يوم تبيض وجوه اوليائك ولا تسود وجهي بدنوبي يوم تسود وجوه اعدائك وعند غسل يدي اليمنى اللهم اعطني كتابي يميني وخاسبني حسابا يسيرا وعند غسل يدي اليسرى اللهم لا تعطني كتابي بشمال ولا من وراء ظهري ولا تخاسبني حسابا شديدا وعند مسح الرأس اللهم حرم شعري وبشرتي على النار واظلمي تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك اللهم غشني برحمتك وانزل علي من بركاتك وعند مسح الاذنين اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيستمعون احسنه وعند مسح الرقبة اللهم اعتق رقبتى من النار والرقبة هنا عبارة عن جميع البدن كما في قوله تعالى فخر برقية اى مملوك واحفظني من السلاسل والاعلال وعند غسل الرجلين اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الاقدام وقيل هذا عند غسل الرجل اليمنى واما في اليسرى فيقول اللهم اجعل لي سعيًا مشكورا وذنبًا مغفورا وعملا مقبولا وتجارة لن تبور ومن الآداب ان يغمض اى يغمض والمضمضة تحريك الماء في الفم والمراد هنا ان يدخل الماء في فيه للمضمضة ويستنشق اى يصعد الماء في انفه بيده اليمنى لانها من جملة الطهور ويمسح ويستنثر بيده اليسرى لانه من ازالة الاذى قالت عائشة رضي الله عنها كانت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم طهوره وطعامه وكانت يده اليسرى خلعة وما كان من اذى ويدغي ان ياخذ اكل واحد منهما ماء جديدا على حدة ومن الآداب ان يستاك اى يدلك اسنانه بالسواك بالكسرة وهو العود الذي يستاك به كالمسواك وقد عدده القدوري والاكثرون من السنن وهو الاصح لما ذكرنا في الشرح ثم المستحب ان يكون من شجرة مرة لزيادة

ازالته تغير الفم قالوا ويستاك بكل عود الا ارمان والقصب وافضله الاراك ثم الزيتون وان يكون طوله شبرا في غلظ الخنصر ومن فوائده انه مظهر للفم مرضات لارب مطردة للشيطان مفرحة للملائكة ومكفر الخطيئة ويزيد في الحسنات ويذهب البلغم والحرق ويشد الاسنان ويقوى المعدة ويطيب بهكة الفم ويحلل البصر ويتاكد استجابته في خمسة مواضع عند اصفرار الاسنان وتغير الرائحة والقيام من النوم والقيام الى الصلوة وعند الوضوء قال في الكفاية واما وقته فعني في الوضوء فذكر في كفاية النيهي والوسيلة والشفاء ان السواك قبل الوضوء وفي تحفة الفقهاء وزاد الفقهاء انه سنة حالة المضمضة تكميلا للانقاء وفي مشروط شيخ الاسلام ومن السنة حالة المضمضة ان يستاك انتهى وهذا ان كان له مسواك والا اى وان لم يكن له مسواك فبالاصبع اى يستاك بالاصبع قال في المحيط قال علي رضي الله عنه بالشويع بالمسحاة والابهام سواك ولا تقوم الاصبع مقام السواك عند وجوده ويستاك عرضا لا طولا اى مع عرض الاسنان الذي هو طول الفم لا العكس خشية الحاق الضرر بالثة ويبدأ بالجانب الايمن من العليا ثم باليسر منها ثم بالايمن من السفلى ثم باليسر منها وبذلك ظاهر الاسنان وباطنها واطرافها وبيل المسواك ان كان يابسا ويغسله عند الاستياك وعند الفراغ منه ومن الآداب ان يبالغ في المضمضة والاستنشاق وقال في الكفاية المبالغة فيهما سنة لكن الظاهر انها مستحبة والمصنف قد اطلق الآداب على كثير من المستحبات الا ان يكون صائما فلا يبالغ فيهما خشية الحاق الفساد بالصوم وحد المبالغة في المضمضة قال بعضهم وهو شيخ الاسلام خواهر زاده هي انغرغرة وهي ترديد الماء في الحلق وقال صدر الشهيد هي تكثير الماء حتى يملأ الفم وقال في الخلاصة حد المضمضة استيعاب جميع الفم والمبالغة فيها ان يصل الماء الى رأس حلقه والمبالغة في الاستنشاق جذب الماء بالنفث حتى يصعد الماء الى منخره يفتح الميم والخاء ويكسرهما ويضمهما ويكسرها والمراد به هنا الخيشوم قال في الخلاصة وحد الاستنشاق ان يصل الماء الى المارن والمبالغة فيه ان يجاوز المارن ومن الآداب ان يدخل اصبعه الخنصرين في صماخ اذنيه اى يغطيها عند المسح قال في فتاوى قاضي خان لم ينقل عن اصحابنا ادخال الاصبع

في صماخ الاذنين وعن ابي يوسف انه كان يفعل ذلك انتهى كلامه وهو
 المأخوذ لما روى انه عم ادخل اصبعه في حصى اذنيه في الوضوء والخصر ابلغ
 في الدخول اصغرها ومن الاداب ان يحلل اصابعه اى اصابع رجله يخصص
 يده اليسرى على ما قد مناه ومن الاداب ان يحرك خاتمه ان كان واسعاً مبالغة
 في الاسباغ وان كان ضيقاً لا يدخل الماء تحته بالكلفة في ظاهر الرواية
 عن اصحابنا الثلاثة لا بد من تحريكه ونزعه ليحصل الاستيعاب وبلوغ الماء
 الى كل جزء من اليدين يقيين هكذا ذكره في المحيط فاحترز بظاهر الرواية
 عن ما روى الحسن بن رح عن ابي ح وابو سليمان عن ابي يوسف ومحمد انه يجوز
 وان لم يحركه ومن الاداب ان لا يسرف في الماء كان ينبغي ان يعده
 من المناسه لان ترك الادب لا بأس به والاسراف مكروه بل حرام وان كان
 اى ولو كان المتوضى على شط اى على جانب نهر جار لقوله تعالى ولا تبذر
 تبذراً وما روى عن النبي عم انه سئل اوفى الوضوء سرف عن عبد الله بن
 عمر رضى الله تعالى عنهما قال مر رسول الله عليه الصلوة والسلام بسعد
 وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف يا سعد قال اوفى الوضوء سرف فقال نعم
 ولو كنت على ضفة نهر جار ضفة النهر بالضاد المعجمة مفتوحة او مكسورة
 وبالفاء جانبه ومن الاداب ان لا يقترب في الماء بان يقرب الى حد الدهن
 ويكون التقاطر غير ظاهر بل ينبغي ان يكون التقاطر ظاهراً ليكون غسلاً
 يقيين في كل مرة من الثلث ومن الاداب ان يعماء اياه بعد الوضوء ثانياً ليكون
 اسملاً عليه اذا اراد الوضوء بعد ذلك وينقطع طبع الشيطان عن تبيطه
 عنه ومن الاداب ان يقول عند تمامه اى تمام الوضوء اوفى خلاله اى في اثائه
 اللهم اجعلني من اتوا بين اى الكثير التوبة واجعلني من المتطهرين
 عن قاذورات المعاصي واوساخها واجعلني من عبادك الصالحين الذين
 انعمت عليهم بكراماتك واجعلني من الذين لا خوف عليهم اذا خاف
 الناس ولا هم يحزنون اذا حزن الناس وان يقول بعد فراغه من الوضوء
 سبحانك اللهم ومحمدك اى اسمحك حامداً منك على التوفيق لتسبحك
 اشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك واسئلك اى اطلب منك المغفرة
 والهرب اليك واشهد ان محمداً عبدك ورسولك ناظر الى السماء وارجع

الى طاعتك عن معصيتك ومن الادب ان يقرأ بعد الفراغ من الوضوء سورة
 انا انزلناه مرة او مرتين او ثلثاً لما روى ان من قرأها في اثر الوضوء غفر الله له
 ذنوبه خمسين سنة ومن الادب ان يشرب فضل وضوئه بفتح الواو
 او بعضه قائماً او قاعداً مستقبل القبلة كذا في الخلاصة لما روى عن علي
 رضى ان النبي عم كان يفعله ويقول عقب شربه اللهم اشفني بشفائك
 وداوني بدوائك واعصمني اى احفظني من الوهل بفتح الواو والهاء
 مصدر وهل بكسر الهاء اذا ضعف والامراض عطف خاص على عام
 والاوجاع كذلك لان كل مرض ضعف وكل وجع مرض ولا عكس فيها
 ويكره الشرب قائماً الا هذا اى شرب فضل الوضوء وشرب ماء زمزم
 لان النبي عم شرب ماء زمزم قائماً واما كراهته قائماً فبما عدا هذين فلقوله عم
 لا يشربن احدكم قائماً من نسي فليستقي واجمع العلماء على ان هذه الكراهة
 كراهة تنزيه لا محريم لانها لا مرطبي لا لمرديني وفي القنواي العنانية ولا بأس
 بالشرب قائماً ولا يشرب ماشياً ورخص للمسافر انتهى وقد صح عنه عم
 الشرب قائماً في غير ما تقدم وكذا الاكل عن ام ثابت رضى عنها انها قالت
 دخل على رسول الله عم فشرب من في قربة معلقة قائماً فقامت الى فيها
 فقطعته رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وانما قطعت في القربة
 ليكون عند هال التبرك وعن علي رضى انه اتى باب الرحمة فشرب قائماً
 وقال رأيت رسول الله عم فعل كما رأيتموني فعلت رواه البخاري وعن ابن
 عمر رضى قال كنا نأكل على عهد رسول الله عم ونحن نمشي ونشرب ونحن
 قيام رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح ومن الادب ان يصله اى
 الوضوء بسجدة بضم السين اى نافله اى يصلي عقبه نافله ولوركتين لقوله
 عم ما من مسلم يتوضأ فيحسن وضوءه ثم يقوم فيصلي ركعتين مقبلاً عليهما
 بقلبه ووجهه الا وجبت له الجنة الا ان يكون الوضوء في وقت مكروه
 فانه لا يصلي لان ترك المكروه اولى من فعل المندوب ومن الادب ان يتوضأ
 على الوضوء لقوله عم الوضوء على الوضوء نور على نور وقوله عم من جدد
 الوضوء جدد الله نوره يوم القيمة ولمواظبة النبي عم على الوضوء لكل صلاة
 ومعلوم من حاله انه لم يكن يجتهد في كل وقت ومن الادب ايضا استحباب

النسبة الى اخر الوضوء، وتعاهد ما في العين وفي الخلاصة يجب اتصال الماء
اليه وتجاوز حدود الوجه واليدين والرجلين ليستيقن غسلها ويطول الغرة
وحفظ ثيابه من التناثر * واما بيان المشاهي * مما يحرم او يكره وقوله
فهو راجع الى البيان اذ لا بد من تقديره ليصح قوله ان لا يستقبل القبلة وما عطف
عليه وقوله وقت الاستنجاء وقع سهوا والصواب وقت قضاء الحاجة لانه
قد قدم ان ترك استقبال القبلة وقت الاستنجاء ادب وانما المنهي استقبالها وقت
البول او التخلي فانه مكروه كراهة تحريم سواء كان في الصحراء او في البناء لا تطلق
المنهي في قوله عم اذا التيم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ويكره
ايضا ان يمسك واده الصغير قضاء الحاجة نحوها وقالوا يكره ان يمدرجليه
في النوم وغيره الى القبلة او المحضف او كتب الفقه الا ان يكون على مكان
مرتفع عن المحاذات وكذا يكره ان يستقبل بالبول او الغائط الشمس او القمر
لكونهما آيتين عظيمتين من آيات الله وان يستقبل الريح بالبول لئلا يرجع عليه
الرشاش ولا يكشف عورته عند احد فان كشفها حرام والاستنجاء بالماء
افضل ان امكنه الاستنجاء به من غير كشف عورته عند احد فان لم
يمكنه ذلك يكفي الاستنجاء بالاحجار اي يجب عليه ان يكتفي بالاحجار
ولا يرتكب المحرم والتقييد بقوله اذا لم تكن النجاسة اكثر من قدر الدرهم
لا ينبغي ان يعمل بمفهومه وهو انها كانت اكثر من قدر الدرهم يجوز الكشف
بل لا يجوز الكشف عند احد اصلا لانه حرام يذره في ترك طهارة النجاسة
اذا لم يمكنه ازاها من غير كشف قال البرازي ومن لم يجد ستر تركه يعني
الاستنجاء ولو على شط نهر لان النهي راجع على الامر حتى استوعب
النهي الا زمان كلها ولم يقتض الامر التكرار وقال قاضي خان قالوا من كشف
العورة للاستنجاء يصير فاسقا وان لا يستنجي بيده اليمنى لقوله عم اذا شرب
احدكم فلا يمس في الاثاء واذا اتى الخلاء فلا يمس ذكره يمينه ولا يمسح بيمينه
ولا يستنجي طعام ولا يبول ولا يعظم لقوله عم لا يستنجوا بالبول ولا بالعظام
فانهما زاد اخوانكم من الجن واذا نهى عن الاستنجاء بزاد الجن فزاد الانس
اولى بالنهي ولا يعلق الدواب قياسا على زاد الجن ولا يحق الغير
كنو بدومانه وجده لان التعرض له بغير اذنه حرام ولا يفهم لانه ملوث وزاد

في خزانه النفه الحرف والاجر لانه ربما جرح كالزجاج فانه يكره الاستنجاء به
لذلك وفي جامع الجوامع ولا يستنجي بالقصب لانه يورث الباسور وفي الظهيرية
ولا يورق الاشجار ثم لو استنجي بهذه الاشياء يكره ولكن يجزيه لان المنع
الانقضاء وقد حصل ويستنجي بالحجر والمدر والتراب والرمل والرماد والخشب
والخرقة والقطن واللبد وفي الصيرفة يكره بالخشب وفي نظم الرندوسى
لا يستنجي بالخرقة والقطن ونحوهما لانه روى انه يورث الفقر وان لا يتختم
اي لا يلبس الخمامة وهي ما بدفعه من نفه او صدره الى حلقه وكذلك البراق
ولا يخط اي لا يلبس الخياط في الماء لان الخمامة والخياط يستقدر فيؤدى
الى منع الانتفاع بالماء لذى التي فيه وان لا يتعدى اي لا يتجاوز الحد المستون
في الزيادة عليه والقضبان منه في المرات الثلاث بان يجعلها اربعة او اثنين
غير ضرورة وفي المواضع بان يغسل البدن الى الابطال والرجل الى الركبة او يقصر
عن المرفق والكعب فالاول مكره اذا لم يكن مقدار حصول الطهارة
اوينة طهارة الغرة والثاني غير جائز وان لا يمسح اعضاءه اي اعضاء وضوءه
بالخرقة التي مسح بها ووضع الاستنجاء تشريفا للمواضع الوضوء وان لا يضرب
وجهه بالماء عند الغسل بل يرسل الماء من اعلى جبهته ازسالا وان لا ينفخ
في الماء عند غسل وجهه وان لا يغمض فاه ولا عينيه نغمضا شديدا
بان تنكس حرة السفين ومحاجزا العينين اي اطراف الاجفان ومناات الهدب
حتى لو بقيت على شفتيه او على جفنيه لمعة اي بقعة ولو قلت لا يجوز وضوءه
لوجوب اسليعاب الوجه وهي منه ويكره ايضا الامتخاط باليمين وتثليث المسح
بماء جديد فروع وفي قوائد ابى حفص الكبير لو شلت يده اليسرى فلا يقدر
ان يستنجي بها ان لم يجد من يصب عليه الماء لا يستنجي بالماء الا ان يقدر على الماء
الجارى وان شلت كلتا اليدين يمسح ذراعيه على الارض ووجهه على الخيط
ولا بدع الصلوة وكذا المريض اذا كان له ابن او اخ ولبس له امرأة او جاريرة
ومحجز عن الوضوء بوضئه الابن او الاخ الا انه لا يمس فرجه الا من يحل له وطئها
ويسقط عنه الاستنجاء وكذا المريضة اذا لم يكن لها زوج ولها ابنة او اخت
نوضئها ويسقط عنها الاستنجاء مقطوع الرجل ان بقي منها شيء وازقل
من ثلث اصابع غسله وان قطعت الرجلان والبدن اختلف المشايخ فيه

قال بعد منهم تسقط الصلوة وفي مجموع النوازل ان لم يتمكن الوضوء
والتميم لا يصلي عندهما وعند ابي يوسف يصلي بالاناء كما في المحوس
والمتموضي اذا استنجى ان كان على وجه السنة ان ارتخى انتقص وضوءه والاستنجاء
بالاجار ونحوها انما ينوب عن الماء اذا كان الخارج معتادا اما اذا خرج دم او قيح
فلا واذا اراد دخول الخلاء يستحب ان يدخل بثوب غير ثوبه الذي يصلي فيه
ان تيسر والا فيجهد في حفظه من التنجاسة والماء المستعمل ويدخل
مستورا لئلا يرى عند دخوله بسم الله اللهم اني اعوذ بك من الخبيث
والخبائث ولا يصحب معه ما فيه اسم الله تعالى او شيء من القرآن الا ان يكون
مستورا ويندأ في الدخول برجله اليسرى وفي الخروج باليمنى ولا يكشف
عورته وهو قائم ويوسع بين رجليه ويميل على اليسرى ولا يتكلم ولا يذكر
اسم الله ولا يرد السلام ولا يشتم عاطسا فان غطس هو يحمد الله بقلبه
ولا يحرل لسانه ولا ينظر الى عورته الا الحاجة ولا الى ما يخرج منه ولا يكثر الاثفات
ولا يترق ولا يمتخط ولا يتنخم الا الحاجة ولا يعث ببدنه ولا يرفع طرفه الى السماء
ولا يطيل القعود الا للضرورة فاذا فرغ وخرج من الخلاء يقول غفر لك
الحمد لله الذي اذهب عني ما يؤذي وامسك علي ما ينفعني ويكره البول
والغوط في الماء سواء كان راكدا او جاريا او على شط نهر او حوض او عين
او نثر او تحت شجرة او في زرع او طل او في جنب مسجد او مضلي عيد او بين
المقابر او بين الدواب او الطريق كذا في الحدادي وكل ذلك عند عدم
الضرورة فان الضرورة تبيح المحظورات والمرأة في الاستنجاء كالرجل
وقد تقدم ذلك هذه الطهارة التي ذكرت هي الطهارة الصغرى المخصوصة
بعض الاعضاء واما الطهارة الكبرى الشاملة لجميع الاعضاء فهي الاغتسال
وسببه اى سبب وجوبه عند ارادة ما لا يحل الا به عدة اشياء منها خروج المني
من الذكر او الفرج الداخل حال كون المني حاصلا بشهوة فانه يجب الغسل ح
بالاجماع واما انفصاله عن موضعه من الذكر او الفرج بشهوة فمختلف فيه
اعلم ان الغسل انما يجب بالمني اجماعا من اثنتا بقيدتين احدهما ان يكون قد
انبعث عن شهوة فلو سال من ضرب او جمل شيء ثقيل او سقوط من علو
لا يجب الغسل عندنا خلافا لاشافعي والماني ان يخرج عن العضو الى خارج

البدن او ماله حكمه كالفرج الخسارح والقلقة على قول فسادام في الفرج
الداخلي اوفي قصبة الذكر لا يجب الغسل عندنا خلافا لذلك واما اشتراط
وجود الشهوة عند الانفصال من الذكر ايضا فمختلف فيه قال ابو يوسف
وجودها عنده شرط وقالا بس بشرط حتى ان المحتلم اذا اخذ ذكره اى
امسكه حتى سكنت شهوته وخرج المني بعد سكون الشهوة يجب عليه
الغسل عندهما خلافا لابي يوسف وكذا الواستفي بالكف او مس او نظر
فترى فلما انفصل عن مكانه امسك ذكره حتى سكنت الشهوة وكذا او اغتسل
قبل ان يبول او ينام ثم سأل بقية المني يجب اعادة الغسل عندهما خلافا له
والقتوى على قوله في حق الضيف وعلى قولهما في غيره كذا في الحدادي
ولو خرج مني بعد ما بال او نام لا يجب الاعادة اجماعا وكذا يوجب الاغتسال
الايلاج اى ادخال ذكر من يجامع مثله في احد السبلين القبل والدر
من الرجل اى الذكر المشتهى والمرأة المشتهية اذا توارت اى غابت
الحشفة اى الكمره او مقدارها ان كانت مقطوعة في احدهما سواء ازل
المولج والمولج فيه اولم ينزل واحد منهما وجب الغسل على الفاعل والمفعول به
المكلفين لقوله عم اذا جاوز الختان الختان وجب الغسل واما وجوبه
على المفعول به في الدر فبالقياس على المفعول به في القبل احتياطا اما
او اوج في البهيمية والميتة والصغيرة التي لا يجامع مثلها وهي بنت ست
مطلقا وبنت سبع او ثمان اذا لم تكن عملة فلا يجب عليه الغسل ما لم ينزل
لفضو الشهوة وعند مالك والشافعي واحد وجب الغسل ازل اولم ينزل
وذكر الا سيجابى ان بالايلاج في الصغيرة التي لا يجامع مثلها يجب
الغسل والصحيح عدم الوجوب وكذا يوجب الاغتسال الحيض والنفس
بالاجماع ومن استيقظ من منامه فوجد على فراشه او ثوبه او فخذ
بللا وهو يتذكر الاحتلام فان المسئلة على ستة اوجه لانه اما ان يتذكر
الاحتلام اولا وعلى كل من التقديرين اما ان يتيقن كونه منيا او كونه منيا
اوشك فان تذكر الاحتلام ان يقن انه منى او انه منى اوشك في كونه منيا
او منيا فعليه الغسل في الحالات الثلث اجماعا لان الاحتلام سبب خروج
المني فيحمل عليه والمنى قد يرق بالهواء او بحرارة البدن فيصير كالمذي

اما اذا لم يتذكر الاحتلام وتيقن انه منى او شك فكذلك يجب الغسل اجماعا ايضا وان تيقن انه منى فلا غسل عليه في هذه الحالة عند ابي يوسف اذا لم يتذكر الاحتلام وبه اخذ خلف بن ايوب وابواليث وهو اقبس وعندهما يجب وهو احوط لما تقدم من الاحتمال وانوم سبب الاحتلام وكمن رؤيا لا يتذكرها الا ترى فلا يبعد انه احتمل ونسيه والمص لم يذكر قولهما مع انه عليه الفتوى وان استيقظ فوجد في احليله بولا ولم يتذكر حلمه نظر ان كان ذكره منتشرا قبل النوم فلا غسل عليه لان الانتشار سبب لخروج المذي فيعمل على انه منى وان كان ذكره قبل النوم ساكنا فعليه الغسل للاحتياط هذا الذي ذكر من عدم وجوب الغسل اذا كان الذكر منتشرا انما هو اذا نام قائما او قاعدا لعدم الاستغراق في النوم عادة اما اذا نام مضطجعا او تيقن انه اى البلال منى فعليه الغسل لان الاضطجاع سبب الاستغراق في النوم الذي هو سبب الاحتلام فيحمل عليه وهذا التفصيل مذكور في المحيط والخيرة قال شمس الائمة الخلواني هذه المسئلة يكثر وقوعها والناس عنها غافلون ولان فيه اشكال ذكرناه في الشرح ما صله ان اللفظ عدم وجوب الغسل وان احتمل ولم يخرج منه شيء اى تذكر الاحتلام ولم يجد بل لا غسل عليه اجماعا وكذا المرأة اى ان احتملت ولم يخرج منها شيء فلا غسل عليها لحديث الصحيحين ان ام سلمة قالت يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق فهل على المرأة من غسل اذا احتلمت قال نعم اذا رأت الماء وقال محمد يجب عليها الغسل احتياطيا لاحتمال انه خرج ثم عاد وبه يفتي بعض المشايخ وقيل ان كانت مستلقية يجب والا فلا والاول اصح للحديث المذكور وبه افتى الفقيه ابو جعفر انه ما لم يخرج شيئا من الفرج الداخل لا يلزمها الغسل في الاجوال كلها وبه اخذ شمس الائمة الخلواني والحاكم الشهيد واوجامع واوحتهم واغتسل قبل ان يبول او يسام ثم خرج منه بقية المني وجب عليه الغسل ثانيا عند ابي حنيفة ومحمد بن خلف الا بي يوسف وقد قد مناه واو اغتسلت المرأة ثم خرجت منها بقية منى الزوج لا غسل عليهما بالاجماع واوافق السكران فوجد منيا فعليه الغسل كما في النائم وان وجد منيا فلا غسل عليه بالانفساق وكذا المغمى عليه لان السكر

والاغماء لئلا مظنة الاحتلام بخلاف النوم وان استيقظ الرجل والمرأة فوجد منيا على الفراش وكل واحد منهما ينكر الاحتلام اى لا يتذكره وجب عليهما الغسل احتياطيا لاحتمال وجوده من كل منهما وقال بعضهم ان كان المني طويلا فعلى الرجل لان منيه يدفق فيقع طويلا وان كان مدورا فعلى المرأة لان منيهما يسيل فيقع في بقعة واحدة وقال بعضهم ان كان ايض غليظا من الرجل وان كان اصفر رقيقا من المرأة والاحتياط اولى * فروع * قالت معي اجنى يا ثني في النوم مرارا واجد لذة الوقاع انفقوا انه لا غسل عليها وهذا اذا لم تنزل فان اترأت وجب الغسل جومعت فيما دون الفرج ووصل المني الى رحمها لا غسل عليها فقد الايلاج والازال فان حبلت منه وجب الغسل لانه دليل الازال فتعبد ما صلت بعد ذلك الجماع قبل الغسل كذا قالوا وفيه نظر لان الخروج من الفرج الداخل شرط لوجوب الغسل ولم يوجد احتمل او عالج كفه فلما انفصل المني عن الصلب شد ذكره وصلى من غير غسل صححت لتعلق وجوب الغسل بالخروج ايضا صبي ابن عشر جامع امرأته البساعة وجب عليها الغسل لو جرد مواراة الخشفة بعد توجه الخطاب ولا غسل على الغلام لانعدام الخطاب الا انه يؤثر به تخلفا كما يؤثر باروضه والصلوة واو كان الزوج بالغاً والزوجة صغيرة مشتهة فالجواب على انعكس وذكر صبي لا يشتهي بمعة الاصبع وفي وجوب الغسل بادخل الاصبع في القبل والبر خلاف وكذا ذكر غير الادمي وذكر المبت وما يصنع من خشب او غيره بال فخرج منه منى ان كان ذكره منتشرا فعليه الغسل اوجود الشهوة والا فلا لفقد هارأى في نومه انه يجامع فانيه ولم يربل لائم خرج منه منى لا يجب الغسل وان خرج منى وجب احتمل العصى او الصبية الاحتلام الذي به البلوغ وازلا على وجه الدفق والشهوة لا يجب الغسل لان الخطاب انما توجد عقب الازال فهو سا بق على الخطاب وكذا اذا حاضت الحيض الذي به البلوغ وقال بعضهم يجب في الحيض قال قاضي خان والاحوط وجوب الغسل في الكل * واما فريض الغسل * فالمضمضة والاستنشاق وغسل سائر البدن اى باقيه وانما فرضت المضمضة والاستنشاق

في الغسل دون الوضوء لان الواجب في الغسل غسل جميع البدن وداخل
 القم والانف منه وفي الوضوء غسل الوجه ولبسامنه لانه من المواجهة
 ولبس فيها مواجهة وايصال الماء الى منابت الشعر فرض وان كشف
 اى واو كان الشعر كشيئا بالاجماع وكذا يفرض ايصال الماء الى اثناء
 المحبة واثناء الشعر من الرأس والبدن حتى لو كان الشعر متلبدا ولم يصل
 الماء الى اثناء لا يجوز الغسل لما في قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا
 من الميالة والمرأة في الاغتسال كالرجل في وجوب تعميم جميع الشعر
 والبشر ولكن الشعر المسترسل اى النازل من ذوائبها جمع ذوايب وهى
 الخصلة من الشعر غسله موضوع اى ساقط عنها في الغسل اذا بلغ الماء
 اصول شعرها الحديث ام سلمة رض انها قالت قلت يا رسول الله انى امرأة
 اشد ضغرا سى افا نقضه في غسل الجنابة فقال عم لانما يكفيك
 ان تحشى على رأسك ثلث حبات ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين وفي رواية
 افا نقضه في الحيضة والجنابة قال لا الخ ولا يجب بل ذوايبها وفي صلوة
 البقال الصحيح انه يجب غسل الذوائب وان جاوزت القدمين وفي مبسوط
 ابى بكر في وجوب ايصال الماء الى شعب عقاصها اختلاف المشايخ وفي الهداية
 ولبس عليها بل ذوايبها هو الصحيح وكذا صححه غيره وهو الوجه المحصر
 المذكور في الحديث وللخرج وهذا اذا كانت مضمورة فان كانت منقوضة
 يفترض عليها ايصال الماء الى اثناء ثنها اتفاقا لعدم الخرج بخلاف
 الرجل فانه يجب عليه ايصال الماء الى اثناء الشعر وان كان مضمورا لانه
 لا ضرورة في حقه لامكان الخلق كذا ذكره اى الفرق بين الرجل والمرأة
 في غيبة الفقهاء وذكر في المحيط ان الرجل اذا اضفر شعره كما يفعله العلويون
 اى المنتسبون الى علي بن ابي طالب رض وبعضهم يخصهم بمن كان
 من غير فاطمة رض والازاك جمع ترك يضم التاء اسم جنس كالعرب وزنا
 هل يجب ايصال الماء الى اثناء الشعر لا اى الى خلال شعره عن ابي ح
 فيه روايتان نظر الى العادة والى عدم الضرورة وذكر صدر الشهيد
 انه اى الشأن يجب ايصال الماء الى اثناء الشعر في حقه لعدم
 الضرورة والاحتياط قال في الخلاصة وفي شعر الرجل يجب ايصال الماء

الى المسترسل ولم يذكر غير ذلك وهو الصحيح امرأة اغتسلت هل تتكلف
 في ايصال الماء الى ثقب القرط ام لا والقرط يضم القاف واسكان الراء
 ما يتعلق في شحمة الاذن قال اى محمد في الاصل وهذه عادة صاحب
 المحيط يدكر قال ومراة ذلك تتكلف فيه اى في ايصال الماء الى ثقب
 القرط كما تتكلف في تحريك الحسام ان كان ضيقا والمعتبر فيه غلبة الظن
 بالوصول ان غلب على ظنها ان الماء لا يدخله الا بتكلف تتكلف وان غلب
 على ظنها انه قد وصل فلا سواء كان القرط فيه ام لا وان انضم الثقب بعد
 نزع القرط وصار بحال ان امر الماء عليه يدخله وان غفل لا فلا بد من امراره
 ولا تتكلف بغير الامرار من ادخال عود ونحوه فان الخرج مدفوع وانما
 وضع المسئلة في المرأة باعتبار الغالب والافلا فرق بينها وبين الرجل وكذا
 في قوله امرأة اغتسلت وقد كان اى الشأن بقى في اظفارها يحين قد جف
 لم يجز غسلها وكذا الوضوء لافرق بين المرأة والرجل لان في المحين صلابة
 تمنع نفوذ الماء وقال بعضهم يجوز والاوّل اظهر واو ببقى الدرر
 بالتحريك اى الوسخ في الاظفار جاز الغسل والوضوء لتواذه من البدن
 يستوى فيه اى في الحكم المذكور المدني اى ساكن المدينة والقروى
 اى ساكن القرية لما قلنا وقال بعضهم يجوز الغسل للقروى لان درته
 من التراب والطين فيفسد الماء ولا يجوز المدني لانه من الودك فلا ينفذه
 الماء والاوّل هو الصحيح قاله الدبوسي وقال الصفا يجب الايصال
 الى ما تحته ان طال الظفر وهو حسن والاقاف الذى لم يحتن اذا اغتسل
 ولم يدخل الماء داخل الخصلة قال بعضهم يجوز غسله لانه خلقي
 وقال بعضهم لا يجوز وهو الاصح لان له حكم الظ حتى ان البول اذا نزل
 اليه انتقض الوضوء والمضى اذا خرج اليه وجب الغسل بالاجماع وكذا
 صححه الزبلي في شرح الكثر واختاره في النوازل وان خرج بوله حتى
 صار في القلفة فعليه الوضوء بالاجماع وان لم اى واو لم يظهري
 الى خارج القلفة رجل اغتسل وبقي بين اسنانه طعام من خبز او غيره
 جاز قال بعضهم ان كان زائدا على قدر الحمصة لا يجوز غسله وان كان
 قدر الحمصة او اقل يجوز اعتبار افساد الصوم والصلوة بابتلاع ما فوق

الحمصة لا يتبلاع مقدارها على قول والصحيح ان مقدارها غير معفو
 هناك انما العفو ما دونه فانه قليل وفي الفتاوى ان كان بين اسنانه طعام
 ولم يصل الماء تحته في الغسل جاز لان الماء شيء لطيف يصل تحته غالباً
 قال في الخلاصة وبه يفتي وقال بعضهم ان كان صلباً بضم الصاد
 اى قويا مضموناً مضغاً متاً كذا اى شديداً بحيث تداخلت اجزأه وصار
 كالبحين الصلب لا يجوز غسله قل او كثر كذا وهو الاصح لامتناع
 نفوذ الماء مع عدم الضرورة والحرص وذكر في المحط اذا كان على ظاهر بدنه
 جلده سمك او خبير مضموع وقد جف واعتسل او توضأ ولم يصل الماء
 الى ما تحته لم يجز وكذا الدرن البابس في الانف لان هذه الاشياء تمنع نفوذ
 الماء لصلابتها وقال في الزخيرة في مسألة الحناء بان بقي من جرمه على بدنها
 والطين والدرن اذا بقيا على البدن يجزى وضوءهم للضرورة ولان هذه
 الاشياء لاصلا به لهما فينفذها الماء وعليه الفتوى اى على ما في الزخيرة
 اذا اعتبر في جرم ذلك نفوذ الماء ووصوله الى البدن واذا كان برجله
 شقاق جعل فيه السحيم او المرهم ان كان لا يضره ابصال الماء لا يجوز
 غسله ووضوءه وان كان يضره يجوز اذا امر الماء على ظاهر ذلك وابصال الماء
 الى داخل السرة فرض في الغسل لكونه من ظاهر البدن وكذا الاستنجاء بالماء
 عند الغسل فرض وان لم يكن اى ولو لم يكن عليه اى على موضع الاستنجاء
 نجاسة حقيقية لان فيه نجاسة حكمية وهي الجنابة وكذا تخليل الاصابع
 في الاعتسال والوضوء فرض ان كانت الاصابع منضمة بحيث لا يدخلها الماء
 بلا تخليل غير مفتوحة وان كانت الاصابع مفتوحة فهو اى التخليل سنة وكذا
 انهاء البشرة اى طهر الجلد بالماء عليه اوبل الشعر فرض ايضا لقوله عم
 الافلوالشعر وانقوا البشرة وقوله عم ان تحت كل شعرة جنابة واوبقى شيء
 من بدنه لم يصبه الماء لم يخرج من الجنابة وان قل اى ولو كان ذلك الشيء قليلاً
 بقدر رأس ابرة لا فتراض استيعاب جميع البدن وشرب الماء يقوم مقام
 المضضة اذا كان لا على وجه السنة اذا بلغ الماء الفم كله والا فلا وفي واقعات
 النطق انه لا يجزى ولو كان لا على وجه السنة لم يعمه قال في الخلاصة وهذا
 احوط واوذكرها اى المضمضة وكذا الاستنشاق ناسياً فصلى ثم تذكر ذلك

بمضمض

بمضمض وبستنشق ويعيد ما صلى ان كان فرضاً لعدم صحته وان كان نفلاً فلا
 لعدم صحة شروعه وكذا الحكم في كل جزء من البدن اذا نسي غسله وسنة الغسل
 ان يقدم الوضوء عليه كوضوء الصلوة من غير استثناء مسح الرأس هو الصحيح
 وظاهر الرواية وروى الحسن انه لا يمسح رأسه الا غسل الرجلين فانه يؤخره
 اذا كان قائماً في مستنقع الماء او على تراب بحيث يحتاج الى غسلهما بعد ذلك
 اما الوقوف على حجر او اوح بحيث لا يحتاج الى غسلهما ثانياً فلا يؤخر غسلهما وان
 يزيل النجاسة الحقيقية كالمني ونحوه عن بدنه ان كانت اى ان وجدت على بدنه
 نجاسة ثم يصب الماء على رأسه وسائر بدنه ثلثاً وكيفية ان يصب الماء على
 منكبيه الايمن ثلثاً ثم الايسر ثلثاً ثم على رأسه وسائر جسده وقيل يبدأ بالايمن
 ثم بالارأس ثم بالايسر وقيل يبدأ بالارأس ثم بالايمن ثم بالايسر وهو الاصح
 ولو انغمس في ماء جار ان مكث قدر الوضوء والغسل فقد اكمل السنة والا فلا
 ثم يتحنى عن ذلك المكان الذي اغتسل فيه فيغسل رجله ان كان قيامه
 في مستنقع الماء وان لا يسرف في الماء وان لا يقر لما تقدم في الوضوء وان لا
 يستقبل القبلة في الغسل ان كانت عورته مكشوفة وان كانت مستورة
 فلا بأس به وان يدلك كل اعضاءه مبالغة في المرة الاولى ليعم الماء البدن
 في المرتين الاخسرتين فالدلك في الغسل سنة وليس بواجب الا في رواية
 عن ابي يوسف وان يغتسل في موضع لا يراه احد لاحتمال ان يكشف العورة
 حال الاغتسال او اللبس وذكر في الفقيه من عليه الغسل وهناك رجال لا بدعه
 وان رأوه ويختار ما هو استرو المرأة بين الرجال تؤخره وبين النساء لا والمراد
 بقوله وان رأوه رؤية ماسوى العورة فان كشف العورة لا يجوز عند احد في
 الصحيح وفي الخلوة قبل ثأثم وقبل يعنى الزمان القليل دون الكثير وقبل لا بأس به
 وقيل يجوز ان يتجرد للغسل ويجوز زوجته الجماع اذا كان البيت صغيراً مقدار
 خمسة زرع او عشرة وان لا يتكلم بكلام قط من كلام الناس او غيره لانه في مصب
 الماء المستعمل ويستحب ان يمسح بدنه بماء يصب بعد الغسل وان يغسل رجله
 بعد اللبس لاقبله مسارعة الى السر وان يصله بسجدة لما تقدم في الوضوء
 واما النية فليست اشترط في الوضوء والاغتسال بل سنة فيهما حتى
 ان الجانب اذا انغمس في الماء الجارى او في الخوض الكبير التبريد قيد بالكبير

لان الصغير يتأتى فيه الخلاف الذى فى البر وسأى ان شاء الله تعالى اوقام
 فى المطر الشديد وتغمض واستنشق فى جميع ذلك يخرج من الجنابة عندنا
 خلافا لائمة الثلاثة لان المقصود حصول الفعل المأمور به وقد حصل
 فلا فرق بين كونه عن قصد او لا عن قصد الا انه اذا لم ينو لا يحصل له ثواب
 وقد حقه الكرام فيه فى الشرح والاعتسال على احد عشر وجهها خمسة
 منها فريضة اشوتها بالكتاب والاجماع القطعيين. الاعتسال من الحيض
 والاعتسال من النفاس والاعتسال من التقاء الختانين اذا كان مع غيبوبة
 الحشفة والاعتسال من خروج المني على وجه الدفع والشهوة والاعتسال
 من الاحتلام اذا خرج منه اى من الاحتلام او من المحتلم المني او المسذى
 وقد تقدم الكلام على ذلك كله واربعة منها سنة غسل يوم الجمعة والاصح
 انه مندوب عندنا وعند مالك هو واجب وهو للصلوة عند ابى يوسف
 ولليوم عند الحسن حتى لو لم يصل به ينال ثواب الغسل اذا وجد فى اليوم
 عند الحسن لا عند ابى يوسف ومن لا جمعة عليه يتدب له الغسل عند
 الحسن لا عند ابى يوسف وغسل العيدين والاصح انه مستحب ايضا لانه
 يوم اجتماع الجمعة وغسل عرفة مستحب ايضا للاجتماع وكذا
 الغسل عند الاحرام مستحب ومن الاعتسال المندوب الغسل لدخول مكة
 ووقوف مزدلفة ودخول المدينة ولما غسل الميت وللجمعة واليلة القدر
 اذارأها وللمجنون اذافاق وللصبي اذا بلغ بالسن وللکافر اذا اسلم ولم يكن
 جنبا ويكفى غسل واحد للجمعة والعيد اذا اجتمعا كما يكفى لفرضي
 جماع وحضن وواحد منها اى من احد عشر واجب على الكفاية وهو
 غسل الميت حتى لا تجوز الصلوة عليه قبل الغسل او التيمم عند عدم
 الماء هكذا ذكره والظ من الادلة انه فرض كفاية ذكره ابن الميمون
 والسر وجى فى شرح الهداية وغيرهما وواحد منها مستحب وهو
 غسل الكافر اذا اسلم وقد تقدم هكذا ذكره مطلقا شمس الاثمة
 السرخسي فى شرحه للمسوط وذكر فى المحيط ان الكافر اذا اجنب
 ثم اسلم الصحيح انه يجب عليه الغسل لان الجنابة باقية بعد اسلامه بخلاف
 ما واسمى بعد انقطاع الحيض حيث لا يجب عليها الغسل لان الانصاف

بالحيض ليس باقيا وقال قاضى خان الاحوط وجوب الغسل فى الفصول
 كلها * فروع * ان اجنب المرأة ثم ادركها الحيض فان شاءت اغتسلت
 وان شاءت اخرت حتى تطهر وكذا الحائض اذا حثت او جوعت ففى
 بالخيار والجنب اذا اخر الاغتسال الى وقت الصلوة لا يأتى ولا بأس للجنب
 ان يشام ويعاود اهله قبل ان يغتسل او يتوضأ ولكن يستحب الوضوء
 ان اراد المعاودة ولا بأس بان يغتسل الرجل والمرأة من اناء واحد ويكره للجنب
 الاكل والشرب ما لم يغتسل يديه وفاه وقال قاضى خان يستحب ان يغتسل
 يديه وفاه اذا اراد ان يأكل او يشرب وان تركه فلا بأس به وقبل ان يشرب
 على وجه السنة لا يكره ولا يكره ولا يجوز للجنب والحائض والعقاة قراءة
 القرآن لقوله عم لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئا من القرآن يعنى لا يجوز
 ان يقرأ اية تامة وان قرأ ما دون الآية بقصد القرآن او قرأ الفاتحة
 لا بقصد القرآن بل على قصد الدعاء او قرأ الايات التى تشبه الدعاء مثل
 ربنا آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ونحوها
 على نية الدعاء وكذا لو سمع خيرا سارا فقال الحمد لله او خير سوء فقال
 انا لله وانا اليه راجعون او قرأ بسم الله الرحمن الرحيم على وجه التماس لا على قصد
 القرآن يجوز لانهم غير ممنوعين عن الدعاء اما ما دون الآية فلا يبعد بقراءة
 قارئ او هذا اختيار الطحاوى وذكر الزاهد ان عليه الاكثر واما على قول
 الكرخى فلا يجوز قراءة ما دون الآية ايضا وهو الذى اختاره صاحب الهداية
 وجاءه وقيل يكره قراءة ما دون الآية على وجه الدعاء والثناء وقيل لا يكره
 وهو الصحيح قلنا فى الخلاصة والافراة دعاء القنوت فلا يكره فى ظاهر مذهب
 اصحابنا لانه ليس بقرآن وعن محمد رواية شاذة يكره لما روى عن ابى بن كعب
 رضى الله عنه فى صحفنا والصحيح الاول ولا يكره التهجى للجنب والحائض
 والنفساء بالقرآن لانه يعد به قارئاً وكذا لا يكره لهم التعليم للصبيان
 وغيرهم بحرفا حرفا اى كلمة كلمة مع القطع بين كل كلمتين وعلى قول
 الطحاوى اذا علم نصف اية وتضع ثم انصافا نصفها كذا يجوز والمنص اختار
 قوله فى الاول وهذا مشى على قول الكرخى وكذا لا يجوز لهم كتابة القرآن
 لان فيه مسهم للقرآن وذكر فى الحاشية مع الصغير المنسوب الى قاض خان

لابأس للجنب ان يكتب القرآن والصحيفة او اللوح على الارض او الوسادة ونحوها عند ابى يوسف خلافا لمحمد لانه ليس فيه مس القرآن ولذا قيل المكروه مس المكتوب لامواضع البياض ذكره الامام الترمذى وينبغي ان يفصل فان كان لايمس الصحيفة بان وضع عليها ما يحول بينها وبين يده يؤخذ بقول ابى يوسف لانه لم يمس المكتوب ولا الكتاب والا فيقول محمد لانه قد لمس الكتاب ولا يجوز لهم اى للجنب والحائض والنفساء مس المصحف الا بعلافة وكذا كل ما فيه اية تامة من اوح او درهم ونحو ذلك لقوله تعالى لايمسه الا المطهرون وقوله عم لايمس القرآن الا طاهر ولا يجوز لهم ايضا اخذ درهم في سورة من القرآن هذا بناء على عادة من كان يكتب على الدرهم سورة الاخلاص وليس بقيد بل لو كانت اية واحدة فالحكم كذلك الا بصحته وكذلك لا يجوز المس المذكور للمحدث ايضا لانه غير طاهر هذا معنى جواز الاخذ بالغلاف اذا كان الغلاف غير مشرر اى غير محبوك مشدود بعضه الى بعض وان كان مشررا لا يجوز الاخذ به ولا مسه هو الصحيح قاله فى الهداية وفى المحيط والغلاف هو الجلد الذى عليه فى اصح القولين والصحيح الهداية هو الاحوط والاولى والخريطة اى الكيس اخق من الغلاف فى انه لا يكره اخذ المصحف بهما لوجود حائلين فان اخذ المصحف بكمه فلا بأس به اى بالاخذ عند محمد رخ فى رواية وهو اختيار صاحب المحيط وكرهه بعض مشايخنا وهو اختيار صاحب الهداية لان الثوب تبع له اى للمس وذكر فى الجامع الصغير لا بأس بدفع المصحف والمواضع الى الصبيان لانهم لا يخاطبون بالطهارة وان امروا بها تحلقا واحتياطا قال فى الهداية لان فى المنع منهم تضييع حفظ القرآن وفى امرهم بالنظهير خرج بهم وعن بعض المشايخ انه يكره والصحيح الاول وقول المص والاحوط ان يأخذ بكمه ويدفعه لا تعلق له بما قبله لان كلام الجامع الصغير فى المدفوع اليه وهو الصبي انه لا يكره دفع البالغ المصحف او اللوح اليه لافى مس الدافع وعند من فان المس بالكى قد تقدم حكمه وهو بوجه جواز مس الدافع بلا طهارة لاجل الدفع الى الصبي ولم يقل به احد ويكره ايضا للمحدث

ونحوه من تفسير القرآن وكتب الفقه وكذا كتب السنن لانها لا تخلو عن ايات وفى الخلاصة والاصح انه لا يكره عند ابى ح وان اخذه اى التفسير ونحوه بكمه لا بأس به لان فيه ضرورة لتكرز الحاجة الى اخذه اكثر من تكرر اخذ المصحف اذا القرآن بقراءة حفظ فى الغالب ولا يكره قراءة القرآن للمحدث ظاهرا اى على ظهر لسانه حفظا بالاجماع اما الجنب اذا غسل يده وقبضه فروى عن ابى ح انه لا بأس به ان يمس القرآن او يقرأه والصحيح انه لا يجوز له المس والقراءة ابقاء الجنب لانه لا تجزى ثوبا ولا زوالا كالحديث اجساغا وتكره قراءة التوراة والانجيل للجنب وكذا الزبور لان الكل كلام الله تعالى وما يدل منه بعض غير معين وغير المبطل غالب فلا احتياط فى التحرز عن المس واذا اراد الجنب الاكل والشرب ينبغي له ان يغسل يده وقبضه ثم يأكل ويشرب ويكره من غير غسل لان سورة مستعمل وكذا ما اصاب يده وشرب الماء المستعمل مكره لازالة النجاسة الحكيمية به وحل الماء كقول على المشروب وقد قيل انه يورث الفقر وهذا بخلاف الحائض لان سورها لا يصير مستعملا لم تحاطب بالاغتسال ويكره كتابة القرآن واسماء الله تعالى على المصلى اى السجادة وكذا على الحارث والجدران وما يفرش لانه تعرض للامتسان وسكره دخول المخرج اى الحلاء لمن فى اصبعه خاتم فيه شئ من القرآن او من اسماء الله تعالى لما فيه من ترك العظيم وقيل لا يكره ان جعل فصه الى باطن كفه ولو كان ما فيه شئ من القرآن او من اسماء الله تعالى فى جيبه لا بأس به وكذا لو كان ملفوفا فى شئ والتحرز اولى وكذا اى وكما لا يجوز للجنب والحائض والنفساء قراءة القرآن ولا مسه لا يجوز لهم دخول المسجد لغرض ضرورة سواء دخلوا المجلوس فيه او للعبور اى المرور لقوله عم اتى لا احل المسجد للحائض ولا جنب وقال الشافعى يجوز لهم الدخول للعبور وقد حققنا الدليل فى الشرح واذا احتج فى المسجد بنعيم المخرج ذالم يخف من لص او غيره لعدم الضرورة وان خاف يجلس مع التيم للضرورة ولكن لا يصلى ولا يقرأ لعدمها * فروع * تكره قراءة القرآن والذكر والدعاء فى المخرج والمغتسل والحمام وعند محمد لا تكره فى الحمام لان الماء المستعمل

ظاهر عنده وفي الخلاصة لا يقرأ في المخرج والمغسل والحمام الا حرفا حرفا
وفي الحمام انما تذكره اذا قراء جهرها فان قراء في نفسه لا بأس به هو المختار
وكذا التيميم والتسبيح وكذا لا يقرأ اذا كانت عورته مكشوفة او امرأة
هناك تغسل او في الحمام احد مكشوف العورة وفي فتاوى قاضي خان ان لم
يكن فيه احد مكشوف العورة وكان الحمام طاهر الا بأس بان يرفع صوته
بالقراءة وان لم يكن كذلك فان قراء في نفسه فلا يرفع صوته فلا بأس به
ولا بأس بالتسبيح والتسليم وان رفع صوته بذلك وسبأ في تمام ذلك عند الكلام
على القراءة ان شاء الله تعالى * فصل في التيميم * وهو في اللغة القصد
وفي الشرع القصد الى الصعيد والتطهير به على وجه مخصوص
والتيميم ركن وشرط لابد من معرفتهما لتوقف تحققة عليهما اما ركنه
فضربتان ضربة للوجه وضربة للذرا عين يعني اليدين الى المرفقين
لقوله عم التيميم ضربتان ضربة للوجه وضربة للذرا عين الى المرفقين
وصورته اي صفة التيميم على الوجه المسنون ان يضرب يديه على الارض
او على ما هو من جنس الارض ضربة متفرجة ايضا بعه ويقبل بهما
ويديرهما ثم يرفعهما فينفذهما بان يضرب جانب يديه مما يلي الابعام
احدهما بالآخر مرة او مرتين وقيل الاول عن محمد والثاني عن ابي
يوسف لئلا يتراب ويمسح بهما وجهه ثم يضرب ضربة اخرى
فينفضهما ويمسح اليمنى باليسرى واليسرى باليمنى من رؤس الاصابع
الى المرفقين بان يمسح باطن اربع اصابع يده اليسرى ظاهريه اليمنى
من رؤس الاصابع الى المرفق ثم يمسح بباطن كفه اليسرى باطن ذراعه
اليمنى الى الرسغ ويمر باطن ايهاه اليسرى على ظاهريها اليمنى ثم يفعل
بيده اليسرى كذلك هذا هو الاحوط ولو مسح بكل الكف والاصابع
جاز ولو مسح باصبع او سبعين لا يجوز كما في مسح الخف والراس واقل
ما يجوز ثلث اصابع ثم الضربة من جبهة التيميم حتى او ضرب يديه
فاحدث قبل ان يمسح بهما بعد الضرب وقيل لا والاول احوط
واستيعاب العضوين بالمسح واجب اي فرض عند النكاح في ظاهر
رواية اي الرواية الظاهرة عن اصحابنا في الكتب المشهورة كالجامعين

والمبسوط حتى اوترك سبأ قليلا لم يمسح يده من مواضع التيميم لا يجزيه التيميم
كافي الوضوء وروى الحسن بن زياد عن اصحابنا المذكور في عامة الكتب
ان رواية الحسن عن ابي حنيفة ان الاستيعاب ليس بواجب حتى اوترك
اقل من الربع من الوجه او من اليدين يجزيه التيميم وفي نظم الزند وسى قدر
الذرههم يعقوب وان زاد لم يجوز وعلى هذه الرواية نزاع الطائفة والنسوار وتخليل
الاصابع لا يجب وعلى تلك الرواية يجب وبالله اي يجب ان يحيط بان يؤخذ
بالرواية الاولى ويستوجب قانها هي الصحيحة وقال في الكفاية ومسح
العذار شرط على ما حكى عن اصحابنا والناس عنه غايلون وفي الخلاصة
اولم يمسح تحت الحاجبين فوق العينين لا يجوز وروى عن محمد بن لوزك
ظاهر كفيه بلا مسح لا يجزيه ومن هو مقطوع المدين من المرفقين اذا تيمم
بمسح موضع القطع لانه من جهة المرفق واما شرطه اي شرط التيميم
فالنية لا يجوز بدونها عند خلا فزفر اعتبار المعناه للغوى وهو مقصد
والقصد هو النية فلو اصاب التراب وجهه ويديه او قصد تعليم احد لم
يكن متيمما مالم يتو التطهير مطلقا والقرينة مقصودة تصح منه حالا
ولا صحة له بابدون الطهارة ولا يشترط نية كونه للحدث والمجنابة
ونحوها في الصحيح وكذا طلب الماء شرط اذا غلب على ظنه اي ظن
الحاجة الى الطهارة ان هناك اي في المكان الذي هو فيه ماء او كان
ذلك الشخص في العمرات لان وجود الماء فيها غالب وان لم يغلب
على ظنه او اخبر به اي بوجود الماء في ذلك المكان وجب الطلب الماء بالاجماع
فيطلب يمينا ويسارا قدر غلوة من كل جانب وهي قدر ثلثمائة خطوة الى
اربعمائة وقبل مقدار رمية سهم ويشترط في الخبر ان يكون مكلفا عدلا
والا فلا بد معه من غلبة الظن حتى يلزم الطلب لانه من البيانات
واما الخلاف في وجوب الطلب وعدمه فيما اذا لم يغلب على ظنه ولم
يخبر به ممن خبره ملزم او كان في القلوات لا في العمرات هكذا وقع
في التسخ باو والواجب ان يكون بالواو وعندنا لا يجب الطلب خلا للشافعي
فان عنده يجب الطلب ولا يجوز التيميم قبله لقوله تعالى فلم تجد واما
ولا يقال ما وجد الا بعد ما طلب ونحن نقول قد استعمل ما وجد في حق

حق الله تعالى وهو منزّه عن ان يقال في حقه طلب ولو اخبر انسان
 عدل بعدم الماء عند غلبة الظن ونحوها جاز التيمم بلا خلاف
 لان خبر الواحد العدل حجة في الديانات وكذا من شرطه عجزه عن استعمال
 الماء فالخاص ان شروط التيمم خمسة النية والمسح والصعيد وكونه
 طاهرا والمجوز عن استعمال الماء حقيقة او حكما حتى ان المريض اذا خاف
 زيادة المرض بسبب الوضوء او بالتحرك او باستعمال الماء او خاف ابطاء
 البرء من المرض بسبب ذلك جاز له التيمم ويعرف ذلك اما بغلبة الظن
 عن اماره او تجرّبه او بقول طبيب حاذق مسلم غير ظاهر الفسق وقيل عدالة
 شرط وذكر الاسبغاني في شرحه فقال جنب على جميع جسد جراحة
 او على اكثره اي اكثر جسده او به جدرى بضم الجيم وفمهما مع فتح الدال
 فانه يتيمم ولا يجب غسل الموضع الذي لا جراحة به لانه لا يجمع بين الغسل
 والتيمم عندنا وكذلك ان كان على اعضاء الوضوء كلها او على اكثرها
 جراحة يتيمم ولا يجب غسل الصحيح والتيمم لاجل الجرح عندنا خلافا
 للشافعي وان كان الجراحة على اقله اي اقل بدنه او اعضاء وضوءه
 واكثره اي اكثر البدن او اعضاء الوضوء صحيح فانه يغسل الصحيح
 ويمسح على الجروح ان لم يضره المسح عليه وان كان يضره المسح
 على الجراحة مكشوفة يشدها بشيء ويمسح فوقه ثم الكثرة في اعضاء
 الوضوء قبل اعتبارها بعد ذلك لو كانت الجراحة في رأسه ويديه ووجهه
 ولم تكن في رجله يساح له التيمم سواء كان الاكثر من الاعضاء الجريحة صحيحا
 او جريحا وفي عكسه لا يساح وقيل تعتبر الكثرة في الاعضاء حتى لا يساح
 التيمم ما لم يكن الاكثر من كل عضو جريحا ولو كان الصحيح والجرح منساوين
 فلا حوط وجوب غسل الصحيح والمسح على الجرح والجنب الصحيح
 في المصر اذا خاف الغلبة طند عن التجربة الصحيحة ان اغتسل ان يفتله
 البرد او يمرضه يتيمم عند ابي ح خلافا لهما والفتوى على قول الامام
 اذا لم يكن له اجرة الحمام على ما حققناه في الشرح وان كان الجنب المذكور
 خارج المضرب يتيمم بالاتفاق لعدم تيمم الماء الحار غالبا وان خرج
 من المصر ونحوه مسافرا او محتضنا اي غير مريد السفر او خرج من قرية

متوجهها الى قرية اخرى يجوز له التيمم ان كان بينه وبين الماء نحو الميل
 اي مقداره تقريبا او اكثر من ميل هذا هو المختار وعن السكرخي
 ان كان يسمع صوت اهل الماء لا يتيمم لانه قريب والا يتيمم وقال الحسن
 ان كان الماء اما معه فالمعتبر ميلان والا قبل والاصح عدم الفرق وعن ابي
 يوسف لو كان بحيث لو ذهب الى الماء وتوضأ نذهب القافلة وتغيب
 عن بصره فهو بعيد يجوز له التيمم والميل اربعة الاف خطوة وفسره ابن
 شجاع بثلاثة الاف ذراع وخمس مائة ذراع الى اربعة الاف والذراع
 اربع وعشرون اصبعام مترضات والاصبع ست شعيرات معتدلات معترضات
 وهو اي الميل ثلث الفرسخ على جميع الاقوال سواء خرج من المصر
 او القرية جنبيا او اجنب بعد الخروج لان السبب هو ارادة ما لا يحل
 الا بالاطهارة ولا فرق في ذلك بين تقدم الحدث وتأخره وان كان معه
 اي مع المسافر ماء في رحله اي في اناثه وامتنعه فتنسبه وتيمم وصلى ثم تذكر
 ذلك الماء في الوقت لم يعد اي لا يلزمه اعادة تلك الصلوة عند ابي ح ومحمد
 خلافا لابي يوسف فان عنده تلزمه اعادتها والخلاف فيما اذا كان وضعه
 بنفسه او وضعه غيره بامر فلو وضعه غيره بغير امره وهو لا يعلم جاز تيممه اتفاقا
 وعن محمد انه على الخلاف ايضا ولو كان الماء في اناثه على ظهره او معلقا على عنقه
 او موضوعا بين يديه او مقدما ككب مركوبه او مؤخره وهو سائق لم يجز تيممه
 اجماعا بخلاف ما لو كان في مقدمه وهو سائق او في مؤخره وهو راكب
 او في احدهما وهو قائد فانه على الخلاف ولو ظن ان الماء في لم يجز تيممه
 بالاجماع كذا في الخلاصة وان تذكر بعد خروج الوقت لم يعد في قولهم جميعا
 هذا مخالف لاذكر في الهداية وغيرها ان تذكره في الوقت وبعده سواء اذا تيمم
 المسافر وصلى والماء قريب منه وهو لا يعلم ولا يظن ان هناك ماء اجزا ما فعل
 وكذا لو كان على شط نهر او جنب بئر ولم يعلم به وعن ابي يوسف في هذين
 روايتان وان كان مع رفيقه ماء لا يجوز له التيمم قبل ان يسئل اي يطلب
 من رفيقه الماء اذا كان غالب ظنه انه يعطيه اذا سأله وان تيمم قبل ان يسئل فصلى
 ثم سأل عنه فاعطى تلزمه الاعادة في الوقت وان خرج الوقت لم يعد وحاصل
 هذا انه اذا تيمم من غير ان يسئل وصلى ثم سأل بعد الصلوة فاعطى فعليه

الاعادة سواء كان له ظن قبل ذلك او لم يكن وان لم يعط فلا اعادة سواء كان له ظن ام لا وان سأل قبل التيمم فنع ثم بعد الصلوة اعطى فكذلك لا اعادة وان تيمم وصلى من غير سؤال قبل الصلوة ولا بعدها فعند ابي ح يجوز في الوجوه كلها لانه لا يلزمه الطلب من ملك الغير وقال لا يجوز به لان الماء مبدول عادة وينبغي ان يفتى بقوله في مكان يعز فيه الماء ويقولان في غيره وتام تحقيقه في التشرح وان كان لا يعطيه رفيقه الماء الا باليمن فان لم يكن له ثمن يتيمم بالاجماع لعدم القدرة وان كان معه مال زيادة على ما يحتاج اليه في الزاد ونحوه لنفسه ومن تلزمه نفقته ديانة ولو كلبا فح ينظر ان باعه اى الماء يمثل القيمة في ذلك الموضع او في اقرب موضع اليه او باعه بغبن يسير لا يجوز له التيمم لانه قادر وان باعه بغبن فاحش يتيمم للخرج لان تلف المال كتلف النفس والغبن الفاحش ما لا يدخل تحت تقويم المقومين قدره في العروض بالزيادة على نصف درهم في العشرة والماء ملحق بها وقال بعضهم وعزاه قاضي خان الى ابي حنيفة الغبن الفاحش تضعيف الثمن بان يبيع ما يساوي درهما بدرهين وقبل هو ان يبيع ما يساوي درهما بدرهين ونصف في الوضوء وبدرهين في الخنابة والاول اوفق لدفع الخرج وعن ابي نصر الصفاق ان المساقر اذا كان في موضع عز الماء فيه فلا فضل له ان يسأل من رفيقه الماء لازالة الشبهة وان لم يسأل وتيمم وصلى اجزأه لان الغالب المنع وان كان في موضع لا يعز الماء فيه لا يجوز به ذلك قبل الطلب كما في العمرات لان الماء مبدول عادة وهذا هو المختار رجل معه ماء زمزم في قمعة قد رصص رأس الاناء وهو يحمله للعطية اى لاجل الاهداء والاستشفاء اى لطلب الشفاء به لقوله عم ماء زمزم شفاء لما شرب له لا يجوز له التيمم للقدرة على استعمال الماء ولو وهبه لآخر وسلمه اليه لا يجوز له التيمم عندنا خلافا لما ذهبوا اليه من ان القدرة على استعماله بواسطة الرجوع عندنا لا عنده كذا ذكره في المحيط والحيلة فيه ان يخلط به ماء ورد او نحوه حتى يصير مغلوبا ويخرج عن كونه مطهرا ويهبه على وجه ينقطع به حق الرجوع وان لم يكن معه دلو او نحوه من آلات الاستقاء او رشابكسر الرء مع المداى جبل هل يجب عليه ان يسأل عن رفيقه ذلك ام لا قالوا لا يجب

ومع هذا

ومع هذا الوسأل فقال له انتظر حتى استقي او نحو ذلك فعند ابي حنيفة ينتظر استحبابا الى احزاب الوقت فان خاف فوت الوقت يتيمم وصلى ولو لم ينتظر وصلى صح عنده وعند ابي يوسف ومحمد ينتظرون وجوبا وان خاف فوت الوقت وكذا الخلاف في العاري اذا اراد الصلوة ومع رفيقه ثوب فقال له انتظر حتى اصلى وادفعه اليك او نحو ذلك واجمعوا على انه في الماء ينتظر اى لو قال له انتظر حتى اتوضأ او نحوه ثم ادفع اليك الماء يجب عليه ان ينتظر اجماعا لثبوت القدرة بالاحتمال دون باحد غيره وان ذات اى ولو ذات الوقت ومن لم يجد ماء الا سورا الحمار او البغل الذي امه اثنان يتوضأ به ويتيمم لانه مشكوك في طهوريته فلا يزول به الحدث المتيقن فيضم اليه التيمم ليزول ييقين وايهما قدم جاز ولكن الا فضل ان يبدأ بالوضوء خلافا لفرقان عنده لا بد من تقديم الوضوء ولو تيمم وصلى ثم توضأ بالمشكوك واعاد تلك الصلوة صحت وكذا لو عكس المخرج عن العهدة ييقن باحدهما ومن لم يجد الا سورا الفرس او البغل الذي امه رمكة فعن ابي ح في حكمه روايتان بل اربع روايات في رواية عنه هو مشكوك فيضم اليه التيمم كسورا الحمار وفي رواية وهي رواية الحسن عنه مكروه كما ان لحمه عنده مكروه وفي رواية التلجي عنه قال احب الى ان يتوضأ بغيره وفي رواية كتاب الصلوة وهي الصحيحة عنه وهو قواهما انه طاهر مطهر من غيره كراهة لان حرمة لحمه لكرامته فلا تؤثر في سوره خبثا ومن لم يجد الا نبيذ التمر وهو ماء التي فيه تمر فظهرت حلالونه ولو فيه ولم تزل رفته ولا اشتد فعند ابي ح يتوضأ به ولا يتيمم ومثله الغسل به الحديث ابن مسعود ان النبي عم قال له لبلة الجن ما في ادواتك قال نبيذ تمر قال تمر طيبة وماء طهور فتوضأ منه وعند ابي يوسف يتيمم ولا يتوضأ به وهي الرواية المرجوح البها من ابي ح وعليها الفتوى لانه ماء مقيد فلا يجوز به الوضوء وعند محمد يجمع بينهما احتياطا ومن لم يجد الا عصير العنب لا يتوضأ به بالاجماع وما عدا نبيذ التمر من الانبذة والاشربة لا خلاف في عدم جواز الوضوء به جنب وجد الماء في المسجد ولم يجده في غيره ولبس معه احد يأتية به يتيمم لاجل الدخول ودخل فان لم يصل الماء بان لم يجد آلة الاستقاء او مانع آخر يتيمم الصلوة ثانيا ان اراد الصلوة لان نية التيمم

للصلوة شرط صحة التيمم للصلوة ولم ينو لها ولو كان قد نواه لها في هذه
 الصورة لم يصح ايضا لعدم تحقق العجز عن الماء وقت التيمم بالنظر الى الصلوة
 وكذا لو تيمم المحدث ونحوه لمس المصحف او تيمم الجنب ونحوه لقراءة القرآن
 عند عدم الماء حقيقة او حكمة لا يجوز الصلوة به والحاصل ان الصلوة لا يجوز
 الا بتيمم نوى لها او قربة مقصودة يعقل فيها معنى العبادة ولا تصح بدون
 الطهارة فخرج التيمم لمس المصحف او دخول المسجد او الخروج منه او زيارة
 القبر والاذان او الإقامة لأنها قربة غير مقصودة بل وسائل وخرج بقولنا
 يعقل فيها معنى العبادة تيمم الجنب ونحوه لقراءة القرآن فانها قربة مقصودة
 لكن لا يعقل فيها معنى العبادة وخرج بقيد لا تصح بدون الطهارة تيمم المحدث
 لقراءة القرآن وتيمم الكافر للاسلام لصحتها بدون الطهارة خلافا لابي
 يوسف في التيمم الاسلام فان عنده تجوز به الصلوة بخلاف سجدة التلاوة
 وصلوة الجنائز وصلوة النافلة اذا تيمم لاجلها فانه يصلي بذلك التيمم
 المكتوبات ايضا لوجود الشرائط المذكورة وكذا لو نوى مطلق الطهارة
 ولو تيمم صلوة الجنائز اجزائه ان يصلي به المكتوبات وقد قدمناه ولو تيمم
 لتعليم الغير لا تجوز به الصلوة وروى عن ابي حنيفة انها تجوز والصحيح الاول
 وفي النوازل ومسح وجهه وزراعيه يريد به التيمم تجوز به الصلوة لانه بمنزلة
 نية الطهارة رجل في رحله ماء وهو لا يعلم به فتيمم وصلى ان كان وضع الماء
 بنفسه او وضعه غيره بامر نفسه فهو على خلاف الذي ذكرناه وان كان
 قد وضع الماء غيره بغير امره لا يعيد الا نطق واما مسئلة العاري اذ نسي ثوبا
 في المتاع من المشيخ من قال هو على خلاف المذكور انه تصح صلوة عندهما
 لا عند ابي يوسف ومنهم من قال لا يجوز بالاتفاق وهو الصحيح لان ثوبان
 العربيان الثوب وعدم طلبه اياه في متاعه في غايه الندرة بخلاف الماء وعن
 محمد انه قال تجوز ولو تيمم وهو على شطئه وهو لا يعلم بالماء فهو على الاختلاف
 الذي ذكرناه فعندهما تجوز وعند ابي يوسف في رواية لا تجوز وفي رواية
 تجوز لعدم تقديم الماء الذي في رحله واو كفر عن الجنب بالصوم
 وفي ملكه رقبة تصلح للتكفير او ثياب لكسوة عشر مساكين او طعام
 لاطعامهم فتسببه اى نسي المذكور من الرقبة والثياب والطعام فالصحيح انه

لا يجوز لان الصوم انما يجزى عند عدم كون احده هذه الاشياء في ملكه
 وقد وجد وبسحب ان يؤخر الصلوة الى اخر الوقت اذا كان برجو وجود
 الماء فيه ليؤديها باكل الطهارة ولو لم يؤخر وتيمم وصلى جاز ثم يذبح
 ان لا يفرط في التأخير حتى لا تقع الصلوة في وقت مكروه ولو تيمم قبل دخول
 الوقت جاز عندنا خلافا للشافعي وكذا يجوز عندنا لفرضين واكثر خلافا له
 ولو كان معه ماء يكفي للوضوء او الغسل ولكن يخاف على نفسه او دابته
 ولو كلبا العطش ان استعمله يجوز له التيمم لان المشغول بمخافته كالمعدوم
 بالنظر الى الطهارة المحبوس في السجن او غيره اذا منع عن الطهارة بالماء
 يصلي بالتيمم ويعيد بعد ما خرج عندهما وقال ابو يوسف لا يعيد هذا
 اذا كان في المصر اما لو كان محبوسا في موضع في الصحراء فانه لا يعيد بالاتفاق
 كذا في المسبوط وفي الخلاصة المحبوس في السجن اذا كان في موضع نظيف
 ولا يجد الماء ان كان خارج المصر قل ابو حنيفة يصلي بالتيمم وان كان في المصر
 لا يصلي ثم رجع وقال يصلي ثم يعيد وهو قولهما فيقههم منه وفاق
 ابي يوسف على الامانة والاسير في دار الحرب اذا منع من الوضوء والصلوة
 يتيمم ويصلي بالاياء ثم يعيد اذا قدر ولو منع المحبوس من التيمم ايضا فعند
 ابي حنيفة يؤخر الصلوة ولا يصلي بلا طهارة وقال يصلي ثم يعيد واجمعوا على
 ان الماشي لا يصلي بالاياء وهو يمشي وكذا الساجح لا يصلي وهو يسبح
 وكذا القاتل لا يصلي وهو يقاتل لان العمل الكثير منافي للصلوة وعن
 ابي يوسف الجواز حال المشي بالاياء عند الخوف وهو قول مالك والشافعي
 واجد بخلاف المنهزم وهو اى حال كونه يصلي راكبا بالاياء واقفا اى
 واقفا بدابته غير سائر بها وابسن المراد انه واقف فوق دابته او تسير دابته
 او تعدو قيد بالمنهزم اشارة الى ما ذكر في المحيط والتحفة انه يصلي وهو سائر
 اذا كان مطلوباً وان كان طالبا لا يجوز لعدم الضرورة ولو صلى بالاياء
 لخوف عدو او سبع او مرض اى لمرض او طين بان لم يجد مكانا يابس يصلي
 عليه لا يعيد بالاجماع لان هذه العوارض سماوية والمقيد اذا صلى قاعدا
 لعدم قدرته على القيام يعيد اذا فلق عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف لا يعيد
 كالمحبوس ويجوز التيمم عند ابي حنيفة ومحمد بكل ما كان من جنس الارض

كالتراب والردل والحجر بجميع انواعه حتى العقيق والزرجد ونحوهما
والزنج والكحل اى الائمة والمرداسنج هو حجر معروف بعرب مرداسك
والنورة اى الكلس والمغرة بفتح الميم مع سكون الغين وفتحها وما اشبهها
من انواع الازمة كالطين المحتوم والارمني ونحو ذلك وعند ابي يوسف لا يجوز
الابل التراب والرمل خاصة وعند الشافعي واحد لا يجوز بغير التراب وعند مالك
يجوز حتى بالعشب وبالجم لا يجوز عندنا بما لبس من جنس الارض كالذهب
والفضة والحديد والرصاص والصفرة والنحاس ونحوها مما ينطبع ويلين بالنار
وكالخطمة وسائر الخبث والاطعمة من الفواكه وغيرها وانواع النباتات مما يترمد
بالنار اذا لم يكن عليها غبار وان كان على هذه الاشياء غبار يجوز التيمم بغيرها
عند ابي حنيفة وروى الرواة عن محمد بن عيسى في رواية وهي المشهورة عنه لا يجوز
بالغبار وما عند ابي يوسف فيجوز حال الضرورة لا حال الاختيار ثم عندهما
اى عند ابي حنيفة ومحمد الشرط في صحة التيمم مجرد المس اى الوضع على الارض
او على جنس الارض ولا يشترط ان علوق ثي منى باليد وهذا على احدى
الروايتين عن محمد بن عيسى انه لو وضع يده على صخرة ملساء لا غبار عليها او على
ارض ندية لا ينفصل منها غبار ولم يعلق بيده شئ جاز عند ابي حنيفة وفي
احدى الروايتين عن محمد بن عيسى خلافا لابي يوسف واما الفرق بين الصخرة
وبين الذهب والفضة بهما اى والحال ان كلا المذكورين من الصخرة ومن
الذهب مع الفضة حلقا في الارض هو ان الذهب والفضة يذوبان في النار
فلم يكونا كالتراب بخلاف الصخرة فانها لا تذوب فكانت كالتراب
ولان الذهب والفضة ونحوهما لا يتناول لفظ الصعيد الذى هو وجه الارض
فانما لا يطلق عليهما اسم الارض بخلاف الصخرة حتى لو حلف لا يجلس
على الارض فجلس على صخرة بحث او جلس على فضة او نحوها لا بحث
واما التيمم بالاجرة عند ابي حنيفة يجوز مطلقا سواء دق او لم يدق لانه من اجزاء
الارض وعند محمد بن عيسى التيمم به ان كان مدفوقا والا فلا وهذا على الرواية
المشهورة عنه في عدم جواز التيمم بالحجر الذى لا غبار عليه فان الاجر
بالطخ صار كالحجر فاعطى حكمه فان كان مدفوقا او كان عليه غبار يجوز
وذا كان لا يذوب او غيره اى بغير ثوبه من الاعبار الطاهرة

كالخصير

كالخصير والبساط واللبد ونحوها او هبت الريح فانما الغبار فاصاب وجهه
وذراعيه فمسحه اى العضو الذى اصابه الغبار من الوجه والذراعين
بنية التيمم جاز تيمم عند ابي حنيفة ومحمد سواء وجد ترابا اخر او لم يجد وعند ابي
يوسف لا يجوز ان وجد ترابا اخر لان الغبار ليس ترابا من كل وجه فجاز عند
الضرورة لا عند عدمها ولهما انه تراب رقيق فجاز به مطلقا كما في الحشن ولو
تيمم بالملح ان كان ما يمس اى ان كان ماء فحمد لا يجوز لانه ليس من اجزاء
الارض وان كان جبليا اى ان كان من اجزاء الارض فاستحل للمسا
يجوز لانه من جنس الارض وقال شمس الائمة السرخسي الصحيح عندي
انه لا يجوز لانه صر كالمسائي ولا بهذا يذوب في الماء وينحل بالبرد ويشند
بالحر فخرج من كونه من اجزاء الارض كذا ذكره في المحيط وصح صاحب
الهداية والخلصة وقال قاضي خان الجواز نظرا الى اصله والسجدة
بفتح السين مع كسر الباء وسكونها وهي ارض ذات تراب ملح بمزلة
الملح فان غلب عليها التراب لا يجوز التيمم بها كالمسائي وان غلب عليها
التراب جاز كالمسائي الجبلي خلافا لابي يوسف وذكره الا سيحاني
في شرحه يجوز التيمم بالسجدة بناء على الغالب وهو غلبة التراب مسافر
اصابه مطر فابتل ثوبه وسرجه ولم يجد ترابا جافا ولا حجرا ولا ماء يتوضأ
به فانه يلمطخ ثوبه او يدنه او غير ذلك بالطين ويجففه ويغفره بعد الخفاف
ويتيمم به وقد كان بعض السلف المحتاطين يستحب معه التراب الطاهر
في صرة اذا خرج الى السفر ولا يجوز التيمم بالطين لان الغالب عليه الماء
وفيه تشويه الوجود قال شمس الائمة الحلواني لا يتيمم بالطين اى لا يذخي
ان يفعل وان فعل يجوز وهو الفذ لحصول المقصود وفيه خلاف ابي يوسف
واذا خاف ذهاب الوقت يتيمم به خلافا له وكذا يجوز التيمم بالخص
والخصى واكبر ان الجباب والغضارة وهو الطين الحرو المراد ما يعمل منه
من السكارح ونحوها اذا لم تطل بالآتة والحيطان من المدر او اللبن
سواء كان عليه اى على كل من المذكورات غبار او لم يكن عند ابي حنيفة
واحدى الروايتين عن محمد بن عيسى في الحجر والاجر ولا يجوز التيمم بالغضارة المطلى
بالآتة كمد الهمزة وضم النون وهو الرصاص المذاب لوقوعه على غير جنس

تدريضا بمطهر الغضارة وظهرها على السواء فايهما كان مطهرا بالآتي لا يجوز التيمم به وما ليس مطهرا به جاز الا اذا كان عليه اي على الغضارة المطلى غبار فانه يجوز كما في الحنطة ونحوها على الخلاف المتقدم ولو تيمم بالحرف اي الفخار ان كان متخذ من التراب الخالص ولم يعمل فيه شيء من الادوية كالخمير والسعر ونحوهما مما يجعل في الطين الذي يتخذ منه البوارق جاز التيمم به وان لم يكن عليه غبار وان كان فيه شيء منها فهو كالمطلى بالآتي وان تيمم بالرماد لا يجوز وان اختم ط الرمد بالتراب ان كان التراب غالبا يجوز وان كان الرماد غالبا لا يجوز لان الحكم للغالب وان اصاب الارض نجاسة كشيقة اورقبة فجفت بالشمس او غيرها وقيد بها باعتبار الغالب وذهب اثرها من اللون والريح جازت الصلوة عليها للحكم بظهورها ولا يجوز التيمم بها في ظاهر الرواية لعدم ظهورها وتحقيقه في الشرح وروى عن اصحابنا انه يجوز ايضا وهي رواية شاذة رواها ابن كاس واذا تيمم الرجل من موضع فتيمم اخر من ذلك الموضع بعينه ايضا جاز لان المستعمل ما في يده بعد المسح دون غيره والتيمم في الجنابة والحديث سواء اي صفة التيمم لمن عليه الغسل ولمن عليه الوضوء واحدة وهي الضربتان لمسح العضوين وهذا باجماع الامة ولو صلى بالتيمم وجرا الماء في اوقت لا يعيد لانه اداها بالقدرة لكانت له عند انعقاد سببها والرجل الصحيح في المصير تيمم لصلوة الجنابة اذا خاف القوت بسبب الوضوء عندنا خلافا للشافعي الا الاولى لانه ينظر فلا يخاف القوت ولا حاجة الى استثنائه بعد تنقيده بخوف القوت وذكر في الكافي يجوز للولي ان يتيمم ايضا لان الولي وغيره في ذلك سواء على ما حققناه في الشرح وكذا اذا حدث المتوضي اي من شرع بالوضوء في صلاة العيد تيمم وبني في قول ابي ح وقالا لا يجوز له التيمم لانه امن القوت اذا لاحق كانه خلف الامام وان فرغ الامام وله ان الخوف باق لانه يوم ازدحام فيغلب اعتراء عارض يفسد صلواته قيد بالمتوضي لانه لو شرع بالتيمم فحدث بجوز له البناء بالتيمم اتفاقا والخلاف انما هو فيما اذا شك في الادراك وعدمه حتى او كان يغلب على ظنه عدم عروض المفسد لا يتيمم اجماعا وكذا اذا خاف خروج الوقت اي

وقت صلوة العيد يتيمم وبني بخلاف لانها تبطل بخروج الوقت ولا تقضي بعده بخلاف غيرها ولو خاف خروج الوقت بسبب الوضوء في سائر الصلوة اي ما عدا صلوة العيد والجنابة لا يتيمم عندنا بل يتوضأ ويقضي ما فاته ان خرج الوقت وقال زفر بن يحيى ولا يقوت الصلوة وقال الزاهد في وقت قال مشايخنا انه يعتبر الوقت وذكر عن الحلواني ان المسافر اذا لم يجد مكانا طاهرا بان كان على الارض نجاسات وانبت بالمطر واختلطت فان قدر على ان يسرع حتى يجد مكانا طاهرا قبل خروج الوقت فعل والا يصلي بالائتماء ولا يعيد فقد اعتبر الحلواني خروج الوقت لجواز الايماء فاعتباره في جواز التيمم اولى وح فالاحتياط ان يصلي بالتيمم في الوقت ثم يعيد ليخرج عن العهدتين يتيقن وكذا لو خاف فوت الجمعة لا يتيمم بل يتوضأ ويصلي الظهر ان لم يدرك الامام لان فوته الى خلف وهو الظهر بخلاف العيد ولو تيمم لمس المصحف اولد خول المسجد عند وجود الماء والقدرة على استعماله فذلك التيمم ليس بشيء معتبر في الشرع بل هو عدم لان التيمم انما يجوز ويعتبر عند العجز عن استعمال الماء حقيقة او حكما كخوف القوت لا الى خلف ومن المصحف ودخول المسجد ليس عيادة بخلاف فوته * فروع * لو تيمم الجنابة وصلى ثم حضرت اخرى قبل ان يقدر على الوضوء وهو يخاف فوته لا يلزمه اعادة التيمم خلافا لمحمد المسافر يطأ جاريته يعني يجوز له ان يطأ جاريته وكذا زوجته وان علم اي ولو علم بعدم الماء ويجوز له التيمم لانه ظهور المسلم عند عدم الماء فكما يجوز له ان يشر سبب الحدث من النوم وغيره فكذا سبب الجنابة اذ هما سواء في منع جواز الصلوة وارتفاعهما بالتيمم عند عدم الماء وينقض التيمم كل شيء ينقض الوضوء وسيا في بيان ما ينقض الوضوء ان شاء الله تعالى وينقضه اي التيمم ايضا رؤية الماء الكافي لطهارته ان قدر على استعماله عند رؤيته وانما قيدنا بالكافي لطهارته لان من عليه الغسل اذا تيمم ثم وجد ماء لا يكتفي لغسله او الحدث اذا تيمم ثم وجد ماء غير كاف لوضوئه لا ينقض تيممه ولو كان معه ذلك قبل التيمم جاز له التيمم بدون استعماله اذا مراد بقوله تعالى فلم يجدوا ماء اي ماء كافيا لطهارته كما لانه هو المعتبر ولا فائدة في استعمال ما لا تحصل به الطهارة بل هو اضاعة ماء

اذا الطهارة لا تجزى وان رآه في خلال الصلوة فسدت لا ينتقض
 طهارته قبل تمام صلوته وان رأى اى المصلى بالتيميم سور الجحاش او نبيذ
 التمر وقدر على استعماله فسدت صلوته عند ابي ح. هذه الرواية في سور
 الجحاش غير موجودة ولعل مرادها ان تلك الصلوة لا تجزى مالم يتوضأ
 ويصلها به ليحصل الجمع بين التيميم والتوضئة في تلك الصلوة فان الجمع
 بين الوضوء والمشكوك وبين التيميم يلزم ان يكون في صلوة واحدة ولو كانا
 متفرقين بان يصلها باحدهما وحده ثم بالآخر في المسئلة المسئلة كورة يمضى
 على صلوته ثم يتوضأ بالمشكوك ويعيد هـ او اما نبيذ التمر فالمدكور قول ابي ح
 لان عنده يلزم التوضوء دون التيميم وعند محمد هو في الحكم كسور الجحاش فيمضى
 ثم يتوضأ به ويعيد هـ وعند ابي يوسف يمضى ولا يعيد لان نبيذ التمر لا يجوز
 التوضوء به وبه بقي ولورأى اى المصلى بالتيميم سرا بافتن انه ماء فشى نحوه
 فاذا هو سراب فسدت صلوته سواء جاوز موضع سجوده او لا لانه قصد القطع
 بمشيه ويحصل له القطع ان غلب على ظنه انه ماء وان شك انه ماء او سراب
 فاستوى الظن ان اى طرفا التردد فانه لا يقطع بل يمضى على صلوته
 اذ لا يحل قطعها بالشك فاذا فرغ منها فينظر فان كان الذي رآه
 ماء يتوضأ ويستقبل الصلوة اى يعيدها والا فلا وكذا يجب الامادة لو ظن
 ان المرقى سراب ثم تبين انه ماء والاصل ان اليقين لا يزول بالشك وانه لا يعتبر
 بالظن المتيقن خطأؤه المسافر اذا مر بماء موضوع في الجب اى الزير
 لا ينتقض تيممه لان الظان لم يوضع للوضوء الا اذا كان الماء كثيرا فسندل
 بكثرته على انه وضع للوضوء والشرب جميعا والاولى ان يعتبر في ذلك العرف
 دون الكثرة حتى لو تعورف وضع القليل لمطلق الاخذ شربا وغيره ينتقض
 وان تعورف تخصيص الكثير بالشرب لا وان اشبه العرف يسندل بالكثرة
 وذكر الامام محمد بن الفضل ان الماء الموضوع للشرب يجوز منه الوضوء
 والموضوع للوضوء لا يساح منه الشرب فعلى هذا ينتقض مطلقا والاصح
 الاول ولو ان التيميم اذا مر بالماء وهو لا يعلم به او كان نائما حال المرور
 لا ينتقض تيممه وفي رواية عن ابي ح انه ينتقض والاول اصح وكذا لا ينتقض
 تيممه او علم بالماء ولكن لم يقدر على النزول ولا على الوضوء من غير

نزول اما لخوف عدو او لخوف سبع او نحو ذلك مما لا يمكنه معه الوضوء
 الا بلزوم ضرر كما لو كان ان نزل لا يقدر ان يركب ولا يستطيع المشي لمرض
 او ضعف او عدم معين جنب اغتسل وبقيت على بدنه لمعدى بقعة
 لم يصبها الماء ولبس معه ماء يغسلها به يتيمم المعة لان الحسابة باقية
 لعدم التجزى وان وجد ماء بعد ما تيمم وبعد ما احدث يغسل المعة ويتيمم
 للحديث اذا كان الماء يكفى المعة ولا يكفى للوضوء لانه كالمعدوم بالنظر
 الى الحدث وان كان الماء يكفى للوضوء ولا يكفى المعة يتوضأ به للحدث
 ولا ينتقض تيم الحسابة لان الماء في حق المعة كالمعدوم وان كان يكفى
 لاحدهما اما للوضوء واما المعة على سبيل الانفراد ولا يكفى لهما معا
 فانه يغسل المعة لانها اغلظ الحدثين ويتيمم لا لجل الحدث ويجب
 عليه ان يبدأ بغسل المعة ليصير ماء الماء في حق الحدث ولا يجوز تيممه
 للحدث قبله وهذا عند محمد لان صرف ذلك الماء الى المعة دون الحدث
 ليس بواجب عنده بل على الاولوية وعند ابي يوسف يجوز ان يتيمم قبل
 صرف ذلك الماء الى المعة لان صرفه اليها واجب عنده فيكون بمنزلة المعدوم
 في حق الحدث ولو كان تيمم للحدث ايضا في هذه المسئلة ثم وجد هذا الماء
 الذى يكفى لاحدهما فقط ينتقض تيمم الحدث عند محمد فيعيد به بعد غسل
 المعة ولا ينتقض عند ابي يوسف ولو كان معه اى مع الذى بقيت عليه معة
 او مع الذى وجبت عليه الطهارة الحكمية مطلقا ثوب تجس وهو
 مضطر الى تطهيره والماء يكفى لاحد الطهارتين فقط فانه يغسل الثوب
 بذلك الماء ويتيمم لما عليه من الحدث لان نجاسة الثوب لا تزول بدون الماء
 بخلاف الحدث فانه يزول بالتيميم متيمم ام قوما متوضئين يجوز فعله عند ابي
 حنيفة وابي يوسف خلافا لمحمد فان عنده طهارة التيمم ضعيفة فلا يجوز
 بناء القوي عليها وعندهما هو عند عدم القدرة على استعمال الماء
 كالوضوء عندنا فلا تكون طهارته اضعف وكذا على هذا الخلاف
 القاعد اذا لم قوما قائمين عندهما يجوز وعند محمد لا يجوز لان صلوة
 القائمين اقوا ولهما ان آخر صلوة صلاها النبي عم صلاها قاعد او الصحابة
 خلفه قائمون واما الماسح على الخف او على الحبرة فانه يؤم الغاسلين

بالإتفاق للإجماع على ذلك وذكر في الحصر بفتح الحاء وسكون الصاد
والراء المثلثين وهو شرح على المنظومة وفي شرح الاستيعابي وفي غيرها
لا تصح إمامة صاحب الجرح السائل وكذا سائر أصحاب الأعداء للأصحاء
وكذا لا تصح إمامة الأعمى وهو الذي لا يحسن قراءة ما تجوز به الصلوة
للقارئي الذي يحسن ذلك وكذا العارضي للابس ولو أيا صاحب
العذر والأعمى من هو بمثل حالهما جاز لوجود العجز من الجميع وإنما ذكر
هذه المسائل استطراداً ومحملها مباحث الافتداء ومن ذكرها إن شاء الله
تعالى *فصل* في بيان أحكام المياه وتجاوز الطهارة أي الوضوء
والغسل وإزالة الخبث بماء مطلق وهو ما يسمى في العرف ماء من غير حاجة
إلى ذكر قيد طاهر احترازاً عن الجس كماء السماء أي المطر وماء الأودية
أي الأنهار وماء العيون أي النسابيع وماء الآبار بعد الهمة وفتح الباء
يفيدها الف وبقصر الهمة واسكان الباء يدها همة ممدودة بالف جمع
بئر وماء البحار وتزول بها أي بالمياه المذكورة نجاسة مطلقاً حكمية
كانت وهي ما حكم به الشرع بوجوب الوضوء أو الغسل أو خلعهما عند
إرادة الصلوة لأجله أو حقيقة وهي الأشياء النجسة ولا تجوز الطهارة
الحكمية بالماء المقيد وهو ما يحتاج في تعريف ذاته إلى قيد زائد على لفظ الماء
كماء الأشجار كالزيت والس ونحوه وماء الثمار مثل التفاح وشبهه وماء
الطحين والخيار والقش ونحو ذلك واختلف في الماء الذي يقطر من الكرم
قبل تجوز الوضوء به وقبل لا وهو الأحوط وماء الباقلا بالعصر مع تشديد
اللام وبالماء مع تخفيفها وهو الماء الذي طبخ فيه ومثل المرق أي ما يطبخ
فيه اللحم ونحوه وماء الزردج وهو ما يخرج من العصف المنقوع فبطرح
ولا يصبغ به وهذا إذا كان نخباً أما إذا كان رقيقاً على أصل سبلانه فتجوز
الطهارة به لأنه بمنزلة ماء المد ونحوه وماء الزعفران والمراد أيضاً ما خثر به
وتخرج عن الرقة أو ما يستخرج منه رطباً كما يستخرج من الورد وكذا لا تجوز
الطهارة بماء الورد وسائر الأزهار وكذا الخل والعصير أي ماء الغلب
ونحو ذلك كالأشربة وتجاوز إزالة النجاسة الحقيقية عن الثوب
والبدن بالماء المقيد وبكل مانع طاهر يمكن إذا انتهاه وهو ما ينصير

بالعصر

بالعصر حتى يزول جميع أجزائه به وبالجفاف واحتزبه عن نحو الغسل
والسمن فقوله كاللبن فيه نظراً فإنه لا يزال النجاسة لأن فيه دسومة
لا تخرج بالعصر والخل فإنه أقلع من الماء للنجاسة والعصير وما ذكرنا
من الماء المقيد بشرط أن ينصير بالعصر كماء الأشجار والثمار والأزهار
بخلاف ما فيه دسومة من المرق أو خثورة وإن غسل النجاسة بالغسل
أو الدبس ونحوه من الربوب أو بالسمن أو بالدهن كالزيت والشرج
ونحوهما لا يزالها ذلك الغسل لأنها أي الأشياء المذكورة لا تنصير
بالعصر فلا تزول أجزاؤها فلا تزول أجزاء النجاسة تبعاً لها وعند محمد
وزفر والأئمة الثلاثة لا تجوز إزالة النجاسة الحقيقية بغسل الماء المطلق كالحكمية
وتجاوز الطهارة بماء خالطه شيء طهر سواء كان مخالفاً للماء في جميع
أوصافه أو في بعضها فغير أحد أوصافه أي لونه أو طعمه أو ريحه كماء المد
أي السبل الذي تغير لونه بالتراب والماء الذي يختلط به الاثنان أو الصابون
أو الزعفران بشرط أن يكون الغلبة للماء من حيث الأجزاء بأن يكون أجزاء
الماء أكثر من أجزاء المخالط هذا إذا لم يزل عنه اسم الماء بحيث لو رآه الراي
يقول هذا ماء وبشرط أن يكون رقيقاً بعد فإنه مادام رقيقاً يسيل سريعاً
كسبلانه عند عدم المخالطة حكمه حكم الماء المطلق يجوز الوضوء به
والأفلا وهذا فيما يكون المخالط من الجاهلات فإن المعتبر فيه الرقة ولا عبرة
باللون والطعم والريح فإن القليل من الزعفران يغير هذه الأوصاف الثلاثة
مع كونه رقيقاً فيجوز الوضوء والغسل به وذكر في اجتناس الناطق الوضوء
بماء السبل إذا لم تكن رقة الماء غالبية لا يجوز ذكر في الملتقط إذا التقي الزاج
في الماء حتى أسود ولكن لم تذهب رفته جاز الوضوء به مع تغير لونه وطعمه
وريححه وكذا العفص إذا طرح في الماء فأسود يجوز الوضوء به مادامت رفته
باقية وكذا الحمص والباقلان ونحوهما إذا نقع في الماء ولم يزل رفته يجوز
الوضوء به وإن أي ولو تغير لونه وطعمه وريححه لأن المعتبر في مثله بقاء الرقة
وذكر في الجامع الصغير لقاضي خان ولو طبخ الحمص أو الباقلا كان الماء
محالاً لو برد لا يثخن ولا يزول عنه رقة الماء جاز الوضوء به والأفلا بناء
على ما تقدم وذكر في المحيط لو توضأ بماء أعلى بأشنان أو بآس أي مرسين

او بشي مما يعالج اي يتداوى الناس به جاز الوضوء به ما لم يغلب ذلك الشيء عليه اي على الماء بان اخرجته عن رفته وكذا لو بل الخبز في الماء ان بقيت رفته كما كانت جاز الوضوء به وان صار الماء ثخيناً بالخبز لا يجوز الوضوء به وفي شرح مختصر القيدوري لا يبي نصراً الاقطع اذا اختلط الطاهر بالماء ولم يزل اسم الماء عنه ولم يتجدد له اسم اخر بان سمي شرباً او تبيذاً او شورباً جنة او نحو ذلك فهو طاهر وطهور اي مظهر سواء تغير لونه او لم يتغير ولم يذكر عن اصحابنا خلافاً في ذلك وعلى هذا الاطلاق الذي ذكره في شرح القيدوري اذا تغير لون الماء او طعمه او ريحه بل تغير الاوصاف الثلاثة بطول المكث او بوقوع الاوراق فيه يجوز الوضوء به الا اذا غلب عليه لون الاوراق فيصير الماء بسبب ذلك مقيداً بهذا الاستثناء مروي عن المبدائي لكن الاصح ما ذكر في النهاية انه يجوز الوضوء بماء تغير لونه وطعمه وريحه بوقوع الاوراق فيه بناء على ما تقدم مراراً ان الاعتبار فيه بقاء الرقة وكذا اذا ثبت بطهورة اي يكون الماء مطهراً او غلب على ظنه انه مطهر جازت به الطهارة لان غالب الظن بمنزلة البقن في العمليات حتى او وجد ماء قليلاً ولم يتيقن بوقوع نجاسة فيه فانه يتوضأ به اي بذلك الماء القليل ويغتسل ولا يتيم لان الاصل الطهارة وكان متيقناً فلا يزول بالشك وكذا اذا دخل الحمام وفي حوض الحمام ماء قليل ولم يتيقن بوقوع النجاسة فيه فانه يتوضأ به ويغتسل ولا ينظر في الماء الجاري ولا يترك ذلك الماء لاجل توهم وقوع النجاسة لان الاصل الطهارة وكذا اذا اتى في الماء الجاري الذي يذهب بنية شيء نجس كالخيفة والخمر والبول والعذرة لا يتنجس الماء ما لم يتغير لونه او طعمه او ريحه لانها لا تستقر مع جريان الماء وروى عن محمد انه قال اذا صب جيب اي دن من الخمر في الفرات ورجل اسفل منه اي من مكان الصب يتوضأ جاز وضوءه اذا لم يتغير احد اوصافه وكذا اذا جلس الناس صفوفاً على شط نهر اي جانب نهر يتوضئون جاز وضوءهم وهذا هو الصحيح خلافاً لمن زعم انه لا يجوز وذكر النساطي ساقية صغيرة فيها كلب ميت او شاة قد سد عرضها جري الماء عليه لا بأس بالوضوء اسفل منه اذا لم يتغير لونه او طعمه او ريحه

وهو اي هذا الحكم مروي عن ابي يوسف لما مر ان الاصل الطهارة لا يزول بالشك وذكر في التوازل انه ان كان الماء الذي يلاق الخيفة دون الماء الذي لا يلاق الخيفة يعني ان كان الغلبة للماء الذي لا يلاق الخيفة بان جرى الماء عليها وغمرها بحيث لا ترى من تحته جاز الوضوء من اسفل منه والا بان كانت الخيفة تبتين تحت الماء فلا يجوز الوضوء وهذا اختيار الهند واني وعلى هذا ماء المطر اذا جرى في مبراب السطح وكان على السطح عذرات او غيرها من النجاسات وكان اكثر الماء لا يجري عليها ولم تكن عند المبراب فالماء طاهر اذا لم يظهر فيه اثر النجاسة اعتباراً للغالب اما اذا كانت العذرة عند المبراب او كان الماء كله او نصفه او اكثر يلاق العذرة فهو اي الماء الذي يجري من المبراب نجس ولو لم يتغير والا اي وان لم يكن كذلك فهو طاهر اعتباراً للغالب وان سال المطر من السقف او من الثقب ان كان المطر دائماً اي مستمر لم ينقطع بعد فهو طاهر سواء عمت النجاسة اكثر السطح او لا لعدم تحقق مخالطة النجاسة لاحتمال انه من النازل قبل ان يصب السطح وان انقطع المطر وبعد ذلك سال من الثقب ان كانت على جميع السطح او على اكثره نجاسته فهو اي ذلك السائل من الثقب نجس للعلم بانه نزل بعد اصابت السطح وجز بانه عليه مع ان غالبه نجس والحكم للغالب والنصف له حكم الاكثر للاحتياط كما تقدم وان كان الماء الجاري يجري جرياً ضعيفاً ينبغي ان يتوضأ المتوضي به على الوقار اي بالنأي حتى يمر عنه الماء المستعمل قال بعضهم يحول المتوضي بميمه الى اعلى الماء يعني ورد الماء الى الجهة التي يأتي منها ليكون اخذه من فوق مكان سقوط الماء المستعمل واذا سد الماء الجاري من فوق وبقي جزيه اسفل المكان الذي سد منه كان جارياً كما كان يجوز الوضوء به كسائر المياه الخارجية اما الحد في جريان الماء اي في كونه جارياً في الحكم فقال بعضهم ان ذهب به تب او ورق فهو جاز وقيل ما بعده الناس جارياً وقال بعضهم ان كان بحيث ان رفع ينحسر اي ينكشف ما تحته وينقطع الجريان فابن بجارح كما وان كان بخلافه فهو جار واول اشهر والثاني اظهر وفي المتن اذا كان بطن النهر نجس وجري الماء عليه ان كان الماء كثيراً بحيث لا يرى ما تحته

لا يتنجس وان كان اي ولو كان جميع البطن نجسا ويفهم منه انه اذا كان قليلا بري ما تحته يتنجس والكلام فيه كاللحام في المرور على الحيفة ولو كان في النهر ماء راكد فتنجس ذلك الماء الراكد وتزل من اعلاه اي اعلى النهر ماء طاهر واجراه اي اجري الماء الطاهر الماء الراكد المتنجس وسيله فانه اي الراكد يظهر بغلبة الماء الجاري عليه ولتوضاء انسان منه جاز اذا لم يراها اي النجاسة اثر من الاوصاف الثلاثة كما هو حكم الماء الجاري * فحصل في بيان احكام الحيض * والماء الراكد الاصل عندنا ان الماء الراكد اذا لم يكن عشرا في عشر يتنجس بوقوع النجاسة فيه وان لم يظهر فيه اثرها خلافا لما لك مطلقا وللشافعي واجد في الفلئين فافوقهما والدلائل قررناها في الشرح واما الحوض اذا كان عشرا في عشر اي طوله عشرة اذرع وعرضه كذلك فيكون وجهه الماء مائة ذراع وجوانبه اربعين ان كان مربعا واما ان كان مدورا فالاصح ان جوانبه ستة وثلاثون واما عمقه فالخيار مالا يتحسر اي لا تنكشف ارضه بالغرف وقيل ان لا تصب يد المغترف الارض وقيل قد رابع اصابع مفتوحة والمراد بازراع زراع سكرباس وهو سبع قبضات فقط وقيل مع اصبع قائمة في القبضة الاخيرة وقيل في كل قبضة وقيل يعتبر في كل زمان ومكان زراعهم وفيه نظر بيناه في الشرح واذا كان الحوض بالصفة المذكورة فهو كبير لا يتنجس بوقوع النجاسة اذا لم يراها اثر اذا كانت النجاسة مرئية هكذا وقع في نسخ المتن والصواب اذا كانت النجاسة غير مرئية فكان لفظة غير سقطت من الكاتب وشاعت بها النسخ وبعضهم وهو بعض مشايخ العراق قالوا في غير المرئية يتنجس ما حول النجاسة مقدار حوض صغير كما في المرئية اذ لا فرق بينهما الا في اللون والنجاسة ليست للون والحوض الصغير نجس في نجس فادونها وبعض مشايخ بخاري توسعوا فيه وجعلوه كالماء الجاري عموم البلوى وفرقوا بان المرئية بقاها متيقن بخلاف غير المرئية لاحتمال انتفاءه فلا يتنجس من الماء شيء بالنسبة ويكتفى على هذا اي على تأثير الوقوع في الحوض في موضع الوقوع او عدمه اذا غسل المتوضي وجهه في حوض كبير وهو العشر في العشر فصاعدا فسقط من غسلته

في الماء فرفع الماء ثانيا من موضع الوقوع قبل التحريك هل يجوز ام لا قالوا على قول ابي يوسف لا يجوز لان عنده التحريك شرط لبصر الماء المستعمل شايعا في الماء فيصير مغلوبا ومشايخ بخاري قالوا يجوز لعموم البلوى لكثرة وقوع مثله لا كثر الناس وعلى هذا الحكم القياس اي قياس ما اذا كان الرجل صفوفا يتوضون من حوض كبير جاز على قول مشايخ بخاري وعليه العمل وفي اجناس اللاطفي ان من اغتسل من حوض كبير فلا خرا بتوضا من ذلك المكان بناء على ان الحوض الكبير بمنزلة الجاري في استهلاك الماء المستعمل فيه بمجرد الاختلاط ولبس رجل ان يتوضا او يغتسل في الحوض الكبير بناحية الحيفة والاصل فيه اي في الخوازم مع القرب من مكان النجاسة وعدم الخوازم ما تقدم من انها ان كانت مرئية لا يجوز ان يتوضا الا بعيدا عنها بقدر حوض صغير واذا لم تكن النجاسة مرئية يجوز مطلقا على اختيار علماء بخاري وروى عن الفقيه ابي جعفر الهندي ابي او توضا المتوضي في اجرة القصب اي في المقصبة وكانت في الماء وان كان الماء لا يخلص بعضه الى بعض لاشبه اصول القصب لم يجز وضوءه لاستعمال الماء المستعمل وان خلس بعض الماء الى بعض جاز الوضوء لاستهلاك الماء المستعمل في الكثير واتصال القصب بالقصب لا يمنع اتصال الماء بالماء واما بمنعه اتساج القرامى بعضها ببعض وكذا الحكم لتوضا في ماء فيه زرع ان خلس بعضه الى بعض جاز والا فلا وكذا الحكم ايضا لتوضا في غدير وعلى جميع وجه الماء جف وزارة يجيم مفتوح فحين مجبة ساكنة ثم زاء مضومة بعد ها واو قالف واخره راء مفتوحة والهاء التي تكتب بعد ها اماره فتحها وهي كلمة فارسية معناها خزانة الضفدع ويقال له الطحلب وهو شيء اخضر تكون على وجه الماء فقد قيل ان كان ذلك الطحلب بحال يتحرك بتحريك الماء يجوز الوضوء لان الماء يخلص بعضه الى بعض من تحته وان كان لا يتحرك فهو راسب في الارض فيكون مانعا خلوص بعض الماء الى بعض فلا يجوز الوضوء وكذا الحكم ايضا اذا توضا من حوض وقد انجمد ماؤه والجمد على وجه الماء رقيق ينكسر بالتحريك يجوز الوضوء به واما اذا كان الجمد كثيرا قطعاً قطعاً لا يتحرك بالتحريك

اي يتحرك الماء لا يجوز الوضوء لانه يمنع اتصال الماء بمنزلة الصخرة ونحوه
وان كان قليلا يتحرك يتحرك الماء ويجوز والحوض اذا انجمد ماؤه
فتقب في موضع منه وكان الماء متصلا به والثقب كحفرة في اسفل ماء
فوقعت فيه اي في الثقب نجاسة او وقع فيه الكلب او توضأ به اي بالماء
الذي في اسفل الثقب انسان قال نصير ابن يحيى وابو بكر الاسكاف يتنجس
الماء لكونه متصلا بالجند فلا يخلص بعضه الى بعض فيكون وقوع النجاسة
او الماء المستعمل في ماء قليل فيفسده وقال عبد الله ابن المبارك وابو حفص
الكبير البخاري لا يتنجس اذا كان الماء تحت الحمد عشرا في عشر وان كان
اي ولو كان الماء متصلا بالحمد لكونه عشرا في عشر والفتوى على قول نصير
وابو بكر لما قلنا واما اذا كان الماء تحت الحمد منفصلا عنه فيجوز
الوضوء ولا يفسد الماء لكونه عشرا في عشر ولم ينفصل بقعة منه عن
سائر بخلاف الصورة الاولى فيجوز بلا خلاف بين المشايخ المذكورين
وعلى هذا التفصيل اذا كان الحوض مسقفا وفي السقف كوة فان كان الماء
متصلا بالسقف والكوة دون عشر في عشر يفسد الماء بوقوع المفسد
وان كان منفصلا لا يفسد ولذا قال وهو اي الحوض النجمد كالحوض
المسقف في الخلاف والحكم والتفصيل وان ثقب الحمد فعلا الماء
فلا يخلو واما ان يعلم على وجه الحمد او يعلم في الثقب كالماء في القدر فان علا
في الثقب كالماء في القدر فولغ فيه الكلب او اصابته نجاسة اخرى يتنجس
عند عامة العلماء ولم يعتبر الماء الذي تحت الحمد فكان ما في الثقب كغيره
من الماء القليل واذا تنجس فلم تزل النجاسة اي فلا تزول ما لم يخرج ما
في الثقب اي ما كان فيه وقت التنجس من الماء على ما يأتي في حوض الحمام
ونحوه ولو توضأ انسان من ثقب الحمد المذكور ولم تقع غسالته في الماء
جاز وضوءه على كل حال كبيرا كان الثقب او صغيرا وان وقعت فيه وهو دون
عشر في عشر لا يجوز الوضوء ولو وقع في الثقب المذكور شاة او غيرها
فانت ان كان الماء تحت الحمد عشرا في عشر لا يتنجس لكثرة ولا يتنجس
ما في الثقب ايضا لان الموت يحصل غالبا بعد التسفل حتى لو علم ان الموت
حصل في الثقب قبل التسفل منه او كان الواقع متنجسا فان ما في الثقب

يتنجس وكذا ان كان الماء تحت الحمد اقل من عشر في عشر يتنجس
جميع الماء واما ان علا الماء وانبسط على وجه الحمد وكان عشرا في عشر
ولا يتنجس بالغرف لا يتنجس والا يتنجس ولو ان ماء الحوض كان عشرا
في عشر فتفصل اي تنزل فصار سبعة في سبع مثلا فوقعت النجاسة
فيه يتنجس لان المعتبر وقت الوقوع فان امتلاء بعد ذلك صار نجسا ايضا
كما كان لما قلنا وقيل لا يصير نجسا والاول اصح حوض كبير جاف
فيه نجاسات فامتلاء قيل هو نجس لتنجس الماء شبا فشبا وقيل ليس
بنجس لكونه كبيرا وانه اي بعدم التنجس اخذ مشايخ بخاري ذكره
في الزخيرة والمختار ان الماء ان دخل من مكان نجس او اتصل بالنجاسة
شبا فشبا فهو نجس وان دخل من مكان طاهر واجتمع قبل اتصاله بالنجاسة
حتى صار عشرا في عشر ثم اتصل بالنجاسة لا يتنجس ذكره قاضي خان
وغيره فان دخل الماء من جانب حوض صغير قد تنجس ماؤه وخرج
من جانب قال ابو بكر الاعمش لا يضره ما لم يخرج مثل ما كان فيه ثلث
مرات فيكون ذلك غسلا له كالفصعة اذا تنجست فانها تغسل ثلث مرات
وقال غيره لا يطهره ما لم يخرج مثل ما كان فيه مرة واحدة وقال ابو جعفر
الهندواني يطهر بمجرد الدخول من جانب والخروج من جانب وان لم يخرج
مثل ما كان في الحوض وهو اي قول ابي جعفر اختيار الصدر الشهيد لانه
يصير جاريا والجارى لا يتنجس ما لم يتغير بالنجاسة حوض صغير يدخل
فيه الماء من جانب ويخرج من جانب اخر او توضأ فيه انسان ووقعت غسالته
فيه ان كان الحوض اربع مرات في اربع فادونه يجوز الوضوء لان الظاهر ان الماء
المستعمل لا يستقر في مثله بل يدور حوله ثم يخرج فيكون كالجارى وان كان
الحوض اكبر من ذلك اي من اربع في اربع لا يجوز لان الماء المستعمل يستقر
فيه فلا يكون كالجارى فيكره استعماله فلا يجوز الا ان يتوضأ في موضع الدخول
او في موضع الخروج لانه جار وكذا عين الماء اذا كان وسعها خمسا في خمس
وكان الماء يخرج منها اي من ينبوعها ان كان الماء يتحرك حركة ظاهرة
من جانبها اي من جانب ينبوع فذكر العين باعتباره وهو اي الماء يستعين
بالحركة على الخروج من منفذ العين يجوز الوضوء فيها لان الظاهر ان الماء

المستعمل لا يستقر لمدة اندفاع الماء في خروجه من السبوع وان لم يكن الماء بهذه الصفة لا يجوز الوضوء فيها وقال القاضي الامام فخر الدين جاز في هذه الصورة والتي قبلها الاصح ان هذا التقدير غير لازم وانما الاعتماد على المعنى فينظر فيه ان خرج الماء المستعمل اي ان علم خروجه من ساعته لكبرته اي لكثرة الماء وقوته يجوز الوضوء في الحوض والعين والا اي وان لم يعلم خروج الماء المستعمل فلا يجوز الوضوء بالثلج اذا كان ذاتيا بحيث يتقاط على العضو يجوز لانه ماء مطلق ولا يتيم اذا قدر على استعماله كذلك والا اي وان لم يكن ذاتيا ولم يتقاطر على العضو عند كبره يتيم ولا يجزئه امراره على العضو من غير تقاطر لانه ليس بماء وخكم الرد والحمد بحكم الثلج حوض صغير كرى اي حفر رجل منه نهر او جرى الماء من الحوض فيه فتوضأ ذلك الرجل او غيره من ذلك النهر جاز وضوءه لانه توضأ من ماء جار وان اجتمع ذلك الماء الذي اجراه في موضع وكرى رجل منه اي من ذلك الموضع نهر او جرى الماء فيه فتوضأ منه ثم وثم جاز وضوء الكل اذا كان بين المكانين مسافة وان قلت اي ولو كانت المسافة قليلة ذكره في المحيط ومقدار تلك المسافة ان لا يسقط الماء المستعمل ان سقط في الماء الا في موضع الجريان وفي نوادر ابن المعلي عن ابي يوسف ماء الحمام بمنزلة الماء الجاري في عدم نجسه بالنجاسة ما لم يظهر اثرها حتى اذا دخل رجل يده فيه وفي يده قدر لم يتنجس واختلف المتأخرون في بيان هذا القول قال بعضهم مراده اي مراد ابي يوسف بهذا القول حالة مخصوصة وهو اي تلك الحالة وانما ذكر باعتبار المعنى اي الحال ما اذا كان الماء يجري من الانبوب الى حوض الحمام والناس يغترفون منه غرافا متداركا بكسر الراء اي متلاحقا يلحق بعضها بعضا وهذا هو اختيار قاضيه خان في الفتاوى حتى لو كان الماء ساكنا او كانوا يغترفون ولا يجري من الانبوب ماء يتنجس ماء الحوض وعليه الاعتماد ومنهم اي من المتأخرين من قال هو اي ماء الحمام عنده اي عند ابي يوسف بمنزلة الماء الجاري على كل حال سواء تدارك الاغتراف مع دخول الماء من الانبوب او لا لاجل الضرورة لا يرى ان الحوض الكبير الحق بالماء الجاري على كل حال لاجل الضرورة وفيه نظر ذكر في الشرح ولو ادخل الجنب او المحدث يده

في حوض الحمام اطلب القصعة اي بلانية رفع الحدث وابس على يده نجاسة حقيقة يتنجس ماء الحوض عند ابي حنيفة على رواية كون الماء المستعمل نجسا لان ماء الحوض صار مستعملا بزوال الحدث عن يده وعندهما الماء طاهر ومطهر لانه لم يصير مستعملا عندهما والمذكور في الفتاوى ان ادخال الجنب او المحدث يده في الاناء لا يغتفر اول رفع الكوز لا يصير به الماء مستعملا للضرورة ولم يدكروا خلافا وهو الاصح ولو ادخل الكفار والصبيان ايديهم الى الماء لا يتنجس اذا لم يكن على ايديهم نجاسة حقيقة هذا في الصبيان مسلم لانهم ليس عليهم حدث واما الكفار ففي ايديهم حدث يزول بالادخال فلا فرق بين الكافر والمسلم وقد حققناه في الشرح ولو ادخل الصبي يده في الاناء ان علم انما طاهرة بان كان معه من يراقبه جاز الوضوء بذلك الماء وان علم ان فيها نجاسة لم يجوز وان حصل الشك لا يتوضأ به استحسانا اي لاجل التنزه والاحتياط ولو توضأ به جاز لانه لا يتنجس بالشك حوض الحمام اذا نتجس يطهر اذا خرج مثل ما كان فيه مرة واحدة وتقدم الكلام في مثله وهو الحوض الصغير وان المختار انه يطهر بمجرد ما يدخل الماء من الانبوب ويفيض من الحوض لانه صار جاريا ولو ادخل المتوضي رأسه في الاناء بنية المسح او ادخل خفيه فيه بنية يجز المسح بالاتفاق والمشهور عن محمد انه لا يجوز ولكن لا يصير الماء مستعملا عند ابي يوسف خلافا لمحمد وتحقيقه في الشرح * فصل في المسح * على الخفين المسح عليهما جائز بالسنة اي الاثار الواردة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قولاً وفعلاً لا بالقرآن من كل حدث موجب للوضوء احترازاً من الحدث الموجب للغسل كما سبق انشاء الله تعالى اذا لبسهما على طهارة كما ملة اي اذا حدث وقد لبسهما على طهارة كما ملة فالشرط كون الطهارة كما ملة وقت الحدث لا وقت اللبس حتى لو غسل رجله وابس الخفين ثم اكمل طهارته ثم احدث جاز له المسح عليهما الوجود الكمال عند الحدث فان كان الماسح مقبلاً مسح بوجاهة وان كان مسافراً مسح ثلثة ايام وليلتهما القول على رضي الله عنه جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة ايام واثنتين ليلاً للمسافر وبوجاهة المقيم واثنتين ليلاً اي اول المدة المذكورة للمقيم والمسافر عقيب الحدث لانه قبل ذلك متطهر

بطهارة الغسل ولا يعتبر لابتداء المدة وقت الطهارة ولا وقت اللبس حتى
 لو تطهر لصلوة الصبح ولم يلبس خفيه الا وقت الطهر ثم لم يحدث الا وقت
 العصر فابتداء المدة من وقت العصر لا من وقت الصبح ولا من وقت الظهر
 فيجوز له المسح ان كان مقيماً الى وقت العصر من اليوم الثاني وان كان مسافراً
 قال وقت العصر من اليوم الرابع ولو غسل رجله ولبس خفيه قبل اكمال
 الوضوء ثم اكل الطهارة قبل ان يحدث جاز له المسح عليهما عندنا لما تقدم
 ان الشرط كون الطهارة كاملة وقت الحدث خلافاً للشافعي فان الشرط
 عنده كونها كاملة وقت اللبس وانما يظهر خلافه المبني على هذا فيما اذا توضأ
 مرتين فلما غسل احدي رجله وادخلها في الخف قبل غسل الاخرى ثم غسل
 الاخرى وادخلها في الخف فانه لا يجوز له المسح عنده ويجوز عندنا
 لان عندنا يكفيه ان يكون الخف ملبوساً على طهارة كاملة عند اول الحدث
 بخلاف ما اذا كان ملبوساً على طهارة ناقصة عند الحدث بحيث لا يجوز
 المسح عندنا خلافاً لزمفر والطهارة الناقصة هي طهارة صاحب العذر
 وكذا طهارة التيمم حتى ان المستحاضة وهي المرأة التي ترى الدم من قبلها
 دون ثلثة ايام او فوق عشرة ايام في الحيض او فوق اربعين في النفاس او هي
 حامل ومن في معناها كصاحب سلس البول او انفلات الریح او استطلاق
 البطن او الرعاف الدائم او الجرح الذي لا يبرأ اذا توضأت ولبست الخف
 قبل ان يظهر منها شيء من دم الاستحاضة تمسح كالاصحاء لانها ليست
 على طهارة كاملة ولو لبست بطهارة العذر اى بعد ما ظهر منها شيء
 تمسح في الوقت فقط ان احدثت بعد اللبس حدثاً غير عذرهما عندنا
 وعند زفر تمسح تمام المدة وتحقيق الدليل من الطرفين في الشرح ولا يجوز
 المسح لمن وجب عليه الغسل كما لو توضأ ولبس خفيه ثم اجنب فانه لا يجوز
 له ان يغسل سائر بدنه ويمسح على خفيه وكذا الوان المسافر توضأ ولبس خفيه
 ثم اجنب وعنده ماء يكنى للوضوء فانه يتيمم ويصلي فان احدث بعد ذلك
 وعنده ذلك الماء توضأ وغسل رجله ولا يجوز له المسح لان الجنابة حلت
 القدم كرجل احتم وتيمم عند عدم الماء فان احدث بعد ذلك فوجد ماء
 قدر ما يتوضأ به لا يمسح به على خفيه لانه وجب عليه الغسل والرجل والمرأة

فيه اى في مسح الخف سواء لان الادلة لم تخص والنساء تابعات للرجال
 في الاحكام ما لم يقع تخصيص والمسح انما هو على ظاهرهما اى اعلاهما
 دون باطنهما اى اسفلهما لما روى عن علي رضي الله عنه انه قال لو كان الدين
 بالرأى لكان مسح باطن الخف اولى من ظاهره ولكن رأيت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه دون باطنهما وفي رواية لكان
 اسفل الخف اولى من اعلاه ويستحب ان يكون المسح خطوطاً بالاصابع
 لما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه مسح على خفيه حتى روى انار
 اصابعه على خفيه خطوطاً ولو وضع الكف ومدّها او وضع الاصابع
 مع الكف ومدّها فكلها حسن والاحسن ان يمسح بجميع اليد كما
 في الخلاصة وغيرها ويستحب ان يبدأ من قبل الاصابع ويمد الى الساق
 اعتباراً بالغسل فان المستحب فيه ذلك ويستحب ايضاً ان يكون مرة واحدة
 وفرض ذلك المسح مقدار ثلث اصابع طويلاً وعرضاً من اصابع اليد كما قاله
 ابو بكر الرازي هو المختار لا كما قاله الكرخي ان المعتبر اصابع الرجل ولو وضع
 يديه من قبل الساق ومدّها الى رؤس الاصابع جاز لحصول الغرض وكذا
 لو مسح عليهما عرضاً جاز ايضاً وكذا لو مسح بثلث اصابع موضوعة وضعا
 غير ممدودة يجوز ايضاً لما قلنا ولكنه يكون مخالفاً للسنة في جميع ذلك وكيفية
 المسح المسنون ان يضع يديه اى اصابع يديه على مقدم خفيه ويجا في كفيه
 ويمدّها الى الساق او يضع كفيه مع الاصابع ويمدّها جملة وهو حسن والاول
 هو السنة ولو مسح برؤس الاصابع ويجا في اصول الاصابع والكف لا يجوز
 المسح الا ان يكون الماء متقاً طراً لان البلة تصير مستعملة بمجرد الاصابة
 وفي المتقاً طراً البلة الثانية غير الاولى وفي اقامة السنة جواز استعمال بلة الغرض
 بالنص فلا يقاس عليه الغرض وكذا لو مسح باصبعين لا يجوز الا ان يكون
 الايهام والسبابة مع ما بينهما والمستحب ان يمسح بباطن الكف لانه
 المتوارث ولو مسح بظاهر كفيه يجوز لحصول المقصود لكن خالف السنة
 ولو مسح على باطن خفيه او من قبل العقبين او من جوانبهما اى جوانب الرجلين
 لا يجوز مسح لانه لم يمسح على محل المسح وهو اعلى الخف لانه المعين جواب
 بالنصوص وذكر في المحيط لو توضأ ومسح بلة بالكسر اى بلل بقيت على

كفيه بعد الغسل يجوز مسحه لان البلية الباقية بعد الغسل غير مستعمل اذا
 المستعمل فيه ما سال على العضو وانفصل عنه ولو مسح رأسه ثم مسح خفيه
 بيلة بقيت بعد المسح لا يجوز لان هذه البيلة مستعملة اذا المستعمل فيه ما اصاب
 الممسوح واولتوضاً ولم يمسح خفيه ولكن خاض في الماء لا يبيد المسح
 ولم يغسل احدى رجليه او اكثرها او مشى في الخشب المتبل بالماء الحار
 عليه او بالمطر يجزيه ذلك الخوض او المشى عن المسح ولو كان الخشب مبتلا
 بالطل فليل لا يوجب عن المسح لانه من نفس دابة والاصح انه يوجب لانه مطر
 خفيف وكذا اذا اصابه اى اصاب خفيه المطر يوجب عن المسح وان لم
 يتو حلا فتشافي في ذلك كله فان النية عنده شرط في الوضوء والمسح
 وفي بعض الروايات النادرة لا يجزيه عندنا ايضا لانه اى لان المسح خلف
 عن الغسل فاحتاج الى النية كالتييم وهذا غير صحيح من مذهب علمائنا
 ومن ابتدأ المسح اى مدته وهو مقيم فمسافر قبل تمام يوم ويلة مسح تمام
 ثلثة ايام ولياليها عندنا خلافا للشافعي لان الاعتبار آخر الوقت وهو فيه مسافر
 ومن ابتدأ المسح وهو مسافر ثم اقام ينظر ان كان قد مسح يوما ويلة او
 اكثر من يومين وعسل رجله لانه صار كغيره من المقيمين فلا يمسح فوق
 هذه المدة وان كان قد مسح اقل من يوم ويلة اتم مسح يوم ويلة لانها مدة
 المقيم ومن لبس الحرم فوق الخف قبل ان يمسح على الخف مسح عليه الجرح
 موق ما يلبس فوق الخف وقاية له وقد يكون من الجلد ومن الكرباس ومن
 غيرهما فان كان من الكرباس لا يجوز المسح عليه بالاتفاق الا ان علم ان البيلة
 نفذت الى الخف مقدار الفرض او كان مجلدا مجلدا يستر الاصابع والكعبين
 فيجوز المسح عليه سواء لبسه وحده او فوق الخف كالذي من الاديم او الصرم
 وكذا الخف فوق الخف وهو بدل عن الرجل لا عن الخف فلو لبسه او لبس
 الخف فوق جورب رقيق من كرباس او نحوه جاز المسح عليه كما افاده المولى
 خسرو في درره وصاحب التسهيل ولا اعتبار بما نقله ابن فرشته في شرح الجمع
 عن فتاوى الشاذي من عدم الجواز لان الشاذي رجل مجتهول لا يجوز تقليده
 فيما خالف الاصول فان اتصال الملبوس من الخف وغيره بالرجل لبس بشرط
 اذا لو كان شرطا لما جاز المسح على الحرم موق وتمام البحث في الشرح فان احدث

بعد لبس الخفين قبل لبس الحرم موقين ومسح على الخفين اولى بمسح ثم
 لبس الحرم موقين لا يمسح على الحرم موقين لان شرط جواز المسح عليهما ان يلبسا
 قبل الحدث كما في الخفين ولو نزع احدهما الحرم موقين بعد المسح عليهما
 او خرج احدهما بلا قصد فله ان ينزع الاخر ويمسح على خفيه وان شاء اعاد
 المسح على الاخر وعلى الخف الذي نزع جرمه ووقه ولا يجوز ان يقتصر على مسح
 المزروع من غير اعادة المسح على غير المزروع ولا يجوز المسح على الحرم موق
 المتخرق وان كان اى ولو كان خفاه غير متخرقين قياسا على الخفين
 وكذا لا يجوز المسح على خف فيه خرق كبيرين اى يظهر منه اى من الخرق
 مقدار ثلث اصابع طولا وعرضا من اصابع الرجل وفي رواية الحسن من
 اصابع اليد والاول ظاهر الرواية وهو الاصح والمعتبر اصغر الاصابع اذا
 لم يكن الخرق عند الاصابع وان كان عندها يعتبر ظهور الثلث التي عند الخرق
 فان كان الخرق في الخف اقل من ذلك جاز المسح عليه خلافا لزمرو والشافعي
 لان القليل عفو لدفع الحرج وما دون ثلث اصابع قليل لان الاصابع هي
 الاصل والثلث اكبرها وان كان الخرق في خف واحد قدر اصبعين
 في موضع منه اوفى موضعين وفي الخف الاخر قدر اصبع او اصبعين كذلك
 جاز المسح لان المانع كون قدر الاصابع الثلث في خف واحد فلا يجمع لو كان
 في خفين بخلاف ما لو كان قدر نصف درهم نجاسة مغلظة في احدى الرجلين
 وفوق النصف في الاخر حيث يجمع ويمنع جواز الصلوة وكذا لو انكشف
 ثمن كل من عضوين كل منهما عورة يجمع ايضا ويمنع والفرق مذكور
 في الشرح وان كان الخرق قدر اصبع مع الخرق قدر اصبعين في خف
 واحد يجمع في الحكم بالانابة فلا يجوز المسح لوجود المانع وهو قدر ثلث
 اصابع في خف واحد وبشرط في المنع ظهور الاصابع بكاملها في الصحيح
 خلافا لما مال اليه السرخسي من ان ظهور الا نامل وحدها مانع ولو ظهر
 الا نامل وهي مقدار ثلث اصابع من غيرهما اى من غير الا نامل جاز المسح
 لان الخرق اذا كان عند الاصابع فالاعتبار بظهور نفس الاصابع وان كان
 في موضع اخر يعتبر قدر اصغرها ولو كان طول الخرق اكثر من قدر ثلث
 اصابع وانفادته اى قدر ما ينفع منه اقل من ذلك القدر لا يمنع جواز

المسح لان غير المنفخ ليس له حكم الخرق لعدم ظهور شيء منه وكذا لو انتفق خرزه اى خرز الخف الا انه اى الشأن لا يرى شيء من قدمه يجوز المسح لما قلنا ولو كان الشيء المذكور والمراد به المقدار المانع يبدو حالة المشي اى حالة رفع القدم ولا يبدو حالة الوضع يمنع جواز المسح لان المعتبر حالة المشي كذا ذكره في المحيط ولو كان الامر بالعكس لا يمنع وكذا الخرق اذا كان فوق الكعب لا يمنع وان كان شبرا لان ستر الخف لما فوق الكعب ليس بشرط والذاجاز المسح على المكعب وفي فتاوى قاضيخان وما يقال له بالفارسية چاروق ان كان يستر القدم لا يرى من العقب ولا من ظهر القدم الا قدر اصبع او اصبعين جاز المسح عليه في قولهم وكذا على الخف الذي يقال له بالفارسية پيش بند وهو ان يكون مشقوقا مشدودا وفيها الوليس مكعبا لا يرى من كعبه او قدميه الا مقدار اصبع او اصبعين جاز المسح وهو بمنزلة الخف الذي لا ساق له واذا اراد الماسح على الخف ان يخلع خفيه فنزع القدم من موضعه من الخف غير ان القدم في الساق بعد انتفض مسحه اجماعا وان نزع بعض القدم عن مكانه فقد روى عن ابي حنيفة رح انه اذا اخرج اكثر العقب عن عقب الخف انتفض المسح لان العقب ربع القدم وللربع حكم الكل وفي بعض الروايات عن ابي حنيفة رح اذا صار النزاع بحال تعذر المشي المعتياد معه انتفض المسح والا فلا فان المعتبر امكان متابعة المشي وفي رواية عنه ان اخرج اكثر القدم الى ساق الخف انتفض المسح والا فلا قال في الهداية وغيرها هو الصحيح لان الاكثر حكم الكل وقبل ينتفض بخروج نصف القدم وفي بعض الروايات ايضا ان بقي في موضع قرار القدم مقدار ثلث اصابع من ظهر القدم سوى اصابعها لا ينتفض المسح وهو اى هذا القول رواية عن محمد وبه اخذ بعض المشايخ وقال في الكافي وعليه اكثر المشايخ لان مقدار فرض المسح باق في محل المسح وفي كتاب الصلوة لابي عبد الله الزعفراني رجل مسح على خفيه ثم دخل الماء اى خاض في الماء ان ابتل جميع احدى القدمين ابتلا لا هو غسل ينتفض مسحه والا فلا وكذا لو ابتل اكثر احديهما فيجب عليه ان يكمل غسل رجله لئلا يكون جامعاً بين الغسل والمسح رجل اخرج عقبيه من عقب الخف الا ان مقدم قدميه

في قدم الخف اى في موضع المسح له ان يمسح ما لم يخرج صدور قدميه عن الخف اى عن موضع القدم منه الى الساق اى الى اول حد الساق من الخف وهذا موافق لقول محمد وذكر في بعض المواضع من الفتاوى ان كان صدر القدم في موضعه ولكن العقب يخرج من عقب الخف ويدخل لا ينتفض مسحه لعدم النزاع وكذا لو كان الخف واسعا اذا رفع القدم يرتفع العقب حتى يخرج الى ساق الخف واذا وضع القدم عاد العقب الى موضعها لا ينتفض المسح وكذا لو كان اعرج بمشي على صدور قدميه وقد ارتفع العقب عن موضعه المسح وعن محمد انه قال خف فيه فتق مفتوح وبطانة الخف من خرقة او من غيرها غير منفق مخروزا اى حال كون ذلك الشيء الذي هو البطانة مخروزا في الخف وفي بعض النسخ مخروز بغير الف بالرفع او بالخفض جاز المسح لعدم ظهور مقدار ثلث اصابع كذا ذكره في الزخيرة ولا يجوز المسح على العمامة والقلنسوة بدل الرأس ولا على البرقع بدل غسل الوجه وهو ما تجمله المرأة على وجهها مخروفا ما يحاذى عينيها منه ولا على القفازين بدل غسل اليدين وهو ما يلبس في اليد لاجل البرد او الطير او غير ذلك ويجوز المسح على الحشاير جمع جبيرة وهي ما يشد على العظم المنكسر من العبدان وارشدها اى ولوشدها على غير وضوء باجماع الائمة المجتهدين للخروج في الغسل فان سقطت بعد المسح من غير برء لم يبطل المسح لبقاء سبب شرعيته وان سقطت عن برء بطل لزواله فيجب غسل ما كان تحتها وان كان السقوط عن برء في الصلوة لم يفسد الاستئناس ولا يجوز البناء والمسح على الجبيرة على وجوه ان كان لا يضره غسل ما تحته يلزمه الغسل بالاجماع وان كان يضره غسل ما تحته بالماء البارد ولا يضره الغسل بماء حار يلزمه الغسل بالماء الحار وان كان يضره الغسل ولا يضره المسح بمسح ما تحت الجبيرة ولا يمسح فوق الجبيرة هذا لفظ من فتاوى قاضيخان والمسح على الخبائر انما يجوز اذا لم يقدر على الغسل ولا على المسح على القرحة نفسها بان كان يضرها الماء من الغسل ومن المسح اما اذا كان لا يقدر على الغسل ولكن يقدر على المسح على نفس القرحة فلا يجوز له المسح

على الجبيرة ونحوها لعدم الضرورة والخرح قال بهان الدين صاحب
الحيط ينبغي ان يحفظ هذا فان الناس عنه غافلون اى يظنون انه اذا
ضرها الغسل يجوز المسح على الخرقه مع عدم ضرر المسح على نفس الخرقه
وليس كذلك وان ترك المسح على الجبيرة والخيال ان المسح عليها
لا يضره جاز عند ابي حنيفة رح خلافا لهما فان عندهما لا يجوز لان النبي
عليه الصلوة والسلام امر عليارض بذلك والامر للوجوب وله ان القرصية
لا تثبت بخبر الواحد وقد سقط الغسل بالاجتماع واما الاستيعاب في مسح
الجبيرة فشرط عند البعض وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة وبعضهم
كشيخ الاسلام خواهرزاده قالوا اذا مسح على اكثرها جاز واليه مال صاحب
الهداية وصححه في الكافي ولو كان المسح على النصف او اقل لا يجوز
ويكتفى في مسح الجبيرة بالمسح مرة واحدة كسح الرأس هو الصحيح
لان المسح لم يشرع تكراره وقبل يكرر ثلاثا وهو غير صحيح واو كانت الجراحة
في موضع الغسل وليس تحت جميع الجبيرة ونحوها جراحة ويعتبر عليه
جعل الجبيرة مقدار الجراحة فيحسب جازله المسح على كل الجبيرة تبعا لموضع
الجراحة لان الجبيرة والعصابة لا بد ان تكون ازيد من الجراحة فتحقق
الضرورة الى جواز المسح على الزائد اذا كان يضره جلها الغسل ما حول
الجراحة وان كان لا يضره ذلك مسح على الجراحة وغسل ما حولها ولا فرق
في جميع ما تقدم بين الجبيرة وعصابة الفصادة والفروح والجراحات ثم
المسح على الجبيرة ونحوها بمنزلة الغسل فيجوز ان يجمع مع الغسل ولا يتوقف
بوقت فلو كان باحدى رجليه قرحة فمسح عليها وغسل الصحيحة جاز
لانه ليس جمع بين الغسل والمسح فلو لبس الخف على الصحيحة وحدها
ثم احدث لا يجوز ان يمسح على الخف لانه يكون جمع بين الغسل والمسح
فان لبس الخف عليهما جازله المسح على الخفين واو كان مقطوع احدى
الرجلين من الكعب او دونهما اى دون الكعب فان غسل موضع القطع
فرض فلو غسل موضع القطع والرجل الصحيحة وليس خفيه ثم احدث
ينظر ان كان ما بقى من ظهر القدم المقطوع مقدار ثلث اصابع او اكثر
يمسح على الخفين والا اى وان لم يكن ما بقى من ظهر القدم المقطوعة

قدر ثلث اصابع يغسلهما اى كلتا الرجلين لانه اى الشان وجب غسل
الموضع المقطوع ولا يجوز المسح على الخف الملبوس عليه لنقصانه
عن مقدار الفرض واذا وجب غسل المقطوع وجب غسل الرجل الصحيحة
لائلا يجمع بين الغسل والمسح وان كان مقطوع الاصابع من احدى الرجلين
او كليهما وبعض خفه خال عن القدم فمسح على الخف فان وقع المسح
على الخف على الغسل اى ما بقى من القدم اى ان وقع المسح على المقدار
الذى فيه القدم من الخف حال كون ذلك المسح عليه مقدار ثلث اصابع
جاز المسح لوجود مسح المقدار المفروض والا اى وان لم يقع المسح مقدار
ثلث اصابع على الموضع الذى فيه القدم من الخف فلا يجوز المسح وكذا
الحكم على هذا التفصيل اذا كان الخف واسعا وبعضه خال عن القدم
والحاصل ان مقدار الفرض يعتبر من القدم لا من الخف فان وقع تمامه
على القدم جاز وان وقع اقل منه على القدم لا يجوز رجل توضأ ومسح
على الجبيرة وليس خفيه ثم احدث قبل ما برأت فتوضأ بمسح على الجبيرة
والخفين لان طهارته كاملة ما لم تقرأ حتى جازله امامة الاصحاء فان احدث
بعد ما برأت لا يمسح لانه لبس الخفين على طهارة ناقصة ذكره في شرح
الاسبيحاى وقد حققناه في الشرح واذا كان الشقاق في رجله او في يده فجعل
فيه الدواء كالمرهم ونحوه او السحيم بماء فوق الدواء وجوبا اى لم يكن
يضره ولا يكفيه المسح لعدم الضرورة وان كان الشقاق في يده وقد عجز
عن الوضوء بنفسه يستعين بغيره حتى يوضئه استحبابا عند ابي حنيفة
رح ووجوباً عندهما فان لم يستعن وتيمم وصلى جازت صلوة عند ابي حنيفة
خلافا لهما وعلى هذا الخلاف اذا كان لا يقدر على الاستقبال او على التحول
عن التجاسة ووجد من يوجهه او يحوله يجب عليه الاستعانة عندهما لا عنده
لان عنده المكلف انما يكلف بقدرته بنفسه لا بقدره غيره فان لم يجد من يوضئه
بار لم يكن عنده احد او كان فاستعان به فابى جازت صلوته بلا خلاف
تحقق العجز من كل وجه اما المسح على الجوارب جمع جورب وهو ما يلبس
في الرجل لدفع البرد ونحوه مما لا يسمى خفا ولا جرم فافلا يجوز عند ابي حنيفة
الا ان يكونا جندين اى استوعب الجند ما يستر القدم مع الكعب او متعلين اى

جعل الجلد على ما يلي الارض من غير ما خاصة كانه للرجل وقالا يجوز
المسح عليهما اذا كانا ثخينين لا يشقان قال في المغرب شق الثوب اذ ارق
حتى رايت ما وراءه من باب ضرب ومنه اذا كانا ثخينين لا يشقان ونفي الشقوق
تأكيد للثخانة وفي بعض الكتب لا يشقان الماء ولا يشقان الماء فالاول بمعنى
لا يشق الجور بان الماء الى نفسهما كالاديم والصرم والثاني بمعنى لا يجاوزان
الماء الى القدم كذا في فتاوى قاضخان وعليه اي على قول ابي س وم الفتوى
قاله في الزخيرة وقيل رجع ابو ح الى قوله ما في اخر عمره على ما روى انه لما مرض
مسح على الجوربين من غير فعل قال لعوده فعلت ما كنت تمنع الناس عنه
فاستدلوا به على رجوعه وحده الجورب الثخينين ان يستمسك اي يثبت
ولا يتسدل على الساق من غير ان يشد بشيء عند عدم ضيقه وهذا حد آخر
للتخينين غير ما تقدم وقال الزاهدى فان كان ثخينيا يمشى معه فربما يخاف صاعدا
كجوارب اهل مروة فعلى الخلاف انتهى ومثله في الخلاصة وهو احسن
الحدود ولذا قال المصنف ويجوز المسح على الخفاف المتخذة من اللبود
التركية لا مكان قطع المسافة بها فاعتبر قطع المسافة لانه هو المقصود
من امتعة الرجل ثم قال الزاهدى ذكر شمس الأئمة الحلواني ان الجوارب خمسة
انواع من المرغزي والغزل والشعر والجلد الرقيق والكرباس وذكر التفاصيل
في الاربعة من الثخينين والرقيق والمنعل وغير المنعل والمبطن وغير المبطن واما
الخامس فلا يجوز المسح عليه كيف ما كان انتهى وقد علم منه ان اسم الجورب
ليس مخصوصا بما ينسج على اليد من الغزل بل يطلق على ما يتخاط من
الكرباس وغيره ايضا وعلم ان المراد بالغزل ما غزل من الصوف اعطف الشعر
عليه ومن المعلوم ايضا ان الكرباس اسم لما هو من غزل القطن ويلحق به ما هو
مثله في الثخانة كالكتان والارسيم وح فالمرءول من الجوخ داخل تحت
ما هو من الغزل لا تحت الكرباس وما الحق به ومقتضاه ان يجري فيه التفصيل
من انه اذا كان مجلدا او متعلا او مبطنا يجوز المسح عليه اتفاقا والا فان كان
ثخينيا يمكن ان يمشى به فربما يخاف او اكثر فعلى الخلاف وان لم يكن كذلك فلا يجوز
بالاتفاق على انه لو سلم عدم دخوله تحت ما هو من الغزل لحاز الحاقه بطريق
الدلالة فانه امتن من المرءول على اليد من الغزل على ما لا يخفى واذا كان كذلك

فلا يشترط لجواز المسح عليه ان يسترا الجلد جميع القدم والكعبين بل يكفي ما
يطلق عليه اسم المنعل * فروع * اذا تمت مدة المسح وهو متوضىء لزم
نزع الحفين وغسل الرجلين دون اعادة بقية الوضوء وكذا اذا نزع قبل تمامها
وفي فتاوى قاضخان لو تمت المدة وهو في الصلوة ولم يجدها يمضي على صلوته
اذا لم يفته في قطعها اذا لو قطعها وهو ما جاز عن غسل الرجلين فانه يتيم
ولا حظ للرجلين من التيم ومن المشايخ من قال تفسد صلوته والاول اصح
انتهى والذي يظهر ان الصحيح هو القول بالفساد ولا نسلم ان التيم لا حظ
للرجلين فيه بل هو طهارة لجميع الاعضاء وان كان محله عضوين كما ان الوضوء
طهارة لجميعها وان كان محله اربعة اعضاء وكذا لو خاف ان تزعجها
ذهاب رجلية من البرد فانه يتيم ولا يمسح على الحفين على ما حققه الشيخ
كمال الدين بن المهام وقد ذكرناه في الشرح * فصل * في نواقض
الوضوء النواقض جمع ناقضة والمراد بها العلة الناقضة المعنوية اي العلة
الناقضة للوضوء ككل ما يخرج من السيلين اي خروج كل شيء
خرج من القبل او الدبر فيشمل البول والغائط والدود والحصاة والريح غير
ان الريح من غير الدبر لا تنقض فلذا قال وان خرج من قبل الرجل او المرأة
ريح منتنة الصحيح انه اي الوضوء لا ينقض ذكره في المحيط ولا خلاف
في ان الحاريجة من الذكر غير ناقضة وكذا غير المنتنة اذا خرجت من الفرج
واما المنتنة فقبل تنقض والصحيح انها لا تنقض بل الصحيح ان الخلاف اما
هو في الحاريجة من فرج المفضاة ولا خلاف في غيرها وان خرج الريح
من المفضاة وهي التي انقطع الحجاب بين قلبها ودورها فانصل المسلكان
فمن محمد يجب عليها الوضوء الاحتياط وذكر في جامع قاضخان وكذا
في غيره انه يستحب لها ان تتوضأ لاحتمال مع ان طهارتها ثابتة بيقين
فلا نزول بالشك لكن قيل كون الريح من الدبر هو الغالب يرجح انها من الدبر
وقيل ان كان مسموعا او منتنا نقض والا فلا وفي الخلاصة لو خرج من الدبر
ريح يعلم انه لم يكن من الاعلى فهو اختلاج لا وضوء عليه وكذا الدود والحصاة
اذا خرج من اجند هذين الموضعين فعليه الوضوء لاستئناس الرطوبة
وهي حدث في السيلين وان قلت بخلاف الريح وان خرج الدود من الفم

او من الاذن او من الجراحة لا ينقض لان الدودة طاهرة وما عليها من البلة
غير ناقضة لقلتها وعدم قوة السبلان فيها وان ادخل الحفنة دبره ثم اخرجها
ان لم تكن عليها بلة لا ينقض ادخالها الوضوء والاحوط ان يتوضأ
لان عدم وجود البلة نادر فربما وجدت الا انها خفية وكذا كل شيء يدخله
وطرفه خارج واما ما غيبه فخروجه ناقض لا تخافه بما في البطن ولذا يفسد
الصوم بخلاف ما اذا كان طرفه خارجا وان اقطر الدهن في احليله فعاد
فلا وضوء عليه عند ابي حنيفة خلافا لهما وذكره قاضيان من غير ذكر
خلاف وذكر ابن التمام ان فيه خلاف ابي يوسف يشرح فقط وهو الظاهر
وان اقطر في الفرج الداخل فخروجه ناقض اتفاقا وان اقطر في الاذن ثم عاد
بعد يوم من الانف لا ينقض وكذا ان عاد من الاذن وان عاد من الفم ينقض
وكذا السموط لا ينقض ان عاد من الانف بعد ايام كذا في فتاوى قاضيان وان
احشى ارجل احليله بقطنة خوفا من خروج البول والحال انه لو لا ذلك
القطن لكان يخرج منه البول فلا بأس به بل يستحب ان كان يريه الشيطان
ويجب ان كان لا ينقطع الا به قدر ما صلى الصلوة وكذا الحكم لو احشى دبره
ولا ينقض وضوءه ما لم يخرج البول على طاهر القطنة لعدم الخروج
وان غابت القطنة ثم اخرجها او خرجت هي بنفسها حال كونها رطبة
انقض وضوءه وان لم تكن رطبة لا ينقض كالدهن بخلاف ما يغيب في الدبر
فان خروجه ناقض كما لو احقن بدهن ثم خرج وان ابتل الطرف الداخل
من القطنة ولم ينفذ البلل الى طاهرها لم ينقض الوضوء وان سقطت بعد
ادخال طرفها ان كانت رطبة انقض وان كانت يابسة لم ينقض وكذا الحكم
في كرسف النساء وهي القطنة التي تحشى بها المرأة فرجها وهو في الاصل
اسم للقطن مطلقا اذا سقطت اذا كانت رطبة نقضت وان كانت يابسة
فلا سواء كان الكرسف في الفرج الداخل او الخارج وان كانت احشيت
في الفرج الخارج فابتل داخل الحشو انقض وضوءه سواء نفذ الى
البلل الى خارج الحشو او لم ينفذ للتيقن بالخروج من الفرج التداخل
وهو المعترف بالاتفاق لان الفرج الخارج بمنزلة القلفة فكما ينقض
بما يخرج من قصبة الذكر الى القلفة وان لم يخرج من القلفة كذلك

بما يخرج من الفرج وان لم يخرج من الخارج واما اذا احشيت في الفرج
الداخل فبح ان نفذ البلل الى خارجة اي خارج الحشو انقض الوضوء والاى
وان لم ينفذ الى خارجة فلا ينقض كما في خشو الاحليل هذا الذي مضى كان
في الخارج من احد السبلين اما التمس الخارج من غيرا لسبلين فيوجب
تنقض طهارة ابضاعنا على التفصيل الذي سيذكر خلافا للشافعي
ومالك وذلك كالقي والدم ونحوهما من القيح والصند يدقوله عليه السلام
ينقض الوضوء من كل دم سائل وتحقيقه في الشرح اما التي فانه اذا كان ملا
الفم بان كان لا يمكن معه التكلم وقيل ان لا يمكن امساكه الابتكاف فانه
ينقض الوضوء سواء كان ذلك طعنا او مرة صفراء او سوداء وعن
الحسن لوقاء الطعام او الماء من ساعتها لا ينقض وكذا الصبي لو ارتضع وقاء
من ساعتها لا يكون نجسا قيل وهو المختار والصحيح انه نجس في الجميع لمخالطته
النجاسة وفي القنية لوقاء دودا كثيرا او حية ملأت فاه لا ينقض وذلك لانه
ظاهر في نفسه وما يستتبعه قليل لا يبلغ ملا الفم فان كان التي بلمعما لا ينقض
الوضوء عند ابي حنيفة ومحمد سواء نزل من الرأس او صعد من الجوف وقال
ابو يوسف ان صعد من الجوف ينقض لانه نجس بالمجاورة والهما انه لزج
لا تخلله النجاسة وما يتصل به قليل وهو غير ناقض والطحاوي مال الى قول
ابي يوسف حتى قال يكره ان يأخذ البلغم بطرف كفه ويصلي معه كذا
في الخلاصة وفيه نظر مذكور في الشرح وان قاء دما فاما ان يكون من الرأس
او الجوف سائلا او علقا ان كان سائلا نزل من الرأس ينقض اتفاقا ان
ساوى البراق وان كان علقا اي نجس لا ينقض اتفاقا وان غلب السائل على
البراق نقض وكذا ان كان مساويا بان كان اصفر نارجيا فان كان اقل صفرة
من ذلك فهو مغلوب فلا ينقض وكذا الحكم ان خرج من اسنانه وان صعد الدم
من الجوف ان كان علقا لا ينقض اتفاقا الا ان يملأ الفم لانه سوداء محترقة
فاعتبر بسائر انواع القي وان كان سائلا فعلى قول ابي حنيفة ينقض وان لم اى
ولو لم يكن ملا الفم كسائر الدماء السائل لانه من جراحة في الجوف اذا المعدة
لبست محللا للدم وعندم لا ينقض ما لم يكن ملا الفم اعتبارا بالتي لكونه
من الجوف وان قاء طعاما او غيره سوى الدم السائل وانما ذكر الطعام لئلا يتوهم

الضمير للدم المتقدم ذكره قليلا قليلا متفرقا وكان بحيث اوجع عملا انهم ينظر
ان اتحاد المجلس بانقاء الجميع في مجلس واحد يجمع عند أبي يوسف وبحكم
بالنقض وقال محمدان اتحاد السبب وهو الغثيان يجمع وبحكم بالنقض والا
فلا وهو الاصح لان الاصل اضافة الاحكام الى اسبابها وتفسير اتحاد السبب انه
اي الاتحاد اذا اى كائن اذا فاء ثانيا قبل سكون النفس عن الغثيان والميجان
اي الاضطراب والحركة لدفع المعدة مالا تطيقه وكذا ثالثا ورابعا فهذا
هو تفسير اتحاد السبب اما الدم ونحوه اذا خرج من البدن فاما ان يسيل اولا
ان سال بنفسه نقض والا فلا خلافا لفرأى قوله عليه السلام لبس
في القطرة والقطرتين من الدم وضوء الا ان يكون سائلا والمراد بالقطرة
والقطرتين ما يخرج شيئا مما يقطر ولا يسيل بدليل قوله الا ان يكون
سائلا وعلى هذا الاصل وهو اعتبار السيلان في الدم ونحوه
مسائل كثيرة منها اى من تلك المسائل نقطة بكسر النون وقبحها وهى
واحدة الجدرى والبثرة قشرت فسال منها ماء خالص اجتذب
من الخارج والتأمت عليه اودم او صديد اى ماء اصفر رقيق عن الدم او القيح
ان سال عن رأس الجرح ينقض الوضوء وان لم يسيل عن رأس الجرح
لا ينقضه وهذا يشمل ما اذا خرج بنفسه فسال او خرج بالعصر فسال وهو
اختيار صاحب المحيط وفي الهنداية انه اذا خرج بالعصر لا ينقض والا
اوجه قاله ابن الهمام وذكرناه في الشرح وتفسير السيلان الناقض ان
يخدر ذلك الشيء عن رأس الجرح اى ينزل بنفسه من غير تبعية غيره
واما اذا علا على رأس الجرح او البشرة ونحوهما ولم يخدر لا يكون سائلا
وقال بعضهم انما يكون سائلا ناقضا اذا خرج وتجاوز مكان خروجه الى
موضع لمقه اى يلحق ذلك الموضع حكم التطهير اى يجب تطهيره في الوضوء
او في الغسل او في ازالة النجاسة الحقيقية يعنى ذلك النقص الذى فسروا
السيلان بهذا اذا خرج الدم من الرأس الى انفه او الى اذنه ان سال ذلك الدم
الى موضع يجب تطهيره عند الاغتسال وهو ماجاوز قصبة الانف وصماخ
الاذن الى خارج نقض الوضوء وان سال الى قصبة الانف وداخل صماخ
الاذن وتجاوز لا ينقض وان مسح الدم عن رأس الجرح نقطة او غيرها

ثم خرج فمسح ثم وثم اوالى التراب او وضع القطن ونحوه عليه فخرج وسرى
فيه ينظر فيه ان كان بحال لو تركه ولم يمسحه ولم يضع عليه شيئا لسال نقض
والا فلا ينقض لان المعبر خروج ما من شانه ان يسيل بنفسه اولا المانع ومن
المسائل لو بزق وفي براقه دم فانه ينظر ان كان البراق غالبا بان كان
الى البياض اقرب فلا وضوء عليه وان كان الدم غالبا بان كان الى الحمرة
اقرب فعليه الوضوء لان غلبته تدل على سيلانه بنفسه ومغلو يده تدل على عدم
ذلك وان استويا بان كان فيه صفرة شديدة نارنجية يتوضأ احتياطاً لان سيلانه
بنفسه اظهر ومنها او عض شيئا فرأى اثر الدم عليه فلا وضوء عليه وكذا
لو رأى اثر الدم على الخلال لانه ليس بمسائل قاله قاضى خان وقال بعض
المشايخ ينبغي ان يضع كفه او اصبعه في ذلك الموضع فينظر ان وجد الدم
فيه اى في الشيء الذى وضعه من الكم ونحوه نقض الوضوء والا فلا وفي الحاوى
سئل ابراهيم عن الدم اذا خرج من بين الاسنان فقال ان كان موضعه
معلوما وسال نقض وهو نجس وان لم يعلم وخرج مع البزاق فانه ينظر
الى الغالب ومنها ما روى عن محمد انه قال الشيخ ان كان في عينه مرمز
ويسيل الدموع منها اى من عينه امره فعل مضارع من مقول محمد بن وضوء
لوقت كل ضلوة اى كسائر اصحاب الاعذار لاني اخاف ان يكون ما يسيل
منه صديدا فيكون صاحب عذر ولا فرق في ذلك بين الشيخ والشاب الا انه
ذكر الشيخ باعتبار الاكثر ولا فرق بين الرمد وغيره من الاوجاع بل كل
ما يخرج من علة مع وجع سواء كان من العين او الاذن او السرة او الثدي
ونحوها فانه ناقض على الاصح لانه صديد بخلاف ما اذا كان بدون وجع
وفي الفتاوى الغرب في العين وهى بفتح العين المعجمة وسكون الراء جراح
يخرج في ما قها بمنزلة الجرح الذى لا يرقأ اى لا يجف ولا يسكن وهذا
اذا انفجر لانه من جلة القروح واما صاحب الجرح الذى لا يرقأ بالهمزة
اى لا يسكن دمه عن الترق ومن به سلس البول اى عدم استمساكه
والمستحاضة وكذا من به رعا ف دائم او انفلات ريح او استطلاق
بطن يتوضون لوقت كل صلوة فيصلون بذلك الوضوء
في الوقت ما شاؤا من الفرائض والنوافل فاذا خرج الوقت بطل

وضوؤهم وفي بعض النسخ وكان عليهم استيناف الوضوء لصلوة اخرى وهو لفظ القدوري وفيه دفع توهم ان يبطل وضوؤهم بالنظر الى صلوة ولا يبطل بالنظر الى صلوة اخرى وان توضأت المستحاضة حين تطلع الشمس بقي طهارتها حتى يذهب وقت الظهر عند أبي حنيفة ومحمد خلافاً لأبي يوسف وزفر بن شاذان على ان وضوءهم ينتقض بخروج الوقت فقط عند أبي حنيفة ومحمد وبالدخول فقط عند زفر وبأيهما وجد عند أبي يوسف ففي الصورة المذكورة حصل دخول ولم يحصل خروج فبنتقض عند أبي يوسف وزفر لا عند أبي حنيفة ومحمد وفيما اذا توضأت قبل طلوع الشمس ثم طلعت وجداً للخروج ولم يوجد الدخول فبنتقض عند الثلاثة لا عند زفر وينبغي وجوباً للمجروح ان يربط جرحه ثقيلًا للجساسة وان لم يكن منعاً كلياً فان الطهارة واجبة بقدر الامكان وان اصاب الثوب من ذلك الدم اكثر من قدر الدرهم لم يغسله لانه نجاسة غليظة هذا اذا علم او غلب على ظنه انه اذا غسله لا يتنجس ثانياً قبل اداء الصلوة ليكون الغسل مفيداً ولو كان الثوب الذي اصابه ذلك الدم بحال يتنجس قبل الفراغ من الصلوة ثانياً جازله ان لا يغسل هذا هو المختار للفتوى وقيل لا بد ان يغسله في وقت كل صلوة مرة وصاحب العذر اذا منع الدم ونحوه عن الخروج بعلاج يخرج من ان يكون صاحب عذر لانه يمكنه الصلوة مع الطهارة الكاملة لعدم المانع ولهذا المعنى المقصود لا يكون صاحب عذر بخلاف الحائض اذا احتثت ومنعت الدم عن الخروج حيث لا يخرج من ان تكون حائضاً لان صفة الحيض اذا تقرر لا يتوقف بقاؤها على حقيقة خروج الدم بخلاف العذر فانه متعلق بحقيقة الخروج الناقض ولم توجد رجل به جدي خرج منها ماء صديد هو سائل وقد صار بسببه صاحب عذر فتوضأ منه ثم سأل الفرحة التي لم تكن سائلة قبل الوضوء نقض ذلك وضوءه لان الجدي قروح متعددة لا فرحة واحدة فصار بمنزلة جرحين في موضعين من البدن احدهما لا يرقأ او توضأ لاجله ثم سأل الاخر وعلى هذا مسئله المخربين اذا سال منهما لا يكون بمنزلة جرح واحد اذا كانت الدم يخرج من احدهما وسأله صاحب عذر فتوضأ ثم سأل الذي لم يكن يسيل ينتقض وضوءه

لما قلنا وصاحب الحدث الدائم ايس من يتصل به خروج الحدث من غير انقطاع بل هو من لا يمضي عليه وقت صلوة كاله الا والحدث الذي ابتلى به يوجد منه فيه وهذا امر يف صاحب العذر في البقاء بعد تقرر كونه صاحب عذر فادام يوجد منه في كل وقت صلوة ولو مرة فمؤبّق على كونه صاحب عذر لكن تقرر ابتداءه انما يكون بان لا يمكنه ان يتوضأ ويصلي خالياً عن العذر الذي ابتلى فيه من اول وقت صلوة الى آخره فيشترط في الثبوت استيعاب الوقت بالحدث على هذه الصفة كما يشترط في الزوال استيعاب الوقت بالطهارة منه بان يمضي الوقت ولا يوجد ذلك الحدث فيه وفيما بين ذلك يكفي للبقاء وجود الحدث في كل وقت مرة واذا توضأ صاحب العذر لحدث اخر غير الذي ابتلى به والدم ونحوه من الحدث الذي ابتلى به منقطع ثم سأل فعليه الوضوء ذكره في احكام الفقه لان الوضوء لم يقع لذلك العذر بل رفع غيره وانما لا ينتقض به في الوقت ما وقع له واذا انقطع الدم ونحوه من الاعذار وقتاً كاملاً يخرج من ان يكون صاحب عذر بالنظر الى العذر المنقطع فان كان قد توضأ وصلى على الانقطاع ودام الانقطاع لا يعيد لانه صحيح صلى بطهارة الاصحاء وكذا لو كانا على السيلان وتم الانقطاع لانه معذور صلى بطهارة المعذورين وكذا الوضوء على الانقطاع وصلى على السيلان لان العذر انما اعتبر الاداء وهو قائم وقت الاداء وان توضأ على السيلان وصلى على الانقطاع وتم الانقطاع يعني باستيعاب الوقت الثاني اعاد لانه صلى صلوة ذوى الاعذار والعذر منقطع كذا في الكافي رجل اشترى استخرج ما في انفه بالنفس فسقطت من انفه كتلة دم الكتلة بالضم الجملة المجتمعة من نحو النمر والطين والمراد به هنا قطعة مجتمعة من الدم اجامد لم ينتقض وضوءه لان العلق وهو الدم المتجمد بحرارة الطبيعة خرج عن الدموية ودم النجس هو المسفوح اى السائل وان فطرت اى الدم فانه يذكر ويؤت انتقض وضوءه للسيلان الفراد هو الكبار من الجنان اذا من الغضوض وامتلاء دماغه كان كبيراً بان كان ما صدمه يمكن ان يسيل بنفسه لو خرج من العضو انتقض به الوضوء وان كان صغيراً بان كان ما مضى دون ذلك لا ينتقض اما العلق اذا مضت الواحدة منه العضو حتى امتلأت وكانت بحيث لو سقطت وشقت اسال منها الدانتقض الوضوء وان

تمس ذلك القدر لا يتقضى وأما الذباب أو البعوض أو البرغوث ونحوها فإنه
إذا مضى وأمثلا دما لا يتقضى أما الدم القليل الذي ليس له قوة السيلان
أو القليل الذي لا يملأ الفم فلما لم يكن كل واحد منهما حدثا لم يكن
نجسا عند أبي يوسف وهو الصحيح خلافاً لمحمد فإذا أصاب الثوب لا يمنع
جواز الصلوة وإن أوى أو فحش وذاد على ريع الثوب وكذا إذا وقع في الماء
القليل لا ينجسه لأنه لو كان نجسا لنقض الطهارة وكذا النوم ناقض للوضوء
إذا كان النائم مضطجعا أي واضعاً جنبه على الأرض أو متكئاً أي معتمداً
على مرفقه أو مستنداً إلى شيء بحيث لو أزيل ذلك الشيء لسقط النائم أي صار
من الاسترخاء بحال لولا ذلك الشيء لسقط لقيه وله عم العيان وكاء السه
فمن نام فليتوضأ وفي الكافي لو نام مستنداً إلى شيء أو أزيل لسقط لا يتقضى
في ظاهر المذهب وعن الطحاوي أنه ينقض لأنه إذا كان بهذه الصفة وجد
زوال التماسك من كل وجه وقول الطحاوي هو مختار صاحب الهداية
والقدوري وغيرهما وهو الأصح ولو نام جالساً بما يزل بما يزول مقعده
عن الأرض وزعم الأقال الحلواني ظاهر المذهب أنه ليس يحدث وقال الحلواني
لا ذكر للعاس مضطجعا والظ أنه ليس يحدث لأنه نوم قليل وقال الدقاق
إن كان لا يفهم عامة ما قبل عنده كان حدثاً وإن كان يسوء عن حرف أو حرفين
فلا وإن نام في الصلوة قائماً أو راكعاً أو قاعداً أو ساجداً فلا وضوء عليه لقوله عم
لا يجب الوضوء على من نام جالساً أو قائماً أو ساجداً حتى يضع جنبه فإنه إذا
اضطجع استرخت مفاصله وإن كان الرجل خارج الصلوة فنام على هيئة
الساجد ففيه اختلاف بين المشايخ قال ابن شجاع إنما لا يكون حدثاً في هذه
الأحوال في الصلوة وأما خارج الصلوة فيكون حدثاً واليد مال المص حتى قال
وطهر المذهب أنه يكون حدثاً وهو المروي عن شمس الأئمة الحلواني وقال
في الخلاصة في طاهر المذهب لا فرق بين الصلوة وخارج الصلوة وفي الهداية
صحيح عدم الفرق والمعتمد أنه إن نام على الهيئة المسنونة في السجود رافعا
بطنه عن فخذه مجازياً مرفقه عن جنبه لا يكون حدثاً والافهو حدث
لوجود نهاية استرخاء المفاصل سواء في الصلوة أو خارجها وتام تحقيقه
في السرج وإن نام قاعداً متربعا أو غير متربع من ههنا أو القعود

أو واضعاً اليه على عقيب حال كونه مستوياً في الحالتين أو واضعاً
بطنه على فخذه لا يتقضى وضوء ذكره محمد في صلوة الأثر
وفي الذخيرة لو نام قاعداً فوضع اليه على عقيب وصار يشبه المنكب
على وجهه وقال أبو يوسف عليه الوضوء كذا في البسوطين انتهى هذا
هو الأصح لأنه إذا انكب على وجهه وجعل بطنه على فخذه ارتفع جانب
الخلف عن مقعده وزال التمكن وأما جعل اليه على عقيب ولم يضع بطنه
على فخذه فعدم النقض ظاهر وهذه الصورة هي المذكورة في فتاوى
فاضل خان بخلاف صورة المن ولو نام محتباً بأن جلس على اليه ونصب
ركبته وشد ساقيه إلى نفسه بشيء يحيط من ظهره عليهما لا وضوء عليه
لشدة تمكن المقعدة وعدم تمام الاسترخاء وكذا لو وضع في هذه الحالة
رأسه على ركبته لما قلنا وفي الخلاصة فإن نام رباعاً لا ينقض الوضوء وكذا لو نام
متوركا وهو أن يخرج قدميه من جانب ويلصق اليه بالأرض وإن سقط
النائم نوماً غير ناقض بنظر أبيه بعد ما سقط على الأرض فعليه الوضوء
وعن أبي حنيفة رجة الله عليه أن أتته عند إصابة الأرض فلا فصل لا يتقضى
وعن أبي يوسف أنه يتقضى وإن أتته قبل السقوط فلا وضوء عليه وعن
محمد أنه إن زال مقعده عن الأرض قبل أن ينهه يتقضى وضوءه وإن أتته قبل
أن يزيلها فلا قال في الخلاصة والفتوى على رواية أبي حنيفة وإن نام على
دابة عز يانه بنظر أن كان نومه عليها حالة الصعود أو حالة الاستواء
لا ينقض وضوءه لتمكن مقعده وإن كان ذلك حالة الهبوط يتقضى
لعدم تمكنها ولو كان راكباً في الكاف أو في السرج لا يتقضى وضوءه
في الحالتين أي في حالة الهبوط وضوءه من الصعود والاستواء وكذا الأغماء
والجنون كل منهما ناقض للوضوء وإن نوى أو قل لكونهما فوق النوم
لأن النائم إذا نهد يديه بخلافهما وكذا السكر ناقض أيضاً وحدا السكر أي
علامته أن لا يعرف السكران الرجل من المرأة هذا أحد عند أبي حنيفة
في إيجاب الحد في نقض الوضوء والصحيح في حده في النقض ما قاله في المحيط
أنه إذا دخل في مشيته بكسر الميم تحرك أي غير اختارى فهو سكران
بالاتفاق يحكم بنقض وضوءه لزوال المسكنة وكذا القهقهة في كل صلوة ذات

ركوع وسجود تنقض الوضوء والصلوة جيعا سواء كان الفقه هذه عامدا عالما
بأنه في الصلوة أو ناسيا ذلك لقوله نعم الأمن ضحك في الصلوة فمفهمة فليعد
الوضوء والصلوة وإن قدم في صلوة الجيزة أو سجدة التلاوة لا ينقض وضوؤه
لأن الحديث ورد في صلوة مطلقة وهي الكاملة ذات الركوع والسجود
وإن نام في صلوة فمفهمة فسدت صلوة ولا ينقض وضوءه ذكره في الأصل قال
في الخلاصة وهو المختار وقال في المحيط فسدت صلوة وضوؤه وبه أخذ عامة
المسح المتأخرين وعن أبي حنيفة ينقض الوضوء ولا تنفسد الصلوة والذي
اختاره فخر الإسلام في الأصول ومن بعده من الأصوليين أن فقهه
النائم لا تنفسد الصلوة ولا الوضوء والمختار هو الأول الذي اختاره صاحب
الخلاصة وإن فقهه الصبي في صلوة لا ينقض وضوؤه لانعدام معنى الجنابة
وأما التيسيم فلا ينقض الوضوء بالاجماع وكذا لا ينقض الصلوة لكونه
بمنزلة الكلام الغير المسموع وحد الفقهية قال بعضهم ما يظهر فيه القاف
والهاء مكررين وهذا القول غير مشهور لانه نادر الوقوع والصحح قوله
ويكون مسموعا ولا جبرانه أي لمن عنده والذي حدها به جمهور العلماء سواء
بدت نواجزه أو لا وقال بعضهم هو شمس الأئمة الحلواني إذا بدت نواجزه
ومنع الضحك عن القراءة فهو فقهية والنواجز بالذال المعجمة هي
الاضراس وقبل قصصها وقبل الانبياء وحد التيسيم ما لا يكون مسموعا
اصلا لاله ولا جبرانه وذكر في الفتاوى الحافانية وغيرها التيسيم لا يبطل
الوضوء ولا الصلوة والضحك يفسد الصلوة لا بمنزلة الكلام المسموع
ولا يفسد الوضوء لأن النص ورد في الفقهية والضحك دونها وحد
الضحك أن يكون مسموعا دون جبرانه وكذا المباشرة الفاحشة نافضة للوضوء
من الرجل والمرأة وإن لم يخرج مذي عند أبي حنيفة روح وأبي يوسف خلافا
للحديث وهي أن يمس أطبق بطنها أو ظهرها أو فرجه متشرا فرجها من غير
حائل من جهة مثل أو الدبر وذلك لأن هذه الحالة يغلب فيها خروج المذي
فاقسم السب الغالب مقام المسب وأما من الذكر أو أكل شيء مما مسته النار
مباشرة كالسواء أو تحائل كغيره فإنه لا ينقض الوضوء عندنا خلافا للشافعي
في سائر ما ذكره وأما كل ما مسته النار فالشافعي لم يخالفنا فيه ومالك واحد

يوافقان الشافعي وكذا من المرأة لا ينقض الوضوء عندنا سواء كان بشهوة
أو بدونها وقال الشافعي ينقض إذا لم تكن محرمة مطلقا وقال مالك واحد
ينقض أن كان بشهوة والدلائل مستوفاة في الشرح ولو حاق الشعر أي
شعر رأسه أو لحينه أو شاربه أو قلم الأظفار بعد ما توضع لا يجب عليه إعادة
الوضوء ولا إمرار الماء عليه ولا إعادة غسل ما تحت الشعر أو الظفر ولا مسح
لأن الغسل والمسح في محله وقع طهارة حكمية للبدن كله من الحدث لا يختص
بذلك المحل فلا يزول حكمه بزواله وعلى هذا لو كان في بعض أعضائه بثرة
قد انتثر جلدها فوق الغسل أو المسح عليه ثم قشر أو قشر بعض جلده رأسه
أو رجله أو غيرها من الأعضاء بعد الوضوء أو الغسل لا يبطل طهارة ما تحت
ذلك لما قلنا ومن يتيقن في الوضوء أي بالوضوء وشك في الحدث فلا وضوء
عليه لأن اليقين لا يزول بالشك ومن شك في الوضوء ويتيقن في الحدث أي
يتيقن أنه أحدث وشك هل توضع بعد ذلك أم لا فعليه الوضوء لما قلنا ومن
شك في خلال الوضوء في غسل بعض أعضائه هل غسله أم لا فعدم غسله
كان متيقنا فلا يزول بالشك فعليه غسل ما شك فيه وإن شك في ذلك بعد
تمام الوضوء فلا يلتفت إلى الشك ولا يلزمه غسل ما شك فيه ما لم يتيقن
بعدم غسله لأن التمام قرينة ترجح غسله وكذا من علم أنه بعد للوضوء وشك
هل توضع أم لا فهو على وضوء ومن علم أنه جلس لقضاء الحاجة وشك هل
قضاها أم لا فعليه الوضوء نظرا إلى القرينة وأوتيقن أنه لم يغسل عضوا
من أعضاء الوضوء ونسي أي عضو هو ذكر في مجموع النوازل أنه يغسل الرجل
البصري ومن رأى بللا بعد الوضوء لا يعلم هل هو ماء أو بول أن كان أول
معرض له أعاد الوضوء وإن كان الشيطان يريه كثيرا لا يلتفت إليه ليتقنه
بالطهارة وشكه في الحدث وينبغي أن ينضح فرجه وسراويله بالماء إذا توضع
قطعا لو سوسنة أو يحنثي بالقطن * فصل * في بيان النجاسة الحقيقية
النجاسة على ضربين أي نوعين نجاسة غليظة ونجاسة خفيفة أما
النجاسة الغليظة فهي كالعذرة وهي رجيع الإنسان والبول أي بول
مالي أو كل لحم سوى الفرس والدم المسفوح والخمر ونحو الكلب أي رجليه
وكذا سائر سباع البهائم ولحم الخنزير وجميع أجزاء هذه الأشياء نجاستها بجميع

عليها الاشر الخنزير فان فيه رواية عن محمد انه لو وقع في الماء لا ينجسه وكذا
لحوم ما لا يؤكل لحمه اذا لم يكن مذبوحا بالتسمية حقيقة او حكما والذابح مسلم
او كتابي فان تلك اللحوم نجسة نجاسة غليظة واما اذا ذبح ذلك الحيوان بالتسمية
حقيقة او حكما كانت اسي وكان الذابح مسلما او كتابيا وصلى احد مع لحمه او جلده
قبل الدابة فيجوز ما صلى هذا الذي ذكره هو اختيار صاحب الهداية
وطائفة والصحيح ان اللحم لا يطهر بالزكوة قاله في الاسرار وغيره وقد حققناه
في الشرح الا خنزير فانه لا يجوز الصلوة مع لحمه اذا زاد على الدرهم وكذا
جلده فانه اذا ذبح بالتسمية لا يطهر لحمه ولا جلده لانه نجس العين واما لو دبح
جلده ففي ظاهر الرواية عن اصحابنا انه لا يطهر وعليه عامة المشايخ لما تقدم
انه نجس العين وروى عن ابي يوسف في غير ظاهر الرواية انه يطهر بالذباغ
ويجوز بيعه والانتفاع به والصلوة فيه وهو غير صحيح اما الارواث جمع روث
وهو رجميع ذى الحافر والاحياء جمع خشي وهو رجميع نوع البقر والغنم
فكلها نجس نجاسة غليظة عند ابي حنيفة وعندهما نجاسة الارواث والاحياء
سوى خشي الغنم خفيفة وذكر في غنية النقهاء وكذا في غيرهما بول الحمار
وخر الدجاج والبط وكذا خرا الاوز والحبارى وما شبه ذلك مما يستحيل
الى نتن وفساد نجس نجاسة غليظة اجاعا واما النجاسة الخفيفة فهي
كبول ما يؤكل لحمه وهذا عند ابي حنيفة وابي سفيان واما عند محمد فبول ما يؤكل لحمه
طاهر وهو قول مالك وخر ما لا يؤكل لحمه من الطيور والخر وهو رجميع
الطيور ونككون خرا ما لا يؤكل لحمه نجاسة خفيفة انما هو في رواية
الفقيه ابي جعفر الهندواني عن ابي حنيفة روى عنهما انه نجاسة غليظة
وروى الكرخي انه نجاسة غليظة عند محمد وعندهما طاهر وصححها
شمس اللائمة السرخسي في مخطوطه وفي الحاشية الصغير القاضي خان انه
مخففة عندهما ملاحظة عند محمد وصححه صاحب الهداية وقول المصنف
وقال محمد كلاهما طاهر ان يعني بول ما يؤكل لحمه وخره ما لا يؤكل لحمه
غير صحيح لما مر من تفصيل الخلاف ولم يذكر في رواية ان خرا ما لا يؤكل
طاهر عند محمد واما بول ما يؤكل فسلم وقد ذكرناه واما بول الهرة ففي ظاهر
الذهب هو نجس نجاسة غليظة وروى عن محمد ربح في الذي يعتاد البول

ان بوله طاهر للضرورة وعموم البلوى للعدول الاحتراز عنه وقال الفقيه
ابو جعفر بن نجس الا فادون الثوب وهو حسن لان العادة تحب الاواني
ولا ضرورة في حقها بخلاف الثياب واما خرا ما يؤكل لحمه من الطيور
سوى الدجاجة والبط والاوز ونحوها فطاهر عندنا وذلك كالجمامة
والعصفورة ونحوها للاجتماع على اقتنائها في المساكن مع الامر بتطهيرها
فلو كان خراها نجسا لما تركوها فيها ولو وقع في الماء لا يفسده لكونه طاهرا
وندا بر القارة اذا وقع في الدهن لا يفسده اذا كان قليلا بحيث لا يظهر طعمه
لعموم البلوى وفيه نظر ذكرناه في الشرح وفي فتاوى قاضيخان وبول الهرة
والقارة نجس في ظاهر الروايات يفسد الماء والثوب ولو طعن بكرة القارة مع
الخطئة ولم يظهر اثره يعني للضرورة البيضاء اذا وقعت من الدجاجة
في الماء او في المرقاة لا يفسده وكذا السمكة اذا وقعت من امها رطبة في الماء
لا يفسده لان الرطوبة التي عليها ليست بنجاسة لكونها في محلها وكذا الانقحة
بكسر الهاء وقبح الفاء وقد تكسر وهي ما يكون في معدة رضيع من اجزاء
اللبن طاهرة عند ابي حنيفة اذا خرجت من شاء ميتة سواء كانت جامدة
او مائعة وعندهما المائعة نجاسة والجامدة من نجاسة تطهر بالغسل اما لو خرجت
من مزكاة فلا خلاف في طهارتها والخلاف في لبن الميتة على هذا اما الماء
المستعمل فنجس نجاسة غليظة عند ابي حنيفة في رواية الحسن بن زياد عنه
وعند ابي يوسف نجس نجاسة خفيفة وهي رواية عن ابي حنيفة ايضا وعند محمد
وهي رواية عن ابي حنيفة ايضا طاهر غير طهور اي غير مطهرو به اخذا كثر المشايخ
وهو طاهر لرواية وعليه القوي لانه لم يرو عن النبي عليه الصلوة والسلام
والصحابية التحرز عنه فكان طاهرا ولم يرو عنهم انهم حملوه في الاسفار سيما
في الاماكن العذبة المساء ولان بعضهم اخذه من عضو غيره واستعمله فدل
على عدم كونه مطهرا ولا فرق في ذلك بين كون مستعمله محدثا او غير محدث
خلافا لفرق في غير المحدث والماء المستعمل هو كل ما زيل به حدث كما اذا استعمله
من به حدث ولو بلا نية او استعمال في البدن على وجه القربة اي العبادة اي
قصد باستعماله التقرب الى الله تعالى ولو كان مستعمله غير محدث كالوضوء
على الوضوء فهو بصير مستعملا باحد هذين الامرين عند ابي حنيفة

وابن يوسف وقال محمد لا يصير الماء مستعملاً الا بالقربة فلو توضأ او اغتسل وهو
محدث بلا نية كتعليم الغير او التبرد لا يصير الماء مستعملاً عنده وان كان قد ازيل به
الحدث لعدم نية القربة ثم انما يصير مستعملاً اذا زال عن البدن في الغسل
او عن العضو الذي استعمل فيه في الوضوء لضرورة التطهير وعند البعض
لا يصير مستعملاً حتى يستقر في مكانه والصحيح انه كما ازيل عن العضو صار
مستعملاً لزوال الضرورة وقوله او استعمل في البدن اجتزاعاً اذا استعمل
في غيره كاشوب مثلاً فانه لا يصير به مستعملاً ولو كان مع نية القربة ويدخل فيه
ما لو غسل يديه قبل الطعام او بعده بنية اقامة السنة فانه يصير مستعملاً ويتفرع
على ما ذكرنا امرأة غسلت القدر والقصاع او غسلت يدها من الوسخ
او الجبن او الخناء او الدسم وكذا الرجل لا يصير ذلك الماء مستعملاً ان لم
يكن على يدها حدث بالاتفاق اعدم وجود شيء من الامر بن والافعل قول محمد
خاصة وفي فتاوى قاضي خان المحدث او الجنب اذا دخل يده في الاناء لا غتراف
وابن عليهما نجاسة لا يفسد الماء يعني لا يصير مستعملاً وكذا لو ادخل يده
في الجنب الى المرفق لاخراج الكوز لا يصير مستعملاً وكذا الجنب اذا دخل يده
او رجليه في البئر في طلب الدلو لا يصير مستعملاً للضرورة بخلاف ما لو ادخل يده
او رجليه للتبرد ولو اخذ الجنب الماء بغيره لا يريد المضمضة لا يصير مستعملاً
عند محمد وقال ابو يوسف لا يبقى طهوراً قال قاضي خان هو الصحيح وان ادخل
الجنب او المحدث يده في الاناء يريد الغسل ان ادخل الاصابع دون الكف
لا يصير مستعملاً وان ادخل الكف يصير مستعملاً كذا في الخلاصة وفيها
الطاهر اذا اغتسل في البئر بنية القربة افسده وان اغمس لطلب الدلو وليس
على يده نجاسة ولم يدلك فيه جسده لم يفسده عندهم جميعاً قول وكذا
لو دللكه لازالة الوسخ ولو غسل المحدث غير اعضاء الوضوء فالاصح انه لا يصير
مستعملاً وكذا اذا غسل ثوباً او اناه طاهراً وان ادخل الصبي يده في الماء وعلم
ان ليس بها نجاسة يجوز التوضؤ به وان شك في طهارتها استحباب ان لا يتوضأ به
وان توضأ بجاز هذا اذا لم يتوضأ به وان توضأ به ثوباً اختلف فيه المتأخرون
والنخسار انه يصير مستعملاً اذا كان عاقلاً لانه توى قربة معتبرة وان انتضح
من غسالة الجنب في الاناء لا يفسد الماء اما ان سال فيه سيلاً فانه يفسده

وعلى هذا حوض الحمام وعلى قول محمد وهو المختار لا يفسده ما لم يغلب عليه
ويكره شرب الماء المستعمل ويجوز الانتقاء به وبالماء نجس في تحويل الطين
وسقى الدواب وكل اهاب دبغ فقد طهر لقوله عليه الصلوة والسلام ايما اهاب
دبغ فقد طهر والاهاب اسم الجلد قبل الدبغ واذا طهر جازت الصلوة معه
ملبوساً او مفروشاً او محمولاً الا جلد الخنزير لنجاسته عينه والادى لكرامته وذكر
في الشرح اي في شرح الاسجباب وفي بعض النسخ صرح به كل حيوان
اذا ذبح بالسمية طهر جلده ولحمه وشحمه وجميع اجزائه سوى الخنزير سواء كان
ما كول اللحم او غير ما كول اللحم وقد تقدم الكلام في هذا مستوفى في اول الفصل
جلد الادى اذا وقع منه مقدار طفر في الماء يفسد الماء لانه نجس وفي الحاقية كل
ما كان سورة نجس الا يطهر لحمه وجلده بازكات وقد قدمنا الكلام عليه والاصح
طهارة جلده دون لحمه وعن محمد جلد الكلب والذئب يطهر بالذبح وعصب
الميتة وعظمها وقرنها وريشها وشعرها ووصوفها وظلفها ووظفرها وكذا
حافرها ومخيلها وكل ما لا تحله الحية منها طاهر مطلقاً اذا لم تكن عليها دسومة
لما روى عن عبد الله بن عباس قال انما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم
من الميتة لحمها اما الخلد والشعر والصوف فلا بأس به والكلام عليه مستوفى
في الشرح واما جلد الفيل فطهر بالدباغة كسائر السباع وعظمه طاهر يجوز
بيعه والانتفاع به الا عند محمد فان عنده الفيل نجس العين كالخنزير
فلا يجوز الانتفاع منه بشيء وروى عن محمد امرأة صلت وفي عرقها فلادة
عليها سن اسد او ثعلب او كلب جازت صلواتها بخلاف الادى والخنزير
لطهارة هذه الاشياء وكذا سن الانسان وعظمه طاهر في الصحيح
فجوز الصلوة معه مطلقاً على ظاهر المذهب وعن محمد انها لا يجوز اذا زاد
على قدر الدرهم وذكر الشيخ الامام الاسيباني بكسر الهمزة واسكان
السين المهمة بعد هاء موحدة والفاء ثم نون ساكنة وكاف منسوب الى
اسبانكة قرية من قرى اسبجباب في شرحه السجباب اي فروه اذا اخرج
من دار الحرب وعلم انه مدبوغ بذكر الميتة لا يجوز الصلوة فيه ما لم يغسل لانه
نجس بعد الدباغة بالودك فيطهر بالغسل ثلاثاً مع العصر وان علم انه
مدبوغ بشيء طاهر جازت الصلوة به وان لم يغسل وان شك انه مدبوغ بشيء

نجس او بشي طهر فالافضل ان يغسل ليزول الشك وان لم يغسل جاز
بناء على اصل الطهارة والديباجة وهي ما يمنع التلوث والفساد عن الجلد
على ضربين حقيقيه وحكميه فالحقيقية ان يدغ بشي طاهر من الادوية
المعدة للدغ كالعقص والسجدة والشب والملح والقرظ ونحوها او غيرها
ولو اصابها الماء بعد ان دغ بالحقيقية فابتل لا يعود نجسا واما الحكمية
فان يخرج الجلد عن حكمه انفساد ويزول التلوث عنه من غير استعمال شئ
من الادوية بل اما بالترتيب اى جعل التراب عليه او جعله في التراب
او بالشمس اى وضعه للشمس او بالنفث في الرح فتزول رطوبة هذه الاشياء
ويصير مدبوغا طاهرا ولكن اصابه بعد الديباجة الحكمية ماء فابتل فعن ابي
حنيفة في عوده نجسا روايتان في رواية يعود نجسا لعود الرطوبة وفي رواية
لا يعود نجسا وهو الصحيح لان هذه رطوبة ظاهرة غير تلك الرطوبات النجسة التي
كانت فيه وكذا حكم التوب اذا اصابه من فقره ثم اصابه الماء وكذلك الارض
اذا اصابها نجس وجفت ثم اصابها الماء وكذا البئر اذا نجست فغارت ثم عاد
ماؤها كما كان في كل من هذه المسائل روايتان في عودها نجسة والاصح في غير
المنى عدم العود وفي المنى العود وقوله وفي فتاوى قاضيخان ان الاظهر في البئر
ان يعود نجسا غير صحيح بل المذكور فيها في فصل البئر الصحيح انه طاهر
ويكون ذلك بمنزلة النزع وذلك في المحيط الاظهر ان لا يعود نجسا لان الزائل
لا يعود بلا حجب جديد * فصل في البئر * وانا وقعت في البئر نجاسة زححت اى
اخرجت ماؤها وكان نزع ماؤها من الماء طهارة لها فلا يحتاج الى غسلها
او شئ اخر وان وقعت بها طارة او عصفورة او ما هو نحوهما في المقدار ينزع
منها عشرون دلو الى ثلثين لما روى عن انس رض انه قال في قارة ماتت
في البئر فاخرجت من ساعتها ينزع منها عشرون دلو الى ثلثين فالفحشرون
بطريق الاستنجاب والثلثون بطريق الاستنجاب والمعتبر هو الدلو الوسيط
وهو ما يبع صاعا من حلب المعتدل وان ماتت فيها حمامة ودجاجة وسنور
او ما كان بها في الجنة فنزع منها اربعةون دلو او خمسةون كذا في الجامع الصغير
قال في الهداية وهو الاظهر معنى اظهر من قول القدوري الى ستين الحديث
ابي سعيد الخدري انه قال في الدجاجة اذا ماتت في البئر ينزع منها اربعةون

دلو او هذا البيان الايجاب والخمسون بطريق الاستنجاب وان ماتت فيها شاة
او كلب او ادمى نزع جميع الماء لما روى عن ابن سيرين ان زنجبسا وقع في
زمرم بمعنى مات فامر به ابن عباس فاخرج وامر بها ان تنزع وكذا
ينزع جميع الماء ان استخرج الكلب او الخنزير حيا وان لم اى ولولم يصب فيه الماء
لان الخنزير نجس العين وكذا الكلب في رواية وفي رواية ليس نجس العين فما لم
يصب فيه الماء لا يجب نزع ما في راسه من السباع وقبل عندهما نجس العين وعند
ابي حنيفة لا وقد استوفينا ذكر الاختلافات في الشرح وكل حيوان سوى
الكلب والخنزير على ما ذكره اذا اخرج حيا وقد اصاب الماء فيه فانه يظن ان
كان سورة طاهرا ولم يعلم ان عليه نجاسة فلا ينجس الماء ولكن لا يتوضأ
منه احتياطا لاحتمال انه كان عليه نجاسة وانما حدث عند الوقوع ومع هذا
ان توضأ بجاز لان الاصل عدم ذلك الا ما كان غائبا كما قالوا في القارة اذا هربت
من الهرة فسقطت في البئر نجسة الغلبة البول منها عند الخوف من الهرة وان
كان سورة نجسا ينزع كله لتنجسه بسوره والاظهر وجوب النزع فيما
سوره نجس سواء اصاب فيه الماء او لم يصب على ما اختاره قاضي خان
وحققناه في الشرح وان كان سورة مكروها ينزع منها عشر دلاء ونحوها
استحبابا كذا في الخلاصة احتياطا وان كان سورة مشكوكا ينزع كله ايضا
ليذهب الشك كذا روى عن ابي بن في الفتاوى ولم يذكر عن غيره خلافه
وان انتفخ فيها حيوان الواقع او تنفس زح جميع ما فيها من الماء سواء صغر
ذلك الحيوان او كبر بعد ان كان مما يفسد الماء وكذا لو وقع في ساذب القارة
ونحوه لا يندثر النجاسة في جميع الماء وان وجد واقفها قارة ميتة ولا بد من انها
متى وقعت ولم تنفخ اعادوا صلوة يوم وليلة اذا كانوا توضؤا منها في ذلك اليوم
والليلة وغسلوا كل شئ اصابه مؤهرا في الزمان المذكور وان كانت انتفخت
او تنفسحت اعادوا صلوة ثلثة ايام اياها وما ادوه بوضوءهم منه في ارمان المذكور
وغسلوا كل ما اصابه ماؤها فيه عند ابي حنيفة وقال ابن عباس عليهم اعادة شئ
ولا غسل شئ حتى يتحققوا متى وقعت لاحتمال انها وقعت تلك الساعة فماتت
او كانت ميتة منقحة او متفسخة ثم وقعت بريح او غيره ولا يبي حنيفة ان كونها
في البئر سبب طهر لموتها به فيحمل عليه احتياطا ولا يندفع والتشريح يدل على

طول المدة فقد رثا بالثالث باعتبار الغالب واذا وقعت بعة او بعتان في البئر من بئر
الابل او الغنم فاحرجت قبل التفت لم يتنجس البئر فان اخرجت بعد
التفت يتنجس البئر فهو استحسان والقياس ان يتنجس البئر على كل حال لان
هذه نجاسة وقعت في ماء قليل فتنجسه كالو وقعت في الوعاء لدفع الحرج لان ابار
الفلوات ليس لها اغطية والمواشي تبحر حولها والرياح تهب فيعمل القليل
عقودون الكثير وان وقعت اى البعرة والبعرتان في اللبن وقت الحلب فاحرجت
حين وقعت ولم يبق لها اثر لم يتنجس اللبن ايضا كما لم يتنجس البئر وهو مروي
عن علي رضي الله عنه وان وقعت في غير زمان الحلب فهو كوقوعها في سائر
الاولى فيتنجس في الاصح لان الضرورة انما هي زمان الحلب لان من عادتها
ان تبعد في ذلك الوقت والاحتراز عنه عسير ولا كذلك غيره وروى عن ابي حنيفة
ان البعرة اذا كانت يابسة لم تفسد الماء اى ماء البئر ما لم يستكره الناس لعموم
البلوى وفيه اشارة الى ان الرطبة ليست كذلك وفيه ان حد الكثير ان يستكره
الناظر وهو الصحيح وقيل ان لا يتخلو كل دلو من بعة او بعتين وعن محمد
ان تأخذ ربع وجه ماء وفي الرطبة والمنكسرة اليابسة اختلاف بين المشايخ
بعضهم افنى فيها بالنجس وبعضهم سوى اى بين الرطب واليابس
والمنكسر والصحيح وهو مختار صاحب الهداية لتحقيق الضرورة في الجمع
والارواح بمنزلة المنكسر للتخلخل والرخاوة فيها وكذا الاخشاء واكثر
المشايع على انه يعتبر فيه الضرورة العامة والبلوى ان كان فيه ضرورة وبلوى
لنفس الاحتراز ووقوع الحرج كابر الفلوات الغير المحفوظة الكثيرة الطارق
لا يحكم بالنجاسة وان كان الاحتراز غير متعسر كابر البيوت والاماكن
المحفوظة القليلة الطارق فهي بمنزلة الاناء لا يعنى فيه القليل وهذا هو الذي
يبنى ان يعتمد عليه فان الجميع يستدلون بالضرورة فينظر الى ماهي فيه
والرطوبة ان كان صلبا فهو بمنزلة البعرة في الحكم وان وقع خمر الحمام
او انه مسفور في البئر لم يفسد ماؤها لانه طاهر وهذا مذهبنا خلافا لشافعي
وان وقع خمر الدجاج افسده لانه نجس غليظ وكذا ما شابهه كخمر
البيط والاوز وخمر الخفاش وبوله لا يفسده للضرورة وكذا ذرق
ما يذوق كل لحم من الطيور فانه طاهر عندهما في رواية خلافا لمحمد وهو

يناقض قوله فيما تقدم وقال محمد كلاهما طاهر ان وقال بعضهم روى
عن ابي حنيفة وابي يوسف ان ذرق سباع لطير نجس نجاسة مخففة
لا يفسد الثوب الا اذا خش و يفسد الماء وان قل كسائر النجاسات الخفيفة
ولا يفسد الماء الكثير ما لم يغيره كسائر النجاسات و يفسد الاواني وان قل
لا يمكن صوبتها عنه ولا يفسد ماء البئر لتغير رطوبة عنها وان بالية شاة
او بقرة او غيره مما يذوق كل لحم في البئر يتنجس لان خفة النجاسة
لا تظهر في الماء ويمكن صون البئر عن ذلك الا عند محمد لانه طاهر عنده
وان قطرت دم او خمر في البئر ولو قطرة واحدة ينزع ماء البئر كله للنجس
وفي الزخيرة جنب زرع من البئر لدوا فصب على رأسه ثم استقى دلو اخر
فقطا طر من جسده في البئر لا يتنجس البئر وارقد ان الماء المستعمل نجس
للضرورة ان في التحرز عنه في هذه الحالة حرج وان وقع جنب او محدث
في البئر او دخل فيها لطلب الدوا اى لم ينو الغسل او الوضوء قال ابو ح
رح في رواية الرجل جنب والماء نجس قالوا لانه باول ملاقات الماء صار
مستعملا والمستعمل نجس فلا في بقية الاعضاء وهو نجس فلم يزل عنها الحدث
فبقى على جنابته و قال في رواية اخرى يخرج من الجنابة اذا كان تمضمض
واستنشق ثم انه يتنجس بنجاسة الماء المستعمل فعلى هذه الرواية يجوز له
ان يقرأ القرآن لخروجه عن الجنابة قال في الهداية عنه ان الرجل طاهر
لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة وهو اوفق
الروايات عنه انتهى وهو الاصح وقال ابو يوسف الرجل جنب والماء طاهر
لا رابا يوسف يشترط اصب او ما يقوم مقامه في طهارة العضو ولم يوجد
فلم يظهر الرجل و ح قالوا لم يزل به حديث ولا استعمال للقرينة فبقى كما كان
وقال محمد كلاهما طاهر ان الرجل لخروجه عن الحدث والماء لانه لم تقم
به قرينة لعدم النية هذا كله ان لم يكن على بدنه او ثوبه نجاسة حقيقية
وان كانت على بدنه او ثوبه نجاسة حقيقية او كان مستنجبا بغير الماء
يتنجس الماء بالاجماع ولو وقعت الحائض ان كان بعد انقطاع
الحيض فهي كالجنب وان كان قبله فمكا طاهر الغير المحدث ولو وقعت
في البئر اكثر من قارة واحدة فقد روى عن ابي يوسف رح انه قال ينزع الى اربع

عشرون دلو او ثلثون فحكم الاربع حكم الواحدة وان كانت الفارة
الواقعة خجما ينزح اربعون دلو او خمسون الى تسع فحكم الزئد على
الاربع الى التسع حكم الدجاجة وان كانت الفارات عشرا ينزح ماء
البئر كله فانها بمنزلة الكلب وعن محمد الفارسي ان اذا كانت كهيئة الدجاجة ينزح
اربعون وفي النهرتين ينزح كل الماء كذا في التجسس وهو قبس من قول
ابي يوسف الا ان يكون مراده الضغار التي الخمس منها قدر الدجاجة ونحوها
فلا خلاف في الحقيقة وان كانت البئر معينا لا يمكن تزجها الا بخرج عظيم
اخرجوا مقدار ما كان فيها من الماء وقت ابتداء النزح ثم ان المشايخ اختلفوا
كيف بقدر ما كان فيها قال بعضهم تحفر حفرة مثل عمق الماء وطوله وعرضه
وتجصص فينزح الماء حتى تملأ الحفرة وهو مروي عن ابي حنيفة وابي يوسف
وقال بعضهم وهو مروي عن ابي حنيفة ايضا يحكم به ذوا عدل من اهل
البصرة بالماء فينزح منها يحكم بها فان قالوا ان ما فيها ذلك الوقت الفد او مثلا
نزح ذلك وهذا شبه بالفقد قاله في الهداية وفي الكافي هو الاصح وروى عن محمد
انه قال ينزح منها ما تدارك ولو اتي ثلثمائة دلو وانما اجاب بذلك بناء على كثرة الماء
في الارض بغداد كذا في المبسوط والمزوي عن ابي حنيفة انه اذا نزح منها مائة
دلو يكتفى وهو بناء على ابار الكوفة قلته لما فيها كذا في الكفاية وهذا اى اعتبار
غالب ابار البلد ايسر على الناس واعتبار قول العدلين احوط واذا نزح
بوقوع الفارة عشرون دلو او ثلثون طهر الدلو والرشاء بالكسرة والمذ
وهو الحبل وكذا تطهر البكرة ونواحيها ويد المستقي بعمال طهارة البئر وكذا
في كل موضع نزح مقدار ما وجب وفي وجوب نزح الكل اذا وصل الى حد لا يملأ
نصف الدلو كان نزح الكل ويحكم بطهارة البئر ونواحيها ذكره البرزقي
وذكر قاضي خان انه اذا بقي مقدار زراع او زراعين بصير الماء طاهرا وطهرا
وهو اوسع وذلك احوط ولو نزحوا دلو فخرق فان كان يخرج منه اكثر من
نصفه فهو بمنزلة الصحيح ذكره البرزقي ايضا وموت ما ليس له دم سائل
لا يجس الماء ولا غيره اذامات فيه كالبقى اى البعوض والذباب والزنا بغير
جميع انواعها والمقارب والخنافس والعلق وما شابه ذلك من الفرائس وصغار
الحشرات وكذا موت ما يعيش في الماء اذامات فيه او وقع ميتا فيه لا يجسه

كالسمك والضفدع المائي والسرطان والحية المائية وان ماتوا في غير الماء
من الاطعمة والاشربة ففقد تفصيل اما السمك فانه لا يجسه بلا خلاف واما
الضفدع اذامات في العصير ونحوه فقد اختلف المتأخرون في كونه يفسده
اولا قال المصنوعوا اكثرهم على انه يجس قال في الهداية لانعدام المعدن وفيها
وفي الكافي وقيل لا يفسده وهو الصحيح لانه لا دم فيه لان الدم مؤى لا يعيش
في الماء وفي الهداية الضفدع البحري والبري سواء وقيل البري يفسد لوجود
الدم وعدم المعدن ثم المائي ما يكون تولده ومثواه في الماء فطير الماء يفسد الماء
اعده تولده في الماء اذامات فيه في الصحيح وكذا غير الماء بالطريق الى
وذكر الاسيحياني في شرحه ما يعيش في الماء مما لا يؤكل لحمه اذامات
في الماء لا يجسه وان انضخت او نضخت فانه يكره شرب ذلك الماء
اما الحية البرية اذامات في الماء تفسد الماء وهو مروي عن محمد
رح لاختلاط الاجزاء المحرم اكلها بالماء واحتمال ابتلاعها
معه وما يحتمل فيه تناول الحرام يكره تناوله وفي التجسس لو كان
للضفدع اى البري دم سائل يفسد ايضا ومثله لومات حية بريه لادم فيها
في الماء لا يجس وان كان فيها دم يجس وقول المصنوع كذا الحية المائية
اذا كان كبيرة لها دم سائل مبنى على غير الاصح والاصح عدم التجسس
لان ما فيها ليس بدم حقيقة اذ الدم مؤى لا يعيش في الماء على ما تقدم عن
الهداية والكافي وكذا الوزغة ان كانت كبيرة اى بحيث يكون لها دم سائل
فانه يفسد الماء لما تقدم في الضفدع البري والحية البرية ثم الضفدع المائي
هو الذى يكون بين اصابعه سرة والبري بخلافه * فصل * في الاسار
وهي جمع سور بالهمزة والمراد به ما يبقى بعد شرب الشارب وقد اطلق
على بقية الطعام سور الاذى طاهر بالانقاس سواء كان مسلما او كافرا
او جنيا او حائضا او محدثا او طاهرا من جميع الاحداث اما لو تجسس فيه
بخمر او غيرها فشرب من قوره يتنجس سوره ولو كان بعد ما ردد ريقه في فيه
وذهب الاثر فلا يتنجس سوره عند ابي حنيفة وابي يوسف خلافا لمحمد وكذا
سور ما يؤكل لحمه من الحيوان طاهر بالاتفاق كالابل والقر والغنم
لتولد الاسباب من لحم طاهر واما سور الفرس فعن ابي حنيفة فيه اربع

روايات ذكرها في المحيط الا ان مقاله المص انه في رواية نجس لبس منها
ولم اره لغير المص بل في المحيط في رواية قال اخب الى ان يتوضأ بغيره وهي
رواية الثلجي عنه وفي رواية هو مشكوك كسور الجمار وفي رواية وهي
رواية الحسن عنه انه مكروه كالحجم والمراد كراهة التحريم وفي رواية
وهي رواية كتاب الصلوة انه طاهر بلا كراهة وهو الصحيح من مذهب
لان كراهة اكله اكرامته لاحت فيه واما عندهما فهو طاهر بلا شك لانه
ما كول المحرم وبه اي يكونه طاهر من غير كراهة اخذ بعض المشايخ
بل كل المتأخرين وسور الكلب والخنزير وسائر سباع البهائم نجس بالاتفاق
عد عما شئتوا من لم نجس خلافا لما في الكل وللشافعي واحد في غير
الكلب والخنزير وسور سباع الطير كالحمام والباري والشاهين
ونحوها وسور ما يسكن في البيوت من الحشرات وغيرها مثل الحية
والعقرب والوزغة والقنبرة والدجاجة المحلاة اي المطلقة الغير المحبوسة
والهرة مكروه اي يكره التوضي به عند وجود غيره وكذا شر به كراهة تنزيه
وقيد الدجاجة بالمحلاة حتى لو كانت محبوسة باب كانت في مكان ورأسها
وعلفها وماؤها خارجة بحيث لا يصل منقارها الى ماتحت رجلها فلا كراهة
لسورها وقال شيخ الاسلام ان كانت لا تصل الى نجاسة غيرها فلا كراهة
في سورها وان كان يصل منقارها الى ماتحت رجلها لانها لا تحول في نجاسة
نفسها وعن ابي يوسف ربح ان سور الهرة غير مكروه والدلائل مستوفاة
في الشرح وان اكلت الهرة الفارة ثم شرب من الماء على الفور من غير ان تمسك
وتلمس فيها يتنجس الماء وان مكثت ساعة ولم تستقم فمكروه واما نجس
عند ابي حنيفة وابي يوسف خلافا لجملة بناء على التطهير بغير الماء وسور الجمار
وابقل الذي انه انان مشكوك فيه قبل الشك في طهارته وقيل في ظهوره
وهو الاصح الا لو جب عليه غسل رأسه اذا وجد الماء الطاهر بعد
التوضي بالمسكوك وتقييد البغل بالذي امة انان ذكره جماعة منهم الشروحي
في شرح الهداية حتى لو كانت امة رمكة فسوره كسور الفرس لان الفرس امة
وكذا اذا كانت امة نقرة وعن كل شيء معتبر بسوره فاكان سور طاهرا
فعر قد طاهر وما سور نجس فعر قد نجس وما سور مكروه فعر قد مكروه اي يكره

ان يصلي وبدنه او ثوبه ملوث به الا ان عرق الجمار وكذا البغل طاهر بلا شك
وان فرض ان الشك في طهارة سوره وقوله عند ابي حنيفة في الروايات
المشهورة انما هو لان الروايات عنه مختلفة الا ان المشهورة هي رواية الطهارة
لان الامامين يخافانه كذا ذكره القدوري اي ذكر ان عرقه طاهر
في الروايات المشهورة وفي بعض الروايات انه نجس غليظ قال شمس الائمة
نجس الكند جعل عفو في الثوب والبدن للضرورة وفي بعضها
نجاسة خفيفة والمشهورة هي الصحيحة انه طاهر وابن الاثرن اي الجمار
نجس في طاهر الروايات عن اصحابنا الثلاثة وروى عن محمد في النوادر
انه طاهر ولكن لا يؤكل وهو الصحيح لم يرتصبه لغير المص بل الصحيح
انه نجس على ما حققناه في الشرح وان اصاب الثوب او البدن شيء
من السور المكروه لا يمنع جواز الصلوة وان خشى اي ولو كان بحيث يعيد
كثيرا فاحش لانه طاهر الا انه يكره الصلوة معه كما يكره الوضوء به واكله
وشربه ويكره ان يدع لهرة تلحس بدنه او ثوبه ثم يصلي به من غير غسل
والاصح انها كراهة تنزيه على ما احتاره الكرخي وقبل تحريم على ما احتاره
الطحاوي وان اصاب الثوب او البدن شيء من السور المسكوك لا يمنع جواز
الصلوة اي صاوان خش وروى عن ابي يوسف انه قال يمنع ان خش بناء على
انه نجس نجاسة خفيفة والصحيح ان الشك في ظهوره لا في طهارته
بل هو طاهر قطعاً وقد تقدم وان اصاب الثوب او البدن شيء من السور
النجس يمنع جواز الصلوة اذا زاد على قدر الدرهم والاصل فيه اي فيما يمنع
جواز الصلوة ان النجاسة الغليظة ذ كانت قدر الدرهم او دونه فهي عفو
لا يمنع جواز الصلوة عندنا وعند زفر والشافعي يمنع جواز الصلوة وان قلت
وكذا عند مالك واحمد ولكن ينبغي ان يغسل وان كانت اي ولو كانت
النجاسة اقل من قدر الدرهم على ما تقدم في الاداب حتى ان الثوب او البدن
اذ اصابه من النجاسة الغليظة قل من قدر الدرهم ولم يغسلها ثم اصابه منها
مقدار ما وجعت تلك النجاسة اي مع تلك النجاسة التي اصابته ولا يغير
المجموع كبر من قدر الدرهم منعت تلك النجاسة ح جواز الصلوة بالاجماع
وقد روى عن ابي حنيفة غسل ثوبه من قطرة دم اصابته لزيادة ورعه

ومحافظته على اداب الشريعة ودقائق التقوى ثم الدرهم المقدربه هو الدرهم
الكبير الشهلبي بكسر الشين منسوب الى شهليل اسم موضع وهو مثل
عرض الكف اي مقعر الكف وهو داخل اصول الاصابع فان الفقيه ابو جعفر
انه يداني بقدر الوزن اي بالدرهم الوزني وهو ما يبلغ وزنه مثقالا في الجاسة
المجسدة ذات الحرم كالعذرة ولحم الميتة ونحوها ويقدر بالسط والعرض
المذكور في الجاسة الرقيقة التي لا جرم لها كالبول والخمر والدم المائع ونحوها
فالمعتبر في الكيف وزن ذات الجاسة وفي الرقي محلها وان اصابه اي الثوب
دهن نجس هو اقل من قدر الدرهم وقت الاصابة ثم انبسط بعد ذلك
حتى صار اكثر من قدر الدرهم قال بعضهم يعتبر وقت الاصابة فلا يمنع
جواز الصلوة وان زاد بعد ذلك وقال بعضهم يعتبر وقت الصلوة به وح
يمنع الصلوة وبه اي بالقول الثاني اخذ المشايخ المتأخرون لان مساحة
الجاسة وقت الصلوة اكثر من قدر الدرهم وما صلى به قبل الانبساط جاز
لعدم القدر المانع في ذلك الوقت وان اصاب الدهن النجس الجلد
وتشرب اي سرى الدهن في الجلد او ادخل الرجل يده في السمن النجس
او غيره من الادهان النجسة او المرأة اختضبت بالحناء النجس او غيره
من الخضابات النجسة او الثوب اذا صبغ بالصمغ بالكسر النجس ثم
غسل كل من الاشياء المذكورة ثلث مرات طهر الجلد من النجس المنشرب
واثوب من الصمغ النجس واليد من الدهن النجس والخضاب النجس
واراي واو بقي اثر الدهن من الدسومة في اليد والجلد واثر الصمغ في الثوب
واثر الخضاب في اليد الار الذي يشق زواله لا يضرب بقاؤه وما تشرب
الجلد من الدهن فهو عموما كذلك وذكر في المحيط يطهر الثوب
اي المصبوغ بشي نجس بشرط ان يغسل حتى يصفو الماء ويسيل منه الماء
الابيض اي الخالص من لون الصمغ وكذا قال قاضيخان في خضاب اليد
ينبغي ان لا يكون طاهرا مادام يخرج منه الماء الما لون الحناء وان غسل
اي واوغسل الاشياء المذكورة بالماء بغير حرص ولا صابون ونحوهما
فانها تطهر اذا لم يبق في الماء لون الاري ان ماروي عن ابي يوسف في تطهير
الدهن النجس اي النجس انه اذا جعل الدهن في اناء فصب عليه الماء

فيملاو الدهن على وجه الماء فيرفع بشي وبراق الماء ثم يفعل هكذا حتى
اذ فعل كذلك ثلث مرات بحكم تطهارة الدهن خلافا للحمد والفتوى
على قول ابي يوسف وذكر في اذخيرة رجل ادهن رجله ثم توشأ وغسل
رجليه فم يقبل الرجل الماء جاز وضوءه لان الفرض الغسل وهو اسالة الماء
وقد حصل ثوب مبطن اصابه في ظهاره نجاسة اقل من قدر الدرهم
فنفذت الى بطائه فصار النجس باعتبار الموضعين اكثر من قدر الدرهم
يمنع ذلك النجس جوازا لصلوة عند محمد لان البطانة مع انظهازة في حكم
ثوبين وعند ابي يوسف لا يمنع لانها في حكم ثوب واحد وانفذ النجس
في الثوب الواحد الى الوجه الاخر لا يضرب فكذا هذا وقيل ان كان الثوب
مضربا لا يمنع بالاتفاق والاولى ان يؤخذ بقول ابي يوسف في المضرب ويقول
محمد في غير المضرب لان المضرب يب بصره ثوبا واحدا واذا لف الثوب
المبلول النجس في ثوب طاهر باس فظهرت نداوته اي ندابة المبلول
على الظاهر ولكن لا يصير رطبا بحيث يسيل منه شي بالعصر بل كان
محتما او عصر لا يسيل منه شي ولا يتقاطر اخلف المشايخ فيه والاصح
انه لا يصير نجسا والمراد من المبلول المبلول بالماء لا المبلول بعين النجاسة
كالبول فان الطاهر لو اف في المبلول بالبول فظهرت فيه نداوة يتنجس
على ما حققناه في الشرح وكذا المراد ان لم يظهر في الثوب الطاهر اثر النجاسة
من لون او ريح فلو ظهر شي من ذلك يتنجس وكذا حكم الثوب الطاهر
اليابس ايضا اذا بسط على ارض نجسة رطبة بالماء فظهرت رطوبتها
فيه وان كان لا يقطر او عصر فانه لا يتنجس وكذا لو كان الثوب مبلولا
والارض يابسة نجسة لا يتنجس الثوب مالم يظهر فيه عين النجاسة وكذا
ان نام على فراش نجس فعرق وابتل افراش من عرقه فانه ان لم يصب بلل
الفراش بعد ابتلاله بالعرق جسده لا يتنجس جسده وكذا اذا غسل رجله
ومشي على لبد نجس فابتل اللبد لا يتنجس رجله وكذا ان مشى على ارض
نجسة بعد ما غسل رجله فابتل الارض من بلل رجله واسود وجهه
الارض لكن لم يظهر اثر البلل المتصل بالارض في رجله لم يتنجس
رجله وجازت صلوة لعدم ظهور عين النجاسة في جميع ذلك

واما ان صارت الارض طينا رطبا من بلل رجلاه فاصاب ذلك الطين
رجله فح ينحس رجلاه ولا يجوز صلوته ما لم يغسلها ان كان قدرا ما نعا
وقال في الذخيرة في رجل زبدت عينه فرمضت بكسر الميم فاجتمع
رمضه بفحها وهو وسخ بيض يجتمع في الماق اي في جيب العين مما يلي
الاتف قال يجب ان يكلف في اتصال الماء يعني الى تحت الرمض ان لم يضره
ايصاله كما يجب ان يكلف في اتصال الماء الى الماق في حال الصحة ايضا
وهذه المسئلة محلها مباح الوضوء والغسل اذا صاب الرجل دهنيا
في اذنه فكث في دماغه يوما ثم خرج من اذنه فلا وضوء عليه لان الدماغ ليس
محل النجاسة وكذا ان خرج من اذنه فلا وضوء عليه لما قلنا وان خرج
من الفم فعليه الوضوء قبل لان ما يخرج من الفم انما يخرج بعد الوصول
الى الجوف وهو محل النجاسة وان دخل ماء في اذنه عند الاغتسال ثم خرج
من اذنه فلا وضوء عليه وكذا ان عاد من اذنه وهذه المسائل وان كان محلها
نواقض الوضوء لكن لما كان ما يوجب الوضوء يكون نجسا ناسبا ذكرها
في مباحث النجاسة واما ما بعد ها فليس الا استطرادا وهو قوله
الفرجة اذا رأت فارفع فشرها وهو الجلد الذي كان تحته المادة ولكن
اطراف الفرجة موصلة بالجلد المرتفع الا الطرف الذي كان يخرج منه
القيح فانه منفصل عن متصل اللحم فتوضأ صاحب الفرجة فوق ذلك الجلد
المرتفع جار وضوءه وان لم اي واو لم يصل الماء على الوضوء الى ما تحته
اي الى ما تحت الجلد لان ما تحته باطن وهو ما مور بغسل الظ واو توضأ
الرجل ثم حلق رأسه او حلقه او قلم ظفوه لم تحت امر الماء على تلك الاعضاء
وقد تقدم ذلك في محله ماء الذي يسيل من فم النائم فهو طاهر سواء كان
مختللا من الفم او مرتقيا من الجوف وذكر في المحيط انه ان جف وبقي له
اثر اى ربح اولون فهو نجس وقال في المتنط هو طاهر الا اذا علم انبعائه
من الجوف وهو مناسب لما في المحيط وهو الاحوط واما النجاسة الخفيفة
وهي كبول ما يؤكل لحمه فانه مقدرة في منع جواز الصلوة بالكثير الفاحش
الذي تستفحشه الطباع السليمة او طيبة المتبلى به وروى عن ابي حنيفة انه
مفسر بشير في شبر هكذا في جمع التمسح والصواب ان هذه الرواية

عن ابي يوسف لا عن ابي حنيفة وفي رواية عن ابي يوسف ايضا انه مقدر
بزراع في زراع وروى عن محمد يعتبر بالربع وهو مروي عن ابي حنيفة
ايضا وصححه في الهداية والكافي لان الربع اقيم مقام الكل في كثير
من الاحكام ثم اختلف المشايخ في كيفية اعتبار الربع فقال بعضهم يعتبر
ربع جميع الثوب الذي اصابته تلك النجاسة وقال بعضهم
يعتبر ربع الموضع الذي اصابته ان كان ذلك الموضع زبلا
فربع الزبل هو المعنى في المنع وان كان دخرا يصا او كما فربع ذلك وكان
انقائين بهذا ارادوا ربع ثلث الثوب الشامل للبدن كله وقدر بعضهم
ربع ثوب تجوز به الصلوة وهو ما يستر العورة والقول الاول هو المختار
وهو ربع الثوب المصاب صغيرا كان او كبيرا * اما الشرط الثاني *
فهو ان يطهر من النجاسة هي جمع نجس بفتح الجيم نفس النجاسة وبكسر ها
الشيء المحكوم بنجاسته والاول اخص فكل نجس بالفتح فهو نجس بالكسر
من غير عكس يجب اي يفرض على المصلي اي من يرد ان يصلي
قبل الشروع في الصلوة ان يزيل النجاسة المانعة عن بدنه وثوبه والمكان الذي
يصلي فيه لقوله تعالى وثيابك فطهر واذا وجب تطهير الثوب وجب تطهير
البدن والمكان بالاولوية لانها ازم للصلوة منه اذ لا ينفع عنهما وقد ينفع
عن الثوب اذ لم يوجد وكما يجوز ان اتها اي النجاسة الحقيقية بالماء المطلق
فكذا يجوز ان اتها بالماء المقيد كماء الورد والبطيخ والخيار وبكل ما يبع طاهر
يمكن ان اتها به كالحل ونحوه وكذا يجوز ان اتها بالنار او بالتراب لان المقصود
قلع اثرها وذلك في مواضع منها اذا تلطخ السكين ونحوه بالدم او تلطخ
رأس الشاة مثله ثم ادخل النار واحترق الدم وزال اثره طهر الرأس
والسكين بالنار لحصول المقصود وكذا اذا اصاب السكين دم فمسح
بالتراب يطهر لما قلنا وروى عن محمد انه اذا اصاب يد المسافر نجاسة قال
محمد يمسحها بالتراب تخصيص المسافر لان الغالب عليه عدم ما يزيل به
النجاسة من المايعات فقللها بالتراب وليس المراد انها تطهر حتى يجوز
ذلك مع وجود المايعة اوانه لا يجب غسلها بعد ذلك اذا وجد الماء وكذا
اذا اصاب الخف او نحوه من التعسل والجرموق وغيرهما نجاسة لها جرم

كالعذرة والروث ونحوهما عن أبي يوسف أنه قال إذا مسح بالتراب أو بالرمل على سبيل المبالغة يطهر وعليه أي على قول أبي يوسف فتوى مشايخنا ذكره في المحيط وعند أبي حنيفة أيضا يطهر بالذالك إن كان إذا جفت النجاسة لا إذا كانت رطبة وعند محمد لا يطهر إلا بالغسل وإن لم يكن لها أي النجاسة التي أصابت الخف جرم كالبول والخمر ونحوهما فلا بد من الغسل بالأتاف رطبا كان أو يابسا وكان القاضي الإمام أبو علي النسفي يحكي عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل أنه قال فمن أصاب نعله النجاسة الرقيقة إذا مشى على التراب أو الرمل ولم يبق بعض التراب أو الرمل بالغسل وجف ومسحه بالأرض يطهر أيضا عند أبي حنيفة وهكذا أي كما روى محمد بن الفضل عن أبي حنيفة روى الفقيه أبو جعفر الهندي عن أبيه قال شمس الأئمة الشرخسي وهو الصحيح وعن أبي يوسف أيضا مثل ذلك الذي دوا به عن أبي حنيفة لأنه أي أبي يوسف لا يشترط الخفاف فيه كما اشترطه أبو حنيفة بل بمجرد ما استجسد بالتراب أو الرمل أو مسحه يطهر كما هو أصله في ذات الجرم والخاصة أن المختار للفتوى أن الخف ونحوه يطهر بذلك سواء كانت النجاسة ذات جرم من نفسها أو مشاركت ذات جرم بغيرها كالزقية المستجسدة بالتراب ونحوه رطبة كانت أو يابسة لحصول قلع أثرها بذلك بالكلية وكذا يجوز أن لها أي إزالة النجاسة في الجملة بالحك بالظفر والحت بنحو غود أو حجر والفرك أي ذلك بعضه ببعض أما الحك والحت فانه في الخف ونحوه حتى إذا انصابت نجاسة لها جرم فيست يطهر بالحك والحت عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا لمحمد لقوله بكل منهما إذا لم يبق لها الروذ كره في المحيط أن محمد يرجع إلى قولهما في طهارة الخف ونحوه بذلك والحك والحت باري لما رأى عموم البوي والخرج في إصابة الأرواث ونحوها الخف والغسل وإن انتضح البول على البدن أو الثوب أو المكان حال كونه مثل رأس الأبر بحيث لا يدركه الطرف فذلك الانتضاح ليس بشيء معتبر في التنجيس أو قدس لابي عباس رضي الله عنه عن ذلك فقال أنا أرجو من عفو الله تعالى أوسع من هذا وأوقع الشيء الذي انتضح عليه ذلك في ماء قليل قبل لا يجسه وقبل يجسه وهو الأصح لأنه لا حرج فيه وانتضاح

الانفسالة في الإناه أن كان قليلا بأن لا يظهر مواقع القطر في الماء لا يفسده وإن استبان مواقعها فهو كثير يفسده وغسالة الميت من الماء الأول والثاني والثالث فاسد وما يصيب ثوب الغاسل من ذلك مما لا يمكن الاحتراز عنه عفو ذكره قاضيان وأما الفرق فيزيل النجاسة في المني فيطهر الثوب من المني به أي بالفرك إذا ديس لقول عائشة رضي الله عنها كنت أفرك المني من ثوب رسول الله عليه السلام إذا كان يابسا وأعلم أن المني نجس نجاسة مغلفة عندنا وعند مالك واحد في رواية خلافا للشافعي واحد في رواية أخرى فانه طاهر عندهما لكن يطهر يابسه عندنا بالفرك خلافا لمالك وتحقيق الأدلة في الشرح ولوبال ولم يستج بالماء قبل لا يطهر المني الخارج بعده بالفرك وقيل إن لم يجاوز البول الثقب يطهر به وكذا إن جاوز ولكن خرج المني دفقا لأنه لم يصب المتجاوز وكذا يطهر العضو عن المني إذا أصابه بالحت والفرك وقد روى عن أبي حنيفة أن البدن لا يطهر بالفرك وذكر مثله في الأصل والظن من كلام صاحب الهداية ترجيح هذه الرواية لأنه أخرها مع دليلها وعادته تأخير ما هو الأرجح مع دليله إذا لم يجب عنه وإن كان أي ولو كان الثوب الذي أصابه المني ذائبا فحين أي مبطا فنقد المني إلى البطانة فانه يطهر بالفرك وهو الصحيح وقيل لا يطهر ماني البطانة بالفرك لرقته كما قال الفضلي في مني المرأة أنه لا يطهر بالفرك لأنه رقيق وكذا يجوز إزالة النجاسة في الجملة بالحس كما إذا أصاب الخمر يده فليحسه ثلاث مرات تطهر يده بريقه كما يطهر يده بريقه خلافا لمحمد على ما مر وأما إذا لمس الثوب الذي عليه نجاسة لا يطهر وأما إذا أصاب الثوب نجاسة فاما أن تكون مرتبة أو غير مرتبة فإن كانت مرتبة فطهارتها زوال عينها إلا ما يشق بأن يحتاج في زواله إلى غير الماء كالأصابون ونحوه فإن بقا ذلك الأثر لا يضر وإذا زالت العين أو بغسلة واحدة طهر ولا يحتاج إلى غسل بعده وهو الأصح وقبل يغسل بعده ثلاثا وقبل مرتين وإن لم تكن النجاسة مرتبة يغسلها حتى يغلب على ظنه أنه قد طهر وهذا إذا لم يكن لها ربح فإن كان يجب الغسل إلى زواله إلا ما يشق وهكذا الطم وقبل إذا غسل الثوب من غير المرتبة مرة وعصر بالمبالغة

يظهر كما هو قول الشافعي وقيل انه لا يطهر ما لم يغسل ثلاث مرات
ويعصر في كل مرة والفتوى على الاول انه يعتبر غلبة الظن
لكن جعلوا الثلث قائمة مقام غلبة الظن قطعاً للوسوسة فلهذا
ذكروا الثلث في اكثر الكتب وشرط العصر في كل مرة هو ظاهر الرواية
وعن محمد انه يكتفي بالعصر في المرة الاخيرة وعن ابي يوسف ان العصر
ليس بشرط والصحيح ظاهر الرواية ويخرج على هذا الاختلاف
من اشراط غلبة الظن من غير عصر والتثبت مع العصر في كل مرة
مسائل ذكرت في المحيط والجامع الصغير لا تشرى منها ما روى
عن ابي يوسف ان الجنب اذا ترزق الحمام وصب الماء على جسده من حيث
اي من جهة الظهر والبطن حتى خرج من الحساب ثم صب الماء على الازار
يحكم بطهارته الازار وان لم يصب ولم يعصره وقال ابي يوسف
في موضع آخر اي في رواية اخرى ان صب الماء على الازار وامر الماء
بكنفه فوق الازار فهو احسن واحوط وان لم يفعل اجزأه لضرورة
ستر العورة ولذا قال وفي المتن بشرط العصر على قول ابي يوسف
ايضا وقد تقدم انه ظاهر المذهب عن الكل وفي المتن ايضا واوصاب
البول ثوبه فغسله مرة واحدة في نهر جار وعصره يطهر وهذا قول
ابي يوسف ايضا في غير ظاهر الرواية وذكر في الاصل وهو ظاهر الرواية
وقال ابي يوسف ايضا يغسله ثلاث مرات ويعصر في كل مرة وعن محمد
في غير ظاهر الرواية ايضا انه يغسلها اي الجحاسة اربع المرات ثلاث
مرات ويعصر في المرة الثامنة فقط فان الثوب يطهر وقد تقدم ان ذلك
غير رواية الاصول ثم في كل موضع شرط العصر ينبغي اي يجب
ان يتألف في العصر حتى يصير الثوب بحال او عصر بعد ذلك لا يسيل
منه الماء ولا يقطر ولكن يعتبر في كل شخص قوته وطافته حتى لو عصره
صاحبه حتى صار بحيث او عصره هو لا يقطر او عصره من هو اقرى
منه يقطر فانه يطهر بالنسبة الى صاحبه دون الشخص الاقوى اذ كل
مكلف بما في وسعه ثم ذكر مسائل قد حكم بطلانها من غير عصر اما
لعصر العصر ولتعذره فقال وفي فتاوى ابي الليث خف طائفة ساقه ذكر

الساق انما في اي بطائنه من الكرباس فدخل في جوفه اي في باطنه
وفي نسخ الفتاوى وغيرها في خروقه ماء نجس فغسل الخف وذلك باليد
ثم ملأ الماء الخف ثلثا واهراقه الا انه لم يتهبأ له عصر الكرباس فقد
طهر الخف بمجرد جريان الماء ظاهرا وباطنا من غير عصر لانه
وروى عن ابي الفاسم الصغار انه قال في رجل يستحي ويحري ماء
استنجاه تحت رجله من غير ان يستنقع نخمها وهو متخفف فيصيب
ذلك الماء خفيه وابس بخفيه خرق اي فلم ينفذ ذلك الماء الى
بطائنه الخفين له ان يصلي مع ذلك الخف لانه طاهر لان الماء الاخير
من ماء الاستنجاء يطهر الخف تبعاً لموضع الاستنجاء للضرورة
وعوم البلوى وفي المتن ان كان خفه اي خف المستحي متخففاً
واصاب الماء اي ماء الاستنجاء رجله ولقافته رجوت سعة الامر فيه
بان يطهر الرجل واللفافة تبعاً لموضع الاستنجاء الا يرى ان البساط
النجس الثخين اذا جعل في نهر جار وترك فيه يوماً وليلة كذا في نسخ هذا
الكتاب بالواو والاصح انه باو كما في عامة الكتب فانه اذا ترك يوماً وليلة
في النهر حتى جرى الماء عليه يطهر من غير عصر ولا تخفيف لكن بشرط
ان لا يبقى للنجاسة فيه أثر من لون او ريح الا ان الاستدلال على المسئلة
السابقة بهذه المسئلة وقياسها عليها فيه نظر لا يخفى ولو كان على يده
نجاسة رطبة واخذ بتلك اليد عروة القفصة اي الا يريق من النجاسة
كلما صب الماء فاذا غسل يده التي يأخذ بها العروة ثلثا طهرت اليد
وطهرت العروة تبعاً لليد والكل مقيد بان لا يبقى للنجاسة اثر غير شاق
والحصر من قصب اذا اصابته نجاسة نجست بذلك حتى تحت النجاسة
ثم يغسل ثلثا متواليا من غير احتياج الى تخفيف لانه صلب لا يتشرب
النجاسة وان كانت النجاسة رطبة يغسل ثلثا ولا يحتاج الى شيء اخر هذا
اذا كان من قصب او ما اشبهه في الصفاة كالخصر المسمى بالسماط
وان كان الخصر من ردى او مما يشبه ذلك يغسل ثلثا ويخفف في كل مرة
بان ترك حتى ينقطع التقاطر منه لانه يتشرب النجاسة لرخاوته فانه خ
يطهر عند ابي يوسف بناء على امكان تطهير ما لا يشعر عنده وعليه

الفتوى خلافا لمحمد وفي النوازل اذا اصاب الخرف او الاجر الغير المفروش نجاسة ان كان ذلك الخرف او الاجر قديما اي مستعملا يطهر بالغسل ثلثا سواء جفف اولم يجفف لانه لا يشرب النجاسة وان كان حديثا غير مستعمل بحيث يشرب النجاسة فلا بد ان يغسل ثلث مرات وان يجفف في كل مرة حتى ينقطع التقاطر وذكر في المحيط يغسله اي الخرف والاجر المستعمل مقدار ما يقع اكبر زاوية انه قد طهر وقد تقدم ان الثلاث قائمة مقام اكبر الرأى واشترط صاحب المحيط مع ذلك ان لا يوجد منه طعم النجاسة ولا لونها ولا ريحها على ان اشتراط حقيقة اكبر الرأى لا يجوز الى هذا الاشتراط لان اكبر الرأى لا يحصل مع وجود شيء من ذلك الا ان يصل الى حد المشقة وخ يحكم بالطهارة مع وجوده وان وجد احده هذه الاشياء المذكورة لا يحكم بطهارته الا ان يصل الى حد المشقة وعليه اكثر المشايخ بل لا ينبغي ان يكون فيه خلاف ولو موه الحديد اي ما يعمل من الحديد من الالات كالسكين ونحوها بالماء النجس ثم يموه بالماء الطاهر ثلث مرات فيطهر بخلافه اي يوسف خلافا لمحمد وانما تطهر فائدة الخلاف في الجمل في الصلوة اما في حق الاستعمال بان قطع به بطيخا او غيره فلا خلاف انه لا نجس بذلك المقطوع السكين اذا موه بماء نجس لانجوز الصلوة معه يعني اذا كان فوق قدر الدرهم يجوز قطع البطيخ به لانه تشرب الماء ولا يمكن لزالة ذلك الماء عنه بوجه من الوجوه الا بالنار ولا يجوز الصلوة معه ولا تسرع في ذلك النجاسة الى البطيخ فيجوز قطع البطيخ به وفي المحيط عن شمس الائمة السرخسي الارض اذا جفت بعد اصابة النجاسة ولم يبين ان النجاسة فيها تطهر سواء وقع عليها الشمس او لم تقع وقد تقدم مستوفى في التيمم ولو اذبت تطهرها باطلا فطريقه ان يصب عليها الماء ثلث مرات ويجفف في كل مرة بخرقه طاهرة وكذا لو صب عليها الماء بكثرة حتى لا يظهر اثر النجاسة وان كبسها بتراب القاه عليها فلم يوجد ربح النجاسة جازت الصلوة عليها ايضا وكذا الحصى اذا نجست جفت النجاسة ونهب او ما تطهر ايضا اذا كانت متداخلا في الارض غير منفصل عنها فانه ح ماله في الحكم ولو كانت النجاسة تحت قدميه وتحت كل قدم اقل من قدر

الدرهم ولكن اوجعت تبلغ اكثر من قدر الدرهم لانجوز الصلوة ولو كانت النجاسة في موضع سجوده اقل من قدر الدرهم وتحت قدميه اقل من قدر الدرهم فكذلك تجمع ايضا ذكره في الفتاوى وكذا الثيل بكسر الشاء المثانة وهو النحل والخشيش وهو الكلاء اليابس وكذا سائر ما ينبت في الارض مادام هذا المذكور قائما على الارض لم ينفصل عنها فانه يطهر بالحفاف مطلقا سواء جف بالشمس او بدونها اذا ذهب اثر النجاسة ذكر ما لا بدوسى وغيره لان ما اتصل بالارض حكمه حكمها في ذلك وذكر عن ابن بكر محمد بن الفضل انه قال الحمار اذا ركب في المشية اي المكان الثابت فيه الثيل ووقع عليها اي على المشية الطل اي الندى ثلث مرات ووقع عليها الشمس فجففها ثلث مرات فقد طهر الثيل الذي فيها وهذا يخالف ما قبله من الاطلاق بحيث شرط فيه وقوع الندى ثم الحفاف ثلث مرات والجمهور على الاول وعليه الفتوى وكذا الحجر والاجر اذا كان مفروشا اي مثبتا في الارض يطهر بالحفاف وذهب الاثر لما فيه بالارض واما ان كانت الحجر والاجر موضوعة على الارض وضعا بحيث تنقل وتحول من مكان الى مكان فتح لابد في طهارتها من الغسل ولا تطهر بالحفاف لعدم تيممها الارض وكذا اللبنة اذا كانت مفروشة وتنجست جازت الصلوة عليها بعد الحفاف وذهب الاثر كالارض وذكر في موضع اخر من فتاوى قاضيان بعد ذكر هذه المسائل باسطر ان كانت الحجر التي تنقل وتحول تشربت النجاسة كحجر الرمي تطهر بالحفاف وذهب الاثر كالارض وان كانت الحجر ما تشربت النجاسة كالرخامة لا تطهر الا بالغسل ثلثا والتجفيف في كل مرة اما بالماء او بالمكن الى ان ينقطع التقاطر الماء والتراب اذا خلطوا وكانا أحدهما نجسا فالطين الحاصل منهما نجس لان اختلاط النجس بالطاهر ينحس هذا هو الصحيح وقيل العبرة بالماء وقيل للتراب وقيل للغالب وقيل العبرة للطاهر فابهما كان طاهرا فالطين طاهر ونسب الى محمد وبعض ائمتي به وفيه نظر ذكر في الشرح والطين النجس لا يجعل منه الكوز او القدر او غيرها وطبخ يكون طاهرا نوازل النجاسة بالنار وهذا اذا لم يكن اثر النجاسة

ظاهرا فيه بعد الطلوع واذا خرجت العذرة او الروث فصارت ركل منها
رمادا او مات الحمار في المحلحة وكذا ان وقع فيها بعد موته وكذا الكلب
والخنزير لو وقع فيها وصار ملحا او وقع الروث ونحوه في البئر فصارت حجارة
زاللت النجاسة وطهرت عند محمد خلافا لابي يوسف حتى لو اكل الملح
او صلى على ذلك لم ينجس فان عند الحنابلة لا يطهر العين النجسة بل
يبقى الرمد نجسا والفتوى على قول محمد لتبدل تلك العين بالكلية
وصيرورتها حقيقة اخرى كالخمر اذا صار خلا ولكن قال المص
لو وقع ذلك الرمد في الماء الصحيح انه نجس وهو ليس بصحيح الا على
قول ابي يوسف صرح به في النجس وكذا الاجر المنفصل عن الارض
اذا نجس يطهر بالغسل ثلاثا والحلف كل مرة لكن انما يطهر ظاهره
لا باطنه حتى لو وقعت قطعة منه بعد ذلك في الماء يتنجس ذلك الماء كذا
ذكره في المحوط لانه تشرب النجاسة الى باطنه فاذا زالت عن ظاهره بالغسل
بقى ما في باطنه وعلى هذا الوجه المصلي لا يجوز صلوة لكونه حاملا
للنجاسة حارا بان في ماء فخرج منه رشاش فاصاب من ذلك الرشاش ثوب
انسان لا يجمع ذلك جواز الصلوة سواء كان الماء جاريا او راكدا حتى
يستيقن انه لم يمس ذلك الرشاش بول وكذا ان رمت العذرة في
الماء فخرج منها رشاش فاصاب ثوبا ان ظهر فيه اثرها يتنجس
والافلا هذا هو المختار وبه اخذ الفقيه ابو الليث سواء كان الماء جاريا
او راكدا وفي فتاوى قاضيهان قرقي بين الجاري وغيره في بول الحمار
فقال اذا مال في ماء راكدا فاصاب الرشاش اكثر من قدر الدرهم انه يفسد
الثوب ويمنع جواز الصلوة به وذكر عن محمد بن الفضل عكس اختيار
الفقيه في الجاري والراكدا وهو انه اذا كان في رجل الفرس نجاسة نحو
السرقين اي الروث فغشي في الماء فخرج منه رشاش فاصاب ثوب
الراكب نجسا او ثوب اي موضع الاصابة من الثوب نجسا سواء كان
ذلك الماء راكدا او جاريا واراد يمكن في رجله نجاسة فلا يضره والاصح
هو الاول لان اليقين لا يزول بالشك وقد مثل ابو نصر الداس عن من
بغسل الدابة فيصيبه من ذلك الماء الذي يسيل منها شيء او يصيبه

من عرفها شيء قال لا يضره قبل له وان كانت اي ولو كانت قد غرقت
في بولها وروثها قال اذا جفت ونجست وذهب عنها لا يضره ايضا
وذكر في الذخيرة اذا لقي الحمار المتلطخ بالعذرة في الماء الجاري فارتفعت
قطرات فاصابت ثوب انسان اكثر من قدر الدرهم قال ابو بكر يعني الرازي
لا يجب غسله الا ان يظهر فيه اي في الثوب او النجاسة وقال نصير يعني بن
يحيى يجب عليه غسله والاصح قول ابي بكر لما تقدم ولو صلى احد ومعه
شعر انسان اكثر من قدر الدرهم جازت الصلوة لانه طاهر وبه
اخذ الفقيه ابو جعفر الهندي واني وابو القاسم الصفيار وغيرهما
من المشايخ وهو الصحيح وروى عن ابي حنيفة رواية شاذة انه لا يجوز
الصلوة به لانه نجس وبه اخذ الفقيه نصير ابن يحيى ولبس بصحيح
لان شعر الميت اذا لم يكن نجسا فكيف يكون شعر الانسان المكرم نجسا
جرة البعير كسرقينه لانصا لها بمحل النجاسة كالثوب والجرة بكسر
الجيم وقد تفتح ما يعيده البعيرة بعد الابتلاع فيمضغه والسرقين والسرجين
بكسر او اهما الزبل مطلقا وكذا جرة كل حيوان يجره كالبقر والغنم
والظبي حكمها حكم زبله فمرازة كل حيوان كبوله لانها مرة صفراء
سوداء وهي نجسة لكونها من الفضلات اذا وقع جلد انسان في الماء القليل
ان كان مقدرا ظفر افسده اي نجسه لان ما بين من الحي فهو كهيئة
وان كان اقل من الظفر فهو عفو دفعا للمرجح فان التمرز عن وقوع
القليل متعسر وفي انسان الادمي اختلاف المشايخ والصحيح الذي
هو ظاهر الرواية انها طاهرة وذكر في فتاوى البقال قطعة جلد كلب
اي غير مدبوغ ولا مزى الترقى بجراحة في الرأس اي جعل لرقه فوق
الجراحة بعد ما صلى به اي بذلك الجلد اذا كان اكثر من قدر الدرهم
وحده او بالتصمام نجاسة اخرى وان صلى ومعه سنور اوحية او نحوهما
مملئس سنورة نجسا يجوز صلوة مطلقا ان جلس بنفسه وامان جلده
فان لم يكن على ظاهره نجاسة مانعة فكذلك والافلا يجوز صلوة كما لو حمل
صبيلا لا يمسك بنفسه وفي ثيابه او بدنه نجاسة مانعة بخلاف المستمسك
لان المصلي لبس حاملا للنجاسة التي عليه بخلاف جر والكلب ونحوه مما سوره

بولا كمن اوله ده
عظم

نجس اذا حمله المصلي فانه لا تجوز صلوة لانه حامل للنجاسة التي هي
 اصابه اما اذا جالس عليه بنفسه ولم يحمله فعلى رواية نجس العين
 كذلك لانه حامل وهو نجاسة واما على الرواية الصحيحة فينبغي ان تجوز
 صلوة لانه غير حامل للنجاسة واذا لحست الهرة كف رجل اوه وضعها
 آخر من بدنه يكره له ان يدعيها تفعل ذلك لان ريقها مكروه والتلوث
 بالمكروه مكروه وكذا يكره ان يأكل او يشرب ما بقي منها مما اصابه
 لعابها وذكر في موضع آخر انها ان لحست عضوا انسان فصلى قبل
 ان يغسل ذلك العضو جاز فعل المصلوة والاولى ان يغسله وهذا
 لا يخالف ما قبله لان الكراهة لاتنا في الجواز والمكروه تستحب ازالته
 وفعل المستحب اولى من تركه وذكر في الذخيرة اذا كانت النجاسة في موضع
 الاستنجاء اكثر من قدر الدرهم فاستنجى اى استنجى بثلاثة اجزاء وانفاه اى
 موضع الاستنجاء ولم يغسله بالماء قال الفقيه ابو الليث في فتاواه يجزيه
 من غير كراهة وان كان الغسل افضل وبه اى بالاجزاء تأخذ بل لا خلاف
 فيه الرجل اذا استنجى بالماء وخرج منه بعد ذلك ريح قبل ان يبس
 موضع الاستنجاء نهل يتنجس من اليه الموضع الذي تمر به الريح ام لا
 اختلف فيه المشايخ لاصح انه اى الموضع الذي تمر به الريح لا يتنجس
 خلافا لما اختاره شمس الأئمة الجملوا ان يتنجس وكذا اومرت الريح على
 نجاسة واضابت ثوبا مبلولا لا يتنجس خلافا له وذكر في موضع آخر
 ان عليه ان يعيد الاستنجاء لان الريح نجاسة بل لانه لما خرج منه الريح
 بعد الاستنجاء يخرج معها الماء الذي دخل وقت الاستنجاء فانه نجس
 لكونه دخل الى محل النجاسة ثم خرج والاصح انه لا يعيد مالم يتحقق ذلك
 او يعلب على ظنه وكذا اذا كان قد لبس سراويله مبتلة فخرج منه ريح
 حيث لا يتنجس السراويل على الاصح خلافا للمحلواني واذا ارتفع بخار
 الكيف اى الخلاء او بخار المربط اى المكان الذي تربط فيه الدواب
 كالاصطبل فاستجمد ذلك البخار اى جمد في الكوة التي في الثقف
 او الحدارة استجمد في الباب ثم ذاب الجمد وقطر على احد فاصاب ثوبه
 او بدنه فانه يتنجس لان ذلك الجمد اجتمع من اجزاء النجاسة والمذكور

في فتاوى قاضى خان وغيرها ان التنجس قياس والاستحسان ان لا يتنجس
 للضرورة وعمر التجرز وكذا الحكم في بخار الحمام ونحو ذلك مما فيه
 النجاسات كلب مشى على طين رطب فوضع رجل قدمه على ذلك الطين
 في موضع رجل الكلب يتنجس قدمه لتنجس ذلك الموضع باتصال
 رجل الكلب به وكذا الحكم اذا مشى الكلب على نلج والنج رطب وهذا
 كله بناء على ان الكلب نجس العين والاصح خلافه ذكره ابن الهمام
 وان كان النلج الذى مشى عليه الكلب جامدا ليس فيه رطوبة فهو طاهر
 لان اتصال النجس الجاف بالطاهر الجاف لا يتنجس الكلب اذا اخذ عضو
 انسان او ثوبه لا يتنجس مالم يظهر فيه البلب لانه لا يتنجس بالشك سواء
 كان ذلك الكلب راضيا في حال التلعب او كان غضبان ذكره
 في الملتقط وهو المختار خلافا لما قيل انه في حال التلعب يتنجس لسبلان
 لعابه وفي حال الغضب لا يلحقه الكلب اذا اكل بعض عنقود العنب يغسل
 ما اصابه ثلثا ثم يوء كل اتنجسه بلعابه كما يغسل الاثاء من ولوعه ثلثا
 وكذا يغسل بعد ما يبس العنقود وهذا عندنا واما عند السلافة فانه يغسل
 من ولوغ الكلب وما اصابه لعابه سبعا احدى يمين بالتراب لكن استحبابا عند
 مالك ووجوبا عند الشافعى واحدا وتحقيق الدليل فى الشرح
 ولو عطر رجل العنب فادى رجله اى خرج منها الدم وسال
 ذلك الدم على العصير والعصير يسيل ولا يظهر اثر الدم فيه لا يتنجس
 وهذا القول قول ابى حنيفة وابى يوسف كما فى الماء الجارى ذكره
 فى المحيط وفهم منه انه اول ما يكن العصير سائلا وقت الادماء او ظهر اثر الدم
 فيه يكون نجسا ولا يمكن تطهيره حتى اوصار خرا ثم تغسل فالمختار انه
 لا يطهر قال فى الخلاصة ان وقعت الفارة فى دن خمر فصارت خلا
 تطهر اذا روى بالفارة قبل التخلل وان تفسخت الفارة لا يباح واو وقعت
 الفارة فى العصير ثم تخمر ثم تغسل لا يكون بمنزلة ماله وقعت فى الخمر
 هو المختار وكذا لو ولغ الكلب فى العصير ثم تخمر ثم تغسل فى الخلاصة
 لعلاء الدين العالم انه لا يطهر انتهى فعلم ان العصير اذا تنجس ثم صار خرا ثم
 تغسل لا يطهر وان توضع الرجل بالماء المشكوك او بالماء المكروه ثم وجد ماء

صغير
 شربه

دونوق

كسيلة
 او رخم سائلهم

كوب
 دخل مشرجه

رغم مشر آرائه

خالصا من الشك والكراهة فح لبس عليه غسل ما اصابه الماء المشكوك
او المكروه لانهم طاهرا ان الا انه يستحب لازالة الكراهة واما ما لاق
من الدم السائل باللحم فهو نجس وما بقى في اللحم والعروق من الدم الغير
السائل فليس نجس لان النجس انما هو الدم المسفوح في اختيار الجمهور
وفي الايضاح الدم الباقي في العروق طاهر وعن ابي يوسف يعني
في الاكل دون الثياب وروى عن عائشة كانت ترى في رمتها صفرة
لحم العنق كذا في الفينة وفيها اصابة دم القلب نجس وذكر صاحب المحيط
في المحيط قال ورايت في بعض الكتب الطحال او القلب اذا شق وخرج
منه دم لبس بسائل فليس بشئ اى لبس بشئ معتبر في النجس
وفي الخلاصة الدم الذي يخرج من الكبدة ان لم يكن من غير متمكنا فيه
فهو طاهر وكذا اللحم المهزول اذا قطع فالذي فيه من الدم لبس بنجس
وكذا مطلق اللحم انتهى وقال في المنلقط اوصلى وهو حامل رجل شهيد
وعليه اى على الشهيد دماؤه تجوز صلوته لان دم الشهيد طاهر
حكما مادام متصلا به ولذا لم يجب غسله عنه اما اذا انفصل عنه فهو نجس
كسائر الدماء وقال صاحب المنلقط في موضع آخر امرأة صلت وهي
حاملة صبي وثوب الصبي نجس جازت صلوتها وقد قد منا ان هذا فيما
اذا كان الصبي يستمسك بنفسه لا اذا كان لا يستمسك فان غير المستمسك
بمزالة الجمار فكانها حلت امنة بعضها نجس اذا اصلح مصاريب شاة ميتة
بان ازال عنها النتن والفساد بعلاج فصلي بها اى معها جازت
صلوته لانها صارت كالجلد المدبوغ قال قاضيخان وكذا اوصلى
المشاة ودبغها وجعل فيها اللبن او السمن وكذا الكرش واوصلى ومعه
قارة مسك يعنى الناجفة جازت صلوته لانها مدبوغ قد زال عنها النتن
والفساد والمسك حلال على كل حال بوجه كل ويجعل في الادوية ذكره
قاضيخان امرأة صلت ومعه صبي ميت فان كان لم يستهل عند ولادته
اى لم يصوت والمراد انه لم تعلم حياته عند الولادة فصلاتها فاسدة
سواء غسل اوله يغسل لانه نجس على كل حال ولذا لا يصلى عليه
وكذا الحكم ان استهل بان علمت حياته بصوت او حركة ولكن لم يغسل

دماؤه

يحول مكان
جوارحه
او يتنثر

جوارحه

ظنون

بغير مرئ

موضع النبوة

فان الميت قبل الغسل نجس واما ان كان قد استهل وغسل فصلاتها ح
تامة للحكم بطهارته ذكره في العيون وهذا في المسلم واما الكافر فانه
لا يظهر بالغسل حتى لو صلى مع حمله ميتا كافرا بعد ما غسل فصلوته
فاسدة لانه نجس على كل حال كسائر الميتات وذكر في نوادر
ابي الوفاء قال يعقوب يعنى ابا يوسف لو صلى على جلد خنزير
مدبوغ جاز وقد اساء وقال ابو حنيفة ومحمد لا تجوز صلوته فيه ولا
يظهر بالدباغة وهذا هو ظاهر الرواية عن ابي يوسف ايضا وهو
الصحيح ولو صلى ومعه بيضة قد صار محمها بالحاء المهمة اى صغارها
دما تجوز صلوته لان النجاسة مادامت في معدنها لا يعطى لها حكم
النجاسة ولو صلى ومعه قارورة فيها بول لا تجوز صلوته لانها نجاسة
انفصلت عن معدنها رجل صلى في ثوبه محشوا فلما اخرج حشوه وجد فيه
قارة ميتة يابسة ينظر ان كان في ذلك الثوب ثقب او خرق يعيد صلوة
ثلاثة ايام وليسا بها عند ابي ح خلافا لهما كما في الموجودة في البئر والا اى
وان لم يكن في الثوب ثقب ولا خرق او كان ولكن في موضع اخر لبس
بينها وبينه منقذ يعيد جميع ما صلى بذلك الثوب لظهور انها فيه
من قبل ان يتخاط وهذا بالاتفاق ومن لم يجد ما يزيل به النجاسة صلى
معه لان التكليف بقدر الوسع ولم يعد وهذا بخلاف ما اذا لم يجد
ما يوضأ به ولا ما يتيم به حيث لا يصلى عند ابي حنيفة وعندهما يصلى
تسبها ثم يعيد يعنى بهذه المسئلة اذا كان على جسده نجاسة وهو
مسافر قيد به باعتبار الغالب والافلا فرق بين المسافر وغيره ولبس معه
ماء او مائع مزيل او كان معه ماء وهو يخاف العطش في الحال او في ما
يستقبل على نفسه او من تلزمه مؤنته فانه لا يلزمه ازالة تلك النجاسة
ويجوز له ان يصلى بها وان كانت النجاسة بالثوب ولبس له ما يستتر
عورته غيره ينظر ان كان اقل من ربع الثوب طاهر افهوا بالخيار عند ابي ح
وابي يوسف ان شاء صلى به وان شاء صلى عربانا وان كان ربعة طاهرا
وثلاثة اربعة نجسا لم تجز الصلوة عربانا لان الربع يقوم مقام الكل
بل يصلى به بلا خلاف وعند محمد يصلى به في الوجهين ولا يجوز له ان يصلى

بمؤرطه ناله صار ضي

عربانا ولو كان جميع الثوب نجسا وبه قال زفر والائمة الثلاثة والدليل
من الطرفين مقرر في الشرح وان صلى عربانا لعدم الثوب او لنجاسته
يصلي قاعدا يوحى بالركوع والسجود ايماء برأسه ويجعل سجوده اخفض
من ركوعه كما في المريض العاجز عن الركوع والسجود كذا روى عن
ابن عباس وابن عمر رضوانا كانوا اجاعة يصلون وحدا انما عدينا
وان صلوا الجماعة بتوسطهم الامام ثم اذا صلى العاري كذلك فكيف
يقعد قال بعضهم يقعد كما يقعد في الصلوة قياسا على قعود المريض
وقال في الذخيرة يقعد ويمد رجليه الى القبلة ويضع يديه على عورته
الغليظة اي على ما يرى من ذكره وهذه الكيفية اولى لزيادة السر فيها سواء
صلى في نهار او في ليلة مظلمة او في البيت الخالي او في الصحراء وحده
هو الصحيح خلافا لمن قال القعود والاياء انما هو في النهار واما في الظلمة
فبصلي ركوع وسجود وذلك انه لا اعتبار بسرا الظلمة وان صلى قائما
اجزاء سواء ركع وسجد او اوحى بهما وكذا اوركع وسجد القاعدي يجوز
لان في كل فعل منزلة وخطا من وجه فيخير والاول وهو الايماء قاعدا
افضل لما فيه من ستر واقام على شيء نجس وصلي لا يجوز لان طهارة
المكان شرط والمراد اذا كان النجس قدرا مانعا ولو صلى على شيء مبطن
وفي باطنه قدر اي بطناته نجاسة مانعة ينظر ان كان ذلك البطن محيطا
اي مضربا لا يجوز صلواته اذا كانت النجاسة تحت موضع قيامه لانه ثوب
واحد وان لم يكن محيطا جاز صلواته لانه في حكم ثوبين لكن بشرط
ان تكون الطهارة بحيث لا يظهر منها لون النجاسة ولا يحوها كما في البسط
على الارض النجسة ولو سجد على شيء نجس نجاسة مانعة تفسد صلواته
سواء اعاد سجوده على شيء طاهر او لم يعده عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو سفيان
ان اعاد سجوده حين علم انه سجد على النجس على شيء طاهر لا تفسد
صلواته وان كان وضع قدميه وركبتيه طاهرا ووضع جبهته وانفه نجسا
فقد روى عن ابي حنيفة قال لا يمسح على انفه في الغسوة ولا يجوز صلواته لان
موضع الاتف اقل من قدر الدرهم خلافا لما فان عندهما لا يجوز الاقتصار
على الاتف في السجود بالاعذار في الجهة وفي رواية عن ابي حنيفة ايضا انه

لا يجوز

لا يجوز لان السجود لم يقع الاعلى النجاسة صار كعدم السجود وهذه الرواية
هي الاصح وان كان موضع انفه نجسا وسار الموضع اي باقيا طاهرا
جاز صلواته بلا خلاف لان الاقتصار على الجهة في السجود جائز
بالاتفاق فكانه اقتصر عليها ولم يضع الاتف وهو وضع الاتف اقل من قدر
الدرهم فلم يضر اتصاله وذکر خمس الاثمة السر خفي انه اذا كانت
النجاسة في موضع الكفين والركبتين جاز صلواته لان وضع اليدين
والركبتين في السجود ليس بفرض بل هو سنة عندنا فلا يشترط طهارة
موضعها وكان وضعها على النجاسة كعدمها وهو غير مفسد وقال في العيون
هذه يعني رواية جواز الصلوة مع نجاسة موضع الكفين والركبتين رواية
شاذة اي غير مشهورة وانكرها الفقيه ابو الليث والصحيح ان يقال ان كان
يعني النجس في موضع ركبتيه لا يجوز صلواته ولم يذكر المص ما اذا كان
النجس في موضع اليدين والصحيح ان الحكم في موضع اليدين ايضا
كذلك والحاصل ان وضع اليدين والركبتين في السجود ليس بفرض ولكن
لو وضع شيئا منها على النجاسة لا يعني بل يمنع جواز الصلوة ان كان قدرا
مانعا وحده او منضمما الى غيره وان كان موضع احدي قدميه نجسا لا يجوز
صلواته اذا كان قد وضعها اما اذا لم يضعها فانه يجوز صلواته لان الفرض
وضع احدي القدمين لا كليتهما وان كان تحت كل قدم اقل من قدر
الدرهم فلو جمع بصيرا اكثر من قدر الدرهم يمنع وهو يؤيد ما قدمناه
في اليدين والركبتين وهو مذکور في فتاوى قاضينا كما يمنع النجس
اذا كان في ثوب ذي طافين في كل طاف اقل من قدر الدرهم وجميع
زاد على الدرهم فانه يمنع اذا كان ملبوسا او محمولا او كان ذلك تحت
قدميه والثوب مضرب وان افتح الصلوة في مكان طاهر ثم نقل قدميه
فجعلهما على شيء نجس وقام اي مكث عليه ان لم يمكث مقدار ما يؤدي
ركبا اي مقدار اداء ركن جازت صلواته اتفاقا والا اي وان لم يكن
لم يمكث بل مكث مقدار ما يؤدي ركبا فلا اي فلا يجوز صلواته وهذا
عند ابي يوسف وقال محمد يجوز ما لم يؤدي ركبا على ذلك الحال ولذا
ان رفع اي حمل نعليه في الصلوة وعليهما قدر مانع نأدي معهما

ركنا فسدت صلواته انفاقا وان لم يؤده فان لم يمكث مقدار ما يؤدي
 ركنا لا تفسد انفاقا وان مكث قدر ما يؤدي ركنا تفسد عند ابي يوسف
 لا عند محمد والخيار قول ابي يوسف في الجمع لانه احوط وقال في فتاوى
 اهل سمرقند لو كان المصلي بحيث اذا سجد تقع ثيابه على شيء
 نجس جازت صلواته اذا كانت تلك النجاسة يابسة لم يحصل منها
 تلوث بقدر مانع ولم يتصل بها شيء من اعضائه سجوده وفي اختلاف
 زفر اي في الكتاب المسمى باختلاف زفر ويعقوب اذا كانت
 النجاسة على بطن اللبنة او الاجر وهو على ظاهرهما قائم يصلي لم تفسد
 صلواته وكذلك الحجر ومثله اي مثل الحكم المذكور وهو عدم
 الفساد اذا حلت النجاسة بحشبة فقلبها وصلى على الوجه الطاهر فانه
 ان كان غلط الحشبة بحيث يقبل القطع اي يمكن ان ينشر فيما بين الوجه
 الذي فيه النجاسة والوجه الاخر تجوز الصلوة عليها والافلا لانه بمنزلة اللبنة
 في الوجه الاول وبمنزلة الثوب في الوجه الثاني واذا اصابته الارض نجاسة
 رطبة او يابسة ففرشها بطين او حص فصل على عليه جاز لانه حائل صلب
 كاللوح وليس هذا كالثوب فانه لو فرش على نجاسة رطبة لا تجوز
 الصلوة عليه ولو فرشها بالتراب ولم يطين فانه ان كان التراب قليلا
 اي رقيقا بحيث لو استخذه احد يجدر راحته النجاسة لا تجوز الصلوة عليه
 والا اي وان لم يكن قليلا بل كان كثيرا حجه كيف بحيث لا توجد راحته
 النجاسة تجوز صلواته عليه وكذا الثوب اذا فرش على النجاسة اليابسة
 فان كان رقيقا يشف ماتحته او توجد منه راحته النجاسة على تقدير ان لها
 راحته لا تجوز الصلوة عليه والا جازت ولو كان على اللبد بكسر اللام
 وسكون الباء نجاسة فقلب وصلى على الوجه الثاني الذي ليس عليه
 نجاسة تجوز صلواته هذا اذا كان غليظا يمكن ان يقسم جزمه نصفين لانه
 بمنزلة اللبنة وقال ابو يوسف لا تجوز وان كان غليظا وبه اخذ بعض المشايخ
 ومنهم شمس الاثمة الخوا اني فانه قال لا تجوز الا ان يثنيه فيجعل الطرف
 الطاهر فوق النجس وهذا المذكور من الخوا في اللبد كله مذهب محمد
 وهو مذكور في المحيط والخيار قول ابي يوسف لانه بمنزلة المضرب

ولو بسط المصلي اي السجادة على شيء نجس رطب او جاس على ارض
 نجسة رطبة او لف الثوب اليابس الطاهر في ثوب نجس رطب فاثرت
 الرطوبة النجسة في ثوبه او في مصلاه ينظر ان كان ثوبا رطوبية
 بحال او عصر الثوب او المصلي يتقاطر منه شيء بنجس والا اي وان لم يكن
 التأثير كذلك فلا يتنجس وقد تقدم الكلام عليه في فضل الاستار وقال
 شمس الاثمة الخوا اني لو كان ثوبا رطوبية بحال لو وضع
 الانسان يده عليه ينقل يده يصير الثوب والمصلي نجسا والافلا وهذا
 الذي ذكره شمس الاثمة قريب في المعنى من القول الاول لانه اذا كان بحال
 لو عصر قطر تنقل اليد عند الوضع عليه والافلا * فروع شئ * من
 تعلق النجاسات لم يذكرها المص اذا عصر الثوب الذي غسل في الثالثة
 حتى لا يتقاطر منه شيء لو عصر فالبد طاهرة والبلل الذي بقي فيه طاهر
 وان كان يقطر او عصر فالذي يقطر نجس وكذلك اليد ولا يشترط الصب
 في تطهير العضو كما لم يشترط في تطهير الثوب وقال ابو يوسف يشترط
 الصب في تطهير العضو او ما يقوم مقام الصب كالحريران حتى لو ادخل
 العضو النجس في ثلث اجابات نجس الجميع ولا يطهر ما لم يغسل في ماء
 جار او يصب عليه ولو غسل النجس بشئ نجس كما اذا غسل الدم ببول
 الشاة قبل يزول حكم النجاسة الاولى وبثبت حكم الثانية وقال النضر خشي
 الاصح ان التطهير بالبول لا يكون وفي عبارة الهداية ما يشير اليه حيث قال
 وبكل مانع طاهر ففهم ان المانع النجس لا يزال النجاسة نجس طرف
 من الثوب فتسبه فغسل طرفا منه يخرج او بدون تحريكه لكن ان علم بعد ذلك
 ان النجس لم يغسل اعاد ما صلى مع ذلك الثوب وفي التطهيرية اذا نسي
 الطرف النجس يغسل الثوب كله وعوا الا حوطا وبالت الخمر على الخنطة
 حال الدوس فذهب بعض الخنطة فالباقى طاهر وكذا الذاهب ايضا
 بثر بالوعة جعلت بثر ماء ان حفرته قد رما وصل اليه النجاسة طهر
 ماؤها لا جواريتها فان وسعت فوق ذلك طهر الكل كذا اطلقوه وينبغي
 ان يقتد بما اذا زادوا في عمقها في الصورة الاولى وبما اذا لم يظهر
 اثر النجاسة في الماء في كلتا الصورتين والبعدين بثر البنا اوعة وبثر الماء

قيل ينبغي ان يكون نجاسة ازرع وقيل سبعة والمختار قد رما لا يظهر
 اثر النجاسة من لون او طعم او ريح توضأ ومشى على الواح مشرعة بعد
 مشى من برجله قدر لا يحكم بنجاسة رجله ما لم يعلم انه وضع رجله على
 موضعه للضرورة ومثله المشى في ماء الحمام لا يتنجس ما لم يعلم انه غسالة
 نجس بجلد الحية يجمع جواز الصلوة اذا زاد على قدر الدرهم وان زكيت
 لانه لا يحتمل الدباغة واما قيصمها فالاصح انه طاهر اذا وجد الشعر
 في بعر الابل او الغنم يغسل ويؤكل لا الذي يوجد في الخبيث لانه لا صلابة
 فيه وهذا التعليق يفيد انه اذا وجد في الروث فان كان صلبا يغسل ويؤكل
 والا فلا مشى في الطين او اصابه وصلى ولم يغسله جازت ما لم يظهر
 فيه اثر النجاسة هو الاصح للضرورة فارة ماتت في الدهن ان كان جامدا
 قورما حوالها والباقي طاهر وان كان ذاتيا فكله نجس والدهن النجس
 يجوز ان يستصح به في غير المسجد ويدبغ به الجلود قال بعض المشايخ
 تكره للصلوة في ثياب الفسفة وقال صاحب الهداية في التنجيس الاصح
 انها لا تكره لانه لم يكره في ثياب اهل الذمة الا السراويل مع استحلالهم
 الخمر فهذا اولى ولا يجوز الصلوة في الديباج الذي يتسجد اهل فارس
 لانهم يستعملون فيه البول للزيادة في بريقه كذا ذكره ابن التمام في شرح
 الهداية وذكر في القنية عن صلوة الارز عفران زرق في اثناء الصبح فبال فيه
 صبي يصبح به الثوب ثم يغسل ثلثا فيطهر وقد قد منا في فصل الاسرار
 ان الاول في مثله ان يغسل حتى يصفوا الماء وعلى هذا لو كان الديباج
 المذكور ونحوه لا ينعض ولا يتلون به الماء فهو طاهر وان كان ايضاً يطهر
 بالغسل والعصر ثلثا وفي القنية الكيمحت المدبوغ بدنه الخنزير اذا
 غسل يطهر ولا يضره بقاء الاثر والجلود التي تدبغ ولا يغسل مذبحها
 ولا يتوق النجاسات في دبغها ويلقونها على الارض النجسة ولا يغسلونها
 بعد تمام الدبغ فهي طاهرة يجوز اتخاذ الخفاف والمكعب وخلاف الكتب
 والدلاء منها رطبا او يابساً اذا وقع في قدر اللحم حال الغليان نجاسة
 يغلى ثلثا في مياه فيطهر وقبل لا يطهر وفي غير حالة الغليان يغسل
 ثلثا والمرقة لا خير فيها الا ان تكون تلك النجاسة نجرا فانه اذا صب فيها

خل حتى صارت كاخل خامضة طهرت ولو طمخت الحنطة في الخمر
 قال ابو يوسف تطبخ ثلثا بالماء وتجنف كل مرة وكذا اللحم وقال ابو ح
 لا تطهر ابدأ قال في التنجيس وبه بقى واو القيت دجاجة حالة الغليان
 في الماء لتتف قبل ان تنظف او كرش قبل الغسل لا يطهر ابدأ الاعلى قول
 ابي يوسف على قانون ما تقدم في اللحم وان كان الماء لم يصل الى حد
 الغليان عند الاقاء فيه او كان ولكن سكن عند الاقاء ولم تترك حتى
 يغلى عليها تطهر بالغسل ثلثا تطبخ ضرع شاة بسر قينها خلها بيد
 رطبة ففي نجاسة اللبن روايتان وفي القنية حيوان البحر طاهر وان لم
 يؤكل حتى خبز بر البحر ولو كانت ميتة قال واختلف الناس وهم اهل
 زماننا في الدهن ان كلابي الذي يجلب من البحر البلغاري ولكن
 ما ذكره في البحر يشرح القدوري وصلاة الجلابي نص على طهارتها
 وفيها عن الحسن في بعيرة وقعت في وقر حنطة فطمخت لم تؤكل وقال
 ابن مقاتل تؤكل ما لم يتغير طعمها وكذا الدهن واللبن انتهى صلى على
 طرف ثوب او بساط ونحوه وطرفه الاخر نجس جازت متوا تحرك احد
 طرفيه بحر كذا الاخر اولا هو الصحيح بخلاف ما اذا كان لابس او حامله
 والقي الطرف النجس على الارض وصلى فانه ان تحرك بحر كنه لا يجوز
 والاجازت ولو صلى على الدابة وفي سرجهما او ركا بها نجاسة مانعة
 فجما عنه على انه لا يجوز قال في المبسوط واكثر مشيها جوزه ولو قام على
 النجاسة وفي رجله خفاء او جورياه او نعلاه لا يجوز صلوته الا ان يخلعها
 ويقوم عليها وكذا لو ستر النجاسة بكمه وسجد عليها لا يجوز الا ان يكون
 متزوعا وكذا لو كان اسفل نعليه نجسا وصلى بهما لا يجوز وان ترعهما
 وقام عليهما جاز وجد ثوب ديباج وثوبان نجسا نجاسة مانعة ولا يطهر
 صلى في الديباج * واما الشرط الثالث * فهو ستر العورة والعورة اي ما
 يفترض ستره في الصلوة ولا يجوز النظر اليه من الرجل ما تحت السرة
 منه الى الركبة وعلم بهذا ان السرة ليست بعورة وركبة عورة ايضا
 لقوله عليه الصلوة والسلام الركبة من العورة لكن العورة المذكورة
 انما هي عورة من غيره لانه نفسه هو المختار وروى محمد بن شعاع

عن أبي حنيفة وأبي يوسف نصا أي تصرحاً بالقول أنهما قالاً إذا كان
أي المصلي محلول الجيب فنظر إلى عورته أي عورة نفسه لا تعد
صلوته وهذا هو الذي منى عليه قاضيان في الفتاوى وبعض المشايخ
جعل ستر العورة من نفسه أيضاً شريطة وهي رواية هشام عن محمد
حتى قالوا أي البعض المذكورون أن كان المصلي المحلول الجيب
كثيف اللحية بحيث تستوعب لحية جيبه بالستر تجوز صلوته وإن كان
خفيف اللحية بحيث لا تغطي لحية جيبه حتى لو فرض أنه نظر في جيبه رأى
عورته فصلوته فاسدة وبه أي بهذا القول بفتح بعض المشايخ وفي الخلاصة
جعل هذا قول محمد والأول قولهما كما مر وأوصلى الإنسان عريانا
في بيت في ليلة مظلمة وله ثوب طاهر كله أور بعد وهو قادر على اللبس
لا تجوز صلوته بالأجماع وهذا يرجع القول الذي أفق به بعض المشايخ
إذا لو كان وجوب الستر لحوف رؤية العورة لحازت الصلوة في هذه الصورة
وتحرفا فعمل أنه وجب للصلوة نفسها لكن يمكن أن يجاب عنه بأن العورة مستورة
في مسألة الخلاف والرؤية بعد الستر بتكلف النظر من فوق أو من أسفل
لا يضر وبدن المرأة الحرة كلها عورة لقوله عليه السلام المرأة عورة
الأوجهها وكفها فأنهما لبسا بعورة لافي حق الصلوة ولا في حق نظر
الأجنبي والأقدميهما ولكن في القدمين اختلاف المشايخ وذكر في المحيط
أن الأصح أنهما لبسا بعورة قال الحاجة إلى المشي في الطرقات وظهور
قدميهما خصوصا الفقيرات منهن وقال في الحاشية الصحيح أن انكشاف
ربع القدم يمنع أي جواز الصلوة كسائر الأعضاء التي هي عورة وقال
في الاختيار الصحيح أنهما لبسا بعورة في الصلوة وعورة في خارج الصلوة
انتهى واختار صاحب الهداية وأنكافي ما في المحيط ولا فرق بين ظهر الكف
وطئه خلافا لما قيل أن بطنه لبس بعورة وظهره عورة وزاعبها عورة
كبطنها في ظاهر الرواية عن أصحابنا الثلاثة وروى في غير ظاهر الرواية
عن أبي يوسف أنه روى عن أبي حنيفة أن زراعبها لبسا بعورة واختاره
في الاختيار وصح بعضهم أنه عورة في الصلوة لا خارجها والقول
الأول وهو ظاهر الرواية هو الصحيح لعدم الضرورة في إبدائه أما

الشعر المسترسل أي النازل عن رأسها فقد قال الفقيه أبو الليث أن انكشاف
ربع لمسترسل فسدت صلوتها كذا في أكثر الفتاوى لأنه عورة وهو المذكور
في عامة الكتب وهو الصحيح وقال في الفتاوى الحاشية المعبر في افساد
الصلوة انكشاف ما فوق الأذنين من الشعر لا ما نزل عنهما وكذلك
الأذنان حتى لو انكشف ربع واحد منهما يمنع جواز الصلوة قال محمد وهو
الصحيح وهو اختيار الصدر الشهيد والذي صححه صاحب الهداية
وغره هو أن المسترسل عورة والدليل محقق في الشرح أما الحصينان مع
الذكر فقبل مجموعهما عضو واحد وقال بعضهم يعتبر كل واحد منهما
عضوا على حدة وهو الصحيح حتى أن انكشف ربع الذكر وحده أور ربع
الأنثيين بمفردهما يمنع جواز الصلوة وكذا اختلفوا في الركبة مع الفخذ فقبل
كل منهما عضو على حدة وقال بعضهم الركبة مع الفخذ كلاهما عضو
واحد واختاره في الخلاصة وصححه ابن الهمام في شرح الهداية وعلى هذا
لو صلى الرجل وركبناه مكشوفتان والفخذ مغطى جازت صلوته لأن الركبتين
لا يبلغان قدر ربع الفخذ مع الركبة وكذا كعب المرأة تبع لباسها لا عضو
مستقل فأنكشافه غير مانع امرأة صلت وربع ساقها مكشوف بعيد
صلوتها عند أبي حنيفة ومحمد وإن كان المكشوف من ساقها أقل من ذلك
أي من الربع لأن عمدة اتفاقا لأن القليل عضو بخلاف الكثير والربع كثر
لقيامه مقام الكل في كثير من الأحكام بخلاف ما دونه وقال أبو يوسف
أنكشاف ما دون النصف لا يمنع جواز الصلوة وعنه في انكشاف النصف
روايتان في رواية لا يمنع لبس بكثير وفي رواية يمنع لبس بقليل
فيعني والحكم في الشعر المسترسل من المرأة الحرة والطن والظهر من المرأة
مطلقا والفخذ من المرأة والرجل كالحكم في الساق فأى عضو من هذه
انكشف ربعه يمنع عندهما خلافا لأبي يوسف وإما حكم العورة الغليظة
وهي قبل والدبر فهو على هذا الخلاف المذكور في الساق يعني إذا
انكشف من أحدهما ربعه يمنع عندهما جواز الصلوة خلافا لأبي يوسف
فانه لا يمنع عنده ما لم يكن نصفا وأكثر وهذا الخلاف مذكور في زيادات
وكذا في غيرها وذكر الكرخي أن المانع من العورة الغليظة ما زاد على قدر

الدرهم والاول هو الاصح لان خلقه الدبر عضو بمفردها وكلها لا تريد
على قدر الدرهم فلو كان كما قال الجازت الصلوات مع انكشاف جميعها
وفيه قبح وقيل الخلقة مع الاليتين عضو واحد فعلى هذا يتجه قول
الكسبي ولكن هذا غير الاصح بل كل الية عضو والدبر نالها اما ثدي المرأة
فان كانت مراهقة اي لم ينكسر ثديها وهو المعتبر دون المراهقة فهو
اي الثدي تبع للصدر فلا يمنع الانكشاف ربع المجموع من الصدر
والثديين وان كانت كبيرة قد انكسر ثديها فالثدي ح اصل بنفسه
حتى لو انكشف ربعه منفردا كان مانعا وكذا كل اذن عضو مستقل
غير الرأس وكذا ما بين السرة والعانة عضو على حدة واما الجنب فتبع
للبدن وفي شرح شمس الأئمة السر خشي اذا كان الثوب رقيقا بحيث
يصف ما تحته اي لون البشرة لا يحصل به ستر العورة وهو ظاهر ولو كان
غليظا الا انه التصق بالعضو وتشكل بشكله ينبغي ان لا يمنع لحصول
الستر ومن صلى بقميص لبس عليه غيره فلو قدر انه نظر انسان من
تحت رآى عورته فهذا الحال لبس شيء معتبر في منع جواز الصلاة
لحصول الستر المأمور به وذكر في الزيارات لو ان امرأة صلت وهي تقدر
على الثوب الحديد اي الذي لبس فيه خرق فاحش فليست ثوبا خلعا
فيه خرق فاحش فانكشف من شعرها شيء ومن فخذها شيء ومن ساقها
شيء وكان المنكشف بحيث لو جمع جميعه يبلغ ربع الساق لا يجوز صلواتها
فكانه بناء على ان الساق اصغرها وهو اختيار البعض ان المعتبر في جمع
المتفرق بلوغ المجموع ربع اصغر الاعضاء المنكشفة حتى لو انكشف
من الاذن تسعها ومن الفخذ تسعها يمنع لان المجموع ربع الاذن واكثر
وتختار الجمع بالاجزاء فلا يمنع ما لم يكن من الاذن ثمنها ومن الفخذ ثمنها ومن
الاذن ثلث ربعها ومن الفخذ ثلثا ربعها اما العورة من الامة فاهى عورة من
الرجل اي من تحت السرة الى تحت الركبة وبطنها وظهرها عورة ايضا
وما عد ذلك وهو من اعلى البطن فافوق ومن اسفل الركبة فافتحت فلبس
بعورة باجاء الامة لانها محل الخدمة والامنهان لا يبالي بانكشاف ذلك
منها والمذبة وام الولد والمكاتب بمنزلة الامة في الحكم المذكور لبقاء

الرق فيهن واواعتقت وهي في الصلوة مكشوفة الرأس ونحوه فستره
بعمل قليل قبل اداء ركن جازت لالو يعمل كثيرا بعد ركن وان انكشف
عضو انسان هو عورة في الصلوة فستره من غير لبث لا يضره ذلك الانكشاف
وان ادى معناه مع الانكشاف ركا كالقيام ان كان فيه او الركوع او غيرها
يفسد ذلك الانكشاف صلاته وان لم يؤد مع الانكشاف ركا ولكن مكث
مقدار ما يؤدى فيه ركا بنسبة وذلك مقدار ثلث تسبيحات فلم يستر ذلك
العضو فسدت صلواته عند ابي يوسف خلافا لمحمد وكذا اذا وقع الرجل
المصلي المزاحمة في صف النساء او وقع امام اي قدام الامام او رفع نجاسة ثم انى
اي تلك النجاسة فعلى هذا الخلاف المذكور ان مكث قدر ركن من غير ان
يؤديه تفسد عند ابي يوسف خلافا لمحمد والخيار قول ابي يوسف وهذا كله
اذا حصل شيء من ذلك بغير صنعه فان كان بصنعه فسدت في الحال اتفاقا
ومن لم يجد ما يستر به العورة صلى قاعدا بايماء كما ذكرنا في بحث النجاسة ولو
وجد ما يستر بعض العورة وجب استعماله وان قل ويقدم في الستر ما هو اغلظ
كالسوتين ثم الفخذ ثم الركبة وفي المرأة بعد الفخذ البطن والظهر ثم الركبة
ثم الباقي على السواء ولو كان ما يستره من الحشيش ونحوه وجب الستر به وفي
القنية عريان قدر على طين يلطخه بعورته ان علم انه يبقى عليه يعني الى تمام
الصلوة لم يجز الا ذلك كما اوقدر ان يخفف عليه ورق الشجر * فروع *
مع رقيقه ثوب وعده ان يعطيه اذا فرغ من صلواته ينتظر وان خاف فوت
الوقت وعن ابي حنيفة انه ينتظر ما لم يخف فوت الوقت وهو قول ابي يوسف
وهو الاظهر وان كان برجو وجود الثوب يؤخر ما لم يخف فوت الوقت
كطهارة المكان وفي القنية صبيحة صلت مكشوفة الرأس لا تؤمر بالاعادة
واو صلت مكشوفة العورة يعني الفخذ ونحوه تؤمر بالاعادة وكذا
بغير وضوء انتهى والمستحب ان يصلي الرجل في ثلثة اثواب قبض وازار وعمامة
واو صلي في ثوب واحد متوشح به كما يفعله القصار في حال عمله جازت
من غير كراهة ولو صلي في سراويل فقط او في ازار من غير عذر كره
وفي الخلاصة امرأة خرجت من البحر عريانة ومعها ثوب لو صلت فيه فائمه
بنكشاف شيء من فخذها او من ساقها ما يمنع جواز الصلوة ولو صلت قاعدا

لا ينكشف فانها تصلى قاعدة ولو كان الثوب يغطي جسدها ورأسها
فتركت تغطية رأس لا تجوز وصلوها ولو كان يغطي اقل من الرابع
لا يضرها ترك التغطية * واما الشرط الرابع * وهو استقبال القبلة فمن كان
بحضرة الكعبة ادخل الفاء في فن لان امامه قدرة يجب عليه ان يفرض عليه
صاغة عينها اي ان يكون وجهه مقابلا لعين الكعبة حتى لو صلى بمكة
في بيت يجب ان يكون حيث لو زيلت الجدران ونحوها يقع استقباله على
جزء من الكعبة كذا في الكافي وفي معراج الدراية من كان بينه وبين الكعبة
حائل او صحانه كالثائب فعلى هذا براد من الكعبة في كلام المصنف حقيقة
وعلى الاول مكة ومن كان غائبا عنها ففرضه جهة الكعبة
اي ان يتوجه الى الجهة التي هي فيها قال في الهدية هو الصحيح واحتزبه
عن قول الحر جاني ان فرض الثائب ايضا اصاغة عينها ونمرة هذا الخلاف
نظهر في اشتراطانية وعنده للغائب وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
حامد لا يشترط على الغائبية الكعبة مع استقبال القبلة بناء على ما هو الصحيح
وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يشترط ذلك بناء على اختبار قول
الحر جاني وبعض المشايخ يقول ان كان المصلي يطل الى الجراب
فكما قال الحامدي اي ابن حامد لان المحارب وضعت غاليا بالتحري
واجتماع الاراء فكانت كافية عن النية وان كان يصلي في الصحراء فكما قال
الفضلي اي ابن الفضل ان عذرا اجتماع الاراء فيها غالبا وقلة اهل المشرق
هي جهة المغرب عندنا من غير احتياج انحراف اهل بلدان بعض المشرق
وفيه اشارة الى الخلاف فان عند الشافعي لا بد من انحراف من يظن انه
ليس بمكة لها منهم وذكر في امال الفتاوى حد القبلة في بلادنا يعني بها سمرقند
ما بين المغرب بين مغرب الشتاء ومغرب الصيف لقوله عدم القبلة ما بين المغرب بين
فان سمرقند معتدلة بين شرقي الشتاء والصيف فقبلتها بين مغربها
فان توجه الى جهة خارجة من حديد المغرب لا يصح والبلد الذي الى
مشرق الصيف فقبلته مائلة الى مغرب الشتاء بحسب ذلك وبالعكس فان
صلى الى جهة خرجت من المغرب فسدت صلوة وان كان المصلي
مريضا لا يقدر معه على التوجه الى القبلة وليس معه احد يوجهه

اليها او كان صحيحا يقدر على التوجه الا انه يخاف ان يتوجه من عدوا
اوسع بآتيه من جهة اخرى يضره في ماله او بدنه وكذا لو كان على خشبة
في البحر يخاف الفرق ان توجه فانه لا يلزمه التوجه الى القبلة في هذه
الاحوال بل يصلي الى اي جهة قدر على التوجه اليها لان التكليف
يقدر الوسع وكذا اذا صلى الفريضة بالعدو على الدابة بان كان لا يقدر
على النزول وان زل لا يقدر على الركوب او يخاف من عدو او وسع
فانه يصلي الى حيث قدر ولو كان يصلي عليها لاجل الطين فانه يستقبل بها
القبلة واقفة ان لم يخف الا نقطاع عن الرفقة وكذا ينبغي في كل موضع
يجزله الصلوة الفريضة راكبا من خوف النزول ونحوه واذا لم يكن
الطين مما يغوص فيه الوجه لكن الارض مبتلة لزم النزول ذكره في
الخلاصة او النافلة معطوف على الفريضة اي اذا كان يصلي النافلة
على الدابة بغير عذر ايضا فله ان يصلي الى اي جهة توجه وهذا اذا كان
خارج المصر اما في المصر فلا تجوز عند ابي حنيفة وتجوز عند محمد وتكره
وعند ابي يوسف لا يكره واختلف في مقدار الخروج فقل قدر فرسخين
وقيل قدر ميل والاصح قدر ما يبسدى فيه المسافر القصير ولو افتحها
خارج المصر ثم دخل الى المصر قبل تمها راكبا والاكثر على انه ينزل ويتم
على الارض واستقبال القبلة عند الشروع لمن ينفل على الدابة لبس
بواجب خلافا للشافعي وان اشتهت عليه القبلة وليس بحضرة
من اهل ذلك المكان من يسأله عنها اجتهد اي بذل جهده وطاقته في طلبها
بما يقرب على ظنه من الامارات والدلائل ويحري اي طلب ما هو الاخرى
والا لبق من الدلائل والامارات عليها وصل الى الجهة التي اداء اجتهاده ونحوه
الى انها هي القبلة وذلك بالاجماع لقوله تعالى فايما تولوا فثم وجه الله اي
جهة التي امر بالتوجه اليها زلت عند ما اشتهت القبلة على جماعة من الصحابة
وصلوا الى جهات مختلفة وفي قوله وابس بحضرة اشارة الى انه لا يجب
عليه طلب من يسأله ولا ان يستخرج الناس من منازلهم للسؤال عنها بخلاف
ما اذا كان عنده او بالقرب منه جوله فانه يجب عليه ان يسألهم عنها فان علم
انه اخفا بعد ما صلى فلا اعاده عليه لانه اتي بما هو الواجب عليه بالنظر

الى وسعه وقدرته وان علم ذلك الخطا وهو في الصلوة استدرا الى القبلة وبني
عليها ما بقي منها لما روى ان اهل مسجد قبا كانوا في الصلوة متوجهين
الى بيت المقدس في صلوة الفجر فاخبروا بنحو القبلة فاستدروا الى الكعبة
واقرهم النبي عليه السلام على ذلك سواء اشتهت القبلة في المفازة او في المصر
وسواء كان ذلك في ليلة مظلمة او في نهار لان الدليل لم يفصل وان تحرى
ووقع تحريه على جهة فتر كما وصلى الى غير جهة التحرى بعينها وان اصاب
اي ولو علم انه اصاب القبلة عند ابي ح ومحمد وعن ابي ح انه يخشى عليه الكفر
وقال ابو يوسف ان اصاب لا يعيدها لانه يعيدها الى الجهة التي صلى اليها
فلا فائدة في الاعادة ولهما ان فرضه جهة تحريه وقد تركها رجل صلى الى
غير القبلة متعمدا فوافق ذلك الكعبة قال ابو ح هو كافر بالله تعالى وكذا
الصلوة بغير طهارة وكذا الصلوة في الثوب النجس لانه كالسجدة وبه اخذ
الفقيه ابو الليث والخيار انه يكفر في الصلوة بغير طهارة ولا يكفر في الصلوة
في الثوب النجس الى غير القبلة كذا ذكر في الفتاوى واواشبهت عليه
القبلة ولم ينكر فشرع في الصلوة وصلى بلا تحري لا يجوز صلاته لان التحري
فرض عليه وقد تركه وان عم في خلال الصلوة انه اصاب القبلة استقبل
بالصلوة عند ابي ح ومحمد وقال ابو يوسف يبنى لما تقدم له من الدليل ولهما
ان حاله بعد العلم اقوى منها قبله وبناء القوي على الضعيف لا يجوز وان علم
بالانصاف بعد الفراغ فلا اعادة عليه انصافا والفرق المذكور في الشرح
ولو تحرى فلم يقع تحريه على شيء قبل يؤخر وقبل يصلي اربع مرات
الى اربع جهات وهو الاحوط ولو اشتهت عليه القبلة وكان
محضرته من ساءه عنها من اهل ذلك المكان فلم يسأه فتحرى وصلى
فان اشتهت القبلة جاز صلوة الحصول المقصود والا فلا يجوز صلوة
لغير اهل الدليلين وهو السؤال من اهل وكذا لا عمى اذا توجه
الى جهة وعذره من يسأله ان اصاب القبلة جازت صلوة والا فلا ولو كان
من يجوز له ان يسأل من اهل ذلك المكان لا يؤخذ بقوله ان لم يوافق تحريه
لانه مجتهد مثله ولا يجوز لمجتهد تقليد مجتهد مثله ولو سأل من يحضره
من اهل ذلك المكان فلم يخبره حتى تحرى وصلى ثم اخبره ان القبلة غير الجهة

التي توجه اليها لا يعيد ما صلى لانه لم يقصر حيث سأل ولو شك في القبلة
فتحري وصلى ركعة الى جهة وقع عليها تحريه ثم شك وهو في الصلوة
وتحري فوق تحريه على جهة اخرى فصلى اليها ركعة ثم وعم حتى انه
اذا صلى اربع ركعات الى اربع جهات بالتحري جاز كذا في الفتاوى الحاقية
لان الاجتهاد المتجدد لا ينسخ حكم ما قبله في حق ماضى واختلف المتأخرون
فيما اذا تحول رأيه في الثالثة او الرابعة الى الجهة الاولى منهم من قال نعم
الصلوة ومنهم من قال يستقبل كذا في الخلاصة والاول اوجه وهذا كله
اذا اشتهت عليه القبلة وشك فيها اما او شرع في الصلوة من غير ان يسأل
ولا تحرى ثم شك بعد ذلك فهو على الجواز حتى يعلم فسادة يمين قبليه
وان علم بعد الفراغ انها خطأ او كان اكبر رأيه فعليه الاعادة وذكر في امان
الفتاوى ان علم المصلي ان قبلته الكعبة ولم يسأه وقت الشروع جاز
لعدم اشتراط نية الكعبة وذكر في الحاقية ان نوى المصلي يعني وقت
الشروع ان قبلته محراب مسجده لا يجوز لانه علامة على جهة القبلة
وليس بقبلة فيكون معرضا عن القبلة بنية كمن توجه الى الركن الجاني نازيا
للصلوة الى بيت المقدس فان نية القبلة وان لم تشرط لكن عدم نية لا عراض
عنها شرط واو حول صدره عن القبلة بغير عذر فسدت صلوة اتفاقا
في الصحيح واو حول وجهه عنها كان عليه واجبا ان يستقبل القبلة
من ساعته فلا تفسد صلوة بذلك التحويل ولكن يكره اشد الكراهة لقوله
عليه السلام حين ساء الله عائشة رضى عن الالتفات في الصلوة هو خائفة
تختلسه الشيطان من صلوة العبد وقوله عليه السلام لا تسألك الالتفات
في الصلوة فان الالتفات في الصلوة هلكة واوطن المذهب ان يحدث
فحول عن القبلة للوضوء ثم علم انه لم يحدث قبل ان يخرج من المسجد
لم تفسد صلوة عند ابي حنيفة لان استدباره لم يكن للرفض بل لتفقد
الاصلاح وان علم انه لم يحدث بعد الخروج من المسجد فسدت صلوة
بالانصاف لان اختلاف المكان يبطل الابعذر والمجتهد كذا واحد قدم
فيه ولم يختلف مكانه بخلاف وجه منه وهذا اذا لم يكن اماما واستخلف
مكانه فان كان اماما واستخلف ثم علم انه لم يحدث فسدت وان لم يخرج

لان الاستخلاف في غير محله مناسف كالخروج من المسجد وكذا لو ظن انه
افتتح بلا وضوء فانصرف ثم علم انه كان متوضعا تفسد صلوته وان لم يخرج
من المسجد وكذا لو رأى المنعم سرايا فظنه ماء فانصرف ثم علم انه سراب
او ظن الماسح على الخف ان مدته تمت فانصرف ثم علم انها لم تمت تفسد الصلوة
وان لم يخرج من المسجد لان انصرافه على قصد الرقص لا على قصد البناء
بخلاف الذي ظن انه احدث وان صلى في الصحراء بجماعة فكان الصفوف
له حكم المسجد حتى لو علم قبل مجاوزتها في ظن سبق الحدث لم تفسد
وان علم بعد مجاوزتها تفسد هذا ان ذهب الى خلفه وان توجه الى قدامه
فالمعتبر بمجاوزة ستره الامام وعدمها ان كان له ستره والافتقار ما لو تأخر
لما وز الصفوف وان كان منفردا اعتبر بمجاوزة قدر موضع سجوده وعدمها
* فروع * في شريح الطحاوي الكعبة اسم للعرضة فان الحيطان
لو وضعت في موضع آخر فصلى اليها لا يجوز ولو صلى في جوف الكعبة
او على سطحها جاز ولو صلى الى الحطيم وحده لا يجوز ومن صلى في السفينة
فلا بد له من الاستقبال اذا كان قادرا ولا يجوز ان يصلي حيث توجهت
ويلزمه ان يستدير الى القبلة كلما دارت ولو صلى بجاعة بالبحر متخالفين
في الجهات ان صلوا منفردين جازت صلوة الكل وان صلوا بجماعة لم تجز
صلوة من خالف امامه عابا بها حال الصلوة وجازت صلوة غيره ان لم يعلم
ان امامه خلافه قوم صلوا متحررين بجماعة وفيهم مسبوق ولا حق فلما
سلم الامام قاما للفضاء فظهر لهما ان القبلة غير الجهة التي صلى اليها الامام
امكن المسبوق اصلاح صلوته ان تستدير لانه منفرد فيما يقضيه بخلاف اللاحق
فانه مقتد والمقتدى اذا ظهر له وهو وراء الامام ان القبلة جهة اخرى
لا يمكنه اصلاح صلوته لانه ان استدار خالف امامه والا كان متما صلوته
الى غير ما هو القبلة عنده وكل منهما مفسد وكذا اللاحق رجسلا تحرى
في محله فاقضى به آخر بلائح ان اصاب الامام جازت صلواتهما والاجازت
صلوة الامام فقط واوصل الى ركعة الى غير القبلة فجاء رجسلا
فاداره اليها واقتدى به ان وجد الاعمى وقت الشروع من يسأله فلم يسأل
كم تجز صلواتهما والاجازت صلوة الاعمى دون المقتدى * والشرط

الخامس * من الشروط الستة هو اوقفت اول وقت صلوة الفجر اذا طلع
الفجر الثاني وهو اى الفجر الثاني البياض اى النور المستطير اى المنتشر في الافق
اى في نواحي السماء واطرافها فينبطوع الفجر الاول المسمى بالفجر
الكاذب وهو البياض المستطيل اى الذى يبدو طويلا ممندا الى جهة الفوق
غير اخذ في عرض الافق ثم تعقبه الظلمة لا يخرج وقت العشاء ولا يدخل وقت
صلوة الفجر لانه من حكم الليل حتى لا يحرم على الصائم فيه الاكل لقوله عليه
السلام لا يمنعكم من سحورك اذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن
الفجر المستطير في الافق وقل في المحيط اما الفجر الكاذب وهو ان يرتفع
البياض في جهة واحدة ثم يتلاشى اى يصير لا شئ فلا يخرج به وقت
العشاء ولا يحرم الاكل على الصائم وهذا امر مجمع عليه وآخر وقتها قبيل
ما لم تطلع الشمس اى الجزء الذى يعقبه طلوع الشمس من الزمان وهذا
ايضا باجماع الامة واول وقت صلوة الظهر اذا زالت الشمس
اى الجزء الذى يعقبه زوال الشمس من الزمان وهذا ايضا بالاجماع
واخر وقتها عند ابى حنيفة اذا صار ظل كل شئ مثليه سوى في الزوال اى
سوى النى الذى يكون الاشياء عند الزوال وقالا اى ابو يوسف ومحمد
وهو قول الامة الثلاثة اذا صار ظل كل شئ مثله سوى في الزوال وعن
ابى حنيفة من رواية اسد بن عمر واذا صار ظل كل شئ مثله سوى
النى خرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر الى الثلثين قال المشايخ
ينبغي ان لا يصلى العصر حتى يبلغ الثلثين ولا يؤخر الظهر الى ان
يبلغ الثلثين للخروج من الخلاف فيها والدليل من الحائنين مذکور
في الشرح واول وقت صلوة العصر اذا خرج وقت الظهر
على القولين فعلى قوله اذا صار ظل كل شئ مثليه سوى في الزوال
وعلى قولهما اذا صار مثله ضوله وآخر وقتها ما لم تغرب الشمس اى
جزء الزمان الذى يعقبه غروب الشمس وهذا اجماعى واول وقت
المغرب اذا غربت الشمس بالاجماع وآخر وقتها ما لم يغرب الشفق
اى الجزء الذى يعقبه غيوبة الشفق وهو اى الشفق المذكور البياض
الذى يرى في الافق الكائن بعد الحرة التي تكون في الافق عند ابى حنيفة

وقال ي أبو يوسف ومحمد وهو قول الأئمة الثلاثة ورأى أسد بن عمرو عن
 أبي حنيفة أيضا الشفق المذكور هو الحمره نفسها لا البياض الذي بعدها
 والدليل في الشرح ومن المشايخ من أفني برواية أسد بن عمرو والموافقة لقولهما
 قال ابن الهمام ولا تساعد رواية ولا دراية ونمام هذا في الشرح أيضا
 وأول وقت صلوة العشاء إذا غاب الشفق على الفواين كما مر وأما
 مطلع الفجر أي الجزء الذي بعده طلوع الفجر لثاني وقت صلوة
 نورما أي الوقت الذي هو وقت العشاء هذا عند أبي حنيفة وعندهما
 وقتها بعد صلوة العشاء إلا أنه أي المصلي ما مور بتقديم العشاء عليه أي
 على الوتر عند أبي حنيفة لوجوب الترتيب لقوله عليه السلام إن الله تعالى
 أمركم بصلوة هي خير لكم من حمر النعم وهي الوتر فجعلها لكم بين العشاء
 إلى طلوع الفجر فعلى هذا الوصل الوتر قبل العشاء قصدا لا تصح كما لو صلى
 الوقتية قبل العشاءة ذاكرة وهو صاحب الترتيب أما لو وقع ذلك بلا قصد
 صح عنده حتى لو صلى العشاء بثوب ثم زعده وصلى الوتر بثوب آخر ثم ظهر
 أن الثوب الذي صلى العشاء به كان نجسا فإنه يعيد العشاء دون الوتر عند
 أبي حنيفة خلافا للحنابلة وأما أن الوقت كما هو شرط لأداء الصلوة فهو
 سبب لوجوبها فلا يجب بدونه كما في المسئلة التي وردت فتوى في زمن الصدر
 برهان الأئمة أن لا نجد وقت العشاء في بلدتنا هل علينا صلوة فتكتب ليس
 عليكم صلوة العشاء وبه أفني ظهير الدين المرغيناني ووردت هذه الفتوى
 أيضا من بلد بلغار فإن الفجر يطلع فيما قبل غيبوبة الشفق في أقصر
 ليالي السنة على شمس الأئمة الحلواني فأفني بقضاء العشاء ثم وردت بخوارزم
 على الشيخ الكبير سيف السفة البقال فأفني بعدم الوجوب فبلغ جوابه
 إلى الحلواني فإرسل من يسأله في عامته يجامع خوارزم ما تقول فحين اسقط من
 الصلوات الخمس واحدة هل يكفر فسأله وحس الشيخ فقال ما تقول فحين
 قطع يده مع المرفقين أو رجلاه مع الكعبين كم فرائض وضوئه قال ثلث
 نفوت محل الأربع قال كذلك الصلوة الخامسة فبلغ الحلواني جوابه فاستحسنه
 ووافقه فيه ولأن الهمام عليه اعتراض قد أجابنا عنه في الشرح ويستحب
 في صلوة الفجر الأسفار بها بأن يصلى في وقت ظهور النور وانكشاف الظلمة

والفلس بحيث يرى الرأي موقع نبه عندنا خلافا للثلاثة لقوله عليه
 السلام أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر وقد قالوا في أحد الأسفار أيضا
 أن يبدا في وقت يمكنه أن يصلحها فيه على وجه السنة ويبقى من الوقت بعد
 سلامه ما لو ظهر أنه كان على غير طهارة يمكنه أن يتوضأ ويعيدها على وجه
 السنة قبل خروجه ثم استجاب الأسفار عندنا عام في الأزمدة كلها إلا
 في صلوة الفجر يوم الحر عز دافعة فإن المستحب فيها التغلبس أجماعا توسعا
 لوقت الوقوف ويستحب أيضا عندنا الإبراد بالظهور في الضيف لقوله
 عليه الصلوة والسلام إذا اشتد الحر فابرد وأبدا الصلوة فإن شدة الحر من
 فحج جهنم ويستحب تقديمها في الشتاء ويستحب أيضا عندنا
 تأخير العصر في كل الأزمدة اليوم الغيم ما لم يتغير الشمس ويكره
 أن تؤخر إلى أن يتغير قرص الشمس لأنه عليه السلام كان يصلي العصر
 والشمس مرتفعة بيضاء نقية فالعبرة بتغير القرص لا بتغير الضوء فإنه
 يحصل بعد الزوال ففني صار القرص بحيث لا تحس فيه العين فقد تغيرت
 والأفلا كذا في الكافي ويستحب أيضا تعجيل المغرب في كل الأزمدة اليوم
 الغيم لقول رافع ابن خديج كان يصلي المغرب مع النبي عليه السلام فيصرف
 أحدا وأنه ليس بمواقع نبه وعن ابن عمر أنه أخرها حتى يدفئ فاعتق
 رقبته وهو يدل على كراهة تأخيرها إلى ظهور النجم وفي الغيبة يكره تأخير
 المغرب عند محمد في رواية عن أبي حنيفة ولا يكره في رواية الحسن عنه
 ما لم يغيب الشفق والأصح أنه يكره الأمن عذر كالسفر والكون على الأكل
 ونحوهما أو يكون التأخير قليلا وفي التأخير يتطويل القراءة بخلاف
 انتهى وتأخير صلوة العشاء إلى ما قبل ثلث الليل مستحب لقوله عليه
 السلام لو لا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء إلى ثلث الليل
 أو نصفه وتأخيرها إلى ما بعده أي بعد ثلث الليل إلى نصف الليل
 مباح لما بيناه في الشرح وتأخيرها إلى ما بعده أي بعد نصف الليل
 إلى طلوع الفجر مكره إذا كان بغير عذر لأنه يؤدي إلى تقليل الجماعة أما
 إذا كان بعذر فلا يكره وأما تأخير في الوتر فالأصل فيه أن الأفضل أنه
 إذا كان لا يثق بالانتباه أو قبل النوم وإذا كان يثق بالانتباه فتأخيره إلى

آخر الليل افضل لقوله عليه السلام من خاف ان لا يقوم من آخر الليل فليوتر
اوله ومن طمع ان يقوم اخره فليوتر آخر الليل فان الصلوة آخر الليل مشهورة
وذلك افضل وان كان اليوم يوم غيم فالمستحب في الفجر والظهر والمغرب
تأخيرها يعني بالتأخير عدم التعجيل في اول الوقت لا التأخير الشديد الذي يشك
بسيبه في بقاء الوقت قال في المحيط المراد من تأخير المغرب قدر ما يحصل
التيقن بالغروب في يوم الغيم والمستحب في يوم الغيم في كل من العصر والعشاء
تعجيلها المراد بتعجيل العصر قدر ما يقع عنده انها لا تقع حال تغير الشمس
وتعجيل العشاء التعجيل قليلا على الوقت المعتاد كذا في المحيط لثلاث نقل
الجماعة لحوف المطر وروى الحسن عن ابي حنيفة اخبر في الجمع يوم الغيم
لانه اقرب الى الاحتياط ان تقع قبل الوقت * اما الاوقات التي تكره فيها
الصلوة فخمسة * المراد من الكراهة ما يعم عدم الجواز ايضا فكل ما لا يجوز
فهو مكروه ثلاثة اوقات منها اي من تلك الخمسة يكره فيها الفرض
والتطوع فالكراهة في الفرض كالفوات تمنع الصحة لوجوبه بسبب كمال
ولا تؤدي ناقصة وكذا الواجبات القائمة بسجدة التلاوة وجبت بتلاوة
في وقت غير مكروه وجنابة حضرت فيه والوتر لانها وجبت كاملة فلا
تؤدي ناقصة والكراهة في التطوع لا تمنع الصحة ولكنها كراهة تحريم
وتحقق ذلك في الشرح وذلك اي المذكور من الكراهة كائن عند
طلوع الشمس وعند غروبها الا عصر يومه ووقت الزوال انه عليه
السلام عن الصلوة في هذه الاوقات واستثنى عصر يومه لانه يصح عند الغروب
لانه وجب ناقصا فاداه كما وجب بخلاف عصر يوم اخر وغيره من الفوات
على ما حقق في الشرح وفي كتب الاصول وروى عن ابي يوسف وهي
الرواية المشهورة عنه انه جواز التطوع وقت الزوال يوم الجمعة اي من غير
كراهة ودليله وجوابه في الشرح ولا يصلي فيها اي في الاوقات الثلاثة
المذكورة صلوة جنابة ولا يسجد تلاوة اذا كانت حضرت او تلبت
في وقت غير مكروه لما تقدم ولا يسجد فيها لسهو لانه من اجزاء
الصلوة ولو قضى فيها فرضا اي صلوة مفروضة يعيدها لعدم صحتها
على ما قدمناه وان تلا فيها اي في وقت من الاوقات الثلاثة اية سجدة

فلا افضل ان لا يسجد بها فيه ولا في غيره من الثلاثة فان سجد لها في ذلك
الوقت لا يعيدها لانه اداها كما وجبت وكذا ان يسجد بها في غير وقت
تلاوتها من الاوقات الثلاثة يصح عندنا خلافا لغيره وكذا اذا حضرت
الجنابة في وقت من الاوقات الثلاثة فصل على عليها فيه تصح والا افضل ان
يصلي ولا يوتر لان التعجيل فيها مطلوب مطلقا الا لما منع كحضورها
في وقت غير مكروه واما الوقتان الاخران من الخمسة فانه يكره فيها
التطوع فقط ولا يكره فيها الفرض ولا الواجب انفسه يعني الفوات
وصلوة الجنابة وسجدة التلاوة بخلاف المنذور واللازم بالشروع وركعتي
الطواف فانها تكره لوجوبها غيرها وهما اي الوقتان المذكوران
ما بعد طلوع الفجر الى ان تطلع الشمس فانه يكره في هذا الوقت النوافل
كلها - الا سنة الفجر لقوله عليه السلام لا صلوة بعد الفجر الا سجدتين
يعني ركعتين وما بعد صلوة العصر الى غروب الشمس لانه عليه السلام
نهى عن الصلوة بعد الصبح حتى تشرق الشمس وبعد العصر حتى تغرب
وما بعد غروب الشمس قبل صلوة المغرب ايضا التطوع فيه
مكروه لاذانه بل لتأخير المغرب بسببه مع استحباب تعجيلها
وتقدم ذكر كراهة التأخير وكذلك يكره التطوع اذا خرج
الامام اي صعد على المنبر الخطبة يوم الجمعة لما روى عن اكابر الصحابة
كالخلفاء الراشدين ونحوهم انهم كانوا يكرهون الصلوة والكلام بعد خروج
الامام وكذا يكره التطوع عند الاقامة اي يوم الجمعة كذا خصه فاضحان
وصاحب الخلاصة وغيرهما واما في غير الجمعة فلا يكره بمجرد الاخذ في الاقامة
مالم يشرع الامام في الصلوة وبعد شروعه ايضا لا يكره سنة الفجر
ان علم انه يدرك الركعة الثانية او تشهد على ما فيه من الخلاف وكذا
لا يكره بقية السن اذا علم انه يدركه قبل الركوع في الركعة الاولى ذكره
السروجي وعزاه الى التحفة بل يكره في جميع ذلك ان يصلي محاطا
للصف او خلف الصف من غير حائل بل يصلي في المسجد الضيق ان كان
الامام في السوى وبالعكس او خلف اسطوانة فان كان قد شرع في
صلوة التطوع قبل خروج الامام للخطبة ثم خرج الامام لا يقطعها بل

بتمها ركعتين ان كانت نحية المسجد او تنفلا مطلقا وان كانت سنة الجمعة
 قيل يقطع على رأس الركعتين وقيل يتمها اربعة قال المرغباني هو الصحيح
 وهو اختيار حسام الدين الشهيد وذكر في النوادر انه يسلم على رأس
 الركعتين وان كان قام الى الثالثة وقيد بها بالسجدة ايضا في الياء الرابعة
 وسلم وخفف في القراءة وحكى عن القاضي الامام ابى على النسفي انه
 رجع اليه بعد ما كان يفتي بالاول واليه مال السرخسي والبقالي وقال
 الشيخ كمال الدين بن الهمام انه الاوجه ولم يذكر في النوادر ما اذا قام الى
 الثالثة ولم يقيد بها بالسجدة واختلاف فيه فقيل يعود الى القعود ويسلم
 وقيل يتم ويخفف وهو الاوجه على ما حققناه في الشرح ثم اذا سلم على رأس
 ازركعتين قيل لا يلزمه قضاء شيء وقيل يقضى ركعتين وقال ابو بكر
 محمد بن الفضل يقضى اربعة في اى حال قطعهما لانها بمنزلة صلاة واحدة
 وكذا يكره التطوع ايضا قبل صلاة العيدين وعند خطبتهما وكذا
 بعد خطبتهما في المصلى على الصحيح ولا يكره بعد رجوعه منه وكذا
 يكره التطوع عند خطبة الكعوف وعند خطبة لاستسقاء وكذا عند الخطبة
 في الحج الاحلال بالاستماع والانصات في الكل ولو شرع في صلاة التطوع
 في الاوقات الثلاثة فالأفضل ان يقطعها ثم يقضيها في وقت غير مكروه
 تخلصا عن الكراهة ولو لم يقطع بل تم شفعا فبها ساء وان لم
 يخالفه انتهى ومع هذا لا شيء عليه اى ليس عليه إعادة ما صلى لانه اتى بها
 كما وجبت عليه ولو شرع في النافلة في الوقتين اى بعد صلاة الفجر
 الى طلوع الشمس وبعد صلاة العصر الى غيرهما ثم افسدها لزمه
 افساد وقد علم هذا من قوله سابقا ثم يقضيها لانه اذا لم يقضها ما شرع
 فيه في الاوقات الثلاثة وافسده مع ان كراهتها اشد فلزم ما شرع فيه
 في الوقتين اولى وفتح النافلة في وقت مستحب غير مكروه ثم افسدها
 او فسدت لا يقضيها فيما بعد العصر قبل الغروب او بعد طلوع الفجر
 قبل ارتفاع الشمس اى يكره ان يقضيها ولو قضاه مستحب مع الكراهة
 وسقط عنه وكذا سائر اوقات الكراهة ما عدا الثلاثة فانها لا تسقط
 هذه بقضائها في وقت منها ولو افسد سنة الفجر لا يقضيها بعد ما صلى

الفجر لما مر من كراهة قضاء ما لم بالشروع في الوقتين ولا يلتفت
 الى ما ذكر في المحيط عن بعض المشايخ انه ان خاف ان لا يدرك الفرض
 لو صلى السنة فلا يحسن ان يشرع في السنة ويكبر لها ثم يكبر اخرى
 للفريضة فيخرج من السنة ويصير شارعا في الفريضة ولا يصير مفسدا
 بل يصير مجاوزا من عمل الى عمل لعدم الفائدة في ذلك لانه وان سلم انه لا يصير
 مفسدا لكن كراهة قضائها بعد صلاة الفجر باقية اللهم الا ان يفعل
 ذلك ليقضيها بعد ارتفاع الشمس وعلى كل حال فهو عسرات بالسنة
 كما سنت فلا فائدة في هذا التكلف وقيل يقضيها بعد صلاة الفجر وهو
 غير صحيح لما تقدم من ان الكراهة موجودة فيه ولو شرع في اربع ركعات
 قبل طلوع الفجر فلما صلى ركعتين منها طلع الفجر ثم قام بعد طلوعه
 وصلى ركعتين من غير ان يسلم تنوب صلاة هاتين الركعتين عن ركعتي
 الفجر عندهما اى عند ابى يوسف ومحمد وهو اى قوله اما احدي الروايتين
 عن ابى حنيفة وهي ظاهر الرواية يشاء على ان السنة تؤدى بمطلق
 نية الصلاة وهو الصحيح وروى الحسن عنه انها لا تنوب وذكر
 في الذخيرة ولو صلى ركعتين على ظن انه اى الشان لم يطلع الفجر
 وقد تبين اى ظهر بعد ذلك انه اى الشان كان قد طلع الفجر فعند
 الآخر ينجز به تلك الركعتان عن ركعتي الفجر وهذا ايضا هو ظاهر
 الرواية ولو شك عند صلاة تلك الركعتين في طلوع الفجر واستمر شكه
 لا ينجز به عن ركعتي الفجر بالاتفاق وهو ظاهر ولذا طلعت الشمس
 حتى ارتفعت قدر رحين او قدر ربح نباح الصلاة اى تحل هذا هو
 المذكور في الاصل وقيل مادام الانسان يقدر على النظر الى قرص الشمس
 لا تبسّخ الصلاة فاذا عجز عن النظر اليه تبسّخ وقيل يدل ذلك على
 صدره وينظر فان لم ير القرص حلت الصلاة وان نظره فلا وهذا السر
 الاقوال ولو طلعت الشمس والمصلي في خلال اى في اثناء صلاة
 الفجر تفسد صلاة الفجر لعروض النقصان على ما وجب بالسبب الكامل ولو
 غربت الشمس وهو في خلال صلاة العصر لا تفسد لعروض الكمال على
 ما وجب بالسبب الناقص وقد حققناه في الشرح * الشرط السادس النية *

وهي قصد كرون الفعل لما شرع له في العبادات قصد كونها لله
خالصا قال الله تعالى وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين المصلي
اذا كان متفلا يكفيه مطلق نية الصلوة ولا يشترط تعيين كونه ذلك النفل
سنة مؤكدة او غيرها ولكن في التراويح اختلاف اى يخالف بعض
المشايخ المتقدمين فانهم قالوا الاصح انه اى فعل التراويح لا يجوز
بمطلق النية بل لابد من تعيينها والمذكور في فتاوى قاضى خان ان الاختلاف
في التراويح وفي السنن المؤكدة وصحح انه لا يجوز بمطلق نية الصلوة لاني
التراويح ولا في السنن وذكر المتأخرون ان التراويح وسائر السنن تنادى
بمطلق النية وهو اختيار صاحب الهداية ومن تابعه وهو الصحيح على ما
حققناه في الشرح والمص تبع قاضى خان حيث قال والاصح انه اى التراويح
لا يجوز بمطلق النية ثم قال بناء على ذلك والاحتياط في نية التراويح ان
ينوى التراويح بنفسها او ينوى سنة الوقت فانها هي السنة في ذلك
الوقت او ينوى قيام الليل ليكون خارجا من الخلاف على ما قالوا و
الاحتياط للخروج من الخلاف في السنة ان ينوى السنة نفسها او ينوى
الصلوة متابعة للنبي صلى الله عليه وسلم او ينوى في صلوة الوتر او في
صلوة الجمعة او في صلوة العيد فانه ينوى صلوة الوتر فيعينها وكذا
ينوى صلوة الجمعة وصلوة العيد اى بشرط التعيين اتفاقا ولا يكفي مطلق
النية وكذا جميع الفرائض والواجبات من المنذور وقضاء ما لم بالشروع
وغيرها وفي صلوة الجيزة ينوى الصلوة لله تعالى والدعاء الملبت اذ هذا يتميز
عن غيرها والمنعترض المنفرد لا يكفيه نية مطلق الفرض ما لم يقل في نيته
الظهر او العصر مثلا يتميز ما شرع فيه عن غيره من الفروض ولا في
في ذلك بين المنفرد وغيره فان نوى فرض الوقت ولم يعين انه ظهر او غيره
ولم يكن الوقت قد خرج اجزاء ذلك الا في الجمعة لان فرض الوقت
عندنا الظهر لا الجمعة الا انه امر بالجمعة لاسقاط الظهر وذكر قاضى خان لو كان
عنده ان فرض الوقت الجمعة جاز ولا تشترط نية اعداد الركعات اجماعا
لكونها سنة معاوية او نوى الفرض والتطوع ما جاز ما صلاه تلك النية
عن الفرض عند ابي يوسف اقوة الفرض فلا يراد احد الضعيف خلافا لمحمد

فانه لا يجوز عن الفرض عبده ولا عن التطوع وان نوى الظهر لا يجوز لان
هذا الوقت كما يفيد ظهر هذا اليوم بقيد ظهر يوم اخر اما لو نوى ظهر
الوقت يجوز هذا اذا كان يصلي في الوقت فان صلى بعد خروج الوقت
وهو لا يعلم بخروج الوقت فنوى الظهر لا يجوز كما مر ولو نوى فرض الوقت
لا يجوز ايضا ولو نوى ظهر اليوم يجوز والمقتضى ان نوى صلوة لا يجزبه كذا
ذكره في الخلاصة والواقعات ولو افتح المكتوبة اى نواها ثم ظن انها
تطوع فصلى على نية التطوع حتى فرغ من صلوة فهي اى صلاته هي
تلك المكتوبة اى شرع فيها ناولا لها اذ لا يشترط استصحاب النية
الى اخر الصلوة واو كبر ينوى التطوع ثم كبر ينوى الفرض يصير شارعا في
الفرض وتبطل نية التطوع واو صلى ركعة من الظهر ثم افتح ناولا
العصر او التطوع بكبرة يتعلق بافتح فقد نقض الظهر وصح شروعه
فما كبر ناولا به وكذا اذا شرع في المكتوبة اى مكتوبة كانت ثم كبر ينوى
الشروع في النافلة اى نافلة كانت يصير نافضا للمكتوبة وشارعا في النافلة
او كان من شرع في المكتوبة منفردا فكبر ينوى الاقتداء بالامام فانه يصير
شارعا فيما كبر هذا اذا نوى بقلبه وكبر بلسانه ناولا به من الصلوة مقتديا
رافضا للصلوة منفردا بالمغاربة بينهما من حيث الصفة وان صلى ركعة
من الظهر ثم كبر ينوى اظهر دهي عى لعدم مغاربة ما شرع فيه لما كان فيه
فيكون مقررا له وهنا اذا نوى بقلبه اما اذا قال بلسانه نويت ان اصلي
الظهر بطلت تلك الركعة كذا في الخلاصة ويجزى اى يكفي بتلك
الركعة لعدم بطلانها ويكمل عليها اى الظهر حتى انه لو كان مقبلا
وصلى اربعين اخرى بعد ذلك التكبير على طن ان الركعة الاولى قد
انقضت ولم يقعد على رأس الركعة الرابعة من صلوته التي هي ثالثة بعد
ذلك التكبير فسدت صلوته لتركه فرضا وهو القعدة الاخيرة ولو نوى
مكتوبتين معا احدهما دخل وقتها والاخرى لم يدخل وقتها بان نوى
في وقت الظهر ظهر هذا اليوم وعصره معا فهي اى النية التي اى
المكتوبة التي دخل وقتها لان التي لم يدخل وقتها لا تراحمها ولو نوى
فائنتين معا فهي اى النية للاولى منهما لترجمتها بالسبق وان لم يكن صاحب

رتيب ولو نوى فائتة ووقية معا بان فائتة الظهر فتوى في وقت العصر
الظهر والعصر فتوى اى النية للفائتة اذا كان في الوقت سعة
كذا ذكره في الخلاصة عن المتن وذكر عن الجامع الكبير انه لا يصير شارعا
في واحد منهما والمصنف احتار ما في المتن فلذا قال الا ان يكون في اخر
وقت الوقية فتح تكون النية للوقية لترجيحها وفيه اشارة الى كون المصلي
صاحب ترتيب فان لم يكن صاحب ترتيب ينبغي ان لا يصح واحدة اذا كان
في الوقت سعة للترجيح ولا يحتاج لامام في صحة الاقتداء به الى نية
الامامة حتى لو شرع على نية الانفراد فاقضى به يجوز الا في حق جواز
اقتداء النساء فان اقتداهن به لا يجوز ما لم يتوان يكون اماما لهن او لمن
ينعم عموما خلافا لفر واما المقتدى فينوي الاقتداء ايضا ولا يكفي في
صحة الاقتداء نية الفرض والتعيين اى تعيين الفرض بل يحتاج الى نيتين
نية الصلوة ونية المتابعة وان نوى الاقتداء بالامام ولم يعين الصلوة يحزبه
ذلك وهذا قول البعض وذكر قاضيه ان لا يجوز وهو المختار لان الاقتداء
بحاكم يكون في الفرض يكون في الفعل فلا يتعين احدهما بدون التعيين وكذا
الحكم اذا قال نويت ان اصلي مع الامام قال بعضهم يجوز والمختار عدم
الجواز وان نوى ان يصلي صلوة الامام ولم ينو الاقتداء لا يحزبه لشرطية
نية الاقتداء في صحته وقال بعضهم اذا انتظر تكبير الامام ثم كبر بعده يصح
شروعه في صلوة الامام وان لم يحضره نية الاقتداء لقيام الانتظار مقام
النية وان نوى الشروع في صلوة الامام فقد اختلف المشايخ فيه قال
بعضهم لا يحزبه ذلك في صحة الاقتداء والاصح انه يحزبه قاله قاضيه
وقال طهري الدين ينبغي ان يزيد فيقول نويت الشروع في صلوة الامام
واقديت به وذلك الاحتياط في الخروج من خلاف ذلك البعض وكذا
ان لم يعلم الامام في اى صلوة هو فتوى صلوة الامام والاقتداء به يجوز
ولو عين صلوة الامام والامام في غيرها لا يجوز وان نوى ان يصلي صلوة
الجمعة ولم ينو الاقتداء بالامام جاز عند البعض وهو المختار لان الجمعة
لا يكون الامام فيها مستلزما للاقتداء وان نوى الاقتداء بالامام
ولكن لم يخطر بباله من هو زيد ام عمرو صح الاقتداء بالاطلاق

وكذا ان نوى الاقتداء بالامام وهو يظن انه اى الامام زيد فاذا هو
عمرو صح الاقتداء ايضا اذ ليس في نيته تقييد الا اذا قيد نيته وقال
اقتديت بزيد ونوى الاقتداء بزيد فاذا هو عمرو فتح لا يصح لكون نيته مقيدة
بشخص ليس هو الامام وفي الاول نوى الاقتداء بالامام والافضل ان ينوي
الاقتداء بعد ما قال الامام الله اكبر ليصير مقتديا بمصل كذا ذكره في المحيط
وهو قولهما وعند ابي ح الافضل مقارنة تكبيرة المقتدى لتكبير الامام وانوى
الاقتداء حين وقف الامام موقوف الامامة جاز عند اكثر المشايخ وان لم يحضره
النية عند الشروع وانوى الشروع في صلوة الامام وكبر على ظن انه
اى الامام قد شرع قبل شروعه وهو اى والحال ان الامام لم يشرع
بعد لم يحز شروعه في صلوة الامام لانه قصد الشروع في الحال في
صلوة من لبس بمصلي ومن صلى سنيين ولم يعرف النافلة من الفريضة
وانما يفعل كما يفعله الناس ان ظن ان الكل اى كل شيء يصلي فريضة
جاز فعله وسقط عنه الفرض وان لم يعلم ان فيها فريضة او علم ان بعضها
فرض وبعضها سنة ولم يميز ولم ينو الفريضة لا يجوز وعليه قضاء صلوة
تلك السنين ثم فيما اذا ظن ان الكل فريضة ولو اقتدى به احدان كان في
صلوة لاسنة قبلها كما مر صحت صلوة المقتدى وان كان في صلوة قبلها
سنة مثلها كالفجر والظهر لا تصح صلوة المقتدى وان كان الرجل شاكا
في قاء وقت الظهر مثلا فتوى ظهر الوقت فاذا الوقت كان قد خرج
يجوز الظهر بناء على ان فعل القضاء بنية الاداء وفعل الاداء بنية
القضاء كما اذا قال وهو في الوقت نويت قضاء ظهر اليوم ويجوز وهذا هو
المختار كذا ذكره في المحيط اما جواز القضاء بنية الاداء وعكسه فجمع عليه
عندنا واما بنية ظهر الوقت بعد خروج الوقت فاصحح انها لا يجوز صرح
به في فتاوى قاضيه وغيرها وليس من القضاء بنية الاداء انما القضاء
بنية الاداء فيما اذا نوى ظهر اليوم وهو يظن ان الوقت لم يخرج وما ذكره
بقوله ولو نوى فرض اليوم يجوز بلا خلاف وان لم يعلم بخروج الوقت
سهوا ايضا لان فرض اليوم محتمل للوقية والفائتة والصواب ان يقال وانوى
ظهر اليوم ومن صلى الظهر اى ظهر اليوم الذي هو فيه او ظهر الامس

شلا ونوى ان هذا من ظهر يوم الثلاثاء اى ظن ان ذلك اليوم يوم الثلاثاء
وان الظهر منه فتبين ان ذلك الظهر من يوم الاربعاء اى تبين ان ذلك
اليوم يوم الاربعاء والظهر منه حاز ظهره والغلط انما هو في تعيين الوقت
اى اليوم الذى الظهر منه وذلك لا يضره اذا حصل تعيين الفرض
ولو شرع في صلوة ما اى صلوة من الصلوات هي عليه بظن انها
سبئية اى من صلوات يوم السبت فاذا هي اى ظهر ان تلك الصلوة
التي شرع فيها انما هي احدى اى من صلوات يوم الاحد بان كان عليه
ظهر يوم مثلا فظنه ظهر يوم السبت فصلاها بتلك النية فظهر انه لم
يكن عليه الاظهر يوم الاحد لا يصح تلك الصلوة ولا تجزى عن ظهر
يوم الاحد التي هي عليه لانه صلاها قبل وقتها بنية حيث نوى
اضافتها الى يوم قبل وجوبها ولو كان بالعكس بان شرع في صلوة
عليه على ظن انها احدى فاذا هي سبئية تصح لانه اضافها الى
وقت بعد وقت وجوبها والمذهب في النية ان ينوى اى يقصد
بقوله ويتكلم باللسان بان يقول توبت ان اصلي صلوة كذا فالنية
بالقلب هي الشرط اللازم والتكلم باللسان مستحب هذا هو المختار
اختاره صاحب الهداية وغيره وقيل ان التكلم باللسان بدعة ولو نوى
بالقلب ولم يتكلم باللسان جاز لا خلاف بين الائمة لان النية عمل
القلب دون اللسان وفي شرح الطحاوى الا فضل ان يشغل قلبه
بالنية ولسانه بالتكبير معنى بالتكبير ويده بالرفع والاحوط
في النية من حيث الزمان ان ينوى حال كونه مفارنا بالتكبير ومخالطاه
اى ان تكون النية موجودة زمن التكبير كما هو مذهب الشافعى فان
وجود النية زمن التكبير شرط عنده فلما كان هو الاحوط عندنا للخروج
من الخلاف وذكر الناطقى في الاجناس ان من خرج من منزله يريد الفرض
بالجمعة فلما انتهى الى الامام كبر ولم يحضره النية في تلك الساعة ار كان
بحال لو قبل له اى صلوة فصلى امكنه ان يجب من غير تأمل تجوز صلوة
واحدة اى وان كان بحال يمكنه ان يجزى به من غير تأمل لا تجوز صلوة
وهذه المراد مما روى عن انه لو نوى عند الوضوء انه يصلي الظهر

او العصر مع الامام ولم يستغل بعد النية بما ليس من جنس الصلوة يعني
سوى المشى الا انه لما انتهى الى مكان الصلوة لم يحضره النية جازت صلوة
بتلك النية ومثله عن ابي حنيفة وابي يوسف فعلم بهذا جواز الصلوة بالنية المتقدمة
اذ لم يفصل بينهما وبين التكبير بمثل ليس للصلوة وان تأخرت النية
ونوى بعد التكبير لا يصح الصلوة بالنية المتأخرة في طاهر الرواية خلافا
للكرخي فان عنده يجوز بالنية المتأخرة قبل الى النساء وقبل الى العود وقبل
الى الركوع وقبل الى الرفع منه وجوب في غرة البعد واما فرض الصلوة اى
اركانها التي توجد ما هيها بمجموعها فثان فرائض منها سبئية فرائض
على الوفاق بين ائمتنا ومنها ثمان على الخلاف بينهم وهي اى فرائض
السبئية المتفق عليها تكبيرة الافتتاح وهي وان عدت من لا ركان في جمع
الكتب فثان ذلك لشدة اتصالها بها لانه ركن بل هي شرط بالجماع
ائمتنا خلافا للثلاثة حتى لو كان جاملا لا يجاسه عندنا التكبير او مكشوف
العورة او مخرقا عن القبلة او قبل دخول الوقت فاقبها واستقر بمثل يسير
واستقبل ودخل الوقت مع انتهائه جاز وصح شروع عندنا خلافا لهم
والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة الاخيرة مقدار قراءة الشاهد
لا جماع الامة على ذلك ولان النبي عليه السلام لم يترك القعدة الاخيرة قط
فكانت ركنا كسائر الاركان خلافا لما ذهبنا اليه عنده اما الخروج
من الصلوة بصنعة اى بالفعل النبائى من المصلى ففرض عند ابي حنيفة
خلاف لهما وتظهر فائدة في المسئلة الاثني عشرية على ما سألني ارشاد الله
تعالى ودليل فرضية ايد لا توصل الى فرض اخر الابه وما لا توصل الى
الفرض الابه يكون فرضا وتعدى الاركان وهو الضمان في ذوال اضطراب
الاعضاء وانه قدر تسبحة فرض عند ابي حنيفة والائمة لا يثبت ان مسجود
انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجزى صلوة لا يقم رجل
فيها ظهره في الركوع والسجود وفي المتن عليه مكان طهره وهو من الرواية
بالمعنى والجواب انه ظنى لا يثبت به الفرضية وتحقق في الشرح ثم شرع المصنف في
تفصيل الفرائض بعد ما ذكرها في الاصل والاولى تكبيرة الافتتاح لا دخول
في الصلوة التكبيرة الافتتاح لا جماع الامة على ذلك وهي قوله اى قول العبد

الله اكبر ولا خلاف فيه والله الاكبر وخالف فيه مالك واحمد والله الكبير
 والله كبير وخالف فيهما الشافعي ايضا ثم عند ابي من ان كان يحسن التكبير
 باحد هذه الالفاظ لا يجوز ابداله بغيره وقال ابو حنيفة وم ان قال يد لا عن
 التكبير الله اجل او اعظم او الرحمن اكبر او لا اله الا الله او تبارك الله او غيره
 اى غير المذكورين من اسماء الله تعالى وصفاته التى لا يشارك فيها
 كالرحمن والخالق والرازق وعالم الغيب والشهادة وعالم الخفيات
 والقادر على كل شئ والرحيم لعبادة اجزاء ذلك عن التكبير عند ابي حنيفة لان
 المقصود به التعظيم وهو حاصل بما ذكر واقوله تعالى وذكر اسم ربه فصلي
 واوافتح الصلوة بالله اسم اى بقوله اللهم من غير زيادة اوقال يا الله
 يصح افتتاحه لان نداه تعالى براديه التعظيم والتضرع وخالف
 الكوفيون في اللهم لان معناه عندهم بالله امتنا بخير فكان سؤالا مثل اللهم
 اغفرلى والصحيح مذهب البصريين لان معناه يا الله فقط واليه المستددة
 حوسن عن حرف النداء واوقال بدل التكبير اللهم اغفرلى اه اللهم ارزقنى
 اوقال استغفر الله او اعوذ بالله او لا حول ولا قوة الا بالله او ما شاء الله لا يصح
 شروعه لان المقصود بهذه الاذكار لبس محض التعظيم لما يشوبه من السؤال
 صريحا او تعريضا وكذا لو قال بسم الله لا يصح شروعه وكذا لو ذكر اسما
 يوصف به غيره كالرحيم والحكيم والكريم الا ان ينوى به ذاته تعالى وفي الكفاية
 الاظهر الاصح ان الشروع يحصل بكل اسم من اسماء الله تعالى كذا ذكره
 الكرخي واقناه المرفياني انتهى ولو قال الله من غير زيادة شئ يصير شارعا
 عند ابي حنيفة فقط في رواية الحسن عنه وفي ظاهر الرواية لا يصير شارعا ذكره
 في الخلاصة عن التجريد وذكر فيه خلاف محمد وفي الكافي ان قال الله يصير
 شارعا عندهما لانه تعظيم خالص انتهى وان قال الله اكبر بادخال الالف
 بين الاء والراء لا يصير شارعا ان قال ذلك في خلال الصلوة تفسد صلوة
 قيل لانه اسم من اسماء الشيطان وقيل لانه جمع كبر بالتحريك وهو الطبل وقيل
 يصير شارعا ولا تفسد صلوة لانه اشباع والاول اصح ولو قال الله اكبر بالكاف
 افسد صلوة اى الرخوة كما ينطق بعض البدوي واختلف فيه البصريون
 والكوفيون والاصح انه يصير شارعا بخلاف بين البصريين والكوفيين

انما هو في قوله اللهم على ما قدمناه واما الكاف الرخوة فلا خلاف في انه يصير
 شارعا بها ذكره في المحيط الا انه ذكر مسئلة اللهم عقيب ذكر الكاف الرخوة مع
 ذكر الخلاف فظن المص ان الخلاف فيهما ولو ادخل المد في الف لفسد الله
 كما يدخل في قوله تعالى الله اذن لكم وشبهه تفسد صلوة ان حصل في اثباتها
 عند اكثر المشايخ ولا يكون شارعا في ابتدائها ويكفر لو تعمده لانه استفهام
 ومقتضاه الشك قال محمد بن مقاتل ان كان لا يميز بين ما اى بين المد وعدمه
 لا تفسد صلوة والاستفهام محتمل ان يكون للتفريق لكن الاول اصح لان مثل
 هذا الجمل لا يصلح عذرا والانسان لا يصلح ان يقر نفسه ولو افتح اى كبر مع
 الامام وفرغ من قول الله قبل فراغ الامام من قوله الله لا يصير شارعا في اظهر
 الروايات وان وقع قوله اكبر بعد قول الامام اكبر ولو قال الله مع قول الامام الله
 او بعده ولكن فرغ من قوله اكبر قبل فراغ الامام من قوله اكبر فلا يصح انه لا يجوز
 شروعه ايضا لانه انما يصير شارعا بالكل اى بمجموع الله اكبر لا بقوله الله
 فقط او اكبر فقط فيجمع الكل فرضا وكذا لو ادرك الامام راكعا فقال الله
 في حال القيام ولم يفرغ من قوله اكبر الا وهو في الركوع لا يصح شروعه
 لان الشرط وقوع التسمية في محض القيام ولو كبر قبل الامام حال كونه
 مقتديا به لا يصير شارعا في صلوة الامام اتفاقا كما مر وكذا لا يصير شارعا في صلوة
 نفسه في رواية النوادر وقيل يصير شارعا في صلوة نفسه واليه اشار في الاصل
 وقيل هذا قول ابي س والاول قول محمد ولو انه اى الذي كبر قبل الامام
 كبر بعد ما كبر الامام يعنى كبر ثانيا ونوى بهذا التكبير الشروع في صلوة
 الامام والافتداء به يصير شارعا في صلوة الامام وقاطعا لما كان شرع
 فيه على تقدير انه صح شروعه في صلوة نفسه والافضل ان نكون
 تكبيرة المقتدى مع تكبيرة الامام لا بعدا عند ابي حنيفة مسارعة الى العبادة
 وفيه مشقة وقالا يكبر اى الافضل ان يكبر المقتدى بعد تكبيرة الامام
 برزول الاشتباه بالكلية ومنى كبر قبل فراغ الامام من الفاتحة ادرك
 ثواب تكبيرة الافتتاح واذا شك المقتدى انه هل كبر مع الامام او قبله
 او بعده يحكم باكبر رايه اى يغالب ظنه فان استوى الظن ان
 اى الامر ان الاذان وقع فيهما الشك فانه اى التكبير او الشروع يجزيه

حلالا مراه على الصواب والافضل ان يكبر ثانيا بركعة **الثاني** *
 من الفرائض القيام * ولو صلى الفريضة قاعدا مع القدرة على القيام لا يجوز
 صلوة بخلاف النافلة وان تجزأ المريض عن القيام حقيقة او حكما
 بان كان يقدر عليه الا انه يخاف ان قام ان يزداد مرضه او يبطل رؤه او يجر
 الماشد اذا صلى قاعدا بركع ويسجد لمقوله عدم صل قائما فان لم تستطع
 فقاعدا وان لم تستطع فعلى جنب وان لم تستطع فستلقيا ولو كان للمحفة
 بسبب القيام نوع مشقة من غير الم شديد ونحوه لا يجوز له ترك القيام ولو قدر
 عليه متكئا على قضا او خادم قال الخواري الصحيح انه يلزمه القيام
 ولو قدر على بعض القيام لا على كله لزمه ذلك حتى لو كان لا يقدر الا على
 قدر التبرعة لزمه ان يحرم قائما بركعة ~~فان لم تستطع الركوع~~
 والسجود قاعدا اومى رأسه بها اثناء وجعل السجود اخفض من الركوع
 ولا يرفع الى وجهه شيئا يسجد عليه من وسادة او غيرها لقوله عليه السلام
 لمريض عاده فراه يصلي على وسادة فاخذها فرما بها وقال صل على
 الارض ان استعطت والافاوم ايماء واجعل سجودك اخفض من ركوعك
 ورواية المص وقعت بالمعنى وهي قوله اذا قدرت ان تسجد على الارض
فاسجد والافاوم برأسك ولو رفع شيئا فمسجد عليه فان كان نحوه من
 رأسه صحيح ولا تكون صلوة **بالايماء** ولو كانت الوسادة على الارض
 فسجد عليها جار ايضا لكن ان كان نحوه قوة الارض تكور صلوة
 بالركوع والسجود والا فهي بالايما ايضا وفي الذخيرة فان لم يستطع
 ان يعود استلقى على ظهره وجعل رجله الى القبلة فاومى بها اي
 بالركوع والسجود ويبدل تحت كتفيه وسادة او غيرها **لا يمكنه الايماء** بالأس
 وان قدر على العودة مستندا لزمه ذلك ولا يجوز الاستلقاء وان استلقى
 على جنبه الايمن ووجهه متوجه الى القبلة واومى جاز ايضا والاستلقاء
 افضل عند القدرة عليه فان لم يستطع الايماء رأسه اصلا خرت
 الصلوة عنه في رولية ولم تسقط اذا كان يعقل وفي رواية سقطت
 عنه المكثفة وان كان يعقل اذا زاد عجزه على يوم وليلة ولا يوم بعينه ولا
 بقاوم ولا جابيه وانه هو ظاهر الرواية وعن ابي سانه يوم بعينه وبخا جيبه

لا يقاوم وعن زفر يوم يقاوم ايضا وكذا عند الشافعي ثم
 اذا برى اي زال عجزه عن الايماء بالأس وقد رعبه نظره ان كان
 يعقل الصلوة حالة المرض والعجز عن الايماء بالأس فانه يلزمه
 القضاء على الرواية الاولى وهي قوله خرت عنه ولا تسقط والا اي
 وان لم يكن يعقل الصلوة **فلا يلزمه القضاء** وضار كالمعنى عليه فانه
 ان كان الاعماء اقل من يوم وليلة قضى ما فاته زمن الاعماء وان كان الاعماء
 اكثر من يوم وليلة سقطت عنه الصلوة بالكلية ولم يلزمه قضاء شيء
 فكذا المريض العاجز عن الايماء بالأس ان كان لا يعقل الصلوة اكثر من يوم
 وليلة سقطت وان كان يعقل لا تسقط وان كثر بل تؤخر الى زمن القدرة
 قال صاحب الهداية وصاحب المنافع هو الصحيح وعلى الرواية الثانية وهي انها
 تسقط عنه اذا زاد عجزه على يوم وليلة ولو كان يعقل الصلوة لا يلزمه القضاء
 اذا برى وصححه قاضيان وصاحب المحيط واختاره شيخ الاسلام وفخر
 الاسلام وما صححه صاحب الهداية اصح والدلائل في الشرح ثم الزيادة
 على يوم وليلة من حيث الساعات عند ابي ح فاذا زاد على الدورة ساعة
 سقط القضاء وعند محمد من حيث الاوقات فاذا زادت الفوائت على خمس
 سقط والافلا وصحح في المبسوط والذخيرة قول محمد بعد ذكر الخلاف بينه
 وبين ابي يوسف ايضا ولا شك انه اجووظ وبسائه فمن اغنى عليه عند الزوال
 فاستمر الى ما بعد الزوال من انقض يسقط عنه القضاء عندهما ولا يسقط عند
 محمد ما لم يخرج وقت الظهر وهذا اذا لم يبق في المدة فان كان يبق ولا فاقته
 وقت معلوم كان يخف مرضه عند الصبح فيبقى فليلا ثم يعود الاعماء
 فهو افاقه معبرة تبطل ما قبلها من حكم الاعماء وان لم يكن لها وقت
 معلوم لكنه يبق بغنة ثم يغنى عليه فلا اعتبار لهذه الافاقه واو زال عقله
 بالبلج اكثر من يوم وليلة يلزمه القضاء عند ابي ح وعندم لا يلزمه وان قدر
 المريض على القيام دون الركوع والسجود اي ان كان بحيث اوقام لا يقدر
 ان يركع ويسجد لم يلزمه القيام عندنا بل يجوز ان يومى قاعدا وهو افضل
 خلافا لفر والثلاثة فان عندهم يلزمه ان يومى قائما وذكر في الذخيرة
 انه ان قدر على القيام والركوع دون السجود يعني يقدر ان يقوم واذا قام يقدر

ان يركع ولكن لا يقدر ان يسجد لم يلزمه القيام وعليه ان يصلي قاعدا
بالايماء قوله عليه يفهم منه انه يلزمه القعود وليس كذلك بل بخير ان شاء
يومى قائما وان شاء قاعدا فلو قال وله ان يصلي قاعدا بالايماء كان اصوب
والايماء قاعدا افضل لقربه من السجود وذكر الزاهدى انه يومى للركوع
قائما والسجود جالسا ولو عكس لا يصح رجل في حلقه جراحة تسيل اذا
صلى بالركوع والسجود لا يصلي بهما بل يصلي قاعدا بالايماء وهو الافضل
او قائما كما مر وذلك لان الصلوة بالايماء اهلون من الصلوة مع الحدث شيخ
كبير اذا قلتم في الصلوة مجلس اى تزل بوله او كان به جراحة تسيل
وان جلس اى صلى جالسا بركوع وسجود لا تسيل الجراحة ولا يسيل
البول فانه يصلى جالسا بركع ويسجد لا يجزئه غير ذلك وكذا لو كان
يحسب لو سجد سال بوله او انفلت ربحه فانه يصلى قاعدا بالايماء لما قلنا
واما لو كان يحسب لو صلى قاعدا يسيل بوله او جرحه ونحو ذلك ولو صلى
مستلقيا لا يسيل منه شيء فانه يصلى قائما بركوع وسجود لان الصلوة
بالاستلقاء لا يجوز بلا عذر كالصلوة مع الحدث فيترجم مافيه الاتيان بالاركان
وعن محمد بن النوار انه يصلى مصطجعا وبدوالعورة بمنزلة الحدث في جميع
ما ذكر من التفصيل ولو كان يحال لو صلى قائما ضعف عن المرأة واوصلى
قاعدا قدر عليها يصلى قاعدا بقراءة لان الصلوة بلا قراءة كالصلوة
مع الحدث لا يجوز بلا عذر بخلاف الصلوة مع القعود يعنى بالذى يضعف
عن القراءة الشيخ الفاني الذى لا يقدر على القراءة بالقيام اصلا اما الذى
يقدر على بعض القراءة اذا قام فانه يلزمه ان يقرأ بمقدار قدرته قائما والباقي
قاعدا والتقييد بالشيخ انفا في اذلا فرق بين الشيخ وغيره من اصحاب
الضعف ولو كان يحال او صلى منفردا يقدر على القيام واوصلى مع الامام
لا يقدر عليه بشرع قائما ثم يقعد فاذا احب ان يقرب وقت الركوع يقوم
وبركع ان قدر على ذلك والا فيصلى منفردا وقبل يصلى مع الامام وبترك
القيام ولا اعادة في شيء مما تقدم اجابا ثم المريض يقعد في الصلوة
من اولها الى اخرها كما يقعد في التشهد ان استطاع وهو قول زفر
وعليه الفتوى لانه المعهود في الصلوة وفي رواية محمد بن ابي ح يقعد كيف

شاء وقبل يقعد فيما عدا حالة التشهد كيف شاء وفي التشهد كسائر
الصلوة والفظ الاول وعند الضرورة بقدر استطاعته وفي الذخيرة
امراة خرج رأس ولدها وخافت فوت الوقت توضأت ان قدرت والا
تممت وجعلت رأس ولدها في قدر او حفيرة وصلت قاعدا بركوع
وسجود فان لم تستطعها يومى ايماء اى تصلى بحسب طاقتها ولا تفوت
الصلوة لان الصلوة لا تسقط عنها ما لم يخرج اكثر الولد ويخرج الدم
فتصير نفسها رجل شلت اى بسبب يدها وليس معه احد يوضيه
او يمسح فانه يمسح وجهه وذراعيه على الحائط بنية التيمم ويصلى ولا يجوز
له ترك الصلوة ولا تأخيرها عن وقتها ان قدر على الوضوء والتيمم بوجه
ما فالحاصل انه لا تسقط في ترك الصلوة مع الامكان باى وجه كان فانظر
ايها العاقل وتأمل في هذه المسائل التى بينها الائمة رحمهم الله هل نجد فيها
عذرا غير العجز التام لتأخير الصلوة عن وقتها فضلا عن تركها واوبلا
هى كلمة تفجع قبل معناها الغضبة استعمالها على طريق الندبة وقوله
لشاركها اى لتارك الصلوة اتفجع وادعوا الغضبة لما يلزمه بسبب تركها
من الائم العظيم الموجب للعذاب الاليم قال الله تعالى فتحلف من بعدهم
خلف اضاعوا الصلوة قبل لم يعتقدوا وجوبها وقيل تركوها ولم يحافظوا
عليها وعن جماعة ان معناه اخروها عن مواقيتها واتبعوا الشهوات فسوف
يلقون فيها قبل اى ضللا وقال الحسن عذابا طويلا وقال ابن عباس شرا
وقيل هو واد في النار اشدها حرا وابعدها قعرافيه بتريقال له المهيب
وقيل ابارني جهنم يسيل اليها الصديد والقيح كذا في اباب النفاس وعن
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه ذكر الصلوة يوما فقال من حافظ عليها
كانت له نورا وبرها نارا ونجاة يوم القيامة ومن لم يحافظ عليها لم يكن له
نور ولا برهان ولا نجاة وكان يوم القيامة مع فارون وفرعون وهامان واى بن
خلف والاحاديث في ذلك كثيرة ذكرنا طرقاتها في الشرح وان صلى الصحيح
بعض صلوة قائما حدث به في اثنا عشر مرض او عذر اخر يبيح له القعود
بنها قاعدا بركع ويسجد ان قدر على الركوع والسجود او يومى قاعدا
ان لم يستطعها او مستلقيا او على جنبه ان لم يستطع القعود

فيمهما بحسب قدرته وان كان قد صلى اول صلوة فاعدا بركع وسجد
 لمرض ثم صح من ذلك المرض في انائها وقدر على القيام بنى على
 صلوة وانمها قائما عندهما اي عند ابى ح وابى س وقال محمد يستقبل
 الصلوة لان اقتداء القائم بالقاعد لا يجوز عنده ويجوز عندهما فكذا
 بناء القيام على القعود وان صلى بعض صلوة بائنا ثم قدر على الركوع
 والسجود قائما او قاعدا يستأنف الصلوة بالاتفاق لان اقتداء من
 ركع ويسجد بالموتى غير جائز فكذلكا وهما على الائمة لا يجوز ويجوز
 التطوع قاعدا بغير عذر عليه اجماع الائمة وقد فعله النبي صلى الله
 عليه وسلم ويستثنى من ذلك سنة الفجر قائما لا يصح قاعدا بلا عذر
 وبعضهم استثنى التراويح ايضا والصحيح جواز التراويح قاعدا بلا عذر
 لكن يكره صفة القعود ما مر في المريض وان افتتح التطوع قائما ثم
 اعى اي تعب فلا بأس له ان يتوكأ اي يعتمد على عصا
 او على حائط وشئ ذلك او يفعد لانه عذر فيجوز انما قالا ولا يكره اما
 او تكأ بغير عذر فانه يكره اتسافا اما القعود بغير عذر بعد الافتتاح
 قائما فيجوز مع الكراهة عند ابى ح واحتار فخر الاسلام انه يجوز عنده بلا كراهة
 وهو الاصح وعندهما لا يجوز هذا بقعد في الركعة الاولى او الثانية اما لو
 قعد في الرفع الثاني فيذبح ارجوز عندهما ايضا في غير سنة الظهر
 والجمعة او افتتاحها ثم ادخله لا خلاف لجواز قعداء القائم بالقاعد
 في النوافل اتسافا وجوز صدوه ان يطوع على الدابة ايماء المسافر بالانق
 والمبهم عند ابى ح صلوة التطوع على الدابة بالائمة الى اي جهة
 توجهت جائزة لمن كان خارج المصر ليس بين ائمة سوا كل مسافر او غير
 مسافر عند جمهور العلم غير مالك فانه شرط كونه مسافرا وذكره في الدخيرة
 عن محمد وليس مشهورا عنده وعن ابى يوسف انها تجوز في المصر ايضا
 بلا كراهة ايضا وعن محمد تجوزها ولا تجوز عند ابى ح في المصر صلايا ذكره
 المص غير شديد وثم يسهل في الشرح واو افتتاحه خارج المصر ثم دخله قبل
 الغرغ قبل يتمها بالائمة على الدابة وقيل يتمها بالنزول على الارض وعليه
 الاثرين وانزل بعد ما فتحها كما قبل الفراغ يسر ويتمها بركوع وسجود

واراد

واوصلى بهضها نازلا ثم ركب لا يني وعن ابى س يستقبل فيها وكذا
 عن محمد وعن زفر بنى فيها اما صلوة الفرائض على الدابة فتجوز
 ايضا لكن بالاعذار التي ذكرناها في التيم من خوف المرض او العدو
 او السبع او الطين فاذا خاف على نفسه او دابته من سبع او كافر في
 طين يغيب الوجه فيه لا يجزئ مكانا جافا وكان مريضا يحصل له بالنزول
 والركوب زيادة مرض او بطورء جاز له الائمة بالمرض على الدابة واقفة
 مستقبل القبلة انما يمكنه ذلك والافق قد لا يمكنه وكذا شيخ ركب دابة
 ولم يقدر على النزول او كان بحيث لو نزل لا يقدر على الركوب او امرأة
 لبس معها محرم ولا تستطيع النزول والركوب بنفسها قائما يصليان عليها
 اي على الدابة وكذا لو كان الدابة جوحا لو نزل لا يمكنه ركوبها الا بعدا
 ولا تلزم الاعادة عند زوال العذر في جميع ذلك والمصلي على الدابة يومي
 بالركوع والسجود ويجعل السجود اخفض من الركوع كما لمريض المصلي
 قاعد بالائمة لما تقدم ولو سجد على شئ وضع عنده على ظهر الدابة
 او سجد على سرجه لا يجوز ذلك السجود ولا يكون سجودا بل ايماء لان
 الصلوة على الدابة شرعت بالائمة ولو كانت على سرجه نجاسة كثيرة
 او في ركابه فانما لا تمنع جواز لصلوة على قول الاثر وقيل تمنع والاول
 هو ظاهر الرواية فروع راكب الدابة المتوجهة الى القبلة انحرقت دابته
 عنها وهو في الصلوة لا يجوز صلوة ذكره الحلواني يعني اذا كان الانحراف
 قدر ركب على ما تقدم من الخلاف وواصل في شق محمل والدابة واقفة جاز
 ان ركز تحته حشبة كالصلوة على العجلة الموضوعية على الارض واقفة
 فيكون كالصلوة على السرير وان لم يكن تحت المحمل حشبة او كان الدابة اسير
 فمضى صلوة على الدابة كما اذا كانت العجلة سائرة لا تجوز الفرض الا لعذر
 والواجبات من الوتر والمندور وما لزم بالشروع وصلوة الجنساة وسجدة
 التلاوة التي تليت حال النزول كلها بمنزلة الفرض اما السنن الرواتب فكسائر
 النوافل وعن ابى ح حنيفة انه ينزل لسنة الفجر ولا تصلي على الدابة بلا عذر
 انما كرها وواصل الفرض في السفينة قاعدا من غير عذر يجوز عند
 ابى ح وقال لا يجوز الا من عذر بان يحصل له دوران الرأس بالقيام او غيره من

الاعذار لان القيام ركن فلا يترك الا بعذر وله ان دوران الرأس فيها غالب
وان غالب كالحقق والقيام افضل عنده وكذا الخروج والصلوة على الارض
افضل ان امكن والخلاف في السائرة ومثلها مربوط في الجملة ان كانت
تضطرب شديدا فان لم يكن الاضطراب شديدا او كانت مربوطة بالشط
فقبل هو على الخلاف ايضا والصحيح عدم الجواز انفاقا وفي الايضاح
ان كانت موقوفة في الشط وهي على قرار الارض فصلى جاز لان حكمها
حكم الارض ولا فلا يجوز ان امكنه الخروج لانها اذا لم تستقر فهي
كالعادة انتهى والناس عن هذه المسئلة غافلون ثم المصلي في السجدة
يلزمه استقبال القبلة عند الافتتاح وكما دلت لانها بمنزلة البيت في حقه
حتى لا يتطوع فيها مومنا مع قدرته على الركوع والسجود * والثالثة
من الفرائض القراءة * وهي تصح الحروف بلسانه بحيث يسمع نفسه فان
صحح الحروف من غير ان يسمع نفسه لا تكون ذلك قراءة في اختيار
الهدى واني والفضل وقيل اذا صحح الحروف يجوز وان لم يسمع نفسه
وهو اختيار الكرخي وفي المحيط الاصح قول الشيخين وفي الكافي قال شمس
الائمة الحلواني الاصح انه لا يجزيه ما لم يسمع اذاه ويسمع من يقربه انتهى وعلى
هذا كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعتاق والاستثناء والتسمية على
الذبيحة والبيع وجوب السجدة بتلاوته ونحو ذلك لا يصح عند الشيخين
ما لم يسمع نفسه ومن يقربه والقراءة فرض في جميع ركعات النفل
وكذا في جميع ركعات الوتر لان له شبهة بالسنة وكذا تفرض القراءة
في كل الفرض في ذوات الركعتين كالفجر والحجزة ونحوهما اما في ذوات
الاربعة كظهر المقيم وعصره وعشائه وكذا في ذوات الثلث كالغروب
فرض القراءة انما هو في الركعتين من كل منها حال كون الركعتين بغير
عدهما اي سواء كانت في الاولين والاخرين او الاولى والثالثة او الاولى والرابعة
او الثانية والثالثة او الثالثة والرابعة وعند الشافعي القراءة فرض في جميع
ركعات الفرض وعند مالك في الاكثر وعند زفر في ركعة واحدة وعند
البعض ليست فرض بل هي مستحبة والدلائل في الشرح والافضل
ان يقرأ في الاولين كذا ذكره القندوري في شرح مختصر الكرخي وهو

يفيد انه لو لم يقرأ فيها لا يكره والصحيح انه يكره ان كان عاديا وسجد
للسهو ان كان ساهيا لان تعيين القراءة في الاولين واجب واذا قرأ
في الاولين فهو في الاخر بين مخير ان شاء قرأ وان شاء سجد ثلث تسبيحات وارشاء
سكت مقدار ثلث تسبيحات وقبل مقدار تسبيحة والقراءة افضل ثم
التسبيح افضل من السكوت وقراءة الفاتحة وحدها سنة وقبل مستحبة
وروى الحسن عن ابي حنيفة انها واجبة في الاخر بين يجب سجود السهو بتركها
ساهيا ورجحه ابن الهمام في شرح الهداية وعلى هذا يكره لاقتصار
على التسبيح او السكوت ثم لما بين محل الفرض من القراءة شرع في بيان
مقداره فقال واما التقدير اي بيان ما هو فرض من مقدار القراءة
فالفرض قراءة اية واحدة في كل ركعة فرضت فيها القراءة وار اي ولو
كانت تلك الاية قصيرة نحو قوله تعالى ثم نظروا هذا عند ابي حنيفة
اظهر الارباب عنه وفي رواية ما يطلق عليه اسم القرآن ولم يشبه خطاب
احد وعلى هذه الرواية لا يجزي نحو ثم نظر وعندهما وهي رواية عنه
ايضا ثلث ايات قصار نحو ثم نظر ثم عيسى ويسر ثم ادبر واستكبر او اية
طويلة مقدار ثلث ايات قصار وذكر في الاسرار ان ما قالا احتياط واما اذا
قرأ اية هي كلمة واحدة نحو قوله تعالى مداهمتان او حرف واحد نحو وص
ون فان كل حرف منها آية عند بعض القراء فقد اختلف المساجخ فيه اي
في كونه مجزيا عن الفرض والاصح انه لا يجوز لانه لا يسمى قاربا به وارقاء آية
طويلة نحو آية الكرسي وآية المدائنة وهي قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا
تدابرتن يدن الى اخرها فقرأ البعض اي النصف منه في ركعة والبعض
الاخر في الركعة الاخرى فقد اختلفوا فيه ايضا قال بعضهم لا يجوز
لانه دون اية والاصح انه يجوز على قول ابي حنيفة وكذا على قولهما لانه يزيد
على ثلث ايات قصار والذي لا يحسن ان يقرأ الاية احسدة لا يلزمه
التكرار اي تكرار تلك الاية عنده اي عند ابي حنيفة وعندهما يلزمه التكرار
ثلث مرات واما القنادر على قراءة اية لو كرر نصفها مرتين او اكثر فلا
يجوز عنده والقادر على ثلث ايات لو كرر اية لا يجوز عندهما * الرابعة من
الفرائض الركوع * وهو اي الركوع المفروض طأطأ الرأس اي خفضه

ليكن مع انحناء الظهر لانه هو المفهوم من موضوع اللغة ولذا قال وان طأطأ
 رأسه قليلا اى قدرا قليلا ولم يعدل اى ولم يصل الى حد الاعتدال
 من الركوع ان كان الى الركوع الكامل اقرب منه الى القيام جاز ركوعه
 لان ما قرب من الشيء اعطى حكمه وان كان الى القيام اقرب بان لم يحزن
 ظهره بل طأطأ رأسه مع ميلان في تكبيرة لا يجوز ركوعه لانه لا يعد ركعا
 بل قائما رجل انتهى الى الامام وهو راكم فكبر ذلك الرجل ووقع تكبيره
 وهو اى والحال انه الى الركوع اقرب منه الى القيام فصلاته فاسدة لعدم
 صحة شروعه لان الشرط وقوع تكبيرة الاحرام في محض القيام ولم يوجد
 رجل احرب بلغت حد وثبه الى الركوع بخفض راسه في الركوع تحقيقا
 للانتقال من القيام الى الركوع وذكر في عيون الفتاوى اذا ادرك الرجل
 الامام واقفاده في ركعة بعدما سجد الامام لتلك الركعة سجدة فرغم المقتضى
 وسجد سجدتين مع الامام تفسد صلواته لانه انفراد صلوة ركعة كاملة في موضع
 فرض فيه عليه الاقتداء ولو انه ادرك الامام بعدما راكم وهو بعد في السجدة
 الاولى فركم وحده وسجد السجدتين مع الامام لا تفسد صلواته وان
 كانت لا تختص له تلك الركعة لان زيادة مادون الركعة غير مفسدة للصلوة
 ولذا ذكر المقتضى قبل ركوع الامام رفع رأسه قبل ان يركع الامام لم يجز ذلك
 لركوع حتى لو لم بعده عند ركوع الامام ونفى على صلاته مع الامام فسدت
 صلواته وان ادركه الامام وهو في الركوع بعد اجزائه اجزا لمقتضى
 ذلك الركوع عند اخذ الاقارفر واذا انتهى الى الامام وهو اى الامام راكم
 فكبر لمؤتم تكبيرة الافتتاح ووقف حتى رفع الامام رأسه من الركوع لا يصير
 المقتضى مدركا لتلك الركعة بل يكون مسبوقا بها وكذا لو وقف بعد التكبير
 بل راكم لكن وقف ركوعه مع رفع الامام رأسه الى حد هو الى القيام
 اقرب وقال زفر يصير مدركا لتلك الركعة ثم اعلم ان مدرك الامام
 في الركوع لا يحتاج الى تكبيرتين خلافا لبعض واوتوى بتلك التكبيرة الواحدة
 الركوع لا افتتاح حاز وافتتبه بشرط وقوعه في حال القيام كما تقدم
 مركبة لركوع متعلقة نادى ما يطلق عليه اسم الركوع اذ عند اى حنيفة
 ومحمد رح خلافا لشرط الطائفة على ما يذاه وذكر في الشرح اى شرح

الاسيحاني انه ان لم يقل ثلث تسبيحات او اى تكبيرة فقد ارد ذلك لا يجوز ركوعه
 وهذا قول شاذ كقول ابي مطيع البلخي بفرضية التسبيحات الثلاث في الركوع
 والسجود حتى لو نقص واحدة لا يجوز ركوعه ولا سجوده وكذلك ركبة
 السجود متعلقة نادى ما يطلق عليه اسم السجود وهو وضع الجبهة على
 الارض وذكر في زاد الفقهاء وكذا في غيره ان ادنى تسبيحات الركوع
 والسجود الثلاث وان الاوسط خمس مرات والاكمل سبع مرات لقوله عليه
 السلام اذا ركع احدكم فليقل ثلث مرات سبحان ربى العظيم وذلك ادناه
 واذا سجد فليقل سبحان ربى الاعلى ثلث مرات وذلك ادناه والمراد ادنى
 ما يحصل به السنة ولذا ذكره النقص عن الثلاث واذا كان الثلاثة ادنى
 والمستحب الا يتسارعت ان تكون الاوسط تحسنا والاكمل سبعا ويزيد
 المنفرد ماشاء مع الايتسار اما الامام فلا يزيد على الثلث الا برضى الجماعة
 والخامسة من الفرائض السجدة وهى فريضة تنادى بوضع الجبهة
 على الارض او ما يتصل بها بشرط الانخفاض الزائد على نهاية الركوع مع
 الخروج عن حد القيام والكمال فيه وضع الجبهة والانف والقدمين واليدين
 والركبتين لقوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اسجد على سبعة اعظم على
 الجبهة واليدين والركبتين واطراف القدمين والانف داخل في الجبهة لان
 عظمهما واحد وان وضع جبهته دون انفه جاز سجوده بالاجماع ولكن
 ان كان ذلك من غير عذريته ذكره في المزيد والمفيد وذكر في التحفة
 والبدائع انه لا يكره والاول اظهر لما روى انه عليه السلام كان اذا سجد
 امكن انفه وجبهته من الارض ون وضع انفه دون جبهته فكذلك يجوز
 سجوده واكن يكره ان كان بغير عذر عندى حنيفة وقالا لا يجوز السجود
 بالانف وحده الا اذا كان بجبهته عذر وهو رواية اسد بن عمرو عن ابي ح
 وفي الزاهدى ذكر الانتف وهو اسم لما صلب دليل على انه لا يجوز السجود
 على الاربية وان عليه ان يمكن ما صلب منه وفي كفاية المجالس عن ابي ح
 اذا وضع اربية انفه لا يجوز وانما يجوز اذا وضع عظم انفه ولو وضع خده
 في السجود ووقفه وهو ما فى الحديثين من الحك لا يجوز سجوده بالاجزاء
 وان اى ولو كان ذلك من عذر مانع من لزوم السجود على الجبهة

او الانف بل اذا عرض العذر المانع بومي بالسجود ايماء ولا يسجد على خده
ولا ذقنه لسقوط السجود عنه بوجود العذر في محله وهو الجهة والانف
ووضع اليدين والركبتين في السجود ليس بواجب اى بفرض بل هو سنة
عندنا خلافا للزفر والسافعي فان ذلك فرض عندهما حتى لو سجد رافعا
يديه اوركتيه لا يجوز سجوده عندهما وكذا عند الامام احمد للحديث المتقدم
ولسان السجود بتحقيق بدونه وتام تحقيقه في الشرح ولو سجد ولم يصح
قدميه او احدهما على الارض لا يجوز سجوده ولو وضع احدهما
على الارض على قدم واحدة وقبل فيه رويان وذكر الترمذي ان البيهقي
والقدمين سواء في عدم الفرضية وذكر الاكل انه الحق وهو بعيد عنه على
ما قررناه في الشرح والمراد من وضع القدم وضع اصابعها وان وضع اصبعها
واحدة او وضع ظهر القدم بلا اصابع ان وضع مع ذلك احدى قدميه صح
والافلا وفهم منه ان المراد بوضع الاصابع توجيهها نحو القبلة ليكون الاعتماد
عليها والافهم وضع ظهر القدم وقد جعلوه غير معتبر وهذا مما يجب التنبيه له
واكثر الناس عنه غافلون ولو سجد بسبب الزحام على فخذه جاز وكذا
لو كان به عذر منعه عن السجود على غير الفخذ يجوز سجوده على الفخذ
في المختار ولا يجوز بلا عذر على المختار كذا في الخلاصة ولو وضع كفه
بالارض وسجد عليها يجوز على الصحيح ولو بلا عذر الا انه يكره وهو اى
السجود على الفخذ قول ابي ح ولم يرو عن الامامين مخالفتهم وان سجد
على ركبتيه لا يجوز سجوده سواء كان به عذر او غير عذر بل هو ايماء وفي الزاهدي
عن الحسن الاصم انه اذا سجد على فخذه اوركتيه بعذر جاز والافلا وان
سجد على ظهر رجل وهو اى ذلك الرجل السجود على ظهره في الصلوة
التي يصلها الساجد يجوز سجوده وان سجد على ظهر رجل ليس في
الصلوة انى هو فيها لا يجوز سجوده لان الضرورة انما يتحقق عند الاشكال
في الصلوة لا عند عدمه والحوار بخصوص بعذر الازدحام فلا يجوز
بدونه واو كان موضع السجود ارفع اى اعلى من موضع القدمين ان كان
ارتفاعه مقدار ارتفاع البنتين منصوبتين جاز السجود عليه والا اى وان
لم يكن ارتفاعه ذلك بقدر بل كما زيد فلا يجوز السجود عليه واراد باللية

في قوله

في قوله مقدار البنتين لبنة بخاري وهي ربع ذراع عرضه ست اصابع
فقد اراد ارتفاع البنتين المنصوبتين نصف ذراع شئ عشر اصبعه في الزاهدي
لو سجد المريض على دكان دون صدره يجوز كالصحيح ولا قرب ما ذكر
المص ولو سجد على كور عمامته وهو د ورهسا بقل كور العمامة
وكورها اذا دارها ولفها وهذه العمامة عشرة اكواري ادوار او سجد على
فاضل توبه اى الذى هو لابسها اذا وضع كور العمامة او فاضل الثوب
على شئ طاهر جاز سجوده عندنا خلافا للشافعي واحدا فان عندهما
لا يجوز والدلائل في الشرح وبشرط في صحة السجود على كور العمامة
كون ما سجد عليه منها متصلا بالجهة ولو سجد على ما اتصل بما فوق
الجهة لا يجوز ولا بد ان يسجد في سجوده عليها بحجم الارض كما في السجود
على القطن ونحوه ومع هذا كله يكره اذا كان بلا عذر ولو بسط كفه او زبله
على شئ نجس فمسجد عليه لا يجوز سجوده في الاصح وقيل في رواية
يجوز وصححه المرغباني ولبس شئ وان اعاد السجود في هذه الصورة
على مكان طاهر صحت بالاتفاق واو وضع كفيه او بسط خرقة على شئ
طاهر للبرد او للزب وسجد على ذلك جاز والكلام انما هو في
الكراهة اى الكفين فيكره بلا عذر واما الخرقة ونحوها فالصحيح عدم
الكراهة وعن ابي ح انه صلى في المسجد الحرام على الخرقة فنهاه رجل
فقال له الامام من اين انت فقال من خوارزم فقال الامام جاء التكبير من ورائي
اى تعلمون منا ثم تعلموننا هل تصلون على البردي في بلادكم قال نعم قال
يجوز الصلوة على الخشب ولا تجوزها على الخرقة فالحاصل انه لا كراهة
في السجود على شئ مما فرش على الارض خلافا لما لك فيما ليس من
جنس الارض كالجلد والمسخ والمنسوج من قطن او كان فان عنده يكره
السجود على ذلك والتقييد بالطاهر انما هو لازم في وضع الكف كما مر
اما غير الكف فانه لو بسط على نجس بحيث يمنع وصول اثر النجاسة من
الريح واللون يجوز على ما مر في فصل النجاسة ثم البسط لدفع الحرا والبرد
لا كراهة فيه واما لدفع التراب فان كان لدفعه عن عمامته او توبه لا يكره
وان كان لدفعه عن وجهه او عن جبهته مع عدم التضرر فانه يكره ومن صلى

على القباء ونحوه يجعل موضع الكتف تحت رجله ويسجد على زبانه
لانه اقرب الى التواضع وان سجد على الثلج فانه ان لم يلبده بان يكبسه
حتى يتداخل ويلزق ببعض اجزائه ببعض وكان الثلج بحيث يغيب
وجهه اى وجه الساجد فيه ولا يجده حرمه لم يجوز
سجوده عليه لعدم استقرار رجليه على الارض او ما يتصل بها وان لم يجز
سجوده عليه وعلى هذا اذا التفتش رطباً او ناساً فسجد عليه
ان لبده حتى لا يتسفل بالتسفل جاز والا فلا وكذا الحكم اذا سجد على التبن او
العطن الخلوح او الصوف ونحوه ان لم تستقر جبهته بتمام التسفل
لا يجوز سجوده وكذا كل محشو كالفراش والوسائد وكذلك كور العمامة
ما لم يكبسه حتى ينتهي تسفله ويجوز الصلاة لا يجوز سجوده ولو سجد
على الارز او على الحياورس وهو نوع من الدخن او على الذرة لا يجوز
شيخو لانها للاستهساوا لانها لا تستقر بعضها على بعض فلا يمكن
انتهاء التسفل فيها ولو سجد على الخنطة او الشعر يجوز لان
جناحتها تستقر بعضها على بعض خشونة ورخاوة في اجسامها
اما الارز ونحوه من الحبوب او الخلاء ج شبهه من النفوس اذا كان شيء
منها في الجواني جاز السجود عليه ذلك عبر منخل في الجواني بحيث
لا يتسفل بالكبس وسئل نصير من يحيى عن يضع جبهته على حجر صغير
هل يجوز سجوده ام لا قال ان وضع اكثر جبهته على الارض اى مع ذلك
الحجر لانه من جملة الارض يجوز والا فلا كذا في المحيط وفي التبيين ايضا
وحد الجهة طولا من الصدغ الى الصدغ وعرضا من اسفل الحاجبين
الى حرف الفخف وان لم يضع ركبتيه في السجدة على الارض يجوز سجوده
هو المختار لما تقدم ان وضعهما ليس بفرض * والسابعة من الفرائض
القعدة الاخيرة * التي تكون في اخر الصلوة سواء تقدمها قعدة اولى وقدر
الفرض في القعدة هو القعود مقدار ادى قراءة التشهد وهو اسرع
ما يكون مع تصحيح اللفاظ لقوله عليه السلام اذا قلت هذا الوضوء فقلت هذا
فقد تمت صلواتك علق التمام باحد الشبهين اما بقول التحيات الى اخره واما
بالقعود قدر ذلك القول والمراد من التشهد التحيات لله الى عبده ورسوله لاما

زعم البعض انه لفظ الشهادتين فقط وتظهر فرضيتها اى ثمرة فرضية
القعدة في هذه المسائل وهى رجل صلى اظهر ونحوها بخسا باز قيد
الخامسة بالسجدة ولم يقعد على رأس الرابعة اطلعت فرضيتها اى فرضية
صلوته ونحوها صلوة نفل عند ابي ح و ابي يوسف اما عند محمد فبطل
اصل صلوة وخرجت من كونها صلوة وكذا لو لم يقعد على الثالثة المعرب او بانية
الفجر حتى قيد ركعة اخرى بالسجدة والثانية من المسائل المسافر اذا
اقتدى بالمقيم في صلوة فائنة لا يصح فتدأوه لان لقعدة الاولى فرض
في حق المسافر دون المقيم ويكون اقتداؤه به اقتداء المفيض بالتسفل
وهو غير جائز عندنا قيد بالفائنة لانه لو اقتدى به في الوقتية يصح لان صلوة
تصيران بها باقتدائه به في الوقت لا بعد الوقت والثالثة من المسائل اذا ذكر
المصلي بعد تمام الصلوة والقعود قدر التشهد سجدة الاولى فعاد اليها
اى سجدة التلاوة بار سجدتها ارتفعت اى زالت القعدة حتى انه اولم
يقعد قدر التشهد بعد ما سجد للتلاوة فسدت صلوته لانه لم يقعد
منها وهى القعدة الاخيرة والرابعة من المسائل اذا قام المصلي في قعدة
الاخيرة كلها فلما انتهى اى فوقت انتهائه يفرض عليه ان يقعد قدر
التشهد وان لم يقعد فسدت صلوته لان الافعال في الصلوة حالة نوم
لا تحسب ولا تعتبر بعده رها لا عن اختيار فكان وجهها كعدمها كما اذا
قراء في الصلوة نائما وقام او ركع او سجد نائما وهذا في القيام وقراءة
والركوع والسجود مقرر واما القعدة فقيل تعتبر من النائم والاصح انها لا تعتبر
لانها من اجزاء العسادة فلا تأدى لاختيار وهذه المسئلة وهى وقوع
بعض افعال الصلوة حالة النوم يكثر وقوعها لاسيما في النزوح خصوصا
في ايام الصيف والانس عن هذه المسئلة فاعلمون * والسابعة من الفرائض
وهى اجدى المسئلتين الخلاف فيها وهى الخروج من الصلوة بفعل
المصلي فانه فرض عند ابي ح خلافا لما على ما ذكره ابو سعيد البرقي حتى
ان المصلي اذا حدث عمدا بعد ما قعد قدر التشهد او تكلم او عمل عمدا في
الصلوة كالاكل والشرب وغير ذلك تمت صلوته بالاتفاق تمام جميع فرائضها
وبسبب الحدث من غير تعمده في هذه الحالة كذلك تمت صلوته

عندهما ولم يبق عليه الا شيء واجب وهو السلام وقال ابو حنيفة بنوضاً ومخرج
عن الصلوة بفعاله قصد الكونه فرضاً ببقائه عليه من فرائضها حتى لو لم ينوضاً
ولم يخرج بصلته تبطل صلوة ويتن على هذا الاصل وهو كون الخروج
بفعل المصلي فرضاً عنده لا عندهما مساوئ تلقب بالاثني عشرية وهي
التيتم اذا رأى الماء وقدر على استعماله بعد ما قعد قدر التشهد وكذا المقتدى
بالتيم اذا رأى الماء في هذه الحالة وعنده ان امامه قادر على استعماله او كان
المصلي ماسحاً على الخف فانقضت مدة مسحه بعد ما قعد قدر التشهد
او خلع خفيه او احدهما حقيقة او حكماً بعمل يستبرح حيث ان من
رأه لا يظنه خارج الصلوة قيده لانه لو خلعه بعمل كثير لا يثب في الخلاف
لوجود الخروج بصلته او كان المصلي امياً فتعلم سورة بعد القعود
قدر التشهد بان تذكرها او اها مكتوبة ففهمها من غير تكلف
حتى لو تعلمها من غير لا يثب في الخلاف لخروجه بصلته حيث كان
المصلي طارياً فوجد ثوباً قدر على لبسه بعد ما قعد قدر
التشهد او كان المصلي مومياً غير قادر على الركوع والسجود فقدر على
الركوع والسجود بعد القعود قدر التشهد او تذكر المصلي في هذه الحالة
ان عليه صلوة قبل هذه الصلوة وهو صاحب ترتيب او احدث
للانام الفسار في هذه الحالة فاستخلف امياً وطلعت عليه اي على
المصلي الشمس وهو في صلوة الفجر في هذه الحالة او دخل وقت العصر
وهو في صلوة الجمعة في هذه الحالة او كان المصلي ماسحاً على الخبيرة
فسقطت عنه بره في هذه الحالة او كان صاحب عذر فانقطع عذره في هذه
الحالة واستمر الانقطاع حتى استوعب وقت صلوة بان انقطع وهو في هذه
الحالة من صلوة الظهر واستمر الانقطاع حتى خرج وقت العصر في
هذه المسائل اثني عشرة فسد صلوة عند ابي حنيفة من الخروج من الصلوة
بامر آخر غير صلته وقال نعم صلوة بناء على لاصل المذكور ونعم
بحقه وتحقيقه في الشرح وقد زيد على هذه المسائل ما لو صلى بالجماسة
افقد ما يزيلها ثم بعد ما قعد قدر التشهد قدر على ازالتهما وما اذا
دخل وقت من الثلاثة في قضاء فائتة في هذه الحالة وما اذا اعتقت وهي

تصلي بغير قناع في هذه الحالة فلم تستر على الفور * والثامنة من
الفرائض * وهي اثنان من المختلف فيهما تعديل الاركان فانه عند
ابي س فرض لما ذكرنا من الحديث اي حديث ابن مسعود المتقدم في اول
ذكر الفرائض وعندهما تعديل الاركان من الواجبات لا من
الفرائض وسئل محمد عن ترك الاعتدال في الركوع والسجود فقال اني
اخاف ان لا يجوز صلوة وكذلك عن ابي حنيفة وعن السرخسي من ترك الاعتدال
يلزمه الاعتدال اي يلزمه ان يعد الصلوة بالاعتدال ومن المشايخ من قال
يلزمه ويكون الفرض هو الثاني والمختار ان الفرض هو الاول والثاني
جبر الخلل الواقع فيه بترك الواجب وكذا كل صلوة اديت مع الكراهة
التحريرية يجب اعادتها والفرض هو الاول والثاني جابر قال ابن الهمام في
شرح الهداية وكذا القومة من الركوع والجلوس بين المحدثين والطمانينية
فيهما كلمها فرائض عند ابي س وعندهما هي سنن على ما ذكر في الهداية
وقال ابن الهمام في شرحها ينبغي ان تكون القومة والجلوس واجبتين
لمواظبة النبي عليه السلام عليهما ولقوله عم لا تجزى صلوة لا يقيم الرجل
فيها ظهره في الركوع والسجود ويدل عليه ما ذكره فاضلنا فيما هو
المصلي اذا ركع ولم يرفع رأسه من الركوع حتى خر ساجداً ساجداً يجوز
صلوته عند ابي حنيفة ومحمد وعليه السهو وفي القية وقد شدد القاضي الصدر
في شرحه في تعديل الاركان جميعاً تشديداً لم يوافقوا واكثر كل ركن واجب
عند ابي حنيفة وعند ابي س والشافعي فريضة فيمكث في الركوع والسجود
وفي القومة بينهما حتى يطحن كل عضو وهذا هو الواجب عند ابي حنيفة
حتى لو تركها او شيئاً منها ساهياً يلزمه السهو واوتركها عمد اكره اشد الكراهة
ويلزمه ان يعد الصلوة وتكون معتبرة في حق سقوط الترتيب ونحوه كمن طاف
جنباً يلزمه الاعادة ولا معتبر هو الاول كذا هداية التمهيد وما سواه اي ما عدا تعديل
الاركان من الواجبات جملة اشياء منها تعيين قراءة الفاتحة فان قراءتها
واجبة عندنا وعند الاثني الثلاثة فرض ومنها تعيين القراءة المفروضة
في الصلوة في الركعتين الاوليين منها ومنها الإقتصار فيهما اي في
الركعتين الاوليين على مرة واحدة في كل واحدة اي يجب ان تكون الفاتحة

في كل ركعة من الاولين واحسدة حتى لو كررها في ركعة كره ان عمدا ووجب
سجوده السهو او سهوا لمخالفة المتوارث وقيد بالاولين لان الافتصار فيها
على مرة في الآخرين ليس بواجب حتى لا يلزم سجود السهو بتكرار الفاتحة
فيهما سهوا ولو لم يعمده لا يكره عالم يؤد الى التطويل على الجماعة او اطلالة
الركعة على ما قبلها و من الواجبات تقديمها اي تقديم الفاتحة على السورة
المواظبة و منها ضم السورة او ما يقوم مقامها من الايات التي تعدل
السورة اليها اي الى الفاتحة في الاولين للمواظبة ايضا وهو سنة عند الاثمة
الثلاثة و من الواجبات الجهر في القراءة فيما يجهر فيه بها كالقنجر والجمعة
وتحويها و منها المخافة بالقرلة فيما يخاف فيه بها كالظهر وتحويها
و منها قراءة القنوت في الوتر و منها قراءة التشهد في القعدة اي الاولى
والاخيرة وهو ظاهر الرواية وفي رواية قراءة التشهد واجبة في القعدة
الاخيرة فقط في الاولى سنة والاصح ظاهر الرواية انها واجبة في القعدة
و من الواجبات القعدة الاولى ومنها سجدة التلاوة فانها مع كونها واجبة
في نفسها فهي من واجبات الصلوة ايضا اذا تلبت فيها حتى لو اخرها
عن تحصيلها سهوا يجب سجود السهو ومنها سجدة السهولة جبرلا وقع من
الحال في الصلوة اكلامها وهو واجب و منها تكبيرات صلوة العبد
الموكل بخمس غير ترك ايضا والمراد التكبيرات الزائدة واما تكبيرة الاحرام
فهي من تكبيرة الركوع والسجود سنة الاركوع ركعة الشائبة فان تكبيرة
واجب لنفسه واجب وهي الزائدة و منها الاستقبال من الفرض الذي
هو عليه الى الفرض الذي بعده فانه واجب حتى لو اخل به كما ذكره
ركعتين يجب سجود السهو لاستقباله من الفرض الى غير الفرض الذي
بعده وهو السجود وكذا في سجدة ثلاث سجدة او قعدة على نهوض الى الثانية
او الى رابعة ثم قام ونحو ذلك مما يدخل فيه بين الفرضين شيء يس بغير
مكر رعية الترتيب فيما شرع مكر را من الافعال في كل صلوة او في كل
ركعة على ما ينشأ في الشرح و نحوه من الصلوة بلفظ اسلام واجساد
انها ولم يذكرهما المصنف وما يبان من سنة الصلوة من استدائها الى
انها على الترتيب فانه اذا اراد الرجل ان يدخل في الصلوة نوى

وهي شرط كما مر واخرج يديه من كفيه عند التكبير وهو ادب و ليس
بفرض في شيء من الصلوة خلافا لمن لا علم له بالفقه من المصنفين فيه
على ما ينشأ في الشرح ثم اذ انوى تكبيرة الاحرام ورفع يديه وهو سنة
والا فضل كون الرفع مع التكبير ابتداء عند ابتداء وانتهائه عند انتهائه
ودكر في الهداية انه يرفع يديه ولا ثم يكبر فانه قال والاصح انه يرفع اولا ثم يكبر
انتهى والمعية احتياط شيخ الاسلام وصاحب التحفة وقاضي خان واخرون
وذكر الزاهد عن البجلي انه قال هذا قول اصحابنا جبرلا وقبل يكبر اولا
ثم يرفع ولو ترك الرفع دائما من غير عذر يا نعم لان تركه احسانا والسنة ان يرفع
الرجل يديه حتى يحاذي اي يقابل ياهاميه حتى اذنيه وفي فتاوى قاضي خان
يمس طرف ياهاميه شحمة ذنبه وعند الاثمة الثلاثة يرفع يديه الى منكبيه ولا شك
ان يديه اذا اراد منهما الكفان فاذا كانا حذاء منكبيه يكون طرف ياهاميه
حذاء شحمة ذنبه وبفراج اصابعه حال الرفع لكن لا يفرج بكل
التفرج كما انه لا يضم كل يضم بل يتركها على العادة وبوجه حالة
الرفع بطن كفيه نحو القبلة اكمال الاقبال عليها وقال بعضهم يجعل
بطن كل كف الى الكف الاخرى واما المرأة فانها ترفع يديها عند
التكبير حذاء ثدييها بحيث تكون رؤس اصابعها حذاء منكبيها لانه استر لها
وقيل هذا في حق الحرة اما الامة فيكازر جعل وفي رواية الحسن عن ابي ح
ان المرأة كالرجل والصحيح الاول والمفتدى يكبر تكبيرا مقسرا بتكبير
الامام عند ابي ح وعندهما يكبر بعد تكبير الامام والخلاف انما هو
في لا فضلية لافي الجواز وقد تقدم ثم يضع يديه على يساره بعد التكبير
ولا يوسلها عندها خلافا لما لك لما روى انه عم كان يأخذ شماله بيده
ويقبض بيده اليمنى راسغ يده اليسرى اي السنة ان يجمع بين الوضع
والقبض بجما وكيفية ان يضع كفه اليمنى على كفه اليسرى ويخاف
الابهام والمصير على الراسغ ويسطر الاصابع اثنت على الذراع ويضعها
الرجل تحت السرة وعند الشافعي على الصدر وهو رواية عن مالك
واحد والمرأة تضع يديها تحت ثدييها بالاتفاق لانه استر لها ثم الوضع
سنة لكل قيام فيه ذكر مسنون عند ابي ح وابي س وعندهم سنة لكل قيام

فيه قراءة فيضع في حال الشاء والقنوت وصلوة الخساسة عندهما لا عنده
 ويرسل في القومة بين الركوع والسجود وبين تكبيرات العبد بين انصافا
 ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك الى اخره أي وتبارك اسمك وتعالى جدك
 ولا اله غيرك وكذا روى عن النبي عم واكار الصحابة وان زاد بعد قوله
 وتعالى جدك وجل ثناؤك لا تمنع من زيادته وان سكيت عنه لا يؤمر به
 لانه لم يذكر في الاحاديث المشهورة والاولى تركه الا في صلوة الخساسة ويقول
 ايضا بعد الشاء اوقبله اني واجهته وجهي للذي فطرس السموات
 والارض حقيقا وما اتان من المشركين الى اخره عند أبي س. وتمايمه قل ان
 صلوتي ونسكي وحياي ومما نى لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت
 وانا اول المسلمين وعند الشافعي يقتصر عليه ثم في رواية عن أبي س
 يقول المتوجه قبل التكبير والنية وفي رواية بعد التكبير وعندهما يقول
 المتوجه ان شاء قبل الافتتاح ولما كان ظاهر كلامه ان يأتي به قبل
 التكبير عندهما لانه المبادر من الافتتاح قال يعني قبل النية ولا يقول ذلك
 بعد النية قبل التكبير بالاجماع وهو الصحيح كذا يفصل بين التكبير والنية
 وعلم بقيد الاجماع ان مراده في قوله قبل التكبير أي قبل التكبير والنية
 ايضا كما قيدناه به ثم بعد الاستفتاح يتعوذ لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن
 الاية وقد تكلمنا عليها في الشرح ثم المختار في حفظه عند صاحب الهداية
 استعيز بالله الى اخره وهو اختيار الفقيه أبي جعفر وعند غيره اعوذ بالله
 ومجله اول الصلوة فلو نسبته حتى قرأ الفاتحة لا يتعوذ كذا في الخلاصة
 وبهم منه انه لو تذكر قبل كما لها يتعوذ وح ينبغي ان يستأذنها اما التعوذ
 فتنع للشاء عند أبي يوسف فكل من يأتي بالشاء يأتي به سواء كان يقرأ
 او لا لانه يدفع الوسوسة لكل محتاحون اليه حتى انه يأتي به المقتدى يأتي به
 الامام والمنفرد وفي العبد يأتي به قبل التكبير بعد الشاء لانه تبع له وعند
 أبي ح. و. التعوذ تبع للقرءة فكل من يقرأ يأتي به لان شرعيته لها بالامانة فلا
 يأتي به المقتدى لانه لا يقرأ بخلاف ما لم ولنفرده ونؤخر عن تكبيرات العبد من
 لان قلة ما ساء المسوق الا انه عندهما الامام مفارقة لمام
 لانه لم يقرأ به عنده يأتي به مرتين لانه يثنى مرتين كما قال المصنف والمتفق

يأتي

يأتي بالشاء اذا ادرك الامام حالة الخفاضة ثم اذا قام الى قضاء ما سبق به يأتي به
 ايضا كذا ذكره في الملتقط لان القيام الى قضاء ما سبق كتحريمه اخرى
 لتغير الحال وما ذكرنا من انه يتعوذ مرتين اختيار الخلاصة وفي غيرها ان
 المسبوق يتعوذ عند أبي س. عند الشروع فقط ولم يذكر المصنف قول أبي ح
 ومبل اقتصر على قول أبي س. كانه هو الاصح عنده تبع لصاحب الخلاصة
 لكن المختار هو قولهم اعلى ما اختاره فاضحان والهداية وشروحها
 والكافي واكثر الكتب واذا ادرك الشارع في الصلوة عند شروعه الامام
 وهو يجهر بالقراءة لا يأتي بالشاء بل يستمع وينصت الاية وقال بعضهم
 يأتي بالشاء عند سكتات الامام كلمة كلمة او كلمتين كلمتين بحسب ما يمكنه لانه
 امكنه الاتيان بالسنة مع مراعاة الامر وعن الفقيه أبي جعفر الهندواني
 انه قال اذا ادرك الامام في الفاتحة يثنى بالاتفاق وان ادركه في السورة يثنى
 عند أبي س. لا عندم ذكره في الذخيرة وهو بعيد لمخالفته لظاهر الامر
 اما في الجمعة والعبد يقيدهما بناء على الغالب ان العبد عن الامام يقع
 فيها اذا كان المقتدى حال الجهر بعبد عن الامام بحيث لا يسمع
 صوته فقد اختلف المتأخرون فيه كما اختلفوا في وجوب الانصات
 على العبد حال الخطبة قال بعضهم يجوز القراءة والذكر للعبد والاصح
 انه يجب الانصات عليه فكذا ينبغي ان يكون هنا وان ادرك الامام في
 الركوع فانه ينحز في الاتيان بالشاء وان كان اكبر رايه انه لو أتى به أي
 بالشاء بدرك الامام في شيء من الركوع يأتي به قائما ثم يركع ويجزئ الفضل بين
 ومحل الشاء هو القيام والا أي وان لم يكن غالب ظنه ادراك شيء
 من الركوع او أتى بالشاء يركع ويتابع الامام ويترك الشاء لان ادراك فضيلة
 الجماعة في تلك الركعة اولى وكذا الحكم اذا ادرك الامام في السجدة الاولى
 ان غلب على ظنه ادراكها اذا تثنى والا يترك الشاء ويسجد لاحراز
 فضيلة السجدة تين قيد بالاولى لانه لو ادركه في الثانية فانه لا يثنى تكثيرا
 للمشاركة لقله ما نفي من الركعة ولا يأتي بالركوع فيما اذا ادرك الامام
 بعد الركوع لانه لا يحسب له فيكون اشتغالا بامر زائد ليس من الصلوة
 ولا يكون مدركا لتلك الركعة ما لم يشارك الامام في الركوع كله او في مقدار

كأن

طالب

جماعت وثنا وعابت

تسبيحة منه لقوله عليه السلام اذا جئتم الى الصلوة ونحن ساجدون
فاسجدوا ولا تمذؤوها شيئا ومن ادرك الركعة فقد ادرك الصلوة وفي
البحر قال وان صوى ظهره في ركوع يعنى حال كون الامام راكعا
صار مدركا اي لتلك الركعة قدر على التسبيح ولم يقدر اي لا تشترط
المشاركة قدر التسبيح وهذا هو الاصح لان الشرط المشاركة في جزء
من الركن وان قل وادناه ان ينتهي الى حد الركوع فيل ان يخرج الامام
من حد ركوع وادرك الامام وهو في القعدة الاولى لاخرة قال
بعضهم يكبر ويقعد من غير ثناء وقال بعضهم بآتي بالثناء بعد الاول
اولي لتحصيل زيادة المشاركة في القعود ولا يعود الا بعد الثناء لانه
التوارث وان كبر وتعود ونسى الثناء لا يعيد وكذا ان كبر وبدأ بالقراءة
ونسى الثناء والتعود والتسمية لقوات محلها ولاسهو عليه لانها سنن
ولا سهو بتركها بل بترك الواجب ثم بعد التعود يسمى اي يقرأ بسم الله
الرحمن الرحيم فيأتي بها اي بالتسمية في اول كل ركعة يقرأ بها وهي سنة وذكر
الزبلي في شرح الكثر ان الاصح انها واجبة وكذا في الزاهدي وغيره
ويبنى عليه وجوب سجود السهو بتركها سهوا وهي آية من القرآن ازيلت
للفصل بين السور ليست جزءا من الفاتحة ولا من سورة سواها الاسورة
التملى خلافا للشافعي فانها عنده هي آية من الفاتحة ومن كل سورة اذا
في قول ثم في رواية عن ابي حنيفة انها في اول ركعة من الصلوة والصحيح انه
يأتي بها اول كل ركعة يقرأ فيها احتياط لان اكثر المشايخ على هذا
ذكره في الكفاية عن الحسن وبنائه في الشرح وتحتي عندنا وعند احمد خلافا
للشافعي فان عنده يجزى بها في الجهرية ونحوه في الأدلة في الشرح اما امام
اد اجهر فلا يأتي بها اي لا يأتي بها اجهر بل يأتي بها سر او اذا خافت يأتي بها
اي تخافتة والنفرد مثل الامام في ذلك كله واما التسمية عند ابتداء السورة
بعد الفاتحة فانه عند ابي حنيفة لا يأتي بها لاني حال الجهر ولا في حال الخافتة
وكذا عند ابي س وعنده محمد يأتي بها في اول السورة اذا خافت بالقراءة
لا اذا جهر بها الا تجمع بين الجهر والخافت في ركعة واحدة ثم بعد التسمية
يقرأ الفاتحة والحمد لا امام في آخرها ولا الضالين يقول الامام آمين

والمؤمن

والمؤمن ايضا بقولها والتأمين سنة لقوله عليه السلام اذا امن الامام قاموا
فانه من وافق تأمينة تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه ويخفونها
اي الامام والمقتدون يخفون آمين خلافا للشافعي لانها دعاء والاصل فيه
الاخفاء لقوله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية ثم يضم الى الفاتحة سورة
او ثلث آيات قصار قدر اقصر سورة وجوبا فان قرأ مع الفاتحة آية
قصيرة او آيتين قصيرتين لم يخرج عن حد الكراهة في كراهة التحريم
لترك الواجب وان قرأ ثلاث آيات قصار او كانت الآية او الايتان تعدل
ثلاث آيات قصار خرج عن حد الكراهة المذكورة ولم يدخل في حد
الاستحباب فيكون فيه كراهة تنزيه والمراد من الاستحباب السنة كما في اكثر
الكتب لان الواجب هو ضم السورة او الايات اليها اي الى الفاتحة
في الاولين والمستحب اي السنة على ثلثة اوجه احدها ان يقرأ في
السفر حالة الضرورة من خوف او حيلة لهم بفسحة الكتاب واي سورة
شاء او مقدار اقصر سورة من اي محل يسر وثانيها ان يكون في السفر حالة
الاختيار وعدم الضرورة فتح يقرأ في صلوة الفجر مع الفاتحة سورة
البروج ونحوها ويقرأ في الظهر كذلك وفي العصر والعشاء دون
ذلك نحو اطارق والشمس وضحاها وفي المغرب يقرأ بالقصار جدا
كالعصر والكوتر والثلثا ان يكون في الحضر وح اذا خاف فوت الوقت
يقرأ قدر ما لا تقونه الصلوة كما في السفر حالة الضرورة وان لم يخف
فوت الوقت يقرأ في صلوة الفجر في الركعتين باربعين آية وهو ادق
السنة او خمسين او ستين آية وهو الاوسط والاعلى الزيادة على الستين الى
المائة فقد روى ان النبي عليه الصلوة والسلام كان يصلي في الفجر بواق وانه
كان يصلي في الفجر بالصفات وانه كان يصلي فيها بالستين الى المائة على ما
بيناه في الشرح وذكر في الهداية انه يقرأ بالاربعين مائة وبالكسالى اربعين
وبالواسط مابين خمسين الى ستين وقيل ان كان الليالي قصارا فاربعين وان
كان طولا لاثم مائة وما بينهما وقبل ينظر الى طول الاي وقصرها وتوسطها ويقرأ
في الظهر مثله اي مثل ما يقرأ في الفجر او يقرأ فيها دونه اي دون ما يقرأ في
الفجر كذا في الاصل وهو المعمول به وفي الاختيار يقرأ في الظهر ثلاثين آية

يعني في الركعتين وفي العصر عشرين آية انتهى و يقرأ في العصر والعشاء
 كذلك اي دون ما يقرأ في الفجر في رواية واحدة وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان
 يقرأ في العشاء والتين والزيتون وقال القدوري يقرأ في الفجر اي في كل ركعة
 بطوال المفصل اي بسورة من طوال المفصل وفي الظهر والعصر والعشاء
 باوساط المفصل وفي المغرب بقصار المفصل لما روى عن عمر رضي الله عنه انه كتب
 الى ابن موسى الاشعري ان اقرأ في المغرب بقصار المفصل وفي العشاء
 بوسط المفصل وفي الصبح بطوال المفصل اما طوال اي طوال المفصل
 من سورة الحجرات الى سورة البروج واما الاوساط من سورة البروج الى
 سورة لم يكن واما القصار من سورة لم يكن الى آخر القرآن هذا هو الذي عليه
 الجمهور وقيل طواله من قاف وقيل من الفتح وقيل من القتال
 وقيل من الجاثية وقيل من الحجرات الى عبس والاوساط الى الضحى
 والباقي الى آخر القصار والمنفرد كالامام في جميع ذلك ويطلق الامام في صلوة
 الفجر الركعة الاولى على الركعة الثانية وهذه الاطالة سنة اجماعا
 اما نفي ادراك الركعة الاولى لان وقتها وقت نوم وغفلة وقدرة الاطالة
 قراءة ثلثي القدر المسنون فيها في الاولى وثلاثة في الثانية وهو معتبر من
 حيث الاي ان تقارب طولها وقصرها فان تفاوتت في حيث الكلمات
 والحروف وقيل يقرأ في الاولى ثلثين وفي الثانية عشرين وعشرين وقرأ
 في الاولى اربعين وفي الثانية ثلاث ايات لا بأس به وذلك انما هو بيان الاولوية
 وركعتي الظهر وركعتا ما سواها اي سوى الظهر من بقية الصلوة وفي بعض
 النسخ وما سواها اي وركعتا ما سوى الفجر والظهر سواء في قدر
 القراءة المسنونة لانهن اطالة الاولى في غير الفجر عند النبي صلى الله عليه وسلم لا تتركه
 وقالم أحب الى ان يطيل الاولى على الثانية في الصلوات كلها اما نفي
 على ادراك الركعة الاولى كما في الفجر فان الوقت فيها سواء ايضا وقت
 اشتغال بالكسب كما انها وقت اشتغال بالنوم واما اطالة الركعة الثانية
 على ركعة الاولى فمذكور بالاجماع ان كانت تلك الاطالة بثلاث ايات
 او بما فوقها وان كانت آية او اثنتين لا تتركه لانه عليه السلام صلى
 الله عليه وسلم في الطول آية وفي القصة قرأ في الاولى والعصر وفي الثانية

الهمزة يكره لان الاولى ثلث ايات والثانية تسع ايات وتكره الزيادة الكثيرة
 واما ما روي انه عليه السلام قرأ في الاولى من الجمعة سبع اسم ربك الاعلى
 وفي الثانية هل اتيت حديث الغاشية فزاد الثانية على الاولى بسبع
 لكن السبع في السور الطوال يسير دون القصار لان الست هاهنا عطف الاصل
 والسبع ثمة اقل من نصفه انتهى فعلم منه ان الاطالة المذكورة انما تتركه
 اذا كانت فاحشة الطول من غير نظر الى عدد الايات وفي شرح الجمع
 ان خلاف محمد في اطالة الاولى على الثانية فيمساوي الجمعة والعيدين
 اما في الجمعة والعيدين فيسوي بين الركعتين اتفاقا واما في السبت وفي سائر
 النواقل فيسوي بين الركعتين ولا يطيل احديهما على الاخرى اطالة
 بينة الظهور الا اذا كان ما يقرأ فيها مرويا عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم او ما ثورا عن الصحابة فانه يصلي كما جاء في روايته والاروسيدكر
 في فصل ما يكره ان شاء الله تعالى فلما اي حين فرغ من القراءة بخير
 راسكها وهذا يفيد انه يصل خاتمة القراءة بالركوع من غير
 تراخ وعن ابي بن انه قال ربما وصلت وزماتركت وقوله يكره تكبيرا يدل
 على جعل التكبير مقارنا للركوع ثم صرح به في قوله وينبغي ان يكون
 ابتداء تكبيره عند اول الخرورج ويكون الفراغ منه عند الاستواء راسكها
 وقيل يكره قائما ثم ركع وبعضهم اي بعض المشايخ قالوا اذا اتم
 القراءة حالة الخرورج لا بأس به بعد ان يكون ما بقى من القراءة حرفا واحدا
 او كلمة واحدة لا اكثر من ذلك ويلزم من هذا القول وقوع التكبير بعد
 الركوع واقول الاول هو الاصح لان النبي صلى الله عليه وسلم كان
 يكبر حين يركع ويضع يديه في الركوع على ركبتيه معنداهما ويفرج
 اصابعه كل انفريج ولا يندب الى التفريج الا في هذه الحالة ولا الى
 الضم الاحال السجود وفيما سواها وهو حال الرفع عند الحرمة والوضوء في
 الشهادتين على ما عليه العادة من غير تكلف ضم ولا تفريج ويبسط ظهره
 ويسوي رأسه بعجزه ولا يرفع رأسه ولا ينكسه لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان اذا ركع سوي ظهره حتى اوصب عليه الماء
 لا استقراره كان اذا ركع لا يصوب رأسه ولا ينعقد ويسن ايضا الصافي

الكعبين واستقبال الاصابع القبلة وهذا كله في حق الرجال لما المرأة
فتحنى بالركوع قليلا ولا تعتمد ولا تفرج اصابعها بل تضعها وتضع
يديها على ركبتيها وضعا ولا تحنى ركبتيها ولا تجلس في عضد يها لان ذلك
استزلهما ذكره الرازي وروى في ركوعه سبحان ربي العظيم ثلاثا
وذلك ادناه لقوله عليه السلام اذ ركع احدكم فليقل ثلاث مرات سبحان
ربي العظيم وذلك ادناه واذا سجد قليلا سبحان ربي الاعلى ثلاث
مرات وذلك ادناه وان زاد على الثلاثة فهو اي الفعلة الذي هو
الزيادة افضل من تركه لقوله عليه السلام وذلك ادناه اي ادنى المسنون
ولاشك ان الزيادة على الادنى افضل واذا زاد فالسنة انه يختم على وتر
لان الله تعالى يحب الوتر وان اقتصر في التسبيح على مرة واحدة او ترك
التسبيح بالكلية حازت صلوة اعدم فرضيته ولكن يكره ذلك الترك
او الاقتصار على المرة وكذا على المرتين للا خلال بالسنة وروى عن ابي
عطية البلخي ان تسبيح الركوع والسجود ركن لو تركه لا تجوز صلوته
وهو قول شاذ ولا ينبغي الامام ان يطيل التسبيح او غيره على وجه
يمل به القوم بعد الايمان بقدر السنة لانه اي التطويل المذكور سبب
التفريق عن الجماعة وانه اي التفريق عن الجماعة مكروه لانه مؤد الى
حرمان ثواب الجماعة الزائد على صلوة الفرد بسبع وعشرين درجة وان
رضي القوم بالزيادة لا يكره ولا ينبغي ان ينقص عن قدر افضل السنة
في القراءة والتسبيح لله لانهم غير معذورين فيه ولو اطال الامام
الركوع لادراك الجاني تلك الركعة لا تقربا اي لئلا لا اجل التفريق
بالركوع لله تعالى فهو اي فعله ذلك مكروه كراهة تحريم وبخشي
عليه منه امر عظيم ولكن لا يكره بسبب ذلك لانه لم ينوبه عبادة لغير الله
تعالى وقيل ان كان لا يعرف الجاني فلا بأس ان يطيل قدر ما لا يثقل
على القوم وكذا ان اطال القراءة لاجل ادراك الناس الركعة والاصح ان
تركه اولى واما لو اطال الركوع عند منحنى الجاني تقربا لله تعالى من
غير ان يحتاج قلبه شيء سوى التقرب فلا بأس به اي بفعله الاطالة
ولاشك ان مثل هذا في غاية الندرة وهذه المسئلة تلقب بمسئلة الربا فينبغي

الحرز والاحتياط فيها وقال بعضهم اذا احس بالجاني يطيل التسبيحات
بان يتأني في التلفظ بها من غير ان يزيد في عددها ولا فرق بين هذا وبين
ذلك ثم بعد تمام الركوع يرفع رأسه حتى يستوي قائما ويقول الامام حال
الرفع سمع الله لمن حمده وان كان المصلي معتديا يأتي بالتحميد بان يقول
اللهم ربنا ولك الحمد او اللهم ربنا لك الحمد او ربنا ولك الحمد او ربنا لك الحمد
وافضلها على ترتيبها كذا في الكافي ولا يأتي المقتدى بالتسبيح عند اخلافا
للاشافعي لقوله عليه السلام اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم
ربنا لك الحمد وان كان المصلي منفردا يأتي بهما في الاصح ذكره في الهداية
وقيل يأتي بالتسبيح فقط عند ابي حنيفة وصحح في المحيط عنه انه يأتي بالتحميد
لا غير وتصحيح الهداية اولى اما الامام فأتى بعد التسبيح بالتحميد
ايضا على قولهما اي قول ابي حنيفة وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة
وفي ظاهر الرواية عنه انه لا يأتي بالتحميد واختار كثير من المتأخرين
قولهما وقد بيناه في الشرح وقول المصنف وفي رواية يقول اللهم ربنا لك
الحمد ولا يزيد على هذا بوجه ان المشروع في حق الامام ذلك في رواية عنهما
وهو غير صحيح لذليل من الروايات لا عنهما ولا عن ابي حنيفة ان الامام
يكتفي بالتحميد وكأنه تقديم وتأخير وقع من الكاتب سهوا وموضعه قبل
قوله اما الامام الى آخره فيكون الضمير عائدا الى المنفرد اي ان كان المصلي منفردا
يأتي بهما في رواية وفي رواية يقول اللهم ربنا لك الحمد ولا يزيد ويرسل البدين
في القومة بعد الرفع من الركوع اتفاقا كذا قال صدر الشهيد حسام
الدين في واقعاته وهو قول اكثر العلماء وذكر السيد الامام في المنتقى انه
ياخذ اليد اليسرى باليمين في تلك القومة وهو قول غريب وفي صلاة الخناسة
من اولها الى آخرها ووقت قراءة الشاء في سائر الصلوة ووقت قراءة
الفنوت في الوتر ياخذ اليد باليد على قول اكثر المشايخ اختيارا منهم
لقول ابي حنيفة وعند ابي حفص الفضلي يرسل في جميع ذلك اختيارا منه
لقول مجاهد في تكبيرات العبدن اي بين تكبيراتهما يرسل يديه اتفاقا
لعدم الذكر المسنون بينهما عندنا فاذا اطمان بعد رفع رأسه من الركوع قائما
وسكن اضطراب اعضاءه الحاصل من الرفع كبر تكبيرا متصلا بالحرور والبهاء

معنى مع بان يكون ابتداء مع ابتداء الخروا وانتهاه مع انتهائه وسجد وقوله
ويضع ركبتيه اولاً ثم يديه ثم وجهه بين كفيه على الارض في بعض النسخ
يعبر او تفسر لسجد وفي بعضها ويضع بالواو وهو عطف تفسير بيان
الكيفية السجود على وجه السنة لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
اذا سجد وضع ركبته قبل يديه واذا نهض رفع يديه قبل ركبته ووضع وجهه
بين كفيه وبدي اي يظهر ضبعيه اي عضديه لقوله عليه السلام
اذا سجدت فضع كفيك وارفع مرفقك ويجا في اي يباعد بطنه
عن فخذه هذا في حق الرجل واما المرأة فانها تخفض اي تسفل في
السجود وتلزم بطنها بفخذها وهذا تفسير الانخفاض لانه استلها
ويقول في سجوده سبحان ربى الاعلى ثلاثا وذلك ادناه وان زاد فهو افضل
ويترك علم وتر كافي الركوع ثم رفع رأسه من السجدة الاولى مكبرا ويقعد
مستويا ويضع يديه على فخذه كافي التشهد فاذا اطمان قاعدا وسكن
اضطراب اعضائه كبر وسجد ثانيا ومعنى التكبير عند الانقالات انه سبحانه
اكبر من ان يؤدي تحفه بهذا القدر بل تحفه اعلى كما قالت الملائكة ما
عبدك حق عبادتك وان رفع رأسه عن الارض من السجدة الى رفعها
قبلا وان يستوقعا ثم سجد الثانية نظر ان كان الى حال السجود
اقرب منه الى حال القعود لا يجزيه ذلك الرفع ولذلك السجود الثاني وذكر
في المنقطة انه يجزيه وذكر في الهداية ان الاول اصح وكذا في المحيط
لانه اذا كان الى السجود اقرب بعد ساجدا فكانها سجدة واحدة وقبل
اذا رفع قد ربح الى شئ اعتبر وهو القياس وصححه شيخ الاسلام وهو الظاهر
لكن الاقتصار على ذكره اشد الكراهة لمخالفته ما واظب عليه النبي صلى الله
عليه وسلم مدة حياته فاذا فرغ من السجدة الثانية نهض قائما على صدور
قدميه ولا يقعد ولا يعتمد يديه على الارض عند النهوض الا من عذر بل
يعتمد على ركبته وعند الشافعي واحد تسن جلسة الاستراحة لما روى
انه عليه السلام كان يفعل كذلك ولما روى انه عليه السلام كان
ينفض في الصلوة على صدور قدميه لا تجلس وتقامد في الشرح ويفعل
في الركعة الثانية بل ما فعل في الركعة الاولى من الاقوال والافعال الا انه

لا يستفتح

لا يستفتح فيها اي لا يقرأ دعاء الاستفتاح ولا يتعوذ لان محله اول الصلوة
او اول القراءة ولا يرفع يديه في شئ من صلاته الا في التكبيرة الاولى وفي قنوت
الوتر وتكبيرات العبدن وعند الشافعي ورواية عن مالك واحمد يرفع عند
الركوع وعند الرفع منه والدلائل من البخاريين في الشرح والرفع مستحب عند
امتثال الحجر كالرفع في الصلوة وعند الدعا يجعل بطن كفيه نحو السماء في
كل موطن من الصفا والمروة وعرفات ومزدلفة وغيرها فاذا رفع المصلي
رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية افترس رجله اليسرى وجلس
عليها ونصب رجله اليمنى نصبا وبوجه اصابعه اي اصابع رجله اليمنى
نحو القبلة هذه كيفية جلوس السنون للرجل في القعدة عندنا وعند مالك
يتورك فيها وعند الشافعي واحد في الاولى كونا وفي الاخرة كما لك
ويضع يديه حال التشهد على فخذه ويفرج اصابعه مبسوطة لاكل
التفرج هذا عندنا وعند الشافعي يسط اصابع اليسرى ويقبض اصابع
اليمنى الا المسبحة وهل يشير بالمسبحة عند الشهادة عندنا فيه اختلاف
صحح في الخلاصة والبرازي انه لا يشير وصحح شراح الهداية انه يشير
وكذا في المنقطة وغيره وصفها ان يخلق من يده اليمنى عند الشهادة الابهام
والوسطى ويقبض البنصر والخنصر ويشير بالمسبحة او يعقد ثلثة وخمسين
بان يقبض الوسطى والبنصر والخنصر ويضع رأس ابهامه على حرف
مفصل الوسطى الاوسط ويرفع الاصبع عند اتني ويضعها عند الاثبات
ويكره ان يشير بكلتا مسبحة ثم اذا قعد على الصفة المذكورة
يتشهد اي يقرأ الذكر الذي قبل التشهد ويقول عطف تفسير ليتشهد
التحيات لله والصلوات والطيبات الى قوله اي الى ان يقول عبده
ورسوله وهو السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام
عليك وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده
ورسوله والمراد بالتحيات هنا جميع العبادات القولية وبالصلوات العبارات
البدنية وبالطيبات العبادات المالية وهذه الصفة هي التي رواها عبد الله
ابن مسعود رض عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهي اصح الروايات
في التشهد على ما حققناه في الشرح ولا يزيد على هذا القدر من التشهد

في القعدة الاولى لما روى انه عليه السلام كان ينهض حين يفرغ من التشهد في وسط الصلوة. فان زاد على قدر التشهد قال بعض المسامح ان قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ساهبا يجب عليه سجدة السهو وعنه ابى ح فيما رواه الحسن عنه ان زاد حرفا واحدا وعليه سجدة السهو قال المصن واكثر المشايخ على هذا وفي الخلاصة المختارة لم يزمه السهو ان قال اللهم صل على محمد انتهى والاول وهو زيادة وعلى آل محمد هو الذي عليه الاكثر وهو الاصح فاذا قام بعد التشهد الاول الى الركعة الثالثة لا يعتمد يديه على الارض لما روى انه عليه السلام نهى ان يعتمد الرجل على يديه اذا نهض في الصلوة وان اعتمد لا بأس به ومقتضى الحديث انه يكره اذا لم يكن له عذر ويكبر عند هذا النهوض ذكره في الاختيار وصرح به في الحديث الصحيح وان كانت تلك الصلوة فريضة ثلاثية او رباعية فهو مخير فيما بعد الاولين اذا كان قد قرأ فيها بين ان يقرأ وبين ان يسبح وبين ان يسكت والقراءة افضل وقدم الكلام في ذلك عند ذكر الفريضة الثالثة وان قرأ يقرأ الفاتحة بحسب بسكون السين مبتدأ على الضم بمعنى فقط ولا يزيد عليها لانه المتوارث من فعله عليه السلام فان ضم السورة الى الفاتحة ساهبا يجب عليه سجدة السهو في قول ابى س لتأخير الركوع عن محله وفي ظهور الروايات لا يجب عليه سجود السهو لان القراءة فيها مشروعة من غير تقدير والاقصا على الفاتحة مسنون لا واجب اما اذا كانت تلك الصلوة سنة من السن الزهنية او نفلا غير الزوات فيبتدىء في القيام من التشهد كما ابتدأ في الركعة الاولى يعني انه يأتي بالشاء والتعوذ اختارزه عن رفع اليدين فانه لا يفعله لار كل شفع من الغسل صلوة على حدة ولذلك قال صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى لكن هذا في غير سنة الظهر والجمعة لان كل واحدة منهما صلوة واحدة وقد صرح في شرح الهداية للسروجي بانه لا يصل في التشهد الاول ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة وكذا في القعدة وفيما لو صلى في القعدة الاولى من سنة الظهر تاسيا في وجوب سجدة السهو ولان ونحوه في هذا البحث المذكور في الشرح ويقعد في القعدة

الاخيرة مثل ما قعد في القعدة الاولى عند ثمان غير فرق وقد تقدم والمرأة تقعد على اليدين اليسرى في القعتين وتخرج كلتا رجليها من الجانب الاخر اى الايمن لان ذلك اسرها وينسحب فاذا تم التشهد في القعدة الاخيرة يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وهي سنة في الصلوة عند ثمان وعند الجمهور وقال الشافعي فرض فيها ولا خلاف انها تفرض في العمرة وقال الطحاوي يجب كلما ذكر وقال الكرخي لا يجب وقول الطحاوي اصح وهو المختار لقوله عليه السلام رغم انف رجل ذكرت عنده فلم يصل على وقوله عم من ذكرت عنده فليصل على والاحاديث في ذلك كثيرة جدا ولو تكررت ذكره عليه السلام في مجلس واحد قال في الكافي لم يلزمه الامرة واحدة في الصحيح لكن يندب التكرار بخلاف سجود التلاوة فانه لا يندب تكراره بتكرار التلاوة في مجلس واحد والتشبيث كالصلوة وقبل يجب في كل مرة الى الثلث واو تكرر اسم الله تعالى في مجلس واحد او في مجلس يجب لكل مجلس ثناء على حدة ولو تركه لا يقتضي بخلاف الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم لانه لا يخلو عن تجديد نعم الله تعالى الموجبة للثناء فلا يخلص وقت للقصاء بخلاف الصلوة على النبي عليه السلام والمختار في ضفة الصلوة بعد التشهد ان يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك جيد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك جيد مجيد ويستغفر بعد الصلوة على النبي عليه السلام اى يطلب المغفرة لنفسه ولوالديه ان كانا مؤمنين وجميع المؤمنين والمؤمنات فيقول ربنا اغفر لي ولوالدي والمؤمنين يوم يقوم الحساب ونحو ذلك ويدعو بالدعوات الماثورة اى المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو اللهم اغفر لي ما قدمت وما اخرت وما ابتزرت وما اعلنت وما اسرفت وما انت اعلم به مني انت المغدوم وانت المؤخر لا اله الا انت وانت على كل شئ قدير اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك انت الغفور الرحيم ويدعو بما يشبه الفاظ القرآن كما تقدم وكقوله تعالى ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقبض عذاب النار ربنا لا تزعجنا ربنا بعد اذهبتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب

وتحذرك فانه يقصد بها الدعاء لا القراءة فهي تشبه الفاظ القرآن وابست
يقر أن حتى جاز الدعاء بها مع الجنابة والحيض ولا يدعوا بما يشبه كلام الناس
وهو ما لا يستحب طلبه منهم نحو قوله اللهم اكسني أو اللهم زوجني فلانة
أو اعطني مالا ونحو ذلك حتى لو قال ذلك في وسط الصلوة تفسد صلوة
أما بعد القعود الأخير فأنها لا تفسد لكن تكون ناقضة لتزك السلام الذي
هو واجب وخروجه منها بدونه كما لو تكلم أو عمل عملاً آخر مما ينافيها وعند
الشافعي يجوز الدعاء بأمور الدنيا أيضاً ولو قال اللهم ارزقني جملة في الهداية
مما يشبه كلام الناس وصححه في الكافي ولو قال اللهم ارزقني الحج فليس
من كلام الناس وروى عن بعض المشايخ انه قال لا يقول في الصلوة
على النبي صلى الله عليه وسلم وأرحم محمد فانه يوهم التقصير في حقه عليه
السلام وأكثر المشايخ على انه يقول للتوارث فيه صلى الله عليه وسلم في الحديث انه
عليه السلام قال اذا تشهد أحدكم في الصلوة فليقل اللهم صلى على محمد
وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد وأرحم محمد وأل محمد كما صليت
وباركت وترجت وترجت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم أنك خير مجيد قال
الرسغني ويكون معنى قوله وأرحم محمد وأرحم أمه محمد فالتقصير راجع إلى
الأمه ويقول اذا أتى بهذه الصفة من الصلوة وترجت ولا يقول وترجت
لانه قال ولا وأرحم ولم يقل وترجم على محمد لكن هذا مخالف لرواية الحديث
وامان قال وترجت بأركان الآء فهو خطأ ولو قال بعد قوله وترجت
وترجت بالتشديد أي بتشديد الحاء يجوز لانه معنى صحيح في اللغة
ولا يقول بعد قوله في العالمين ربنا أنك خير مجيد لعدم وروده في الأحاديث
وأو قال ذلك لا بأس به أي لا يكره وان كان تركه أولى ويشير بالسبابة
اذا انتهى إلى أولى الشهادتين وقال في الواقع لا يشترط الأول هو المختار
على ما قد مناه فان أشار بمقد أي يضم الخصر والينصر ويخلص
الوسطى بالابهام أي يجعلهما خلقاً وقد ذكرناه عند ذكر التشهد فاذا
فرغ من الأدعية بعد التشهد يسلم عن يمينه ويقول السلام عليكم ورحمة الله
ولا يقول في هذا السلام أي في سلام الخروج من الصلوة سواء كان من اليمين
أو اليسار وركانه كذا ذكره في المحيط بخلاف السلام الذي في التشهد فانه

يقول

يقول السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته وينوي في خطابه بعلبكم
بالتسليم الأولى من هو عن يمينه من الملائكة والمؤمنين المشاركون له
في صلوة دون غيرهم ويفعل في السلام عن يساره مثل ذلك أي يقول
السلام عليكم ورحمة الله وينوي به من هو عن يساره من الملائكة والمؤمنين
والتسليم الأولى للتحية والخروج من الصلوة والثانية للتسوية بين القوم في
التحية ثم قبل ان الثانية سنة والأصح انها واجبة كالأولى وبمجرد لفظ السلام
يخرج ولا يتوقف وقال بعضهم أي بعض العلماء ينوي من الملائكة
الحفظة الذي وكالوت تحفظه خاصة ولا يحتمل النية وقال بعضهم ينوي جميع
من معه من الملائكة ليعم الحفظة وغيرهم لانه أي الشأن قد اختلف
الأخبار في عددهم قيل ان مع كل مؤمن خمسين كذا وقع في التسخير وصوابه
خمسة من الملائكة بالناء والخمسة واحد عن يمينه يكتب الحسبات وواحد
عن يساره يكتب السيئات وواحد امامه يلقنه الخبرات وواحد وراءه يدفع عنه
المكاره وواحد عند ناصيته يكتب ما يصلي على النبي عم ويبلغه آياه وقيل مع
كل مؤمن ستون ملكاً وقيل مائة وستون وقيل ملكان وقيل غير ذلك فلذا ينوي
من معه عموماً من غير تعيين عدد وينوي المقتدى امامه في التسليم الأولى مع من
نوى فيها ان كان الامام عن يمينه أو يخطاؤه أي اذا كان الامام يخطاؤه
ينوي في التسليم الأولى أيضاً وهذا عند أبي س وعنده محمد وهو رواية
عن أبي حنيفة في التسليمين وينوي في التسليم الأخرى أي الثانية
ان كان عن يساره والامام أيضاً ينوي القوم مع الحفظة في التسليمين
هو الصحيح وقيل لا ينويهم أصلاً وقيل بالتسليم الأولى فقط وما لم يرد فلا
ينوي سوى الحفظة وينبغي للمصلي من طريق الأدب ان يكون منتهى
بصره في حال قيامه إلى وضع سجوده ولا يتجاوز في حال الركوع
إلى ظهر قدميه وفي حال سجوده إلى اربعة أقدام أي طرفه وفي حال قعوده
إلى حجره وهو ما على مجمع فتحيه من توبه وذلك كله مقتضى الخشوع لأن
الخشاع لا يتكلف بعينه أزيد مما تقتضيه أصلي الخلقة واذا تركت العين
على أصل ما خلقت عليه لا يتجاوز نظرها في الحالات المذكورة غير
المواضع المذكورة وينبغي ان يكون بين قدميه حال القيام قدر أربع أصابع

مضمومة والسنة للإمام في السلام أن تكون التسليمة الثانية أخفض
من التسليمة الأولى في الصوت فإن الجهر لأجل الإعلام بالالتفات وهو
محتاج إليه في التسليمة الأولى دون الثانية لأجل الأولى تدل عليها لأنها
تعقبها غالباً ومن المشايخ من قال بخفض الثانية كذا في بعض النسخ وأعل
مراده أنه يخفيها ولا يجهر بها أصلاً وفي بعضها يخفض الأولى من الثانية
أي يخفض الأولى لأزيد من الثانية وهذا غير صحيح ولا يقول به أحد
والأصح الأول أنه يجهر بالثانية دون الجهر بالأولى لأن المتقدمين ينظرونه
فيها لاحتمال أن عليه سهواً يسجد له قبلها فإذا تمت صلوة الإمام فهو
مخبر أن شاء انحرف عن يساره وجعل القبلة عن يمينه وإن شاء انحرف
عن يمينه وجعل القبلة عن يساره وهذا أولى وكلاهما جائز لقول ابن
مسعود رضي الله عنه لا يجعل أحدكم للشيطان شيئاً من صلاته يرى أن حقاً عليه أن لا
ينصرف إلا عن يمينه لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيراً يصرف
عن يساره وإن شاء ذهب إلى حواججه لأنه لم يبق عليه شيء وإن شاء استقبل
الناس بوجهه لأن النبي صلى الله عليه وسلم روى أنه كان إذا صلى أقبل
إلى الصحابة بوجهه وروى أنه عليه السلام كان لا يقوم من مصلاه
الذي يصلي فيه الصبح حتى تطلع الشمس كانوا يتحدثون فيما أخذون في
أمر الجاهلية فيضحكون ويسمونه وهذا إذا لم يكن يخدعته إني في مقابلة
الإمام مصل فإن كان فإنه لا يستقبل بل يحرف يمينه أو يسره سواء كان
ذلك المصلي في الصف الأول قريباً من الإمام أو في الصف الآخر بعيداً
عنه إذا لم يكن بينهما حائل والاستقبال إلى وجه المصلي مكروه مطلقاً
وهذا الاستقبال أو الانحراف كما ترى مطلق لإفصال يمينه عن يمينه
خلاف لما قال بعض الجهال أنه إذا لم تكن الجماعة عشرة لا يجزئ وقد بيناه
في الشرح هذا الذي ذكرناه من التحيز إذا لم يكن بعد الصلوة مكتوبة التي
أتمها تطوعاً كالفجر والعصر قال في الخلاصة وفي الصلوة التي تطوع
بعدها كالعصر والعصر بكرة المكث قاعداً في مكانه مستقبل القبلة فإن
كان بعدها أي بعد المكتوبة تطوع يقوم إلى التطوع بإفصل المقدار
ما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام ويكره

تأخير السنة عن حال أداء الفريضة بأكثر من نحو ذلك القدر لما روى أنه
كان إذا صلى لم يقعد إلا بقدر ما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت
يا ذا الجلال والإكرام فإذا قام الإمام إلى التطوع لا يتطوع في مكانه الذي
صلى فيه الفريضة بل يتقدم أو يتأخر أو يحرف يميناً أو شمالاً لقوله عم لا
يصلي الإمام في الموضع الذي يصلي فيه حتى يتحول أو يدبر إلى بيتة في تطوع
تمة أي هيأة الأربعين في بيته لأنه عليه السلام إنما كان يصلي السنين في بيته
والأفضل في النقل جميعه أن يصلي في البيت أن لم يشغله شغل ومن
المشايخ من عين الانحراف يميناً وقال ابن تيمية المصلي أماماً يتطوع عن
يسار المحراب ويسار المحراب هو يمين المصلي ترجيحاً للتيار من وقال شمس
الأئمة الحلواني هذا يعني ما ذكر من أنه إذا كان بعد الصلوة تطوع يقوم
إليه من غير تأخير الخ إذا لم يكن من قصده الاشتغال بالدعاء بأن لم
يكن له ورد معتاد يقرأه عقيب المكتوبة فإن كان له ورد قد اعتاده
أنه يقضيه أي يأتي به بعد المكتوبات فإنه يقوم عن مصلاه أي عن
المكان الذي يصلي فيه فيقضي ورده قائماً وإن شاء جلس في ناحية
من نواحي المسجد فيقضي ورده ثم يقوم إلى التطوع كلاهما أي كل من
قراءة الورد قائماً ومن قراءته جالساً في ناحية المسجد مروي عن الصحابة
برضاه وما ذكر في ابتداء المسئلة من أنه يكره تأخير السنة عن أداء
الفريضة دليل على كراهة تأخير السنن عن المكتوبات وما ذكره
شمس الأئمة دليل على الجواز أي جواز تأخيرها من غير كراهة
ذكره أي الكلام المتقدم في المحيط وإذا أريد بالكراهة كراهة التنزيه قرب
من كلام شمس الأئمة فإن المشهور عنه أنه قال لا بأس بأن يقرأ بين الفريضة
والسنة الأوراد ولفظ لا بأس يدل على أن الأولى غيره وأن فعل لا تسقط
السنة لكن نواحيها أقل وقالوا لو تكلم بعد الفريضة لا تسقط السنة لكن نواحيها
أقل وقبل تسقط والأول أولى لما روى عن عائشة أنها قالت كان النبي صلى الله
عليه وسلم إذا صلى ركعتي الفجر كان كئت مسبعة فخذ ثني والاضطجع
حتى يوثق بالصلوة وأواخر السنة بعد الفرض إلى آخر الوقت قيل لا تكون
سنة وقيل تكون سنة هذه الأحكام المذكورة كلها في حق الإمام

أما المقتدى والمنفرد فانهما ان ليثا في مكانهما الذي صلبا فيه المكونة
 حازوا قاما الى التطوع في مكانهما ذلك جاز ايضا والاحسن ان يتطوعا
 في مكان اخر غير مكان المكتوبة بان يتقدما او يتأخرا او يتجولا
 او يسيرا ويستحب للمجسعة كسر الصفوف اثلا يظن الداخيل انهم
 في الغرض * فصل في بيان ما اى الشئ الذى يكره فعله والصلوة * وبيان
 ما لا يكره فعله فيها قال يكره للمصلي ان يعطى فاه او انفه ذكره
 قاضي خان الا عند الثياب فانه لا يكره تغطيته اذا لم يستطع كظمه
 والادب عند الثواب ان يكظمه اى بمسكه ويمتنعه عن الانفتاح ان قدر
 على ذلك لقوله عليه السلام اذا تشاوب احدكم في الصلوة فليكظم
 ما استطاع وان الشيطان يدخل في فيه ان لم يقدر فلا بأس ان يضع
 يده او كفه على فيه كذا روى عنه عليه السلام وكذا يكره التغطى لانه
 دليل الغفلة والكسل ويكره الا عجار وهو ان يلف بعض العمامة على
 رأسه ويجعل طرفا منه اى من الثوب الذى لى بعضه عمامة اى يترك
 بعض العمامة شبه المجر الكائن للنساء يلف حول وجهه المجر
 بوزن منير ثوب يلف المرأة على رأسها وقال بعضهم الاعتجار ان يشد
 حول اى دائر رأسه بالتمديد ونحوه ويبدى اى يظهر هامته اى
 اعلى رأسه وهذا هو المذكور في فتاوى قاضى خان وغيرها وهو الموافق
 لاعتجار المرأة وكرهته للنسبة بها ويكره العقص اى عقص الشعر
 وهو ضفره وقفله وارادته في الجامع ان يجعل شعره على هامته ويبدى بضع
 او ان يلف ذوائبيه قشينة ذوائبه بضم اللذين المعجمة وبعد هاهنا ممدودة
 ثم باء موحدة قال في القاموس هي الناصية والمراد هنا حصلتها شعره
 حول رأسه كما تفعله النساء في بعض الاوقات او ان يجمع الشعر كله من قبل
 اى من جهة الفناء ويمسكه اى يشده بخيط او حرفة كيلا يصيب الارض
 اذا سجد وجع ذلك مكرهه اذا فعله قبل الصلوة وصلى على تلك الهيئة
 اما لو فعل شيئا من ذلك وهو في الصلوة فسدت لانه عمل كثير ووجه الكراهة
 نهيه عليه السلام ان يمسك الرجل ورأسه معقوص ويكره وضع اليد على
 الارض قبل وضع الركبة اذا سجد ورفعها اى رفع الركبة قبلها اى

قبل رفع اليد اذا قام من السجود لمخالفته السنة الا اذا فعل ذلك من عذر
 فانه يكره ويكره ان ينقر المصلي في السجود نقر الديك اى كنقر الديك
 في الممرعة لمساخه من ترك العمامة ويكره ان يقف في جلوسه اقعاء
 الكلب اى كافعاء الكلب وهو ان يضع اليدين على الارض وينصب فخذه
 وساقيه نصبا وقيل هو ان ينصب يديه نصبا والاول اصح قال في المستصفي
 اقعاء الكلب في نصب اليدين واقعاء الايدي في نصب الركبتين الى صدره
 ويكره ان يقترش ذراعيه في السجود اقتراش اى كافتراش الثعلب وهذه
 الاشياء الثلاثة ذكرها المص بلفظ الحديث فانه عليه السلام نهى
 عن نقر كنقر الديك واقعاء كافعاء الكلب واقتراش كافتراش الثعلب ويكره
 ان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع لانه فعل زائد ولكن
 لا تفسد به الصلوة في الصحيح لانه من جنسها خلافا لما رواه مكحول عن ابي
 حنيفة تفسد به ويكره ان يسدل ثوبه اى يرسله من غير ان يلبسه وهو
 اى السدل ان يضعه اى الثوب على كتفه ويرسل اطرافه على عضديه
 او صدره وفي القدوري شرح مختصر الكرخي هو ان يجعله على رأسه
 او كتفه ويرسل اطرافه من جوانبه و في فتاوى قاضى خان هو ان يجعل
 الثوب على رأسه او على عاتقه ويرسل جانبيه امامه على صدره والكل
 سدل فان السدل في اللغة الارخاء والارسال وفي الشرع الارسال بدون اللبس
 المعتاد وكرهته انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه واوصلى في قباء
 او مطرف بضم الميم وفتح الراء ثوب مربع من حرله اعلام او باراني اى
 مطر على وزن منبر وهو ما يلبس للمطر بدنى ان يدخل يديه في كفيه وان يشد
 بالقباء ونحوه بالمنطقة احترازا عن السدل ولو لم يدخل يديه في كفيه قيل
 لا يكره واختاره صاحب الخلاصة والبرازى واختار قاضى خان وغيره
 انه يكره وهو الصحيح لانه يصدق عليه حد السدل وعن الفقيه ابى جعفر
 الهندوانى انه كان يقول اذا صلى مع القباء وهو غير مشدود الوسط فهو
 مسمى بمعنى ولو ادخل يديه في كفيه وينبغى ان يقبعا اذا لم يزار زاراه لانه يشبه
 السدل ح اما اذا ارزها فقد صار كغيره من الثياب في اللبس واما الاقبية الرومية
 التى تجعل لا كما هو خروق عند اعلى العضد اذا اخرج المصلي يده من الخرق

وارسل الكرم فانه يكره ايضا الضيق السدل عليه ولان فيه شغل القلب ولانه
فعل التكبرين اذ لا تكاد نفوس اهل الدنيا تسمح بتركه واودخل اليكم تحت
منطقته زالت الكراهة لزوال اسباب المذكورة ويكره ان يكف توبه
وهو في الصلوة يعمل قليل بان يرفعه من بين يديه او من خلفه عند السجود او
يدخل فيها وهو مكفوف كما اذا دخل وهو مشير اليكم والذليل بان يرفعه كيلا
يترب ويكره المصلي كل ما هو من اخلاق الجاهلية عموما لان الصلوة مقام
التواضع والتذلل والخشوع فالتكبر والتجبر يتنافيان ويكره ان يصلي في ازار
واحد او في السراويل فقط لقوله عام لا يصلي احدكم في الثوب الواحد
لبس على عاتقه منه شيء الامن عذر بان لا يجد غيره ويكره ان يصلي خاسرا
اي كاشفا رأسه تكاسلا اي لاجل الكسل بان اشتغل بغطيته او نهاونا بان لم
يرها امر اهمها في الصلوة ولا بأس عليه اذا فعله اي كشف الرأس تذلا
وخشوعا لانه المفص في الصلوة وفي قوله لا بأس اشارة الى ان الاولى ان لا يفعلها
لانه فيه ترك اخذ الزينة المأمورة بها مطلقا في الظن وكذلك يكره ان
يصلي في ثياب البذاء بكسر الباء وبالذال المحجمة وهو ما لا يصبان ولا
يحفظ من الدنس ونحوه او في ثياب المهنة اي الخدمة والعمل لما في
ذلك ايضا من ترك اخذ الزينة والسجبان يصلي الرجل في ثلث ثواب
ازار وقبض وعمامة واوصل في ثوب واحد متوشحاه جميع بدنه كما يفعله
القصار في المقصرة حاز من غير كراهة لكن فيه ترك الاستحباب وروى
عن ابي حنيفة انه كان يلبس احسن ثيابه في الصلوة والمرأة تصلي في ثلثة
اثواب ايضا قبض وخيار ومقنعة وفي الخلاصة قبض وازار ومقنعة وهو
الاول لان لا ر فيه زيادة السنو المقنعة تسد مسد الحمار وهي بكسر الميم
ثوب يوضع على الرأس ويربط تحت الحنك والقناع اوسع منها بحيث يعطف
من تحت الحنك ويربط من الورا والخمار اكبر منها بحيث يغطي به الرأس
وترسل اطرافه على الظهر او الصدر ويكره ايضا المصلي ان يرفع
رأسه او يركعه وهو في الركوع لمخالفة الهيئة المسنونة فيه
ويكره ان يعثر بشيء من حمله ان عثر فعل فيه غرض غير
صحيح وسفد ما غرض فيه حسلا كما عن الكردي وقيل انما عثر

لالذة فيه واللعب هو الذي فيه لذة ويكره ان يفرقع اصابعه بان
يمدها او يغمزها حتى تصوت انهم عليه السلام عنه وقيل انه من عمل
قوم لوط وعلى هذا فيكره خارج الصلوة ايضا او يمشك بين اصابعه
انهم عليه السلام عنه ان يفعل في المسجد في الصلوة اولى بالتمني ويكره
ان يجعل يده على خصره انهم عليه السلام من الخصر في الصلوة
وهو مفسر بذلك على الاصح ويكره ان يقلب الحصى بكل حال الاحمال
ان لا يمكنه من السجود عليه بان اختلف ارتفاعه وانخفاضه كثيرا فلا
يستقر عليه قدر الفرض من الجهة فيسويه ح مرة او مرتين لان فيه
روايتين في رواية يسويه مرة وفي رواية مرتين وفي اظهر الروايتين انه
يسويه مرة لا يزيد عليها لقوله عليه السلام لا تمسح بالحصى وانت تصلي
فان كنت لا يد فاعلا فواحدة ويكره ان يتربع في جلوسه الامن عذر
لمخالفة الجلوس المسنون ولا يكره خارج الصلوة في الاصح لانه عليه
السلام كان جعل قعوده في غير الصلوة مع استحبابه التربع وكذا عن
عمر وان كان الجلوس على الركبتين اولى لانه اقرب الى التواضع ويكره
ان يعرض عيته انهم عليه السلام عنه في الصلوة ويكره ان يلتفت
لوجهه يمين او شمالا لقوله عليه السلام حين سئل عنه هو اختلاص
بخله السبطان من صلوة العبد او التفت بصد رة بفسد وان كان
يموق عيته فلا يكره ويكره ان يسجد على كور عمامته وقد تقدم في بحث
السجود وان يتخف قصد اي بقوله قصدا اختيارا من غير ضرورة
وهذا اذا كان التخف صوتا فقط لاحرفه اي لذلك الصوت وكذا
لو كان له حرف واحد بخلاف ما اذا كان له حرفان او اكثر فانه يكون مفسدا
على ما بين ان شاء الله تعالى اما السعال غير المدفوع اي المضطر اليه فلا يكره
وكذا التخف اذا كان من ضرورة كما اذا منعته النافه عن القراءة او عن
الجهر وهو امام فانه لا يكره والاحسن ان يدفع سعاله ان قدر على دفعه
من غير ضرر بلحقه رعاية الادب اما اذا كان يحصل له ضرر او شغل قلب
بدقة فالاول عدمه ويكره ايضا ان يرد المصلي السلام بالاشارة يده
اورأسه لانه جواب معنى واوحصل حقيقة تفسد كما اذا رده بلسانه ويكره

إذا كان معنى فقط ولو صافح بنية السلام فسدت ويكره أيضا أن يحمل
 الصبي أو غيره مما يشغله وهو في صلوته لقوله عم أن في الصلوة لشغلا
 ويكره أيضا أن يتنخم أي يخرج النخامة من خلفه بالنفس الشديد قصدا
 أي لغير عذر وحكمه كالتنخم في تفصيله ويكره أن يضع في فيه دراهم أو دنانير
 أو غيرها من لؤلؤ ونحوه هذا إذا كان بحيث لا يمنع عن القراءة لما فيه
 من الشغل بلا فائدة وإن منعه ذلك عن أداء الحروف ولم يقرأ مقدار ما يجوز
 به الصلوة بأن سكت أو تلفظ بما ليس بقرآن أفسدها ترك الفرض ويكره
 أن ينفخ وهو في الصلوة يعني بالنفخ المذكور نفخا لا يسمع صوته المبين
 له حرفان أو أكثر فإن سماع له صوت مشتمل على حرفين أو أكثر فسدت
 والإفلا بل يكره أيضا وإن يتلع المصلي ما بين أسنانه أي يكره له
 ذلك إن كان قليلا دون قدر الحصة وإن كان كثيرا زاد على قدر الحصة
 فإن صلوته تفسد وكذا إن كان قدر الحصة في الصحيح ويكره للمصلي
 أيضا أن يجهر بالتسمية والتأمين وكذا بالثناء والتعوذ لمخالفة السنة
 ويكره أن يتم القراءة في الركوع لأنه ليس محلها ويكره أن يعدل إلى عمد
 المهمة اسم جنس واحدة أي أن يعدل الآيات والتسبيح وإن يعد السورة
 إذا كررها في الصلوة يعني بالعد المكره العد بالأصابع وهذا عند
 أبي حنيفة قال أبو س وم لا بأس به أي بالعد لأنه يحتاج إليه في مراعات سنة
 القراءة في بعض المواضع وله أنه ليس من أعمال الصلوة وفيه ترك
 الوضع المسنون ثم من مشايخنا من قال لا خلاف في التطوع أنه لا يكره
 انعذبه ومنهم من قال الخلاف إنما هو في التطوع ولا خلاف في المكتوبة
 ولا يكره ذلك فيها اتفاقا وقال الفقيه أبو جعفر الهندي أن الخلاف
 فيها أي في المكتوبة والتطوع وفي الفتاوى الحاقا بنية أن عمر برؤس
 الأصابع يعني وهي موضوعة كما هي على المهمة المسنونة لا يكره وذكر
 في موضع آخر من الحاشية أنه لو احتاج إليها أي إلى عددها يعني
 التسبيحات كما في صلوة التسبيح عددها إشارة أي من حيث الإشارة
 أو قلده أي بحفظها وانضبطها بقلبه من غير إشارة بالأصابع ويكره
 أيضا الأصلي أن يتكى وهو في الصلوة على حائط أو على عصا إنكأ

لأن عذر أي كاشا من غير عذر أما لو كان من عذر فلا يكره كما تقدم في بحث
 القيام ويكره أيضا أن يخطو خطوات بغير عذر أما إذا كان بعذر فلا يكره
 كما إذا سقى الخدش فشى الوضوء كما أو شى إقتل الحية والعقرب على قول
 السرخسي هذا أي الكراهة المذكورة إذا وقف بعد كل خطوة أو بعد كل
 خطوتين وإن لم يقف بل خطا ثلث خطوات متواليات تفسد صلوته لأنه
 عمل كثير إذا كان ذلك بغير عذر أما إذا كان بعذر فلا يفسد فالجاصل
 أن المشي إذا كان بعذر لا يفسد ولا يكره وإن كان بغير عذر فإن ثلث
 خطوات متواليات تفسد ولا يكره ولا تفسد ويكره أيضا التمايل في
 الصلوة على منشاء مرة وعلى يسراه أخرى لأنه من العبث المتأ في اللبس
 ويكره أخذ القملة أو البرغوث في الصلوة وقته أو دفعه وفي الخلاصة قال
 أبو حنيفة لا يقبل القملة في الصلوة ويدقنها تحت الحصى وقال محمد قتلها أحب
 إلى من دقنها وكلاهما لا بأس به وقال أبو س يكره كلاهما انتهى والأخذ
 بقول محمد أولى إذا وجد فرصته لئلا يذهب خشوعه بالمهاوي يحمل ما روى عن
 أبي حنيفة وأبي س على الأخذ من غير عذر الفرض ولا بأس بقتل الحية والعقرب
 في الصلوة لقوله عليه السلام اقتلوا الأسودين ولو كنتم في الصلوة أي الحية
 والعقرب قالوا أي المشايخ أي قال بعض المشايخ هذا إذا لم يحتاج إلى المشي
 الكثير كثات خطوات متواليات ولا إلى المعالجة الكثيرة كثات صر بات
 متواليات فاما إذا احتاج إلى ذلك فشى وعالج تفسد صلوته كما لو قاتل في صلاته
 لأنه عمل كثير ذكره السرخسي في المبسوط ثم قال والأظهر أنه لا تفصيل فيه
 لأنه رخصة كالمشي في سبق الحدث ويؤيده إطلاق الحديث والأصح هو
 الفساد إلا أنه يساح له أفسادها لقتلها كما يساح لأغاثته مله ف أو تخليص
 أحد من سبب هلاك كسقوط من سطح أو غرق أو حرق ونحوه وكذا إذا
 خاف ضياع ما قيمته درهم له أو لغيره وتنام هذا البحث في الشرح ويكره ترك
 الطمانينة في الركوع والسجود لأنه ترك واجب وكذا في القومة والحلقة لأنه
 ترك واجب أو سنة مؤكدة والكل مكروه ويكره تكرار قراءة السورة في
 الفرض في ركعة وكذا في ركعتين إذا كان قادرا على قراءة سورة أخرى
 أما إذا لم يقدر على قراءة غيرها فلا يكره تكرارها في الركعة الثانية للضرورة

وهذا اذا كان عن قصد اما ان وقع من غير قصد كما اذا قرأ في الاولى قل اعوذ
 رب الناس فانه لا يكره ان يكررها في الثانية ولا يكره تكرار الشورة في ركعة
 او ركعتين في التطوع ويكره تطويل الركعة الاولى على الركعة الثانية
 من كل شفع في التطوع الا اذا كان التطويل مر ويا عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قولاً او ما ثورا اي منقولا عن النبي عليه السلام فعلا كما مروى
 من قراءة سبع اسم ربك الاعلى في الاولى من الوزن وقبل ياء الكافون في الثانية
 وفي فتاوى قاضي خان لو طول الاولى على الثانية في التراويح لا بأس به
 بل المختار ذلك عند محمد وعند أبي حنيفة والشافعية بين الركعتين كما
 في الظهر والعصر عندهما فعمل ان ما قاله هنا ينافيه خلاف محمد وتطويل
 الركعة الثانية على الركعة الاولى في جميع الصلوة الفرض والنفل
 مكروه وقيل انه غير مكروه في النفل والاو اصح واما اطالة الركعة
 على ما قبلها فلا يكره لانه شفع آخر ويكره ايضا في الصلوة ترع الغيبض
 ونحوه والفلانسة بفتح الفاف واللام وضم السين وهي ما يلبس في
 الرأس وكذا يكره لبسها اذا كان التزع واللبس بعمل يسير وان كان
 بعمل كثير تفسد صلوته ويكره ان يشم بفتح الشين هو الفصحى اي ان يشق
 طيبا بكسر الطاء اي ذار ارجحة طيبة هذا اذا قصده اما اذا دخلت الارجحة
 انفة بغير قصد فلا او يرمى بمرافقه البراق بوزن غراب ماء الفم اذا
 خرج منه وما دام فيه فهو ريق او يرمى بخرامته بضم النون وهو البلغم
 الذي ينزل الى الخلق بالنفس العنيفة اما من الخبشوم او الصدر وانما يكره
 ذلك اذا لم يضطر اليه اما اذا اضطر بان يخرج به مال او تخفف ضروري
 فلا يكره ان يرمى تحت قدمه اليسرى اذا لم يكن في المسجد وان كان في المسجد
 والاولى ان يأخذه بطرف ثوبه ويكره ان يروح اي ان يجلبت الروح بفتح الراء وهو
 نسيم الريح او الارجحة شوبه او بمروحة بكسر الميم وفتح الواو وهذا اذا روح مرة
 او مرتين فان روح ثلاث مرات متواليات تفسد صلوته لانه عمل كثير ويكره
 ايضا ان يرفع كفا اي يشمره الى المرفقين وكذا الى ما دون المرفقين عند
 ظهور الكفين وهذا اذا شمره خارج الصلوة وشرع فيه او هو كذلك اما لو
 شمره في الصلوة تفسد لانه عمل كثير ويكره ايضا ان لا يضع يده حال

القيام او اركوع او السجود او التشهد في موضعها المستنون المذكور
 في صفة الصلوة الا ان لم يضع من هذه الجملة عن الوضوء ويكره ايضا
 للمصلي ان يقرأ القرآن في غير حالة القيام من ركوع او سجود او قعود
 وان يترك التسبيحات في الركوع والسجود وان ينقص من ثلاث تسبيحات
 في الركوع والسجود لمخالفة السنة في ذلك كله وان يأتي بالادكار
 للمشروعة في الانتقالات متعلق بالمشروعة بعد تمام الاتقان متعلق
 بتأتى بان يكره للركوع بعد الانتهاء الى مجد الركوع ويقول سمع الله
 لمن حمده بعد تمام الفهم ونحو ذلك لان سنة ابتداء الذكر عند ابتداء
 الانتقال وانتهائه عند انتهائه وفيه اي في الايتان المذكور كراهتان
 يحد بينهما تركها اي ترك الازكار في موضعها اي في موضع الذكر و
 الاخرى تخصيلها اي تحصيل الازكار في غير موضعها اي في غير
 موضع الذكر ويكره ايضا للمصلي ان يمسح عرقه او يمسح التراب
 من جبهته في أثناء الصلوة او في قعود التشهد قبل السلام لانه عمل
 لا فائدة فيه حتى لو كان فيه فائدة بان كان العرق يدخل عينه فيؤلمها
 ونحو ذلك لا يكره لحصول الفائدة وهي دفع شغل القلب واما بعد
 السلام فلا يكره لما روى انه عليه السلام كان اذا قضى صلاته مسح
 جبهته بيده اليمنى ثم قال اشهد ان لا اله الا الله الرحمن الرحيم اللهم اذهب
 عني الهم والحزن ولا بأس بالتطوع المفرد ان يعمود بالله من النار عند
 ذكرها وان يقول اللهم اجزنا من النار وان يستل الله تعالى الرحمة عند
 ذكر اية الرحمة من الجنة وانواع النعم او ان يستغفر اي يطلب المغفرة
 عند ذكر العفو والمغفرة وما شبه ذلك وان كان المصلي المنفرد في الفرض
 يكره له ذلك خلافا للشافعية واما الامام والمقتدى فلا يفعل ذلك
 المذكور من السؤال ونحوه لاني الفرض ولا في النفل المشروع بالجماعة
 كالنوايح ولا بأس بان يصلي متوجها الى ظهر رجل قاعد او قائم
 يتحدث اذا لم يحصل في حديثه لفظ يخاف منه الغلط ويكره ان يصلي
 الى وجه انسان الا اذا كان بينهما ثالث ظهره الى وجه المصلي لانتفاء
 سبب الكراهة وهو التشبه بعبادة الصورة او يصلي اي ولا بأس بان

يصلى وبين يديه أي قدامه مصحف معلق أو سيف معلق لأنها لم يعدهما
 أحد أو على بساط فيه تصاوير أي صور والجمال أنه لا يسجد على
 التصاوير وقبل يكره وإن لم يسجد عليها وهذا إذا كانت صورة ذي
 روح أما إذا كانت صورة غير ذي روح كالشجر ونحوه فيسأل اتفاق لا تكره
 وإن سجد عليها أي على التصاوير ويكره أن يسجد عليها أي على
 التصاوير لذى الروح للتشبه بعبادتها ويكره أيضا أن يكون فوق
 رأسه أي رأس المصلي في السقف أو بين يديه أي قدامه قريبا منه
 أو يحذاه أي في مقابله وإن لم يكن قريبا تصاوير مرسومة في جدار
 أو غيره أو صورة موضوعة أو معلقة لأن فيه تعظيمها بخلاف ما إذا كانت
 خلفه لأنه إهانة لها وهذا إذا كانت الصورة كبيرة غير مقطوعة الرأس
 وأما إن كانت مقطوعة الرأس بمعنى أنه إذا لم يكن له أي للشخص المصور
 رأس أصلا أو كاله رأس فحاشا بخبط نسجه عليه حتى طمس
 هيئة أو كانت الصورة صغيرة جدا بحيث لا يبدوا أي لا تظهر للناظر
 إذا كانت قائما وهي على الأرض أي لا تدب تفاصيل أعضائها فلا يكره
 أن يكون بين المصلي أو فوق رأسه ونحو ذلك لأنها لا تعبد فاتفق
 التشبه بعباد الصور * فروع * أو نحو وجه الصورة فهو كقطع رأسها
 بخلاف قطع يديها ورجليها والخط على عنقها بخبط وفي الخلاصة المختار
 أن الصورة إذا كانت على وسادة أو بساط أو بأس يستعملها وإن كان
 يكره اتخاذها وإن كانت على الأزار أو السترة فكرهه وتكره التصاوير
 على الثوب صلى فيه أو لم يصل وأما إن كانت في يده وهو يصلي فلا
 بأس به لأنه مستور بثيابه وكذلك لو كان على خاتمه أو رأى صورة في
 بيت غيره يجوز له محوها وتغييرها انتهى وأعل المراد بقوله إن كانت في يده
 كونها معلقة في يده لأنه يمسكها بيده وفي قوله وإن كان يكره اتخاذها
 نظر ذكرنا وجهه في الشرح ولا بأس بالصلوة على الطنفسة بفتح
 الطاء وكثر الفاء جمع طنفسة وهي البساط ذو الحمل وكذلك لا بأس
 بالصلوة على اللبود وسائر فرش بضم السين جمع فراش وهو اسم لما يفرش
 عموما إذا كان الشيء المفروش رقيقا بحيث يجد الساجد عليه حجم

الأرض ولكن الصلوة على الأرض بلا حائل وعلى ما لبته الأرض كالخضبر
 والبوربا أفضل لأنه أقرب إلى التواضع وفيه خروج عن خلاف الإمام
 مالك فإن عده يكره السجود على ما لبس من جنس الأرض ولا بأس بأن
 يكون مقام الإمام أي موضع قيامه ومحل قدميه في المسجد أي خارج
 المحراب و يكون سجوده في الطابق أي في المحراب ويكره أن يقوم في
 الطابق أن تكون قدماء في المحراب لأن فيه التشبه بأهل الكتاب في امتياز الإمام
 بمكان مخصوص وفيه بحث مذكور في الشرح ويكره أن يتفرد الإمام
 عن القوم في مكان أعلى من مكان القوم إذا لم يكن بعض القوم معه لما
 فيه من التشبه المذكور وإن انفرد الإمام عن القوم بالمكان الأسفل
 اختلف المشايخ فيه قال الطحاوي لا يكره لعدم التشبه بأهل الكتاب
 فإنهم يخصصون إمامهم بالمكان المرتفع وظاهر الآية الكراهة لأن فيه
 ازدراء بالإمام ومقدار الارتفاع الذي يحصل به كراهة الانفراد قبل
 مقدار القامة وقبل ما يقع به الامتياز وقبل مقدار زراع وعليه الاعتماد ويكره
 المفتردي أن يقوم خلف الصف وحده إذا لم يجد في الصف فرجة
 يمكنه القيام فيها والمختار أنه إذا لم يجد فرجة أن ينظر إلى الركوع فإن جاء
 رجل قبلها والافالقيام وحده أولى من جذب رجل من الصف في زمانها
 لغلبة الجهل فر بما يفضي الجهل إلى فساد صلوة المجدوب وكذا يكره للمنفرد
 وهو يوم المفترض والمنفرد أن يقوم في خلال الصف بين المقتدين فيصلي
 صلوة التي هو فيها فيخالفهم في القيام والقعود والركوع والسجود
 ويكره الصلوة في طريق العامة لأنه عليه السلام نهى أن يصلي في سبعة
 مواضع في المذبل والمجزرة والمقبرة وقارعة الطريق وفي الحمام وفي معاطن
 الأبل وفوق ظهركعبة ويكره الصلوة في الصحراء من غير ستر
 إذا خاف المصلي المرور أي من أن يمر أحد بين يديه وتكره أيضا في معاطن
 الأبل أي مباركها وفي المذبل وهي ملى الزبل أي السريق وفي
 المجزرة أي موضع الحزارة أي ذبح الحيوانات من الغنم وغيرها وفي المغسل
 أي موضع الاغتسال وفي الحمام وفي المقبرة لما مر من الحديث ولأن هذه
 المواضع مواضع التجاسة ويكره أيضا على سطح الكعبة للحديث المنفرد

كثير
 قبول
 قبرستان

وذکر فاضحان في الفتاوى انه اذا غسل موضعاً في الحمام لبس فيه ثياب
 اى صورة وصلى فيه لا بأس به والاولى ان لا يصلى فيه الا لضرورة كخوف
 الفوت ونحوه مطلق الحديث واما الصلوة في موضع جلوس الخبيثي فقال
 فاضحان لا بأس به لانه لا نجاسة فيه وكذا قال في الفتاوى لا بأس بالصلوة
 في المقبرة اذا كان فيها موضع احد للصلوة ولبس فيه قبر انتهى كلام الفتاوى
 ويكره ان يقرأ كلمة او كلمتين من سورة ثم يترك تلك السورة بغير عذر
 ويبدأ القراءة من سورة اخرى وكذا لو انتقل الى آية اخرى من تلك
 السورة وترك بينهما شيئاً واما ان حصر عا بعد تلك الآية قبل ان يتم سنة القراءة
 فلا يكره الانتقال الى آية اخرى من تلك السورة او من سورة اخرى للعذر
 هذا ان انتقل قصداً فان انتقل من غير قصد ثم تذكر يبيح ان يعود ذكره
 في القنية وان لم يعد فلا كراهة ايضا لعدم القصد ويكره للامام
 ان يؤم قوماً وهم له كارهون بخصلة اى بسبب خصلة توجب الكراهة
 اولان فيهم من هو اولى منه بالامامة اما اذا كانت كراهتهم لغير سبب يقتضيها
 فلا تكره امامته لانها كراهة غير مشروعة فلا تعتبر ويكره ايضا للامام ان
 ينقل عليهم اى على القوم بالتطويل الزائد على حد السنة في القراءة و
 سائر الاذكار ويكره ان يجعلهم عن اكمال السنة في تسبيحات الركوع و
 الحجود وقراءة التشهد ويكره ان يلجئهم اى يحوجهم الى الفصح عليه
 في القراءة يعنى اذا رنج عليه في القراءة ينبغي ان يركع ان كان قد قرأ المعداد
 المسنون او ينتقل الى آية اخرى ان لم يكن قراء ولا يحوج القوم ان يفتحوا عليه
 ويجب عليه اى على الامام ان يقرأ ما تيسر عليه قراءته من القرآن
 دون ما هو عسر عليه لم يحكم حفظه وان عرض له شيء من الحصر
 انتقل الى آية اخرى او يركع ان كان قد قرأ ما يكفيه وهو قدر السنة
 وقبل قدر ما تجوز به الصلوة وقبل قدر الواجب ويكره المصلي ان يمكث
 في مكانه الذي صلى فيه وفيه اشارة الى انه اوقفه عن مكانه فقرأ ورده قائماً
 او جالساً في احب المسجدين لا يكره كما هو قول الخلاء بعد ما سمع في صلوة
 بعد ما سمع كاطر والجمعة والمغرب والعشاء الا قدره اهول اى قدر
 قوله لا يكره انت لا يكره السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام وبه

اى بعد المكث الاهد القدر وورد الاثر عنه عليه السلام على ما تقدم
 ويكره تقديم العبد للامامة لان الغالب عليه الجهل حتى لو علم انه عالم
 لا يكره و تقديم الاعرابي لما قلنا في العبد وهو منسوب الى الاعراب و
 هم سكان البادية من العرب والمحقق بهم سكانها من غيرهم كالتركان والاكراد
 ونحوهم و تقديم الاعني لانه لا يمكنه الاحتراز عن النجاسة ولا تحقيق
 استقبال القبلة كما ينبغي و تقديم الفاسق لتساهله في الامور الدينية و
 تقديم ولد الزنا بناء على ان الغالب فيه الجهل اذا لبس له من يحمله على
 التعلم حتى لو تحقق منه عدم الجهل لا يكره تقديمه كالعبد والاعرابي وان
 تقد مواجيز بعين جازت الصلوة وراءهم مع الكراهة ولا تفسد خلافاً لما لك
 في الفاسق اراد محمد بقوله يكره تقديم الاعرابي بالاعرابي الجاهل
 دون العالم على ما قررناه ويكره النقل قبل صلوة العبد مطلقاً وكذا يكره
 بعدها في الجملة اى الصحراء والمراد بها قضاء المصر المعد للصلوة العبد
 والجمعة ولا فرق في هذا الحكم بين الجساسة والجامع وينقل في غير الجملة
 اما في مسجده اى مسجد محله او في بيته ويكره ان يدخل في الصلوة وقد
 اخذه غائط او بول لقوله عليه السلام لا صلوة بحضرة طعام ولا وهو
 يدافعه الاخيشان وان كان الاهتمام بالبول والغائط يشغله اى يشغل
 قلبه عن الصلوة ويذهب خشوعه يقطعها اى يقطع الصلوة ليؤدبها
 على وجه الكمال هذا اذا كان في الوقت سنة والا فلا يقطع لان التفويت
 عن الوقت حرام وان مضى عليها اى على الصلوة فيما اذا كان الاهتمام
 يشغله اجزأه اى كفاء فعلها وقد اساء وكأ انما لاداة اباه مع الكراهة
 التبريمية وكذلك الحكم ان اخذه البول والغائط بعد الافتتاح ولم يكن
 موجوداً عند الافتتاح فانه يقطعها فان لم يقطع اجزأه مع الاساءة ويكره
 ان تكون قبلة المسجد الى المخرج اى الخلاء او الى الحمام او الى القبر
 وفي الخلاصة هذا اذا لم يكن بين المصلي وبين هذه المواضع حائل كالحائط
 وان كان حائط لا يكره وان صلى في بيته الى الحمام ولا بأس لان الكراهة في المسجد
 لاحترامه لا لكون الصلوة عند النجاسة لان جدار الحمام مثل بخلاف ما لو كانت
 النجاسة بين يديه فانه يكره ولو في بيته ويكره الترويض بين يدي المصلي

لقوله عليه السلام لو يعلم المسار بين يدي المصلي ما ذا عليه لكان ان يقف
اربعين خيرا له من ان يمر بين يديه وفي رواية اربعين خيرا له هذا اذا لم
يكن عنده اى عند المصلي حائل يحول بينه وبين المار نحو السترة اى
العصا المزكوة امامه او الاسطوانة بضم الهيمزة والطاء وهى العمود
او نحوهما من شجرة او آدمى او دابة او غير ذلك فانه لا يكره المرور من وراء
الحائل وانما يكره المرور عند عدم الحائل اذا مر في موضع سجوده هو الاصح
وفي النهاية الاصح انه لو صلى صلوة الحاشية بان يكون بصره حال قيامه
الى موضع سجوده لا يقع بصره على المار لا يكره والاول مختار السرخسي
وما في النهاية مختار فتح الاسلام وان كان يصلي على الدكان فان حاذى اعضاء
المار اعضاء المصلي يكره على ما في الهداية وغيرها وهذا في الصحراء اما
ان صلى في المسجد فان كان المسجد صغيرا كره المرور مطلقا وان كان كبيرا
فقبل هو كالصغير لا يمر بينه وبين حائط القبلة وقبل كالصحراء يمر فيما وراء
موضع سجوده وقبل يمر فيما وراء خمسين ذراعا وقبل قدر ما بين الصف الاول
وحائط القبلة ورجح ابن الهمام ما ذكره في النهاية من غير تفصيل بين
المسجد وغيره وينبغي للمصلي في الصحراء ان يتخذ سترة قدر راع في غلظ
اصبع ويحرب منها ويجعلها قبالة احد حاجبيه لا بين عينييه وان الى العصا
بين يديه ولم يغرزها او خط خطا قبل يحزبه عن السترة وقبل لا وعلى قول
المجوز فقبل بخط خطا كالمحراب وقبل من جهة يمينه الى شماله واما
الوضع في الكفاية يضع طولا لا عرضا ليكون على مثال الفرز ويدرك المار
اذا اراد ان يمر في موضع سجوده او بينه وبين السترة بالاشارة او التسبيح لا
بهما معا وسترة الامام سترة للقوم ويجوز ترك السترة في موضع يأمن المرور
فيه وفي القنية قام في اخر الصف من المسجد وبينه وبين الصفوف مواضع
خالية فلما دخل ان يمر بين يديه لبصل الصفوف لانه امسقط حرمة نفسه
فلا يأم المار بين يديه * فروع * يكره ايضا رفع البصر الى السماء في الصلوة
وتكره الصلوة بحضرة الطهاسم ويكره رفع الرأس او وضعه قبل الامام
وان يصلي وبين يديه نور او كاتون موقد بخلاف الشمع والسراج والقنديل
وفي فتاوى الحجة الاولى عدم مواجهة السراج ويكره ان يحرف اصابع

يديه او رجله عن القبلة في السجود وكذا كل ما فيه مخالفة السنة او الواجب
وفي خزانة الفقه ومن المنهي العدو والهرولة للصلوة ومن المكروه مجاوزة
اليدين عن الاذنين ورفع اليدين تحت المنكبين ومجدة السهو قبل السلام
وقالوا يكره ستر القدمين في السجود وفيه نظر ولا تكره الصلوة مشدود
الوسط وقبل تكره والمختار الاول واما اذا صلى وهو مشرك الكم فقبل يكره
لانه كف الثوب وقبل لا قال صاحب القنية وهو الاحوط ولعل مراده قدر
ما ينكشف الكفاس لا الرفع الى الساعد والمردف فانه مكروه على ما مر وتكره
الصلوة في ارض الغدير بلا اذن وقبل ان كانت لمسلم ولم تكن مزروعة
فلا ولو ابتلى بين الصلوة في ارض الغير او في الطريق فان كانت مزروعة
او كافر بالطريق اولى والا فهى ولا يجب في الصلوة احسد ابوه اذا ناداه
الا ان استغاث به لم يسم فبعضها كما يقطع لحوف سقوط اجنبى من سطح ونحوه
او غرقه او حرقه او سرقه ما قيمته درهم له او غيره * فصل في السنن * المراد
بها في هذا الموضع ما يسن في الصلوة من قول او عمل او اجلها من غير افعالها
اولها اى اول السنن الاذان وهو سنة مؤكدة لاصحوا لصلاة الجماعة
دون الواجبات كصلوة العيد ودون النوافل كصلوة الكسوف اذا صليت
بجماعة سواء كانت في وقتها او فائت فان صلاوا نوافل متعددة في جماعة
اذن الاول منها واقم وفي الرواق ان شاء اذن واقامه ان شاء انصر على الإقامة
اذا صليت متوالية ويستحب الاذان والاقامة لمن صلى وحده في بيته والمسافر
الا انه يكره الترك للمسافر فقط كما يكره الترك للجماعة النساء وحدهن
وجامعة المعذورين في المصرب يوم الجمعة فان الاذان والاقامة مكروهان
لهم لكرهية صلواتهم جماعة وصفة الاذان مشهورة ولا ترجع فيه عندنا
خلافا للثلاثة وهوان يخفص صوته اولا بالشهادتين ثم يرجع فيمد
بهما صوته ويزيد في اذان الفجر بعد الفلاح الصلوة خير من الصوم مرتين
والاقامة مثل الاذان عندنا خلافا للثلاثة فانها عندهم فرادى الالفاظ
الاقامة عند الشافعي واحد ويستحب ككون المؤذن عالما بالسنة تقيا
فيكره اذان الجاهل والفاقد لقوله عليه السلام لم يؤذن لكم خساركم ويكره
اذان الصبي وان كان عاقلا في رواية وفي ظاهره اية لا يكره اذانه اذا كان عاقلا

ويكره التلميح في الاذان لانه لبس من افعال الاختيار وكذا في القراءة وتحسين الصوت مطلوب والتلميح ان يخرج الحرف عما يجوز له في الاداء ويستقبل القبلة بالاذان والاقامة لانه المتوارث فيكره تركه وبحول وجهه يمتنع عن دحي على الصلوة وشمالا عند حي على الفلاح في الاذان والاقامة ويستدير في المنارة اذا لم يحصل تمام الفائدة بتحويل الوجه مع ثبات القدمين ويجعل اصبعه في اذنيه لامره عليه السلام بالالاية وقال انه ارفع لصوتك وان لم يفعل فلا كراهة ويكره له التكلم وهو يؤذن او يقيم ويستأنف لو تكلم في اثنا لانه ذكر واحد ولا يرد السلام لو سلم عليه فيه ولا يسمت العاطس ويكره ان يؤذن قاعدا الا ان اذن لنفسه ويكره راكبا في ظهرك الرواية الا للمسافر وينزل للاقامة ويجوز للمسافر ان يؤذن متوجها حيث توجهت دابته ويكره ان يؤذن جنباً في رواية واحدة ومحدثا لا يكره في احدي الروايتين وفي الاعادة يسبب الحفاية روايتان والاشبه ان يعاد الاذان لا الاقامة لان تكراره مشروع كافي يوم الجمعة دون تكرارها كذا في الهداية وتكره الاقامة بلا وضوء في المشهور وقيل لا ويستحب اعادة اذان المرأة ويجب اعادة اذان السكران والمجنون والصبي غير العاقل وان مات في اثنا لاذان او الاقامة يجب الاستئناف وكذلك ان جن او اغمى عليه او سبقه الحدث فذهب وتوضأ او حصر ولم يلقه احد او خرس فانه يجب ان يستقبل الاذان والاقامة هو او غيره ولو قدم فيه مؤخرا يعود الى الترتيب ولا يستأنف ولا يكره اذان العبد والاعرابي والاعمى وولد الزنا ولكن غيرهم اولى ويكره التخطي عند الاذان والاقامة الا من عذر كتحصيل الصوت او تحسينه ولا يمسي في الاذان ولا في الاقامة فان مشي الى مكان الصلوة عند قد قامت الصلوة فلا بأس به ان كان هو الامام وقيل مطلقا وينزل في الاذان بان يفصل بين كلماته بالشكوت ويجدد في الاقامة بان يسمع كلماتها ويكره مخالفة ذلك حتى لوطن الاقامة اذانا فترسل فيها ثم علم فانه يستقبلها من اولها في الاصح قاله قاضي خان وينبغي المؤذن ان ينتظر الناس وان علم بضعيف مستعجل اقام له ولا ينتظر رئيس المحلة لان فيه رياء وابداء ويكره ان يؤذن في مسجد من شخص واحد واستحسن

المتأخرين

المتأخرون التوثيق وهو العود الى الاعلام بعد الاعلام بحسب ما تعارفه كل قوم وخص به ابي س من له زيادة اشتغال بامور العامة كالأئمة والقاضي والمفتي وينبغي ان يفصل بين الاذان والاقامة ويكره وصلهما والفصل في غير المغرب مقدار ركعتين او اربع في كل ركعة قراءة اثني عشرة آية ونحوهما واما في المغرب فعند ابي ح يفصل بسكتة قدر ثلث آيات قصار او آية طويلة وقبل قدر ثلاث خطوات وعندهما بالجلسة خفيفة ولا يكره عنده ما قاله ولا عندهما ما قاله انما الخلاف في الافضية ولا يجوز الاذان لصلوة قبل دخول وقتها وجوز ابو يوسف والثلاثة في الفجر ويجب الاعادة لو اذن قبله لانه لم يحصل به الفائدة المقصودة منه وهي الاعلام بدخول الوقت والسماع للاذان ينبغي ان يجب اي يقول مثل ما يقول المؤذن وعند حي على الصلوة وحى على الفلاح يقول لاحول ولا قوة الا بالله وعند الصلوة خير من النوم يقول صدقت وبررت فلاجابة على هذا الوجه قيل واجبة وقيل الواجب الاجابة بالقدم واما باللسان فمستحبة وهو الاظهر وفي الاقامة مستحبة اجناعا وفي التحيين لا يكره الكلام عند الاذان بالايجاع وان سمع الاذان غير مرة يجب الاول سواء كان مؤذنا مسجدا او غيره وفي العيون قارى يسمع النداء فالفضل ان يمسك ويستمع وقال الرسلاني يمسك في قراءته ان كان في المسجد وكذا ان كان في بيته ان لم يكن اذان مسجده وينبغي ان يقول عقب الاذان ما ورد عنه عليه السلام انه قال من قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلوة القائمة آت محمد الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته انك لا تخلف الميعاد حلت له شفاعتي وثاني السنن رفع اليدين عند تكبيرة الافتتاح مع التكبير وتقدم الكلام عليه في صفة الصلوة وثالثها نشر الاصابع عند التكبير بدون تكلف ضم ولا تفرج ورايةها جهر الامم بالتكبير وكذا بالتسميع والسلام وخامسها الشاء اي قراءة سبحانك اللهم الخ وسادسها العود وسابعها التسمية وثمانها تأمين لقوله عم من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وتاسعها الاخفاء بهم اي بالاربع المذكورة من الشاء وما بعده اما ما كان المصلي او مفتديا او منفردا وعاشرها وضع اليدين من

اليدين من اليدين إلى الشمال منها وحادي عشرها كون ذلك الوضع تحت السرة
للرجل وكونه على الصدر للمرأة وثاني عشرها التكبيرات التي يوترق
بها في خلال الصلوة عند الركوع والسجود والرفع منه والنهوض من
السجود والقعود إلى القيام وكذا التسميع ونحوه وثالث عشرها تسبيحات
الركوع ورابع عشرها تسبيحات السجود وخامس عشرها اخذ الركبتين
باليدين في الركوع حال كونه مفرجا أصابعه وهي سادس عشرها
وسابع عشرها افتراس الرجل اليسرى والقعود عليها ونصب الرجل
اليمنى مواجهة أصابعه نحو القبلة في القعدة تين للرجل والتورك فيها
للرأة وثمان عشرها الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد
في القعدة الأخيرة وتاسع عشرها الدعاء في آخر الصلوة بما يشبه
الفاظ القرآن والأدعية المأثورة وتتم العشرين الإشارة بالمسحاة
عند ذكر الشهادتين في بعض روايات كذا ذكرنا في صفة الصلوة وقد
قبيل قراءة الفاتحة في الآخرين في الفرائض أيضا سنة وهو ظاهر الرواية
وقبل واجب وقيل مستحب وقبل الخروج من الصلوة بلفظ السلام
سنة أيضا والأصح أنه واجب وقبل هذه الأفعال التي ذكرناها
سنة إنما هو أدب والأصح أن جميعها سنة سوى ما ينسب لبحر وجوبه
وما ذكرنا يعني في صفة الصلوة مما سوى ذلك كذا كورهنيا من السنن
فهو أدب ومراد من مالم ينص على أنه فرض أو واجب ولم يذكره ههنا
مما هو تذكرة في صفة الصلوة فهو أدب كإخراج الكفين من الكمين عند
التكبير ونحوه وفيه نظر فإن من جملة ذلك وضع اليدين والركبتين في
السجود وهو سنة وكذا البدء الضبعين وبخافاته البطش عن الفخذين وتوجيه
الأصابع نحو القبلة فإنها سنة أيضا * فصل في النوافل * جمع
نافلة وهي في اللغة الزيادة وفي الشرع العبادة التي ليست بفرض ولا
واجب فتم السنة والمستحب والتطوع الغير الموقت اعلم أن السنة قبل
الفجر أي صلوة الفجر ركعتان وهي أقوى السنن المؤكدة حتى روى
عن أبي حنيفة لا يجوز مع القعود لغيره لفظه عليه السلام صلواتها وأو

طردتكم الخيل ثم الأكدة بعد هنا قبل ركعتي المغرب ثم التي بعد الظهر
ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر والأصح أن التي قبل الظهر أكد
بعد سنة الفجر ثم الباقي على السواء وأربع قبل الظهر وركعتان بعدها
لما روى عنه عليه السلام أنه كان يصلي كذلك وأربع قبل العصر
وإن شاء ركعتين وسنة العصر مستحبة لا مؤكدة وركعتان بعد المغرب
لقوله عليه السلام من صلى في يوم وإيلة ثني عشر ركعة سوى المكتوبة
بني له بيت في الجنة أربع قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد
المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الفجر وأربع قبل العشاء
وهي مستحبة وأربع بعدها كذلك وإن شاء ركعتين وهما المؤكدة
للحديث المتقدم آنفا وما ذكر من السنة قبل العصر والعشاء فذلك
مستحب كما ذكرنا وكذا الأربع بعد العشاء ويستحب الأربع أيضا بعد
الظهر لقوله عليه السلام من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر
وأربع بعدها حرمه الله على النار ويجوز في الأربع بعد الظهر كونها بتسليمية
واحدة أو بتسليمتين لكن بتسليمية واحدة أفضل اتفاقا في التي بعد العشاء
كونها بتسليمية واحدة أفضل عند أبي حنيفة وعندهما بتسليمتين ويستحب الست
بعد المغرب لقوله عليه السلام من صلى بعد المغرب ست ركعات كتب من
الأولين وتلانيه كان للأوابين غفورا واختلف هل الأربع بعد الظهر
والعشاء والست بعد المغرب سوى المؤكدة أو معها والظ الثاني لأنه يصدق
عليه أنه صلى بعد الظهر والعشاء أربعاً وبعد المغرب ستاً والركعتان في ضمن
ذلك وذكر في المحيط أن تطوع قبل العصر بأربع وقبل العشاء بأربع حسن
لأن النبي عليه السلام لم يواطب عليهما فلا تكونان مؤكدتين والسنة قبل
الجمعة أربع لأنه عليه السلام واطب على الأربع بعد الزوال في جميع الأيام
وبعدها أي بعد الجمعة أربع لقوله عليه السلام إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل
بعدها أربعاً وعند أبي يوسف السنة بعد الجمعة ست وهو مروي عن علي
رضي والأفضل أن يصلي أربعاً ثم ركعتين الخروج من الخلافة * فروع * لو ترك
سنة الفجر أو غيرها من المؤكدة قبل يائماً والأصح أنه لا يائماً لكن نفوته الدرجات
والثواب ويستحق الملامة هذا إن رآها حقاً ولم يستخف بها ولا يكفر وأما

سجدة الضحى اى صلوة الضحى فقد وردت الاحاديث فيها اى في قدرها
من الركعتين الى ثلثي عشرة ركعة وهي مستحبة روى عن ابي زرررض انه
قال اوصني يا رسول الله قال اذا صليت الضحى ركعتين لم تكتب من الغافلين
واذا صليتها اربعاً كتبت من العابدين واذا صليتها ستاً لم يتبعك في ذلك اليوم
ذنب واذا صليتها ثمانية كتبت من الفائزين واذا صليتها عشرة اثنى الله لك
بنيا في الجنة وروى انه عليه السلام قال من صلى الضحى ثلثي عشرة ركعة
بنى الله له قصر من ذهب في الجنة ووقت صلوة الضحى من ارتفاع الشمس الى
ما قبل الزوال ووقتها المختار اذا مضى ربع النهار ثم الافضل في صلوة الليل
والنهار من التطوع مطلقا اربع ركعات بتحرمة واحدة وسلام واحد
عنده اى عند ابي ح وقال اى ابو يوسف ومحمد الافضل في صلوة الليل ركعتان
بتحرمة وعند الشافعي الافضل في الليل والنهار الركعتان بتحرمة والدلائل
مستوفات في الشرح والزيادة على ثمان ركعات بتسليم واحدة ليلا وعلى
اربعة ركعات بتسليم واحدة نهارا مكرهة بالاجماع من ائمتنا اعدم ورود
الاثر به ومن في شرع صلوة التطوع او في صوم التطوع ثم افسدها فعليه
قضاؤها عندنا وعند مالك وهو قول ابي بكر الصديق وابن عباس وكثير
من الصحابة والتابعين خلافا للشافعي واحد وتحقيقه في لشرح وان شرع
في التطوع بنية الاربع اى بنية ان يصلي اربع ركعات ثم قطع اى افسد
ما شرع فيه قبل اتمام شفع لا يلزمه الاشفع اى الا قضاء شفع عند ابي ح وروى
خلافا لابي يوسف فان عنده يلزمه قضاء اربع في رواية ولو افسد بعد اتمام
شفع فان كان قبل القيام الى الثالثة يلزمه شفع واحد عنده وعند ابي ح لا يلزمه
شي وان كان بعد القيام اليها يلزمه قضاء شفع اتفاقا قالوا هذا الحكم
المدكور وهو لزوم الشفع فقط بالافساد بعد الشروع بنية الاربع في غير
السان الرواتب كسنة العصر والعشاء اما اذا شرع في الاربع الراتبه التي
قبل الظهر او قبل الجمعة او بعدها ثم قطع من الشفع الاول والثاني يلزمه اربع
اى قضاءها بالاتفاق لانها لم تشرع الا بتسليم واحدة ولذا لا يصلي فيها على
اى عليه السلام في المدة الاولى ولا يستغفر عند القيام الى الثالثة لانها بمنزلة
صلوة واحدة وان شرع في الاربع من التطوع سنة كانت او غيرها ولم يفسد

في الركعة

في الركعة الثانية اى ترك القعدة الاولى فسدت صلوة تلك عند محمد وزفر
الترك فرض وهي القعدة الاولى فانها فرض عندهما في النفل بناء على ان كل
ركعتين منه صلوة على حدة ويقضى الركعتين الاوليين عندهما
دون الاخيرين اصحهما وقال اى ابو حنيفة وابو يوسف لا تفسد
صلوته في الصورة المذكورة ولا يلزمه قضاء شيء وكل ركعتين من النفل
اذا افسد بهما فعليه قضاءهما فحسب دون قضاء ما قبلهما وما بعد
هما مما لم يفسد لما تقدم ان كل شفع صلوة على حدة الا ما تقدم
عن ابي ح فيما اذا نوى الاربع وشرع اذا افسدها قبل القعود الاول
حيث يلزمه قضاء اربع عنده واما المسئلة الملقبة بالثمانية وهي ما اذا
صلى اربع ركعات وترك القراءة في كلها او بعضها فالخلاف الواقع فيها
بين ائمتنا مبني على قاعدة اخرى مختلفة بينهم وهي ان ترك القراءة في كلتا
ركعتي النفل اوفى احدهما يوجب بطلان التحريمة عند محمد فلا يصح
شروعه في الشفع الثاني فلا يلزم قضاؤه بافساده ولا يوجب عند ابي ح
وانما يوجب قضاؤه الاداء فيصح شروعه في الشفع الثاني فاذا افسده لزمه
قضاؤه ايضا وقول الامام كالاول في الاول وكالثاني في الثاني ثم المسئلة
المذكورة وان ذكرت في الهداية وغيرها على ثمانية او حدا كن باعتبار تدخل
بعض صورها في بعض فانها تنهي الى ست عشرة صورة واحدة منها
لا يلزم فيها قضاء شيء وهي ما اذا قرأ في الجمع والباقي المني على القواعد
المذكورة خمس عشرة صورة وهي ترك القراءة في الجميع بقضى ركعتين
وعند ابي ح اربع ركعات في الاولى فقط بقضى اربعاً وعند محمد ثلثين ركعات
في الثانية فقط كذلك تركها في الثالثة فقط بقضى ركعتين اتفاقا تركها في
الرابعة فقط كذلك تركها في الاولى والثانية كذلك تركها في الاثني عشر
بقضى اربعاً وعند محمد ركعتين تركها في الاولى والرابعة كذلك تركها في
الثانية والثالثة كذلك تركها في الثانية والرابعة كذلك تركها في الثالثة والرابعة
بقضى ركعتين اتفاقا تركها في الاولى والثانية والثالثة بقضى ركعتين
وعند ابي ح اربع ركعات في الاولى والثانية والرابعة كذلك تركها
في الاولى والثالثة والرابعة بقضى اربعاً وعند محمد ركعتين تركها في الثانية

في الركعة

والثالثة والارابعة كذلك ومن احكم القواعد لم يعسر عليه التخرج ولو افتتح التطوع قائما ثم قعد من غير عذر مبيح للعود في النفل جاز قعوده وصحت صلوته عند اتيح خلافا لهما وان نذر ان يصلي صلوة ولم يقبل في نذره انه يصلي قائما او قاعدا يلزمه اداؤها قائما صرفا للمطابق الى الكامل وان صلى قاعدا قيل يجوز ويسقط عنه قياسا على عدم النذر وذكر في الكافي ان الصحيح انه لا يلزمه القيام الا بالتخصيص عليه وطول القيام افضل من كثرة عدد الركعات يعني اذا اشتغل بمقدارا من الزمان بصلوة فاطالة القيام مع تقليل عدد الركعات افضل من عكسه فصلوة ركعتين في ذلك المقدار مثلا افضل من صلوة اربع فيه لان طول القيام مشتمل على كثرة القراءة وكثرة الركوع والسيحود يشتمل على كثرة الذكر والتسبيح والقراءة افضل من سائر الذكر والتسبيح ثم السنة المؤكدة التي يكره خلافها في سنة الفجر وكذا في سائر السنن هو ان لا يأتي بها بخلاف المطالب للصف بعد شروع القوم في الفريضة ولا خلف الصف من غير حائل وان يأتي بها امامي بيته وهو الافضل او عند باب المسجد ان امكن بان كان هناك موضع لائق للصلوة وان لم يمكنه ذلك ففي المسجد الخارج ان كانوا يصلون في الداخل وبالعكس ان كان هناك مسجد ان صيفي وشتوي وان كان المسجد واحدا خلف اسطوانة ونحو ذلك كالعمود والشجر وما اشبههما في كونه حائلا والائتمان بها خلف الصف من غير حائل مكروه ونحو المطالب للصف اشد كراهة هذا الحكم المذكور اذا كان اتيانها بعد الشروع اى شروع الجماعة في الفريضة مخالفة لاهم واما قبل شروعهم في الفريضة فبأني بها في اى موضع شاء لانقله العلة المذكورة وان قيد المص بسنة الفجر لان غيرها لا يؤدي بعد شروع الجماعة في الفريضة بخلاف سنة الفجر فانها يجوز ادائها اذا علم انه يدرك الامام في التشهد وان لم يعلم انه يدركه فبغير تركها ويقضى ولا يقضيها اذا قامت وحدها اصلا لا قبل طلوع الشمس لكرهية النفل فيه ولا بعده لاختصاص القضاء خارج الوقت بالواجبات الا ما ورد به الشرع وهو انما ورد في قضاء ركعتي الفجر عند قوتها مع الفرض

قبل الزوال

قبل الزوال ولم يرد في قضاها اذا قامت وحدها بعد طلوع الشمس قبل الزوال ولا اذا قامت مع الفرض بعد الزوال وقال محمد احب الى ان يقضيها اذا قامت وحدها بعد طلوع الشمس قبل الزوال ولا خلاف في غير سنة الفجر انها لا تقضى بعد الوقت اذا قامت وحدها وكذا ان قامت مع الفرض في الاصح وتقضى التي قبل اظهر في الوقت في الصحيح وتقديم على الركعتين وقبل تؤخر عنهما وتمام هذا في الشرح ويستحب في سنة الفجر التخفيف وان يقرأ في اولها جامع الفوائد قبل بابها الكافرون وفي الثانية الاخلاص لانه المروى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واختلف هل الافضل تأخيرهما الى قريب الفرض او تقدبهما اول الوقت والا حاديث رجع الثاني واما السنن التي بعد الفريضة فانه ان تطوع بها في المسجد حسن وتطوع بها في البيت افضل وهذا غير محض بما بعد الفريضة بل جميع النوافل ما عدا التراويح وتجهة المسجد الافضل في المنزل لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يصلي جميع السنن والوتر في البيت وقال عليه السلام صلوة المرء في بيته افضل من صلوة في مسجدى هذا الا المكتوبة وكره بعض المشايخ سنة المغرب في المسجد وقال البعض يأتي بسنة المغرب في المسجد دون ما سواها وقال البعض التطوع في المسجد حسن وفي البيت احسن كما قال المصنوب في الفقيه ابو جعفر قال لان يخشى ان يشتغل عنها اذا رجع فان لم يخف فالافضل البيت ومن السنن المؤكدة التراويح جمع ترويح سميت بها كل اربع ركعات منها للاستراحة بعينها وهي سنة مؤكدة في الصحيح واطب عليها الخلفاء الراشدون والنبي صلى الله عليه وسلم بين العذر في تركه لمواظبة وقال عليه السلام عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى وقال عليه السلام ان الله فرض عليكم صيام رمضان وسنت قيامه واقامتها بالجماعة سنة ايضا وعن ابي سنان ان امكته اداؤها في بيته مع مراعاة سنتها فيها افضل الا ان يكون فقيها يقتدى به والاصح ان الجماعة فيها افضل وعليه الجمهور لكنها سنة على سبيل الكفاية حتى لو ترك اهل محلة كلهم الجماعة

وصلوا في بيوتهم فقد تركوا السنة وقد اساءوا في ذلك وان اقيمت التراويح في المسجد بالجماعة وتختلف عنها رجل من افراد الناس وصلى في بيته فقد ترك الفضيلة لا السنة فلم يأثم وفي قوله من افراد الناس اشارة الى ما تقدم انه ان كان ممن يقتدى به لا ينبغي له ان يتخلف وان صلى في بيته بالجماعة حصل لهم ثوابها وفضلها ولكن لم ينالوا فضل الجماعة التي تكون في المسجد لزيادة فضيلة المسجد واطهار شعائر الاسلام وهكذا في المكتوبات اي الفرائض او صلى جماعة في البيت على هيئة الجماعة في المسجد او افضلية الجماعة وهي المضاعفة بسبع وعشرين درجة لكن لم ينالوا فضيلة الجماعة الواقعة في المسجد فالحاصل ان كل ما شرع فيه الجماعة فالمسجد فيه افضل والاحتياط في النية فيها ان ينوي التراويح او ينوي قيام الليل او ينوي سنة الوقت او قيام رمضان لان المشايخ قد اختلفوا في جواز اداء السنة بنية مطلق النفل او مطلق الصلوة قال بعض المتقدمين لا يجوز ذلك وهو قول ابي حنيفة وقل بعض المتأخرين بل عامتهم يجوز ان يصلي ركعتين بنية صلوة للليل ثم يبين اي ظهر انه كان اي الشان قد طلع الفجر قال بعضهم وهو اكثر المتأخرين ينوب ذلك الذي صلاه عن سنة الفجر وهو قولهما اي قول ابي يوسف ومحمد بل هو ظاهر الرواية عن ائمتنا كلهم وتلك الرواية عن ابي حنيفة شاذة غير ظاهرة وان شك بعدما صلى الركعتين بنية صلوة الليل في طلوع الفجر لا ينوب ما صلاه عن سنة الفجر بالاتفاق لان اليقين لا يسقط بالشك وان نوى التراويح صلوة مطلقا فحسب اي من غير ان يعين صفة من الصفات المذكورة فاقوا اي بعض المشايخ الاصحح انه لا يجوز وهو اختيار قاضي خان خلافا لما اشتهر صاحب الهداية وقد تقدم في بحث النية ووقته اي وقت التراويح ذكره باعتبار الفعل او النفل المذكور بعد العشاء لا يجوز قبلها سواء كانت بعد الزوال وقبله وهو المختار لانها نافلة شرعت بعد العشاء فكانت تبعاً لها كسنة قبل وقتها الليل كله ولو قبل العشاء وقبل ما بين العشاء والوتر فلا يجوز بعد الوتر والصحيح ما تقدم ويبنى عليه انه لو صلى العشاء بامام وصلى

التراويح بامام آخر ثم علم ان لامام الاول كان قد صلى العشاء على غير وضوء او علم فسادها بوجه من الوجوه يعيد العشاء والتراويح تبعاً لها كما يعيد سنتها ولا يلزم اعادة الوتر في مثل هذه الصورة عند ابي حنيفة ان كان صلاتها مع التراويح اهدم تبعيته للعشاء عنده وانما يلزم تقديم العشاء للترتيب وعندهما تلزمه اعادة ايضا لانه تبع لها عندهما ويبنى على انها هل تجوز بعد الوتر لا انه ان فاتته مع الامام تروية او وتر ويحتمل ان اكثر هل يقضيها قبل الوتر او يوتر ثم يقضيها ذكر في الذخيرة قال اختلف مشايخ زماننا قال بعضهم يوتر مع الامام ثم يقضي ما فاتته من التراويح وقال بعضهم يصلي التراويح المتروكة ثم يوتر ولا شك ان تأخير الوتر اولى وكذلك الافراد به واما الاستراحة في اثناء التراويح فيجلس بين كل ترويحتين مقدار تروية اي بعد كل اربع ركعات قدر اربع ركعات وكذا بين الاخيرة والوتر والمراد الانتظار وهو مخير فيه ان شاء جلس ساكناً او ان شاء هلك او سجد او قراء او صلى نافلة منفرداً وهذا الانتظار مستحب لعادة اهل الحرمين فان عادة اهل مكة ان يطوفوا بعد كل اربع اسبوعاً ويصلوا ركعتي الطواف وعادة اهل المدينة ان يصلوا اربع ركعات وان استراح على خمس تسليمات عقب عشر ركعات قال بعضهم لا بأس به اي لا يكره وقال اكثر المشايخ لا يستحب ذلك اي يكره تنزيهاً لان ادخال ما ليس بعبادة في العبادة مكروه ومن المكروه ما يفعله بعض الجهال من صلوة ركعتين منفرداً بعد كل ركعتين لانها بدعة مع مخالفة الامام والصف والافضل للامام تعديل القراءة اي تقدير ما يقرأ في اركعتين على سبيل المساواة والعدل ائلا تكون احديهما اطول من الاخرى ولو لم يفعل لا بأس به وانما كان الافضل كون التعديل بين التسليمات لئلا يشغل قلبه بالفكر في ذلك وهو في الصلوة وان صلى قاعداً بغير عذر جاز من غير كراهة وان كان الامام قاعداً بغير عذر والقوم قائمين جاز من غير كراهة ولا يستحب ولو صلى التراويح كلها بتسليم واحدة وقعد على رأس كل ركعتين قدر التشهد جاز ذلك عن التراويح وهو الصحيح من مذهب ابي حنيفة وعند البعض

يجوز الكل عن تسليمة واحدة وفي ظاهر الرواية يجوز من أربع تسليمات
وفول المص ولا يكره لانه اكل يخالف لما ذكره في الخلاصة وغيرها
انه يكره والكمال لا يحصل بمجرد التسليمة ما لم يكن فيها اتساع سنة ولو
لم يقعد على رأس كل ركعتين قدر التشهد لم يجز الا عن تسليمة واحدة
عند أبي حنيفة وابي يوسف واما عند محمد فلا يجوز عن تسليمة ايضا بل تفسد
واذا شكوا في الامام والقوم في انهم هل صلوا بتسليمات ثمان عشرة
ركعة او عشر تسليمات ففيه اى في حكم هذا الشك اختلاف بين
المسايخ قال بعضهم يصلون بتسليمة اخرى بجماعة وقال بعضهم
يوترون ولا يصلون بتسليمة اخرى احترازاً عن الزيادة على التراويح
بالجماعة والصحيح انهم يصلون بتسليمة اخرى اى يكملونها فرادى
للاحتياط اذ فيه اكمال التراويح بيقين والاحتراز عن التفل الزائد عليها
بالجماعة وذكر في الملتقط انه يقرأ في التراويح مقدار ما لا يؤدي الى تنغير
القوم عنها فقال بعضهم يقرأ كما يقرأ في المغرب لانه اخف الفرائض وقال
بعضهم يقرأ كما يقرأ في العشاء لانها تبع لها وقال في الفتاوى نقلاً عن بعضهم
يقرأ في كل ركعة ثلاثين آية حتى يقع به الختم ثلاث مرات وقال بعضهم وهو
رواية الحسن عن ابي حنيفة يقرأ في كل ركعة عشر آيات وهو الصحيح
لان زيادة تخفيفها به تحصل السنة وهو الختم مرة واحدة لان عدد جلة ركعات
التراويح ستون آيات ان قرأ ستة الاف وثي وفي الهداية وغيرها السنة فيها
الختم مرة فلا يترك يكمل القوم واذا كان امام مسجد حبه لا يختم فله ان يتركه
الى غيره ومنهم من استحسب الختم ليلة الساع والعشرين ثم اذا ختم قبل آخره
قبل لا يكره له ترك التراويح فيما بقي لانها شرعت لاجل الختم مرة وقيل
بصلبها ويقرأ فيها ماشاء وسئل ابو بكر الاسكاف ايجز الامام للفريضة
قراءة على حدة او يخلط فيجعل البعض في الفريضة والبعض في التراويح
قال يعمل على ما وافق على القوم وسئل ايضا عن الامام اذا فرغ من التشهد
في التراويح ايزيد عليه ام يقتصر قال ان علم انه لا يتفضل على القوم يزيد
من الصلوة والاستغفار وان علم انه ينقل على القوم لا يزيد وبأني باشاء
في كل شفع وفي شروح الهداية انه لا يترك الصلوة على "بي عليه السلام

في التشهد

في التشهد واذا غلط فترك سورة او آية وقرأ ما بعدها فالمستحب
ان يقرأ المتروكة ثم يعيد المقررة ليكون على الترتيب ولا ينبغي ان يقدم
في التراويح نحو سخوان بل يقدم الدر سخوان فان الامام اذا كان
حسن الصوت يشغل عن الخشوع والتدبر والتفكير ولو كان الامام لحانا
فلا بأس ان يترك مسجده وكذلك لو كان غيره اخف قراءة واحسن الكل
في قاضي خان واوام رجل في التراويح ثم اقتدى باخر في تراويح تلك
الليلة لا يكره له ذلك كالوصل المكنونة اماماً ثم اقتدى فيها متغلاً وهذا
لان صلوة النقل غير التراويح بالجماعة انما يكره اذا كان الامام والمقتدى
معاً متغلبين وكان على سبيل التداعى بان يجتمع جمع كثير فوق الثلثة حتى لو
اقتدى واحد او اثنان لا يكره وفي الثلثة اختلاف وفي الاربعة يكره اتفاقاً
ذكره في الكافي وغيره واوام في التراويح في مسجد واحد مرتين او صلاها
مأموماً في مسجد واحد مرتين كره وان كان في مسجدين اختلف فيه واذا بلغ
الصبي عشر سنين قام بالساعات في التراويح يجوز في قول نصير بن يحيى
وذكر في بعض كتب الفتوى انه لا يجوز وهو المختار وقال شمس الائمة
السرخسي وهو الصحيح لان فيه بناء القوي على الضعيف لان نقل البالغ
اقوى لان شروعه ملزم بخلاف الصبي وان صلى اربع ركعات بتسليمة
واحدة ولم يقعد على رأس ركعتين منها قدر التشهد يجزى الاربع عن تسليمة
واحدة اى عن ركعتين عند ابي حنيفة وابي س وهو المختار والصحيح وقيل
تنوب عن تسليمتين وان قعد على رأس الركعتين جازت عن تسليمتين بالاتفاق
واذا فرغ الامام من قراءة التشهد ينظر بفكره ان علم انه ان زاد عليه
يشغل على القوم لا يزيد الدعوات المأثورة وفيه اشارة الى انه يزيد الصلوة
على النبي عليه السلام على ما قدمناه الا انه يقتصر فيها على قوله اللهم صل
على محمد وعلى آل محمد لانه المفروض عند الشافعي وبه تنأدى السنة عندنا
واوكد كره التسليمة كانوا قد سهوا عنها فتذكروها بعد ما صلوا صلوة
الوراختلف المسايخ في انهم هل يصلون تلك التسليمة بجماعة او منفردين
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يصلون تلك التسليمة بجماعة
لانها فانت عن محلها وقال صدر الشهيد يجوز ان يقال يصلي تلك التسليمة

بجماعة لان وقتها باق وقوله يجوز ان يقال اشارة الى انه لا روية فيها عن الائمة
وقول الصدر اظهر ولو سلم الامام على رأس ركعة ساهيا في الشفع
الاول من التراويح ثم صلى ما بقي منها على وجهها قبل ان يعبد ذلك الشفع
قال مشايخ بخاري يقضي الشفع الاول لا غير لان فساد لا يؤثر فيما بعده وقال
مشايخ سمرقند عليه قضاء الكل اي كل التراويح لان سلامه وقع سهوا في جمع
الاشفع فلم يخرج به من حرمة الصلوة وقد ترك القعدة على رأس كل
من الاشفع وقعد في اوساطها * فروع * فائدة ترويح اوتز ويحضان وقام
الامام الى الوتر بوتر مع الامام ثم يقضي ما فاته واذا لم يصل الفرض مع
الامام قبل لا يتبعه في التراويح ولا في الوتر وكذا اذا لم يصل معه التراويح
لا يتبعه في الوتر والصحيح انه يجوز ان يتبعه في ذلك كله حتى اودخل بعد ما
صلى الامام الفرض وشرع في التراويح فانه يصل الفرض اولا وحده
ثم يتابعه في التراويح وفي الغنية اوتر كوا الجماعة في الفرض لبس لهم ان
يصلوا التراويح جماعة تام المقتدى في القعود ثم استيقظ بعد سلام
الامام ولم يدرك ما فاته يشهد ويسلم ويتابع فيما بقي ولبس عليه
قضاء شيء ما لم يعلم ما يقوت واوصل التراويح قاعدا بلا عذر قبل لا تصح
والصحيح الحواز مع الكراهة والوقعد الامام واقتدوا به قياما الصحيح الحواز
عند السك وقيل فيه خلاف محمد ويكره المقتدى ان يقعد في التراويح حتى
اذا اراد الامام الركوع قام واقتدى وكذا يكره ان يصلي مع غلبة النوم عليه
بل يتصرف حتى يستيقظ ولو اقتدى على ظن ان الامام يصلي التراويح
فاذ هو في الوتر معه ويضم رابعة واوا فسد هالشيء عليه والوتر
ثلث ركعات بسلام واحد عندنا يقرأ الفاتحة والسورة في جميع ركعاتها
ويستحب قراءة سبع اسم ربك الاعلى في الاولى وقل يا ايها الكافرون في
الثانية والاخلاص في الثالثة لما روى ابو جعفر في مسنده عن عابسه رضي الله
عنها قالت كان رسول الله عم يوتر بثلاث يقرأ في الاولى سبع اسم ربك الاعلى
وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد ويقنت في
الائمة قبل ركوع في جمع السنة خلافا لشيء فقي فان عنده القنوت بعد
الركوع وابس في جميع السنة بل في النصف لاخير من رمضان فقط

والدلائل

والدلائل مذكورة في الشرح والدعاء المشهور في القنوت اللهم انا نستعينك
ونستغفرك ونستهد بك ونؤمن بك ونثوب اليك ونشرك عليك ونشقي عليك
الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم اياك نعبد ولك
نصلي ونسجد واليك نسعى ونحفذ نرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك
بالكفار ملحق ويضم اليه قنوت الحسن بن علي رضي الله عنهما اللهم اهديني
فمين هديت وعافني فمين عافيت وتولني فمين توليت وبارك لي فيما اعطيت
وقني شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك انه لا يذل من واليت ولا
يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت ويريد ان شاء وصلى الله على النبي
وعلى اله وصحبه وسلم ومن لا يحسن القنوت يقول ربنا آتني الدنيا
حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار او يقول اللهم اغفر لي ويكررها
ثلاثا وقيل يقول يارب ويكررها ثلاثا * تنبيه * لا يقنت في صلوة غير الوتر
عندنا وقال مالك والشافعي يقنت في النحر ويجوز عندنا ان وقعت
قنوة او بليسة ان يقنت في الفجر قاله الطحاوي ولا يصلي اي الوتر
بجماعة الا في شهر رمضان والمراد انه يكره بالجماعة خارج رمضان لانه
لا يجوز وفي رمضان قبل الافضل الانفراد والصحيح ان الجماعة فيه افضل
الا ان استيتها ليست كسنة جماعة التراويح والمسبوق في الوتر يقنت
مع الامام بناء على ان المقتدى يقنت وهو الصحيح واذا قنت مع الامام
لا يقنت بعدها اي الركعة التي قنت فيها مع الامام لانه قنت في موضع
القنوت يقين وان شك انه في الركعة الثالثة من الوتر ادنى الركعة
الثانية منه ولم يترجح احد الامر بيني على الاقل فيصل الركعة التي
هو فيها ويقعد ثم يصلي اخرى ويقنت مرتين اي يقنت في كل من
الركعتين المذكورتين لان تكرار القنوت في موضعه مكروه كما في المسئلة
الاولى وفي المسئلة الثانية لم يقع احدهما في موضعه كذا في اكثر
النسخ وفي بعضها لم يقع الا احدهما في موضعه وهو المناسب والمقصود
وكذا الحكم لو شك انه في الاولى او الثانية يقنت في كل ركعة يحتمل انها لثلاثة
وذكر في الذخيرة انه ان قنت في الاولى او الثانية ساهيا لم يقنت في الثالثة
فهو مخالف لمسئلة السك ولكن بينهما فرق وهوان الساهي قنت على

انه موضع القنوت فلا يتكرر بخلاف الشاك وفي الخلاصة عن الصدر
الشهيدان الساهي ايضا يفتت ثانيا وهو الاوجه وقد حققناه في الشرح
وهل يصلي في آخر القنوت على النبي عليه السلام ام لا قال الفقهاء ابو
الليث يصلي لانها من سنن الدعاء وقد تقدمت الرواية بها في حديث
قنوت الحسن وذكر في بعض الفتاوى لا بأس بان يصلي فظهر هذا
ان الاولى تركها وكلام ابى الليث يدل على ان الاولى الايمان بها وقيل
ان يصلي في القنوت لا يصلي بعد التشهد وكذا ان يصلي في التشهد الاول
سهوا لا يصلي في الاخير وهو قول لادليل عليه فلا يعتبر اختلافوا ايضا
هل يجهر الامام بالقنوت ام يخافت به قال الامام ابو بكر محمد بن
الفضل يخافت كذا جرت العادة اي بالخاففة في مسجد الامام ابى
حفص الكبير البخاري والظاهر انه مخاره وهو الاصح وقيل يجهر
عند محمد لا عند ابى يوسف وقيل بالكس وقيل صاحب الذخيرة بهان
ان اسخسوا اي المشايخ والمراد بعضهم الجهر في بلاد الجهم ليعلموا
وفان في الشرح يعني شرح الاستيعابي يكون ذلك الجهر اي جهر القنوت
دون جهر القراءة فرقا بين الركن وغيره في الصفة ومخارصا حب
الهداية واكثر لعلماء هو المخاففة لانه دعاء وثناء ولا فضل فيها الاخفاء
كافي التثنية والتأمين وسائر الادعية والاذكار وقولهم ليعلموا قلنا الصلوة
ليست محل التعليم والتعلم والمنفرد مخبر من الجهر والاخفاء والافضل
الاخفاء واما المقدي فهو مخبر ان شاء فنت مخافته وهو اختيار
الاكثرين وان شاء امن وان شاء سكت كله اي كل لمذكور من الامور
الثلاثة مروى على وجه الاختلاف بين ابى س ومحمد فقبل عند ابى س
يقراء وعند محمد لا بل تؤن وقيل عند ابى س سكت وقيل يخبر عنده ان
شاء سكت وان شاء قرأ وعند محمد ان شاء قرأ وان شاء امن ومثله عن ابى
يوسف ايضا وعنه في رواية يفتت الى قوله ملحق ثم يسكت وعند محمد
يفتت الى ان يبلغ الدعاء فيؤمن والمقدي عن يفتت في الفجر لا يفتت معه
عند ابى حنيفة ومحمد بل يقف ساكنا في الاظهر وقيل يقعد وقال ابوس
يؤتت معه وان قنت المقدي او امن لا يرفع صوته بالاتفاق حتى لا يشوش

غيره * قروع * اوتر قبل النوم ثم قام يصلي من الليل لا يوتر ثانيا لقوله
عليه السلام لا وترين في ليلة ولانه زوى عنه عليه السلام انه كان يصلي
بعد الوتر ركعتين خفيفتين وهو جالس يقرأ فبهما اذا زلات الارض وقيل يا بها
الكافرون تمت * من التوافل صلوة الكسوف وهي مما اجمع على شربيتها
بالجماعة من غير كراهة وصفتها ان يصلي الامام الذي يصلي الجماعة بالناس
ركعتين بلا اذان ولا اقامة كل ركعة بركوع واحد كسائر الصلوة ويطلب
فيهما القراءة فيقرأ في كل منهما نحو البقرة ويحكي القراءة عند ابى حنيفة
وعندهما يجهر وعن محمد كقول ابى حنيفة ثم يذعو بعد الصلوة حتى يتجلى
الشمس وان لم يحضر امام الجماعة صلى الناس فرادى وكذلك في خسوف
القمر يصلون فرادى وكذلك عند حدوث قزح وفي شدة ظلمة اوراق ونحو
ذلك وعند الائمة الثلاثة صلوة الكسوف كل ركعة بركوعين والادلة مثل
مذكورة في الشرح ومنها صلوة الاستسقاء اذا دام انقطاع المطر مع
الحاجة اليه ولا تشن فيها الجماعة عند ابى حنبل يصلون وتخذ انا اراحيوا
والاستسقاء عنده انما هو الدعاء والاستغفار وعند محمد يسن ان يصلي
الامام او نائبه ركعتين كما في الجماعة يجهر بالقراءة في رواية وفي رواية لا يجهر
وابو يوسف معه في رواية وهو الاصح وفي رواية مع ابى حنيفة ويخطب
بعدها خطبتين عند محمد كما في العيدين وهو المشهور عن ابى يوسف
وعنه في رواية خطبة واحدة ويقوم على الارض لا على المنبر ويكفي
على قوس او شيف او عصا ويقلب الامام رداءه على قول محمد ولا يقلبه
على قول ابى حنيفة رحمه الله واختلف فيه عن ابى يوسف واتفقوا على
ان السنة الخروج الى الاستسقاء ثلثة ايام متتابعات ان تأخرت استسقاء
مشاة في ثياب رثة متذللين متواضعين خاشعين لله تعالى ناكسي رؤسهم
وقد قدموا التوبة وردوا الظالم ويقدمون الصدقة في كل يوم
قبل خروجهم وذكر انهم يصومون قبله ثلثة ايام والادلة في
الشرح والاحسن في صفة قلب الزداه ان امكن جعل اعلام استسقاء
والاجعل يمينه على يساره يستحب الدعاء بما ورد عنه عليه السلام انه
كان يقول اللهم اسقنا غيثا مغيثا هنيئا مريئا مريعا غدا فاجللا

سبحان ما طبقا اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم ان بالبلاد
والعبياد والخلق من الأواء والضنك فالانشكوا لا اليك اللهم انت لنا
الزرع وادركنا الضرع واسقنا من بركات السماء وانت لنا من بركات الأرض
اللهم انا نستغفرك انك كنت غفارا فارسل السماء علينا مدرارا
وفي المرتبة عن ابي يوسف ان شاء رفع يديه وان شاء اشار بالسجدين
ويخرجون بالصبيان والبهائم ولا يحضر معهم اهل الكفر ولا يكتفون
ان يستسقوا وحدهم * ومنها ركعتا شكر الوضوء على ما تقدم في اداب الوضوء
* ومنها ركعتا تحية المسجد وفي مختصر البحروء دخول المسجد بنية الفرض
او الاقصد ان يتوب عن تحية المسجد وانما يوء من تحية المسجد اذا دخله
اغير صلوة ويكفيه لكل يوم ركعتان ولا تكرر بتكرار الدخول * ومنها
صلوة الاوابين بعد المغرب وقد تقدم بيان فضيلة الاربع والست وعند
عليه السلام من صلى بعد المغرب عشرين ركعة نبي الله له بيتا في الجنة
* ومنها ركعتا الاستخارة * عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور كلها كما يعلمنا
السورة من القرآن يقول اذا هم احدكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة
ثم ليقل اللهم اني استخبرك بعلمك واستقدرك بقدرتك واسئلك من
فضلك العظيم فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب
اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري
او قال عاجل امري واجله فاقدر لي ويسر لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم
ان هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري او قال عاجل امري واجله
فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم ارض به قال ويسمى
حاجته وينبغي ان يجمع بين الروايتين فيقول وعاقبة امري وعاجله واجله ثم
يقول ما يشرح له صدره وينبغي ان يكررها سبعاً * ومنها ركعتا السفر * عن
مطعم بن المقدم قال قال رسول الله عليه السلام ما خلف احد عند اهله
افضل من ركعتين يركعهما عندهم حين يريد سفراً * ومنها ركعتا القدوم من
السفر عن كعب بن مالك رضي الله عنه كان رسول الله عليه السلام لا يقدم
من السفر الا تبار في الضحى فاذا قدم بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين ثم

جلس فيه * ومنها صلوة التسبيح * وضعتها على ما رواه الترمذي من
رواية ابن المبارك ان يكبر ثم يقرأ سبحانك اللهم الى آخره ثم يقول خمس عشر
مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم يعوذ وييسل ويقرأ فاتحة
وسورة ثم يقولهن عشر مرات ثم يركع فيقولهن عشر مرات ثم يرفع رأسه
من الركوع فيقولهن عشر مرات يسجد فيقولهن عشر مرات يرفع من السجود
فيقولهن عشر مرات يسجد الثانية فيقولهن عشر مرات يقوم الى الثانية
فيقولهن عشر مرات يسجد الثالثة فيقولهن عشر مرات يركع في كل ركعة
خمس وسبعون تسبيحة ويبدأ في الركوع سبحان رب العظيم وفي السجود
سبحان رب الاعلى وقبل لابن المبارك ان سمى في هذه الصلوة هل يسبح
في سجدة في السجود عشر اعشرا قال لا انما هي ثلثمائة تسبيحة * ومنها صلوة
الحاجة عن عبد الله بن ابي اوفى قال قال رسول الله عليه السلام من كانت
له حاجة الى الله او الى احد من بني ادم فليتوضأ وليحسن الوضوء
ثم ليصل ركعتين ثم ليثن على الله ثم ليصل على النبي عليه السلام ثم ليقل
لا اله الا الله الحليم الكريم سبحان الله رب العرش العظيم الحمد لله
رب العالمين اسئلك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنية من كل بر
والسلامة من كل اثم لا تدع لي ذنباً الا غفرتة ولاهما الا فرجتة ولا حاجة
لك فيهما رضى الا قضيتها يا ارحم الراحمين * ومنها صلوة الضحى * وقد
تقدمت * ومنها قيام الليل * والاخبار فيه كثيرة جدا والصلوة خير ومنوع
ما لم يلزم منها ارتكاب كراهة * واعلم ان النفل * بجماعة على سبيل
التداعي مكروه على ما تقدم ما عدا الزاويج وصلوة الكسوف والاستسقاء
فعلم ان كلاماً من صلوة الرغائب وصلوة البرات وصلوة القدر بالجماعة مكروه
على ما صرح به البرازي وغيره والا حاديث فيها موضوعة صرح به ابن
الحوزي وغيره على ما بيناه بنامه في الشرح * فائدة * قال في مختصر البحر
لو اراد ان يصلي نوافل يندرها ثم يصليها وقبل يصليها كما هي وقال شرف
الائمة المكي اداء النفل بعد النذر افضل من ادائه دون النذر * فصل *
فيما يفسد الصلوة واذا تكلم المصلي في الصلوة بكلام الناس ناسياً
او عامداً تفسد صلوة والمراد من التكلم التلغظ بحرفين او اكثر لا الكلام

النحو وعند الشافعي الكلام ناسبا لا يفسد وعند مالك واحد الكلام
 ناسبا ولا صلاح الصلوة لا يفسد ودليلنا قوله عليه السلام ان هذه
 الصلوة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انما هو التسبيح والتكبير
 وقراءة القرآن وعما في الشرح وانما تفسد الصلوة بالكلام بشرط ان
 يكون مسموعا لنفسه اي نفس المتكلم وان لم يسمع من غيره لم يفسد
 حروفه اي حروف الكلام او بشرط ان يكون المتكلم مصححا للحروف وان
 لم يسمع الكلام يعني بشرط وجود احد الامرين اما التصحيح او السماع
 حتى لو لم يحصل تصحيح ولا سماع لا تفسد وان وجد أحدهما دون
 الآخر تفسد وفيه نظر فقد ذكر في الحقائق انه ان صحح الحروف ولم يكن
 مسموعا لا تفسد اتفاقا وتصحيحا ان لم يسمع حصول كلا الامرين تصحيح الحروف
 والسماع لا أحدهما على ما حققناه في الشرح وان نام المصلي في صلوة
 فتكلم او ضحك وهو نائم تفسد صلوة كذا في عامة الفتاوى واختار فخر
 الاسلام عدم الفساد وقد تقدم في نواقض الوضوء وان ان المصلي
 في صلوة بان قال بقصر الهمزة مفتوحة او نأوه بان قال اوه بفتح الهمزة
 وتثنية الواو مفتوحة وبضم الهمزة واسكان الواو وقال آه بمد الهمزة او
 بكى فيها فارتفع بكاؤه اي حصل منه صوت مسموع ان كان ذلك الانين
 او التأوه او البكاء من ذكر الجنة اي بسبب تذكر الجنة او النار او نحو
 ذلك مما هو من الامور الاخرى لم يقطعها اي لم يفسد صلوة لانه بمنزلة
 الدعاء بالرحمة والعفو وان كان ذلك من وجع حصل له في بدنه او مصيبة
 اصابته في اهله او ماله يقطعها لانه بمنزلة الشكاية فكانه قال لي وجع
 او اصابني مصيبة وهو من كلام الناس فيفسد ها وعن م انه ان
 كان شديد الوجع بحيث لا يملك نفسه لا تفسد ولا فرق في الحكم
 المذكور بين قوله اوه اي التأوه وبين قوله آه بالقصر اي الاتين عند
 جرح وم وه قول ابي يوسف اولا وهو ظاهر الرواية عنه وقال ابو
 يوسف آخر الانفسد صلوة في نحو اواف وتنفما هو مشتمل على حرفين
 معطاهما او كلاهما من حروف الزيادة العشرة بحذفها قولك
 سأتوئها السين والهمزة واللام والتاء والميم ولو اوتون والياء

والهاء

والهاء والالف فقوله اه حرفان كلاهما من الزوائد وقوله ف وتنف مخففا
 حرفان احدهما منها اما لو كانت ثمة احرف من الزوائد وغيرها او حرفين
 من غيرها فتفسد بالاتفاق وذكر في المنتقى ان المصلي اذا سجد الحية
 فقال بسم الله الرحمن الرحيم تفسد صلوة عندهم وفي الخلاصة
 عندهما خلافا لابي يوسف لانه بمنزلة البكاء بالصوت بسبب الوجع وروى
 عن م انه قال ان كان المريض لا يملك نفسه من شدة الوجع وقال بسم الله
 الرحمن الرحيم وان اوتاه لا تفسد صلوة وكذا عن ابي يوسف لان ما
 لا يمكن الامتناع عنه يكون عفوا كما لو نجس او عطس فارتفع صوته
 وحصل به حروف حيث لم تفسد صلوة بذلك اجماعا لعدم امكان الامتناع
 عنه ذكره في الفتاوى الحاشائية المنسوبة الى قاضي خان وذكر
 في الزخيرة انه اذا قال المريض يا رب اوقال بسم الله لما يلحقه من المشقة
 اي الالم لا تفسد صلوة ولم يذكر خلافا وتصحيحا انه قول ابي يوسف و
 عندهما تفسد كما تقدم ولو اجاب المصلي لمن قال امع الله آله بلا اله
 الا الله او اخبر المصلي بما يسره او بما يسوءه او بما يعجبه فقال جوابا للخبر
 بما يعجبه سبحان الله او قال جوابا للخبر بما يسره الحمد لله او قال جوابا للخبر
 بما يسوءه فهو لاف ونشر مشوش لا حول ولا قوة الا بالله تفسد صلوة عندهما
 خلافا لابي يوسف له انه ذكر فلا تفسد الصلوة ولهما انه قصد به الجواب
 فصار ككلام الناس وذكر القاضي الامام فخر الدين في الجامع الصغير
 قوله اي قول محمد اجاب يعني قيل له هل اله غير الله فقال لا اله الا الله
 ولو اراد اعلامه انه في الصلوة لا تفسد ولو اخبر بوقوع مصيبة فقال جوابا
 ان الله وانا اليه راجعون قيل تفسد اتفاقا والاصح انه على الخلاف المذكور
 واوعطس المصلي فقال الحمد لله لا تفسد صلوة لانه لم يتغير بقصده عن
 كونه شاء ولا خطاب فيه وعن ابي ح ان هذا اذا جحد في نفسه من غير
 ان يحرك شفتيه فان حرك فسدت والاول هو الظاهر ثم الذي ينبغي
 للعاطس هو ان يسكت وقيل يحمى في نفسه ولو عطس رجل اخر
 فقال المصلي الحمد لله يريد اي يريد استغفاره اي طلب الفهم للعاطس
 اي يريد ان يفهم الحمد ويذكره اياه تفسد صلوة الحمد بقصده

التفهم وهذا يخالف لما في الهداية وغيرها من انها تفسد لكن ذكر
 في القنية عن ابي حنيفة رواية انها تفسد والاصح انها لا تفسد لانه لم يتعارف
 جوابا واما لو قال للعاطس بركك الله فانها تفسد الا في رواية شاذة
 عن ابي يوسف ولوعطس رجل في الصلوة فقال له آخر بركك الله
 فقال المصلي العاطس آمين تفسد صلوة لانه اجابة ولو كان يجنب المصلي
 العاطس مصلا آخر فقال رجل لبس في الصلوة بركك الله فقال المصليان
 آمين فسدت صلوة العاطس لانه اجابة لا صلوة الاخر لان تأمينه لبس
 بجواب كذا في فتاوى قاضيان وان فتح المصلي على من لبس معه
 في الصلوة سواء كان في صلوة او خارج الصلوة والاحسن ان يقال على
 غير امامه تفسد صلوة لانه تعليم وتعلم وهو من كلام الناس هذا ان قصد
 الفتح اما لو قصد القراءة دون الفتح فحصل الفتح للقارى لا تفسد بشرط
 في الاصل للفساد التكرار بان يفتح مرة بعد اخرى ولم يشترط في الجوامع
 الصغير وهو الصحيح وان فتح على امامه فقد قيل ان فتح بعد ما قراء الامام
 مقدار ما تجوز به الصلوة تفسد صلوة الفتح وان اخذ الامام بقوله تفسد
 صلوة الكل وهو القياس والصحيح انه لا تفسد صلوة الفتح ولا صلوة الامام ان
 اخذ بقوله وهو الاستحسان لانه لا صلاح صلوة لاحتمال ان يجري على لسان
 الامام ما يفسدها لو لم يفتح عليه والصحيح انه ينوي الفتح دون القراءة لانه ممنوع
 عنها لانه وان انتقل الامام الى آية اخرى ففتح عليه المؤتم بعد الانتقال فقد
 قبل تفسد صلوة الفتح وان اخذ الامام بقوله تفسد صلوة الكل لا تنفاه الحاجة
 وعامة المشايخ على عدم الفساد مطلقا وهو الصحيح قاله في الكلى الان الاولى
 ان لا يجعل بالفتح وللإمام ان لا يلحقهم اليه بل يركع اذا جاء او آتاه او ينتقل
 الى آية اخرى ذكره في الهداية والمراد باوانه بعد قراءة ما تجوز به الصلوة
 وقال به عندهم بعد قراءة المستحب وهو الظاهر قاله ابن التمام في شرح الهداية
 والاولى ان يراد باوانه بعد قراءة قدر الواجب وان فتح غير المصلي على المصلي
 فاخذ بفتح تفسد صلوة لانه تعلم وهو حمل كثير وان اكل المصلي في صلوة
 او شرب عابدا او ناسيا في صلوة تفسد صلوة لانه عمل كثير ولا يعذر بالنسيان
 لان هيئته مذكرة بخلاف الصوم ولا فرق بين الكثير والقليل اذا لم يكن بين

أسنانه حتى لو ابتلع سمسمه من الخارج تفسد وكذا تفسدها العمل
 الكثير مما لبس من عملها ولم يكن لاصلاحها ونزل عمل لا يشك
 بسببه الناظر الى المصلي انه لبس في الصلوة فهو عمل كثير ومادون
 ذلك بان يشك انه في الصلوة ام لا فهو قليل وقال بعضهم كل عمل يعمل
 باليد بن عرفا وعادة فهو كثير واوقدر انه عمله بيد واحدة وما كان يعمل
 في العادة بيد واحدة فهو قليل مالم يتكرر ولو وقع انه عمله باليدين ولا يخفى
 ان هذا مخصوص بما هو من اعمال اليد والاول اعم وذكر في الملتقط انه
 لا يعتبر في فساد الصلوة عمل اليدين اي حقيقة ولكن تعتبر القلة والكثرة
 اما باعتبار غلبة ظن الناظر او لكونه مما يعمل في العادة باليد او بيد واحدة
 وقيل ان استكثره المصلي فكثير والا فقليل وعامة المشايخ على القول الاول
 وهو المختار ولو ادهن المصلي يدهن اخذه من اناه او كان في يده فاخذه بيده
 الاخرى فدهن به رأسه او لحيته او غيرهما من جسده او سرح شعره سواء كان
 شعر رأسه او لحيته تفسد صلوة وكذا لو اكمل او اخذ ماء الورد فجمعه على
 شيء من اعظائه ولو كان الدهن او نحوه في يده مسح برأسه او بعضه
 آخر من غير ان يأكذه باليد الاخرى لا تفسد صلوة لانه عمل قليل
 وان حملت المرأة في الصلوة صبياء فارضعته تفسد صلوتها لانه عمل
 كثير وان مص صبي ثدي امرأة تصلي ينظر ان يخرج بمص منها اللبن
 تفسد صلوتها لانه ارضاع وهو عمل كثير ولا يشترط فيما يفسد الصلوة
 الاختيار فان من دفع فشي حطوات بسبب الدفع من غير ان يملك نفسه
 تفسد صلوة وكذا الوجه لرجل المصلي فوضعه على الدابة او اخرجه
 من مكان الصلوة والاى وان لم ينزل منها اللبن فلا تفسد صلوتها هذا
 ان مص مصة او مصتين فان مص ثلث مصصات تفسد وان لم ينزل اللبن
 ذكره قاضيان وغيره وان صافح المصلي احدا بيده يدها السلام
 تفسد صلوة ولورفع العمامة او الفلنسة من رأسه ووضع على
 الارض او رفع من الارض ووضع على رأسه او زرع القبيص او نغم وفعل
 كل واحد من المذكورات بيد واحدة من غير تكرار متوال لا تفسد
 صلوة ولكن يكره ذلك اذا كان بغير عذر اما في رفع العمامة ووضعها فظا واما

نزع القبض فكذا ذكره وهو مشكل جدا واما التعميم فالمذكور في الفتاوى
انه مفسد وهو الصحيح وكذا المرأة اذا تحمرت وان انتفض كور عمامته فسواء
مرة او مرتين لا يفسد لانه يحصل بيد واحدة فينبغي ان يحمل ما ذكره هنا
على هذا ولو وضع العمامة على رأسه خوفا من البرد او الحر ان يضربه لا يكره
لانه بعذر وكذا لو اصاب ثوبه او عمامته نجاسة فنزع لاجلها وذكر في فتاوى
الحنفية ان دفع القلتسوة او العمامة بعمل قليل اذا سقطت افضل من
الصلوة مع كشف الرأس بخلاف ما اوضحنا في احتياج في رفعها الى
عمل كثير ولو ضرب انسانا بيد واحدة من غيرالة او ضربه بسوط
ومحوه تفسد صلوته كذا في المحط وغيره لانه مخصوصة او تأديب
او ملاءمة وهو عمل كثير وذكر في الذخيرة ان المصلي على اللبابة اذا ضربها
لاستخراج السيرة اطلب مرة سيرة تفسد صلوته وهو يتناول الضربة
الواحدة كما في ضرب الانسان وبعض المشايخ قالوا اذا ضربها مرة او مرتين
لا يفسد وان ضربها ثلاث مرات متواليات اي في ركعة واحدة هكذا قيد
في الخلاصة تفسد وهو الاصح لانه عمل قليل فلا بد فيه من التكرار
ليصير عملا كثيرا بخلاف ضرب الانسان فان الضرب في حقه بمنزلة
التعليم او الاعلام وهو مفسد وبعض مشايخنا قالوا اذا كان معه
سوط فنهشها اي تشطها وحركها به للسيرة وفي نسخة من نسخ
الذخيرة بدل نهشها فيها هاهنا اي اصلها للسيرة او نهشها لا يفسد صلوته
بذلك اذا لم يتكرر ثلاثا متواليات وهو موافق للقول الذي قبله واو هدى به
اي بالسوط اي ارشدها بالامانة الى الطريق اي حركه لاجل ذلك ومنه
لعميت العصا بالهادية وضربها مع ذلك تفسد صلوته لان فيه تعظيما
وضربا فكان عملا كثيرا وان حرك المصلي الراكب رجلا واحدة
لاجل السوق لا على الدوام بل مرة او مرتين في الركعة الواحدة لا يفسد
صلوته وان حرك كلتا رجليه معا تفسد اعتبارا لهما بالدين وقال بعضهم
ان حرك رجليه معا قليلا اي نهشهما بحيث لا يدركه الغبار الا بائنا مل لا تفسد
اذا لم يوال التكرار وروى عن ابي بكر انه اجاب في مسألة من قال له
اي المصلي كم صليتم فاشار اليه المصلي بيده باصبعين منها الى انهم

صلوا ركعتين او ثلاث الى انهم صلوا ثلاثا ونحو ذلك لا تفسد صلوته لانه
عمل قليل ومثله مروى عن عائشة رضي الله عنها وان كتب المصلي
ما يستبين اي يظهر حروفه ان كان اقل من ثلاث كلمات لا تفسد صلوته
لانه عمل قليل وكذا ان كتب ما لا يستبين حروفه بان كتب على هواء او ماء
او باصبعه جافة على نحو ثوب او حجر لا تفسد صلوته بل يكره لانه عبث وينبغي
ان يقيد بما اذا لم يكثر بحيث يظنه الناظر انه لبس في الصلوة وان زاد في
كتابة ما يستبين حروفه على اقل من الثلاث ان كان ثلثا او اكثر تفسد لانه
كثير وفي المتنقذ واول قال المصلي مثل ما قال المؤذن تفسد صلوته اذا قصد
اجابة المؤذن خلافا لابي يوسف وقال في الفتاوى الحاقانية ان اذن
في الصلوة يريد به اي بالتأذين الاذان اي الاعلام بدخول الوقت
تفسد صلوته عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف لا تفسد ما لم يقل شي
على الصلوة وحى على الفلاح لانه اعلام وعند ابي يوسف هو ذكر بكن
الجملة خطاب ولو سمع المصلي اسم الله تعالى فقال جل جلاله
او نحو ذلك من الفاظ التعظيم او سمع اسم النبي عليه السلام فقال
صلى الله عليه وسلم ان اراد اي قصد بذلك اجابه اي اجابة ذكر الاسم
تفسد صلوته لاجل ذلك القصد وان لم يرد به الجواب بل قصد ثناء
وصلوة على سبيل الاستيناف لا تفسد لانه لا ينافي الصلوة ولو انشاء
اي رتب ونظم شعر او خطبة لكن بفكره ولم يتكلم بلسانه لا تفسد صلوته
لانها لا تفسد بمجرد افعال القلب ولكن قداسا اشد الاساءة لتركه
الخشوع واشتغال قلبه بغير الصلوة خصوصا ما لبس من جنس العسادة
واورد المصلي السلام بيده او برأسه او طلب منه شي فامى برأسه او عينه
او حاجبه اي قال نعم اولا فان صلوته لا تفسد بذلك وكذا لو اراه
انسان درهم او قال اجده فامى بنعم اولا لعدم العمل الكثير في جميع
ذلك وفي الذخيرة ولا بأس ان يتكلم الرجل مع المصلي قال الله تعالى فتادته
الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب الآية وفي احكام القرآن الحلواني ولا بأس
للمصلي ان يجيبه برأسه اما لو قيل المصلي تقدم فتقدم او دخل فرجة الصف
احد الجانب المصلي فوسعه له تفسد صلوته لانه امثل فيها غير الله وينبغي ان

يمكث ساعة ثم يتقدم رآيه ولو قال في الصلوة اللهم اكرمني او قال اللهم
 انعم علي او قال اللهم اصلح امري او اللهم ارزقني العافية او قال اللهم اغفر لي
 ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات لا تفسد الصلوة في جميع ذلك وكذا لو قال اللهم
 اغفر لوالدي او اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والاصل ان كل ما يستحيل
 طلبه من الخلق بالدعاء به لا يفسد وجعل في الهداية اللهم ارزقني من قبيل
 ما لا يستحيل طلبه منهم وحكم بانه مفسد والظاهر انه لا يفسد اذا اطلقه وان
 قيده بالمسال ونحوه تفسد واما قوله اللهم اكرمني او انعم علي فهو على اختيار
 صاحب المحيط لا يفسد لان معناه موجود في القرآن والمختار ان ما هو موجود
 في القرآن او في الحديث لا يفسد وما لبس في احدهما اعتبر به في الاصل
 المتقدم ولو قال اللهم اغفر لاني ففيه اختلاف المتأخرين والظاهر عدم
 الفساد ولو قال اللهم اغفر لعمي او لخالتي او نحو ذلك تفسد اتفاقا
 لعدم وجوده في القرآن ولا في المأثور وعدم استحالة طلبه من الخلق
 ولو قال اللهم ارزقني رؤيتك او جنك او حج بيتك لا تفسد لانه لا يطلب
 من الخلق ولو قال اللهم ارزقني دابة او كرما او زوجة او نحو ذلك او قال
 اللهم اقض ديني تفسد لعدم استحالة طلبه من الخلق ولو نظر المصلي
 الى كتاب او مكتوب وفهم ما فيه ان نظر غير مستفهم اي غير قاصد
 لفهم ما فيه لا تفسد صلوة بالاجماع وان نظر اليه مستفهما اي قاصدا
 لفهم ما فيه فقد ذكر في الملتقط انها تفسد وهو مروي عن محمد وذكر
 في الاجناس انها لا تفسد عند ابي يوسف وبه اخذ مشايخنا والصحيح
 انها لا تفسد بالاجماع ذكره في الهداية والكافي وان قراء المصلي القرآن
 من المصحف او من الحراب تفسد صلوة عند ابي حنيفة خلافا لهما
 فان عندهما لا تفسد لكنه يكره لما فيه من التشبه باهل الكتاب وانما
 تفسد عند ابي حنيفة لان فيه قلب الاوراق وهو عمل كثير اولان فيه تعلم
 وهو عمل كبير ولا فرق على قوله بين القليل والكثير وقبل لا تفسد ما لم يقرأ
 قدر الفاتحة وقبل ما لم يقرأ آية وهو الاظهر وهذا اذا لم يكن حافظا
 لما قرأه فان كان حافظا له لا تفسد بالاجماع لعدم التعلم ولو اخذ المصلي
 حجرا فرمى به طيرا او نحوه تفسد صلوة لانه عمل كثير ولو كان معه حجر

فرمى به الطائر او نحوه لا تفسد لانه عمل قليل وقد اساء لاشتغاله
 بغير الصلوة ولو رمى بالحجر الذي معه الفم ياتى ان تفسد كما لو ضرب به
 بسوط او بيده لما فيه من الخصاصه وقال في الاجناس ان رمى باطراف اصابعه
 واحدا اي حجر او احدا لا تفسد وكذا الوري حجرين لانه عمل قليل وان رمى
 بسهم تفسد لانه عمل كثير ولو حرك المصلي جسده مرة او مرتين
 متواليين لا تفسد لقلته وكذا لا تفسد اذا فعل الحك مرارا غير متواليات
 بان لم يكن في ركن واحد واول فعل ذلك مرارا متواليات تفسد لانه عمل
 كثير هذا اذا رفع يده في كل مرة اما اذا لم يرفع في كل مرة لا تفسد لانه حرك
 واحدا كذا في الخلاصة وذكر في الاجناس اذا قل انملة مرارا اي بقنلات
 متعددة او قنلات متعددة ان قنلات متتالية بان لم يكن بين كل قنلتين
 قدر ركن تفسد صلوة وان كان بين القنلات فرصة اي مهلة قدر ركن
 لا تفسد ولكن الكف عنه افضل وكذا لا تفسد الصلوة لوروح المصلي
 بمروحة او بثوبه مرة او مرتين ولو روح مرات متواليات تفسد على نسق
 ما تقدم ولو تنحج المصلي بر يديه اعلامه اي اعلام الطالب له انه في الصلوة وسمع
 حروفه اي حروف التنحج وكذا ان سمع منه حرفان نحو اخ بالفتح او الضم
 او تنحج تحسين الصوت متعمدا بان لم يكن مضطرا اليه تفسد صلوة عند
 ابي حنيفة وابي يوسف كذا ذكره في الاجناس وصوابه عند ابي حنيفة ومحمد كما هو
 في جميع الكتب والفساد قول اسمعيل الزاهدي واليه مال صاحب الهداية
 وقال غيره لا تفسد قال ابن الهمام وهو الصحيح وفي بسوط شيخ الاسلام
 ان ما هو تحسين الصوت لا يفسد اما ان كان بعذر بان كان مضطرا اليه فلا
 تفسد اتفاقا لعدم امكان التحرز وكذا ان كان لاجتماع البرق في خلقه
 واواسناذن رجل المصلي اي طلب منه الاذن في الدخول وكذا لو ناداه
 فجهر المصلي بالقرأة ليعلم انه في الصلوة او قال الحمد لله لاجل ذلك
 او قال الله اكبر لا تفسد صلوة وكذا اوسيح لاجل الاعلام لقوله عم
 من ثابه شئ في صلوة فليسح وان قبلت المصلي امراته ولم يقبلها هو
 ولم يحصل له شهوة فصلوة تامة ولو قبل هو اي المصلي امراته بشهوة
 او بغير شهوة فسدت لان من رآه ظنه في غير الصلوة ولو قبل المصلية

زوجها شهوة او غير شهوة تفسد صلواتها والفرق ذكرناه في الشرح
ولونظر الى فرج المطلقة الرجعية شهوة يصير مراجعها ولا تفسد صلواته
في المختار المصلي اذا وسوسه الشيطان فقال لا حول ولا قوة الا بالله ان كان
ذلك الذي وسوسه في امر من امور الآخرة لا تفسد صلواته وان كان
في امر من امور الدنيا تفسد ~~كذا~~ ذكره في الذخيرة لان الوسوسة
الم فكله خوف بسبب امر اخروي في الاول وبسبب امر دنيوي في الثاني
المصلي اذا اراد ان يسلم على غيره ساهيا فقال السلام فقد كراهه في الصلوة
فسكرت ولم يقل عليكم تفسد صلواته لانه تلفظ على قصد الخطاب وذكر
في الذخيرة المشي في الصلوة اذا كان اي الماشي حال المشي مستقبل
القبلة غير متجرف عنها لا تفسد الصلوة اذا لم يكن متلاحقا اي بعضه
لاحق ببعض من غير مهلة ولم يخرج من المسجد اذا كان المصلي فيه
وان كان في الفضاء اي الصحراء لا يفسد غير المتلاحق ما لم يخرج المصلي
عن الصفوف يعني اذا مشى في صلواته الى جهة القبلة مشيا غير متدارك
بان مشي قدر صف ثم وقف قدر ركن ثم مشى قدر صف آخر هكذا الى
ان مشى قدر صفوف ~~كثيرة~~ لا تفسد صلواته الا ان خرج من المسجد
ان كان فيه او تجاوز الصفوف ان كان في الصحراء فان مشى مشيا
متلاحقا بان كان قدر صفين دفعة واحدة او خرج من المسجد
او تجاوز الصفوف في الصحراء فسدت صلواته وان لم يكن قدماه
صفوف في الصحراء فالمتسير مجاوزة موضع سجوده والبيت المرأة كالسجدة
عند ابي علي النسفي رضي الله تعالى عنه ~~وكا~~ الصحراء عند غيره
وبعض المسامحة قالوا في رجل رأى فرجة في الصف الثاني اي بالنسبة
الى الصف الذي هو فيه وهو الذي قدماه ليس بينه وبينه صف فمشى اليها
اي الى تلك الفرجة فدها تفسد صلواته ولو مشى الى الصف الثالث
وهو الذي بينه وبينه صف تفسد وهذا القول ان حمل على اطلاقه اي
سواء كان مشيدا الى الثالث متلاحقا او غير متلاحق كان مخالفا لما قبله وان قيد
بكونه متلاحقا فلا هذا التفصيل كله اذا لم يكن الماشي في الصلوة مستدبر
القبلة بان مشى قدماه او يمينه او يساره او فقهرا واما اذا استدبر القبلة فقد

فسدت صلواته سواء مشى قبلا او كثيرا او لم يمش كما اذا استدبر القبلة
على طن انه رجع او سبقه حدث آخر ثم بين انه لم يكن رجع ولا احدث
فان صلواته قد فسدت بالاستدبار وان لم يخرج من المسجد لان استدباره
وقع لغیر ضرورة اصلاح الصلوة فكان مفسدا ولو مضغ العلك او مضغ
الهيلج في الصلوة تفسد وان لم يتبعه وهذا اذا كثرت ثلث مضغات
ولو لم يعضغ الهيلج لكن دخل حلقه منه شيء بسير لا تفسد ولو كان في ذمه
سكر او فانيه فابتلع ذوبه تفسد وان لم يعضغه لانه يؤكل ~~كذا~~ كذلك
ولو ابتلع ما بقي بين اسنانه من الماء كول ان كان ذلك زائدا على قدر
الحمصة تفسد صلواته وكذا ان كان قدرها وان كان اقل من قدر الحمصة
لا تفسد صلواته ولا يفسد صومه وقد تقدم في فصل ما يكره ولو اكل حلوا
ومنى في ذمه طعم الخلاوة وهو في الصلوة وابتلع ريقه لا تفسد لانه يسير جدا
* فروع * ولو نفع في الصلوة ان كان غير مسموع لا تفسد لكن نكره وان كان
مسموعا كان له المحرورف مبهمة كاف وقف تفسد وان عطس فحصل به حروف
كاضهت ونحوه لا تفسد لانه اضطراري وكذا ان نجش فحصل به حروف
كذا اطلقه فاضحان وقيد في الكافي بما اذا كان مدفوعا اليه فان لم يكن
مدفوعا اليه تفسد وان شارب فحصل به حروف لا تفسد ولو قرع البساب
فقال ومن دخله كان آتيا يدا الاذن تفسد وكذا لو قيل له من اين جئت فقال
و بئر معطلة وقصر مشيد او قيل له ما مالك فقال الخبل والبغال والحمير يريد
الجواب تفسد وان جرى على اسنانه نعم فان كان عادة له يجري على اسنانه
كثيرا في غير الصلوة تفسد لانه من كلامه والا فلا لانه قرآن و اوقال
بالقارسية آرى فهو على هذا التفصيل كذا في الفتاوى واو فرأى من الانجيل
او التورية تفسد ان لم يكن ذكر او لو اتشد شعره تفسد وان كان فيه ذكر
ولو ابتلع دما خرج من اسنانه لا تفسد ما لم يكن ملاء القم وكذا لو قال اقل
من ملاء القم فعاد الى جوفه وهو لا يملك امساكه ولو رفع القبلة من السراج
لا تفسد وكذا لو زدي برداء او حمل شيئا خفيفا يحمل بيد واحدة او حمل صديا
او ثوبا على عاتقه لا تفسد ولو ركب الدابة تفسد وان نزل عنها لا واغلاق الباب
لا تفسد ولو فتح الغلق اي القفل تفسد ولو ابس القميص تفسد ولو نعل او خلع

نعليه لا ولو ايس الخلف تفسدا لان يكون واسعا يابس بيد واحدة وكذا
 نزع ولو اجم الدابة او اسرجها او نزع السرج تفسد وان امسكها او
 خلعت الحزام لا وان شدا لزارا او السراويل تفسد وان خلعهما لا * تذليل *
 في الحدث في الصلوة من سبقه حدث سماوى من بدته موجب للوضوء في
 الصلوة انصرف من فوره وتوضأ من غير ان يشتغل بشئ غير ضرورى
 في وضوءه ونهى على صلوة عندنا ان لم يعرض له ما ينسأ فيها خلافا للائمة
 الثلاثة لقوله عم من اصابه في اوراق او قلنس او مذى فليتنصرف وليتوضأ
 ثم لين على صلوة وهو في ذلك لا يتكلم وفي رواية ثم لين على صلوة ما لم
 يتكلم والاستيناف افضل للبعد عن شبهة الخلاف وقيل البناء في حق
 الامام والمقتدى افضل احراز الفضيلة الجماعة الا ان يمكنها الاستيناف
 بجماعة اخرى ثم المنفرد ان شاء الله في مكان وضوءه ان امكن او اقرب
 المواضع اليه ان لم يمكن وان شاء رجع الى مصلاه والمقتدى يعود الى
 مكانه البتة ان لم يفرغ امامه فلو اتم في غيره لا يصح اذا كان بينه وبين
 امامه ما يمنع صحة الاقتداء وان كان امامه قد فرغ بخير كالمنفرد والامام
 حكمه حكم المقتدى لانه يصير مقتديا بمن يستخلفه ثم استخلاف الامام
 غيره اذا سبقه الحدث جائزا جماعا لما روى عن عمر رضه انه دخل في
 الصلوة ثم اخذ بيد رجل وانصرف ثم قال لما دخلت في الصلوة وكبرت
 رابى شئ فلمست يدي فوجدت به ثم جاوز البناء مقبداً ينصرف على
 فوره فان مكث بعد الحدث في مكانه قدر ركن فسدت الا اذا حدث
 بالنوم فكث زمانا ثم اتى وان قراء في ذهابه او اياه فسدت في الصحيح وقبل
 القراءة في الايات لا تفسد وقيل في الذهاب لا تفسد والذكر لا يضر في
 الاصح ولو احدث راكمه فرقع مسما فسدت وكذا ان احدث ساجدا
 فرقع مكبرا بنية اتمامه او بدور النية وان توى به الا تنصرف لا تفسد
 ولو فقه او سال دمه لشجرة وعضة ولو منه لنفسه استأنف لانه ليس
 بسماوى وكذا لو اصابته نجاسة مانعة من غير سبق حدث خلافا لابي
 يوسف فان كانت النجاسة من حدثه بنى اتفاقا ولو من حدثه وغيره لا يبنى
 واوانع محلها وكذا لا يبنى لسيلان دمل غمرها فان سال اسقوط

شئ من غير مسقط فقبل يبنى لعدم صنع العناد وقبل على الخلاف
 واختلف فيما اوصفه لعطاسه ولا يظهر انه يبنى لكونه سميما ويا وان يتخذه
 قالا يظهر انه لا يبنى ولو سقط كرسفها من غير صنع مبلولا بنت بالاتفاق وان
 يتحركها فعلى الخلاف وان لم يكن الحدث من بدته كالاغصاء والجنون
 لا يبنى وكذا ان كان موجبا للفعل كالاغصاء وان اشتغل بفعل
 غير ضرورى بان جاوز ماء بقدر على الوضوء منه الى ابعده منه لا يبنى وله
 ان يتوضأ ثلثا ثلثا في الاصح ويأتى بسائر سنن الوضوء ولو وجد في الحوض
 موضع للتوضئ ف تجاوز الى موضع آخر ان بعد ذلك ضيق مكان الاول بنى
 والا فلا واوقف قصد الحوض وفي منزله ماء اقرب منه ان كان البعد قد
 صفيين لا تفسد وان اكثرت فسدت وان كان عادته التوضئ من الحوض
 فذهب اليه ونسى ماء في بيته بنى واوكان بعيدا ويقربه بئر ماء بئر البئر
 لان النزع يمنع البناء على المختار وقيل لا يمنع ان عدم غيره وان عرض له
 ما ينسأ في الصلوة من كلام ونحوه او كشف عورة لا يبنى حتى او كشفت
 رأسها المسح او ذراعها للفعل لا يبنى في الصحيح وكذا او كشف هو او هي
 للاستنجاء في ظاهر المذهب وقبل ان لم يكن له بد يبنى والسنة ان ينصرف
 نحو ودب الظهر مسكبا نفد بوجهه انه رصف والاستخلاف للامام ان يأخذ بئرب
 رجل فيجيره الى المحراب او يشير اليه وله ان يستخلف ما لم يخرج من المسجد
 او يجاوز الصفوف في الصحراء فان لم يستخلف حتى جاوز اخرج بطلت
 صلوة القوم ان لم يستخلفوه قبل خروجه وفي بطلان صلوة روايتان
 والاظهر عدم البطلان لانه في حق نفسه كالمفرد ويشترط كون الخليفة
 صالحا للامامة او مسبقا ولو لم يكن مع الامام الا واحد تعين للاستخلاف
 من غير تعيين ان كان صالحا للامامة والا بان كان صبيبا او امرأة فقبل
 بتعين فتفسد صلوة وصلوة الامام والاصح انه لا ينعين فتفسد صلوة فحسب
 واو حصل سبق الحدث في ركوع او سجود يجب اعادة النية في البناء لان
 الانتقال من ركن الى ركن مع الطهارة شرط ولم يوجد فبعد ما احدث
 فيه ولو لم يعد لا يجزئه بخلاف ما اوتدكر فيها سجدة فبجدها حيث لا يجب
 اعادة النية بل تستحب وعن ابي يوسف تلزم اعادة الركوع لان القومة فرض

عنده والله اعلم * فصل * في سجود السهو وسجدة السهو واجبة الصواب
ان يقال سجود السهو واجب فكانه اراد بالسجدة بمعنى السجود لم يرد
الوحدة فان الواجب لسجدتان وهذا هو الصحيح وقيل هو سنة لا يجب
سجود السهو الا بترك الواجب من واجبات الصلوة فلا يجب بترك
السنن والمستحبات كالنعوذ والتسمية والتأمين والثناء وتكبيرات الانتقال
والتسبيحات ولا بترك الفرائض لان تركها مفسدان لم يتدارك فساد او تأخير
اى تأخير الواجب عن محله او تأخير ركن عن محله اما بترك الواجب
فهو كما دانسي اى تركه وقت نسيانه قراءة الفوت في الوتر او التشهد
في احدي القعتين الاولى والاخرة فانه واجب فيها في اظهر الروايات
وهو الصحيح وقيل هو سنة في الاولى وكما اذا نسي تكبيرات العبد وكما اذا
جهر الامام فيما يخافت او خافت فيما يجهر واما المنفرد فلا يجب عليه
بالمخافتة في الجهرية لانه مخير وكذا الوجه في موضع المخافتة في ظاهر الرواية
وفي رواية النوادر يجب عليه السهو واليه مال ابن النهم لان المخافتة واجبة
عليه وقيل ان جهر الجهر الامام يجب وان جهر بقدر ما يسمع نفسه فلا
وذكر في الذخيرة ان سجود السهو يجب بسنة اشياء فيجب بتقديم
ركن نحو ان يرفع قبل ان يقرأ او يسجد قبل ان يركع هذا التمثيل من
صاحب الذخيرة غير واقع في محله لان الركوع قبل القراءة والسجود قبل
الركوع غير معتد به حتى يفترض إعادة الركوع بعد القراءة وإعادة السجود
بعد الركوع واذالم يقع معتد به لا يكون فيه تقديم الركن نعم اذا فعل
ذلك يجب سجود السهو لتأخير الركن بسبب الزيادة التي زادها وليأمل
و يجب تأخير ركن هذا ثاني سنة نحو ان يترك سجدة صليبة بضم
المصاد منسوبة الى اصلب لاختصاصها بصلب الصلوة بخلاف سجدة
الذلاة وسجدة السهو فاذا ترك سجدة من ركعة سهوا فقد كرها في الركعة
الثانية بعد تلك الركعة او فيما بعدها وسجودها فقد اخر ركنها عن محله او يؤخر
القيام الى الركعة الثانية بان يجلس بعد السجدة الثانية من الركعة الاولى ثم
يقوم كما هو مذهب الشافعي وهذا اذا لم يكن به عذر من ضعف او وجع
او يؤخر القيام الى الركعة الثالثة بان زاد على قدر التشهد في القعدة الاولى

على ما مر

على ما مر وسبغى ان شاء الله تعالى و يجب تكرار الركن هذا ثالث سنة نحو
ان يركع مرتين او يسجد ثلث مرات و يجب بتغيير الواجب من صفة
الى صفة وهو رابع السنة نحو ان يجهر بالقراءة فيما يخافت فيها او يخافت
فيما يجهر فيه و يجب بترك الواجب وهو خامس السنة نحو ان يترك القعدة
الاولى او الفوت او تكبيرات العبد او غير ذلك من الواجبات و يجب
بترك السنة المضافة الى جميع الصلوة وهو السادس نحو ان يترك قراءة
التشهد في القعدة الاولى فانه يقال تشهد الصلوة ولا يقال تشهد
القعدة بخلاف تسبيح الركوع ونحوه فانه يضاف الى الركوع وهذا
على رواية كون التشهد الاول سنة وقال بعض المشايخ التشهد في
السجدة الاولى واجب وهو ظاهر الرواية وعليه المحققون وقيل وجوبه
بشيء واحد قال صاحب الذخيرة وهذا اجمع ما قيل فيه لان الوجوه
كلها تخرج عليه لان الاثبات بالركن في محله واجب في تقديمه او تأخيره
تركه وتكرار الركن يلزم منه تأخير ما بعده والباقي ظاهر ووجه الامام فيما
يخافت او خافت فيما يجهر قدر ما تجوز به الصلوة يجب عليه سجود السهو
وهو اى التقدير بما تجوز به الصلوة الاصح ولا اى وان لم يكن ذلك مقدارا
تجوز به الصلوة فلا يجب عليه سجود السهو ولم يفرق في ظاهر الرواية
بين الجهر والمخافتة وذكر في رواية النوادر ان جهر في مخافتة فعليه
سجود السهو قل ذلك او كثر وان خافت فيما يجهر ان خافت الفاتحة
او اكثرها لو خافت من السورة ثلث ايات قصيرا واية طويلة فعليه السهو
وان خافت آية قصيرة يجب عنده اى عند اى حنيفة خلافا لهما ففرق
في النوادر بين الجهر والمخافتة لان المخافتة في وضع الجهر اخف من عكسه
اذ المخافتة مشروعة في بعض الجهرات كالغرب والعسا ولم يشرع الجهر
في صلاة المخافتة وتماه في الشرح ثم ادنى الجهر ان يسمع غيره وادنى
المخافتة ان يسمع نفسه وهذا هو المختار ذكره في الفتن وقد تقدم
في بحث القراءة واقام في الصلوة الرابعة الى الركعة الخامسة او قدمت
بعد رفع رأسه من السجود في الركعة الثالثة واقام الى الرابعة
في المغرب او الثالثة في الفجر او قدمت بغير رفعه من الركعة الاولى في

جميع الصلوات يجب عليه سجود السهو بمجرد القيام في صورته وبمجرد
العود في صورته لتأخير الواجب وهو التشهد والسلام في صورة القيام
او تأخير الركن وهو القيام في صورة العود وان نهض الى الركعة الثالثة
سأها ان كان الى العود اقرب بقعد لانه بمنزلة القاعد وفي وجوب سجود
السهو عليه حيثما اختلف بين المشايخ والاصح عدم الوجوب لان فعله
لم يعد قياما فكان عودا ولا فرق في هذا الحكم بين القعدة الاولى والاخيرة
مخلاف ما اذا كان الى التمام اقرب وانما يكون الى العود اقرب اذا لم يرفع
ركبته كذا ذكره صاحب المحيط والاصح ما ذكره بدر الدين الكردي
انه ان انصب النصف الاسفل يكون الى القيام اقرب والافهو الى العود
اقرب فان كان الى القيام اقرب لم يقعد بل يمضي على صلوته كما اولم يتذكر
الابعد تمام القيام ويسجد للسهو لتركه واجبا وهو القعدة الاولى ثم هذا
التفصيل رواية عن ابي يوسف اختارها مشايخ بخاري اما في ظاهر
الرواية فما لم يستوقفا ثم يعود وان استوى قائما لاقال الشيخ كالدين
ابن الهمام وهو الاصح ويؤيده قوله عم اذا قام الامام في الركعتين
ان ذكر قبل ان يستوى قائما فيجلس وان استوى قائما فلا يجلس ويسجد
سجدة تين للسهو ثم اوعاد بعد ما صار الى القيام اقرب قبل تفسد صلوته
والصحيح انها لا تفسد وان عاد بعد ما استوى قائما فسدت في الاصح
لتكامل الجنابة برفض الفرض بعد ما شرع فيه لاجل ما لبس بفرض
وفي النسيئة لو عاد الامام يعني بعد ما قام من القعدة الاولى لا يعود معه
القوم تحقيقا للمخافة وذكر بعضهم انهم يعودون معه انتهى وهو يفيد
عدم الفساد بالعود وفيها المقتضى نسي التشهد في القعدة الاولى فذكر
بعد ما قام عليه ان يعود ويتشهد بخلاف الامام والمنفرد للزوم المتابعة
كن ادرك الامام في القعدة الاولى فقعد معه فقام الامام قبل شروع
المسبوق في التشهد فانه يتشهد تبعا للشهد امامه فكذا هذا ولو كرر الفاتحة
في ركعة من الاولين متواليا او قرأ القرآن في ركوعه او في سجوده
او في موضع التشهد يجب عليه سجود السهو للزوم تأخير الواجب وهو
السورة في الصورة الاولى والقراءة في غير ما شرعت فيه في البواقي والتحزن

عن ذلك واجب وان قرأ الفاتحة ثم السورة ثم الفاتحة لا يلزمه السهو
وقبل يلزمه وكذا لو قرأ الفاتحة الاحرف اقام اعادها لاسهو عليه كذا
في الخلاصة وان قرأ الفاتحة في احدى الاخيرين مرتين اوضح فيها
اليها سورة او قرأ السورة دون الفاتحة او قرأ التشهد مرتين في القعدة
الاخيرة او تشهد قائما او راسعا او ساجدا لاسهو عليه كذا
المختار لعدم ترك واجب في ذلك كله لان الفاتحة لم يتعين وحدها
في الاخيرين على سبيل الوجوب والقيام والركوع والسجود محل النساء
والتشهد ثناء وقبل ان تشهد في القيام بعد قراءة الفاتحة فعليه السهو
وصحبه السروجي وقيل لو تشهد في ركوعه او سجوده يلزمه ولو زاد
في التشهد في القعدة الاولى بان قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد يجب
عليه سجود السهو لانها في تأخير الفرض وروى عن ابي حنيفة انه ان زاد
حرفا واحدا يجب عليه سجود السهو وروى عنهما انه ان قال اللهم صل
على محمد لا يجب ما لم يقل وعلى آل محمد وقد تقدم في بحث التشهد وان
سكت في الركعتين الاخيرين متعمدا فغدا ساء وان سكت ساهيا يجب السهو
هذا بناء على وجوب الفاتحة في الاخيرين وقال ابو يوسف لاسهو عليه
بناء على عدم الوجوب وقد تقدم الكلام عليه في القراءة وان قرأ
القرآن بعد قراءة التشهد في القعدة الاخرة لاسهو عليه لانه محل
الدعاء والثناء والقرآن مشتمل عليهما وان تذكر القنوت بعد الركوع
لم يعد الى القيام لقراءته ولا يقرأ بعد الرفع من الركوع لقنوت محله وان تذكر
وهو بعد في الركوع ففيه اي في العود روايتان قبل يعود وبقيت
والصحيح انه لا يعود ولا يفتي في الركوع وقال النباطي سواء عاد او لم يعد
يسجد للسهو وفي الخلاصة وعليه السهو عاد او لم يعد قنوت او لم يفتي اما
لو تذكر في الركوع انه ترك الفاتحة او السورة فانه يعود ويقرأ ويعيد الركوع
وان لم يعد تفسد صلوته لانه ارتفض بالعود والقراءة وان عاد ولم يقرأ
ففي ارتفاع ركوعه روايتان والفرق المذكور في الشرح وان سلم على
رأس الركعتين في الظاهر على ظن انه انما سأل ثم تذكر انه انما صلى ركعتين
فقط بتمهنا ويسجد للسهو لان سلامه وقع سهوا وان سلم على رأس

الركعتين على ظن انها هي صلوة جمعة او فجر يستأنف صلوة لانه
 مسلم عالما انه صلى ركعتين فوقع سلامه عمدا فيكون قاطعا وان سهرى عن
 القعدة الاخيرة في ذوات الاربع وقام الى الخامسة يعود الى القعدة مالم
 يسجد للخامسة ويتشهد ويسلم ويسجد للسهو لتأخير القعدة وان قيد
 الخامسة بالسجدة تحوالت صلوة نقلا عند ابي حنيفة وابي يوسف وبطلت
 اصلا عند محمد وعليه ان يضم اليها ركعة سادسة عندهما ليصير متفلا
 بست ركعات وقوله وعليه بقيد ان يضم واجب والاصح ان يضم ندب
 فلا يضم لشيء عليه ثم بطلان الفرض يحصل بمجرد السجود في الخامسة
 عند ابي يوسف لان السجود يتم بالوضع عنده وعند محمد لا يبطل مالم يرفع
 رأسه لانها لا تتم الا بالرفع عنده وفائدة الخلاف انه لو سبقه الحدث قبل رفعه
 بنوضاء ويتشهد ويصح فرضه عند محمد خلافا لابي يوسف وقول محمد هو
 المختار ويسجد للسهو بعد تحولها نقلا على قول بعض المشايخ والاصح
 انه لا يسجد قاله في النهاية وان قعد في اربعة ثم قام قبل ان يسلم يعود
 ايضا مالم يسجد ويسلم ولا يسلم قائما ويسجد للسهو لانه اخر واجبا فان
 سجد الخامسة كان فرضه تاما لتمام اركائه ويضم الى تلك الركعة ركعة اخرى
 ويكون الركعتان نافلة له بناء على صحة النقل بخبر عمة الفرض وهل تنوبان
 عن سنة الظهر والعشاء قبل يوم والصحح انه لا تنوبان والكلام
 في القيام الى اربعة في المغرب والى الثامنة في الفجر كالكلام
 في القيام الى الخامسة في الرباعيات ثم الحكم المذكور هو الضم في الظهر
 والعشاء والمغرب لا كلام فيه لعدم كراهة النقل بعدها اما في العصر
 والفجر فقد قيل لا يضم الا في العصر في الصورة الاولى وقيل يضم مطلقا
 وهو المختار لان انتهى انما هو عن التنقل القصدي لا الواقع من غير
 قصد وادلوا بظهور حر الليل فلما صلى ركعة طلع الفجر كان الاولى
 ان يتمها ثم صلى ركعتي الفجر لانه لم يتنقل بعد الفجر قصدا باكثر من
 ركعتيه ويسجد للسهو استحسانا والقياس ان لا يسجد لانه في صلوة
 غير ان سهرى فيها وجد الاستحسان ان افسان دخل في فرضه بترك السلام
 فيه وبخبره او ادخل فعل زائد قبله وسهو الامام بوجوب السجدة عليه

اصالة وعلى الاموم تبعاله فان تركه الامام لا يسجد لمؤثم وسهو المؤثم لا يوجب
 السجود على الامام لانه متبوع لا تابع ولا عليه ائلا يصير مخالفا لامامه
 وان سهرى عن السلام يعني بالسهو عن السلام انه اطال القعدة
 الاخيرة سائكا قد ركن او اكثر على ظن انه خرج من الصلوة ثم علم
 انه لم يخرج ولم يسلم فسلم يسجد للسهو لتأخير الواجب وان سلم من عليه
 السهو ويريد ان يريد ايسلامه قطع الصلوة يعني انه لا يريد عند سلامه سجدة
 السهو اي ان يسجد للسهو بل نوى ان لا يسجد له ثم بداه بعد ما سلم ان يسجد
 للسهو فله ان يسجد مالم يتكلم ولا يستدبر القبلة اي مالم يستدبر القبلة
 فالجواب ان يتنه عند السلام ان لا يسجد لان منع وجوب السجود
 ولا نسقطه مالم يعرض ما يشاء في الصلوة ومن شك في حال القيام انه هل
 كبر الا فتاح ام لا فتفكر في ذلك وطال تفكره قدر اداء ركن وعلم
 بعد ذلك انه قد كان كبرا وظن اي غلب على ظنه في الصورة المذكورة
 انه لم يكبر فاعاد التكبير ثم تذكر انه كان قد كبر فعليه السهو للزوم تأخير
 الواجب وهو القراءة من تفكره وكذا ان شك هل هو في الظهر او في
 العصر مثلا او انه صلى ثلثا اواربعا او فرغ من الفاتحة وتفكر اي سورة يقرأ
 ونحو ذلك يجب عليه السهو ان طال تفكره ثم الاصل في حكم التفكير انه ان
 منعه عن اداء ركن كقراءة آية او ثلث او ركوع او سجود او عن اداء
 واجب كالعود يلزمه السهو لاستلزام ذلك ترك الواجب وهو الايمان بالركن
 او الواجب في محله وان لم يمنعه عن شيء من ذلك باركان يؤدي الاركان
 ويتفكر لا يلزمه السهو وقال بعض المشايخ ان منعه التفكير عن القراءة او عن
 التسبيح يجب عليه سجود السهو والا فلا فعلى هذا القول او شغله عن
 تسبيح الركوع وهو ركن مثلا يلزمه السجود وعلى القول الاول لا يلزمه وهو
 الاصح وان سلم المسوق سابع مائة اي على ان تسليمة الاولى كسائر
 المقتدين فانه لا سهو عليه لانه مقتد بعد وسهو المقتدى لا يوجب السجود وان
 سلم بعده اي بعد سلام امامه يجب عليه سجود السهو واقوعه منه بعد
 ما صار منفردا وفي المحيط ان سلم في الاولى مقارنا لسلامه فلا سهو عليه لانه
 مقتدو بعده يلزم لانه منفرد انتهى فعلى هذا يراد بالمعوية حقيقة انها وهو نادر

الوقوع وذكر في الملتقط ان المسبوق اذا سلم مع امامه وكبر ايام التشريق
تكبير التشريق مع امامه سهوا فعليه السهو لما قلنا انه صدر منه بعد
انفراده المسبوق بتابع امامه في سجود السهو وان كان وقوع السهو
منه قبل اقتدائه لالتزامه بتابعه ولو ظن الامام ان عليه سهوا فسجد وتابعه
المسبوق ثم علم ان لا سهوا عليه ففي رواية لا تفسد صلوة المسبوق وبها اخذ
الصدر الشهيد وفي رواية تفسد وهو الاشبه لاقتدائه به في موضع الا نفراد
وان قام المسبوق قبل سلام الامام وقراء وركع ولكن لم يسجد حتى
يسجد الامام للسهو يتابعه المسبوق فيه وان لم يتابعه لا تفسد صلوة
ولكنه يسجد عند فراغه ويرتفع قيسامه وقراءته وركوعه اذا تابعه
لان انفراده لم يستحكم بعد فتلزمه بتابعه وتلزمه اعادة ما فعله قبله حتى
لوا اعتبره وبني عليه ولم يعد فسدت صلوة وان كان قد قيد الركعة التي قام
اليها بالسجود لا بتابع الامام في سجود السهو ويسجد اذا فرغ وان تابعه
فسدت صلوة واذا لم يتابع المسبوق الامام في سجود السهو يسجد
لاجل ذلك السهو اذا فرغ من الصلوة استحسانا لانه آخر صلوة وان سهى
فيما يقضي بعد فراغ الامام يسجد للسهو ايضا لانه منفرد والمنفرد
يسجد لاجل سهوه وان كان لم يسجد مع الامام لسهوه ثم سهى هو ايضا
كفته سجدة عن السهوين لان السجود لا يتكرر بتكرار السهو ولا ينبغي
للمسبوق اي لا يساج له بل يكره تحريما ان يقوم الى قضاء ما سبق به قبل
سلام الامام الا ان يكون القيام لضرورة صون صلوته عن الفساد كما اذا
خشى ان ينتظره ان تطلع الشمس قبل تمام صلوته في الفجر او يدخل
وقت العصر في الجمعة او غشي مدة مسجده او يخرج الوقت وهو صاحب
صدر او يدره الحدث او يخاف من ور الناس بين يديه ونحو ذلك فلا يكره
ح ان يقوم قبل سلامه بعد قعوده قدر التشهد ولا يقوم قبل قعوده قدر
التشهد اصلا فان قام قبل ان يفرغ الامام من التشهد اي قبل ان يقعد
قدر التشهد فالمسألة ح على وجوه منها على ان ما يؤديه من قيام
وقراءة وركعة سجود قبل قعود الامام قدر التشهد لا يعتد به
وان ما يقضيه اول صلوته في حق القراءة اذا علم هذا فلا يخلو اما ان يكون

مسبوقا بركعة او بركعتين او بثلاث ركعات او باربع ركعات فان كان
مسبوقا بركعة ينظر ان وقع من قراءته بعد فراغ الامام من التشهد مقدار
ما يجوز به الصلوة على حسب اختلافهم جازت صلوته لومضى على ذلك
والا اي وان لم يقع من قراءته بعد فراغ الامام من التشهد مقدار ما يجوز
به الصلوة فسدت صلوته ولا اعتداد بما قراءه قبل ذلك لان قيسامه
وقراءته قبل فراغ الامام من التشهد لا تعتبر على ما مر والقراءة فرض
عليه في الركعة التي يقضيها اذا لم يبق من صلوته ما يمكن تدارك القراءة
فيه ففسدت لتلك الفرض وكذا الحكم ان كان مسبوقا بركعتين لا فرض
القراءة عليه فيها وعدم ما يمكن تداركها فيه بعد ما بخلاف ما اذا كان
مسبوقا باكثر من ركعتين حيث لا تفسد صلوة بغيره ووقوع ما يجوز به
الصلوة من قراءته بعد فراغ الامام من التشهد يمكنه من تداركها فيما
يعتد حتى لو لم يقرأ فيما بعد الركعتين مما يقضيه مقدار ما يجوز به الصلوة
واعتد بما قراءه قبل فراغ الامام من التشهد ومضى عليه تفسد صلوة ايضا
* راعى ان المسبوق هو من وقع شرعه مع الامام بعد ما فاته الركعة الاولى
معه واللاحق من فاته شيء منها معه بعد اقتدائه به والمدرك من لم يقعه
مع الامام شيء من الركعات ثم من احكام المسبوق ايضا انه فيما يقضي كالمنفرد
الا في اربع مسائل احدها انه لا يجوز الاقتداء به اما لو نسي احد المسبوقين
المساويين قد زما عليه فلا حظ صاحبه في القضاء من غير اقتداء جميع
وثانيها انه لو كبرنا وبالا ستيناف يصير مستأنفا قاطعا لا يخلو بخلاف المنفرد
فانه لو كبرنا وبالا ستيناف لا يصير مستأنفا مالم ينو صلوة اخرى غير التي
هو فيها وثالثها ما تقدم انه يسجد مع امامه بعد ما قام قبل التقييد
بالسجدة والمنفرد لا يلزمه السجود سهوا غيره ورابعها انه يأتي بتكبير
التشريق اتصافا والمنفرد لا يجب عليه عند ابي ح ولو قام المسبوق حيث
يصح له القيام وفرغ قبل سلام الامام وتابعه في السلام قبل تفسد
صلوته والفتوى ان لا تفسد ولو تذكر امامه سجدة تلاوة فسجدتها
بعد قيام المسبوق قبل ان يقعد ما قام اليه بالسجدة فانه يرضيه ويتابع
الامام في سجدة التلاوة ولو لم يتابعه فسدت صلوته وان كان قد ما قام اليه

بالسجدة لا يتابعه ولو تابعه فسدت صلوة وان لم يتابعه قيل قد ايضاً
والاوضح عدم الفساد واوتذكر الامام سجدة صليبة يتابعه المسبوق وان
لم يتابعه فسدت وان كان قبيحاً ما قام اليه بالسجدة تفقد في الروايات
كلها يتابعه اولاً يتابعه وان ادرك مع الامام ركعة من المغرب يقرأ في الركعتين
اللتين سبق بها السورة مع الفاتحة ويقعد في اولهما لانه يقضي اول صلوته
في حق القراءة وآخرها في حق القعدة ولكن لو لم يقعد فيها سهواً لا يلزمه
سجود السهو ولو كانت الاولى من وجه ولو ادرك ركعة من الرابعة يقوم ويقضي
ركعة بفاتحة وسورة ويقعد ثم ركعة كذلك ولا يقعد في الثالثة الفاتحة فقط ان
شاء ولو كان امامه ترك القراءة وقضاها في الاخيرين وادرك المسبوق الاخيرين
فلقراءة فيما يقضي فرض عليه ايضاً لان تلك القراءة التحقت بمحلها من
الشفع الاول فخلا الشفع الثاني منها واذا فرغ المسبوق من التشهد قبل سلام
الامام يكرره من اوله وقبل يكرر كلمة الشهادة وقبل يسكت وقبل
يأتى بالصلوة والدعاء والصحيح انه يترسل ليفرغ من التشهد عند سلام
الامام والصحيح انه لا يأتى بالنشاء في الصلوة الجهرية حتى يقوم الى القضاء
واما المقتضى اذا فرغ من التشهد الاول قبل فراغ امامه فانه يسكت
قولاً واحداً وان قام الامام الى الخامسة فتابعه المسبوق فان كان الامام
قعد في الرابعة فسدت صلوة المسبوق بمجرد القيام وان لم يكن فقد
لا تفسد ما لم يقعد معه الخامسة بالسجدة واما الاحق فقد يكون سبب
ما فاته النوم او سبق الحدث والاشتغال بالوضوء او رجة بحيث لم يجد
مكاناً وحكمه ان يقضي ما فاته اولاً ثم يتابع الامام ان لم يكن فرغ عكس
المسبوق ولا يقرأ ولو بعد فراغ الامام لانه خلف الامام حكماً ولذا لو سهى
لا يسجد للسهو وان سجد الامام للسهو وهو لم يتم صلوته لا يسجد معه بل
يسجد بعده فراغه ولو كان مسافراً او امامه مثله قوي الإقامة لا تصير
صلوته اربعاً بخلاف المسبوق في جميع ذلك وذكر في الفتاوى الحاقية
فقال رجل صلى ولم يدرك ثلاثاً صلى ام اربعاً قال ان كان ذلك اول ماسه
استقبل قبل اول ماسه في هذه الصلوة وقبل في سنة وقبل بعد بلوغه
وقبل يعني اول ماسه في عمره وعليه اكرام المشايخ وان اتي ذلك الشك

اي صادقه ووقعه غير مرة يتحرى اي يطلب ما هو الاخرى بالعمل فان
وقع تحريه على انه صلى ركعة من صلوة ذات الركعتين يضيف اليها ركعة
اخرى ويسجد للسهو وان وقع تحريه على انه صلى ركعتين في الصورة
المذكورة يقعد ويتشهد ويسلم ويسجد للسهو وان لم يقع تحريه على شيء
اخذ بالقل لانه المتيقن ومعنى الاخذ بالقل انه ان كان في صلوة الفجر
مثلاً وشك انه صلى ركعة او ركعتين يجعل كانه صلى ركعة فيقعد
مع ذلك احتياطاً لاحتمال انه صلى ركعتين والقعدة عليه فرض وقال
في الذخيرة لو شك في ذوات الاربع انها اي الركعة التي عرض فيها
الشك هل هي الركعة الاولى او الثانية يقعد على رأس كل ركعة
اي اذا لم يقع تحريه على شيء فتجعل تلك الركعة كانه الاولى فصلبها
ويقعد لاحتمال انها الثانية ثم يصلي اخرى ويقعد لانها الثانية باعتبار ما اخذه
ثم يصلي اخرى ويقعد لاحتمال انها الرابعة ثم يصلي اخرى ويقعد لانها
آخر صلوة فيعمل بالاحتياط في جميع ذلك وفي فتاوى الفضلي اذا دار
بعض تردد المصلي بين الثانية والثالثة اي شك في قيامه ان الركعة التي قام
منها هل هي الثانية او الثالثة لا يقعد وهو الصحيح لانها ان كانت ثالثة
فظاهر وان كانت ثانية فقد تقدم انه اذا قام عن القعدة الاولى لا يعود
الا في المغرب والوتر لاحتمال انها ثالثة والقعود فيها فرض فيها فيتشهد
ويقوم فيصلّي ركعة اخرى لاحتمال ان تلك كانت ثانية او شك
في الفجر في قيامه ان التي قام اليها ثانية او ثالثة او في المغرب والوتر انها
ثالثة ام رابعة او في الرابعة انها رابعة او خامسة فانه يقعد ويتشهد ثم يقوم
فيأتي بركعة اخرى للاحتمال وكذا لو شك كذلك في ركوعه او بعده قبل
تقيدها بالسجدة اما لو شك في السجدة الاولى امكنه صلاح صلوته على
قول محمد لان تلك الركعة ان لم تكن زائدة فعليه انماها وان كانت
زائدة لا تفسد عنده لانه لما عرض الشك في السجدة الاولى ارتفعت كما
اوسقه الحدث فيها فبرفضها ويقعد ويتشهد ثم يصلي ركعة اخرى
وان كان الشك بعد ما رفع من السجدة الاولى بطأت صلوته انماها لا احتمال
انها زائدة وقد ترك القعدة الاخيرة وان بدأ المصلي بالسورة قبل الفتح

سأهيا في الركعة الاولى او الثانية فعليه السهو وان قرأ حرفا واحدا
كذا في الحاقانية لانه اخر واجبا ولم يعف القليل لان السهو فيه غير غالب
بخلاف الجهر وضده ويعود ويقرأ الفاتحة ثم السورة وكذا لو تذكر بعد
الفراغ من السورة وكذا لو تذكر في الركوع وسجدة السهو اى سجود السهو
سجدتان يسجد هما بعد السلام وعند الشافعي واحد قبله
وعند مالك ان كان السهو بزيادة في سجدة وان كان ينقصان
فقبله وهو رواية عن احمد والخلاف في الافضلية حتى لو سجد قبل
السلام اجزأه عندنا على ظاهر الرواية ثم قيل يسجد بعد تسليم
واحدة وهو قول الجمهور منهم شيخ الاسلام وفخر الاسلام وقيل بعد
التسليمين وهو اختيار شمس الأئمة وضد الاسلام اخي فخر الاسلام وقال
صاحب الهداية هو الصحيح وكذا صححه في الظهيرية والمفيد والنايع ويشهد
بعد السجدتين ويسلم لما روى انه عم فعل كذلك ويأتى بالصلوة على النبي عم
والدعاء في كلتا القعدتين قعدة الصلوة وقعدة السهو وهذا مختار
الطحاوي وقال الكرخي يأتى بالصلوة والادعية في قعدة السهو وقال في
الهداية هو الصحيح وقيل عند ابي حنيفة وابي يوسف في قعدة الصلوة وعند
محمد في قعدة السهو والوجه ما صححه صاحب الهداية واعلم ان الاختلاف
في الاتيان بالصلوة والادعية سواء والمص فرق بينهما في الخلاف بقوله
يأتى بالصلوة في كلتا القعدتين والادعية في قعدة السهو وقال بعضهم
يأتى بالادعية فيهما ولم اعثر على ذكر هذا الفرق لغیره والله سبحانه اعلم
* فوائد * صلى ركعتين تطوعا فسهي فيهما وسجد للسهو وليس له ان يني
على تلك الركعة اخر بين ثلاث يكون سجود في وسط الصلوة بدون ضرورة
ولو فعل فلا فساد ويعيد السجود في الصحيح اما المسافر لو صلى الظهر
ركعتين وسهي وسجد للسهو ثم نوى الاقامة فانه يتم صلوته وان بطل به سجود
السهو لانه مضطر الى تصحيح صلوته نسي التشهد في اخر الصلوة فسلم
ثم تذكر فاشغل بقرأة التشهد ثم سلم قبل تمامه فسدت صلوته عند
ابي يوسف خلافا لمحمد والفتوى على قول محمد وعلى هذا لو نسي الفاتحة
او السورة فتذكرها في ركوعه فعاد لقرأها فلم يقرأ وسجد قبل تفسد

صلوته والاولى ان لا تغتصب جهر فمخافت او خافت فيما يجهر فتذكر
في بعض الفاتحة يغيد الفاتحة جهر في الجهرية لا يؤدي الى الجمع بين
الجهر والمخافة في ركعة واحدة اراد ان يقرأ سورة بعد السورة التي قرأها
فقرأ سورة قبلها لا يلزمه السهو وسلام من عليه السهو يخرج من الصلوة
خروجا موقوفا عند ابي حنيفة وابي يوسف فان سجد للسهو غاذا اليهيا والا فلا
وعند محمد لا يخرج اصله ويبنى على هذا انه لو اقتدى به احد بعد السلام
يصح اقتدائه مطلقا عند محمد وعندهما ان سجد للسهو صح والا
فلا ولو كان مسافرا فتوى الاقامة بعد السلام تصير صلوته اربعاً
عند محمد مطلقا وعندهما ان سجد ولو قهقهة بعد السلام ينقص وضوؤه
عند محمد لا عندهما * فصل * في بيان احكام زلة لقاري الواقعة في الصلوة
الاصل فيه اى في الزلل والخطاء انه ان لم يكن مثله اى مثل ذلك
اللفظ في القرآن والمعنى اى والحال ان معنى ذلك اللفظ بعيد
من معنى لفظ القرآن متغير به معنى لفظ القرآن تغيرا فاحشا قويا
بحيث لا مناسبة بين المعنيين اصلا تفسد صلوته كما اذا قرأ هذا الغبار مكان
قوله هذا الغراب وكذا ان لم يكن مثله في القرآن ولا معنى له حتى يحكم
عليه بالبعدا وبعدة كما اذا قرأ يوم تبلى السرائل باللام في آخره مكان
الرأ في السرائل وان كان مثله في القرآن والمعنى اى معنى اللفظ الذي قرأه بعيد
من معنى اللفظ المراد ولم يكن معنى اللفظ المراد متغيرا باللفظ المقرو
تغيرا فاحشا تفسد ايضا عند ابي حنيفة ومحمد وهو الاحوط وقال
بعض المشايخ لا تفسد لعموم البلوى وهو قول ابي يوسف وان لم يكن
مثله في القرآن ولكن لم يتغير به المعنى نحو قيامين مكان قوامين فالخلاف
على العكس تفسد عند ابي يوسف لا عندهما فالاعتبار في عدم الفساد
عند عدم تغير المعنى كثيرا وجود المثل في القرآن عنده والموافقة في المعنى
عندهما فهذه قواعد الأئمة المتفدين في هذا الفصل واما المتأخرون
كمحمد بن مقاتل ومحمد بن سلام واسماعيل الراهدى وابي بكر بن سعيد
البلخي والهند واني وابن الفضل والحلواني رحمهم فانفقوا على ان الخطأ
ان كان في الاعراب لا تفسد مطلقا وان كان مما اعتقاده كفر لان اكثر

الناس لا يميزون بين وجوه الاعراب قال قاضي خان وما قاله المتأخرون
اوسع وما قاله المتقدمون احوط لانه لو تعمده يكون كفرا وما يكون كفرا
لا يكون من القرآن قال ابن الهمام فيكون متكلم بكلام الكفار وهو
مفسد كما لو تكلم بكلام الناس ساهيا مما ليس بكفر فكيف وهو
كفر انتهى واختلفوا فيما اذا كان الخطأ ببدال حرف بحرف على ما بيناه
في الشرح وبأني بعضه ولا يقاس مساثل زلة القارئ بعضها مما ليس
مذكورا عن الأئمة المتقدمين او المتأخرين على بعض مما هو مذكور
الابعلم كما مل في اللغة والعربية والمعاني ونحو ذلك مما يحتاج اليه التفسير
ليعلم ما اعتقده ككفر وما هو بعيد فاحشا او غير فاحش وما
ليس كذلك على قول المتقدمين وابعلم مخارج الحروف فيميز ما هو
قريب في المخرج من غيره على قول بعض المتأخرين وان بدل القارئ
حرفا مكان حرف كان الاصل فيه أي في ذلك التبدل انه ان كان
بينهما أي بين الحرفين قرب المخرج كالقاف مع الكاف او كانا من
مخرج واحد كالسين مع الصاد لا تفسد صلوة وزاد في المحيط قيدا
لا بد منه وهو ان يجوز ابدال احدهما من الآخر فان الجيم والباء
والسين من مخرج واحد ولا يجوز ابدال احدهما من الآخر كما اذا قرأ
فاما الباء فلا تكسر بالكاف مكان القاف في يهجر وذلك على القاعدة
الكورية وكذا على قول أبي حنيفة ومحمد فان الكسر في اللغة بمعنى القهر وكذا
لوقراء لا يلاف كرىش مكان قريش اما اذا قرأ مكان الذال المعجمة طاء
معجمة كما اذا قرأ تلظ الاعين مكان تلذا وما طرأ مكان ذرأ او قرأ الطاء
المعجمة مكان الصاد المعجمة او على القلب كالمغطوب مكان المغضوب وضفر
مكار طفر ففسد صلوة وعليه أي على القول بالفساد اكبر الأئمة للتغير
الفاحش في بعضها وعدم المعنى في البعض مع عدم جواز ابدال الطاء
من الذال وان كانا من مخرج واحد وهو يؤيد تفيد صاحب المحيط
وروي عن محمد بن سلمة رحمه الله لا تفسد لار الحيم لا يميزون بين
هذه الاحرف كان القاضي الامام الشهيد الحسن يقول الاحسن فيه
تأني الجواب في الابدال المذكور ان يقول أي المقتضى ان جرى ذلك

على لسانه ولم يكن ميمرا بين بعض هذه الحروف وبعض وكان في زعمه انه
ادى الكلمة على وجهها لا تفسد صلوة وكذا أي مثل ما ذكر المحسن
روى عن محمد بن مقاتل وعن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد في وهذا معنى
ما ذكر في فتاوى الحجة انه يقتضى في حق الفقهاء باعادة الصلوة وفي حق
العوام بالجواز ونحوه ما ذكر في الذخيرة انه اذا لم يكن بين الحرفين
اتحاد المخرج ولا قرينة الا ان فيه أي في ابدال احدهما من الآخر
يلوى عامة نحو ان يأتي بالذال المعجمة مكان الصاد المعجمة كان يقرأ في تذليل
مكان تضليل او نحو ان يأتي بالزاء المحض أي الخالص مكان الذال المعجمة
او الظاء أي ان يأتي بالطاء المعجمة مكان الصاد المعجمة لا تفسد عند بعض
الشايع وهذا فصل وهو ابدال احدهما من الآخر في الثلاثة من غير
ولم اعثر على مسألة ابدال فيها الزاء بالذال ولورد ما ذكره قاضي خان
من هذا الفصل قرأ والصاديات طجحا بالطاء مكان الصاد تفسد ليعقب
بهم الكفار بالصاد او ليعبد بالذال مكان الطاء لا تفسد تحذرا بالذال
المهملة او المعجمة مكان الصاد تفسد غير المغطوب بالطاء والذال تفسد
ولا الضالين بالطاء المعجمة او الذال المهملة لا تفسد ولو بالذال المعجمة
تفسد هضم بالذال المعجمة او بالطاء المعجمة مكان الصاد تفسد بظلام
لا يعبد بالذال المعجمة مكان الطاء تفسد موتوا بغيظكم بالصاد المعجمة
مكان الطاء لا تفسد فظا غليظ القلب بالصاد المعجمة مكان الطاء في كل
منها تفسد وجاءكم النذير بالطاء المعجمة مكان الذال لا تفسد وهو مكظوم
بالصاد او الذال المعجمين تفسد ناضرة الى ربها ناظرة الاولى بالطاء المعجمة
مكان الصاد والثانية بالعكس لا تفسد فترضى بالطاء المعجمة مكان الصاد
تفسد ذلت قطوفها بالصاد المعجمة مكان الذال تفسد ولو بالطاء
المعجمة لا تفسد فظلت اعناقهم بالصاد المعجمة مكان الطاء او بالذال
المعجمة لا تفسد وذللها لهم بالصاد المعجمة مكان الذال تفسد
و او بالطاء المعجمة لا تفسد في تضليل بالذال المعجمة مكان الصاد لا تفسد
وبالطاء المعجمة تفسد ان يتبعون الا الظن وان الظن بالصاد المعجمة مكان
الطاء تفسد اذا عوا به بالصاد المعجمة مكان الذال لا تفسد من بضلل الله

بالظاء المعجمة مكان الضاد لا تفسد فرض عليك القراء بالظاء المعجمة
مكان الضاد تفسد لجميع حاذرون بالضاد المعجمة مكان الذال لا تفسد
ان اضمنا بالظاء المعجمة مكان الضاد لا تفسد فرض فبهن الحج بالظاء
المعجمة مكان الضاد او بالذال المعجمة تفسد وذكروا ظاهر الائم بالظاء المعجمة
مكان الذال او بالضاد المعجمة تفسد وجعلوا الله مما ذرأ بالضاد او بالظاء
المعجمين مكان الذال تفسد وتلذا لا عين بالضاد المعجمة مكان الذال او بالظاء
المعجمة تفسد واما ابدال الزاء بالذال المعجمة فينبغي ان يكون التفصيل
فيه ما في الالغ كما يأتي ان شاء الله تعالى واما الحكم في قطع بعض
الكلمة عن بعض بان اراد ان يقول الحمد لله فقال ال فانقطع نفسه او نسي
الباقى ثم تذكر فقال حمد لله اولم يذكر فتترك الباقي وانتقل الى كلمة اخرى
فقد كان الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني يفتي بالفساد في مثل ذلك
وعامة المشايخ قالوا لا تفسد لعموم البلوى في انقطاع النفس والنسيان
وعلى هذا لو فعله قصد ان يفتي ان تفسد وبعضهم قال ينظر الى الكلمة ان
كان ذكر كلها مفسدا فذكر بعضها كذلك والافلا قال قاضي خان وهو
الصحيح وذكر انه او قرأ مطلع الفجر فلما قال الفج انقطع نفسه فركع
لم تفسد صلوته وفرق بعضهم بين الاسم والفعل فقال في الاسم لا تفسد
وفي الفعل كان اراد ان يقرأ يشكرون فقال بش وترك الباقي تفسد
لان اللام في الاسم زائدة لكن هذا الفرق انما يستقيم على هذا اذا اتى
باللام وحدها اما لو ضم اليها شيئا آخر كما في الفج او الفج فلا يستقيم
وقال بعضهم ان كان للمضمر المذكور معنى صحيح لا يتغير به المعنى فاحشا
لا تفسد ولا تفسد والاولى الاخذ بقول العامة في انقطاع النفس والنسيان
وبما صححه القاضي وبهذا التفصيل الاخير في العمدة اما الوقف في غير
موضعه والابتداء من غير موضعه فلا يوجب ذلك فساد الصلوة
لعموم ابلوى بانقطاع النفس والنسيان وعدم معرفة المعنى في حق
العوام والجمع وهذا عند عامة علماء شافعية عند بعض العلماء تفسد ان تغير
المعنى تغيرا فاحشا نحو ان يقرأ لا اله الا الله ووقف وابتدأ بقوله الا هو
هذا مثال الوقف او قرأ واقد وصيبا الذين اتوا الكتاب من قبلكم

ووقف

ووقف وابتدأ بقوله واياكم ان اتقوا الله او قرأ بخرجون الرسول ووقف
وابتدأ واياكم ان تؤمنوا بالله ربكم الى غير ذلك من الامثلة كان يقف
على وقفات اليهود وابتدأ عزير بن الله ابو الله مغلوله او وقف على اقد
كفر الذين قالوا وابتدأ ان الله هو المسيح بن مريم وان الله ثالث ثلاثة ونحو
ذلك فانما يخرج عدم الفساد في ذلك كله لا تقدم ولو وصل حرفا من آخر
كلمة بكلمة اخرى بان قرأ اياك نعبد واياك نستعين بوصل كاف اياك ثم ن
نعبد ونستعين ولو قرأ انا اعطينا كالكور بوصل كاف انا اعطينا
بلام الكور او قرأ اذا جاء نصر الله بوصل همزة جا بنون نصر الله
وما شبه ذلك فان صلوته لا تفسد على قول العامة من العلماء قال
قاضي خان وان تعمد في ذلك وفي شرح التهذيب هو الصحيح لان من ضرورة
وصل الكلمة بالكلمة اتصال آخر الاولى باول الثانية في فتاوى الحجة
المصلي اذا بلغ في الفاتحة اياك نعبد واياك نستعين لا ينبغي ان يذف على اياك
ثم يقول نعبدك الاولى والاصح ان يصل اياك نعبد واياك نستعين وعلى قول
بعض المشايخ تفسد صلوته والظاهر ان مراده القائل انما هو عند السكت
على ايا ونحوها والافلا ينبغي اعاقل ان يتوهم فيه الفساد فضلا عن العلم
وبعض المشايخ فصلوا وقالوا ان علم الفارسي ان يقرأ كيف هو اي
علم ان الكاف من الكلمة الاولى لامن الثانية الا انه جرى على لسانه
هذا الوصل لا تفسد وان كان في اعتقاده ان القرآن كذلك اي ان الكاف
مثلا من الكلمة الثانية تفسد صلوته لان ما قرأه ليس بقرآن نظر الى ما
اراده والصحيح قول العامة لان هذه كلها تكلفات باردة وذات السق العظيم
فلا عبرة بالارادة وذكر في الملتقط انه لو قرأ في الصلوة الحمد لله بالهاء
مكان الحاء او قرأ قل هو الله احد بالكاف مكان القاف والحال انه لا يقدر
على غيره كما في الاتراك ونحوهم يجوز صلوته ولا تفسد وكذا لو قال
الحمد لله بالحاء المعجمة والذي ينبغي ان يكون الحكم فيه كالحكم في الالغ على
ما أتى قريبا ان شاء الله تعالى ولو قرأ قل اعوذ بالذال المهملة كان المعجمة
او قرأ فساء صباح المنذر بن بكير بالذال لا تفسد صلواته لان اعوذ بمعنى
ارجع والباء بمعنى الى فكانه قال ارجع الى رب الفلق ولان صباح المنذر بن

اي الرسل بمعنى قضيهم على قومهم المكذبين وكذا لو قرأ يعو دون رجال
بالدال المهملة او قرأ فانظر كيف كان عاقبة المنذرين بكسر الدال اي في
نصرتهم على قومهم الكافرين ولو قرأ الالف لب باللام مكان رب بالراء
لا تفسد الالف بالياء المثلثة بعد اللام من الالف بالتحرير وهو الالف بضم اللام
وسكون الياء وهو تحول اللسان من السين الى الراء الى الغين او الى اللام
او الى الياء او من حرف الى حرف ذكره في القاموس والاختار في حكمه انه يجب عليه
بذل الجهد دائما في تصحيح لسانه ولا يعذر في تركه فان كان لا ينطق لسانه فان
لم يجد آية لبس فيها ذلك الحرف الذي لا يحسنه يجوز صلوته به ولا يؤثم غيره
فهو بمنزلة الامي في حق من يحسن ما عجز هو عنه واذا لم يكن اقتداءه
عن يحسنه لا يجوز صلوته منفردا وان وجد قدر ما يجوز به الصلوة بما لبس
فيه ذلك الحرف الذي عجز عنه لا يجوز صلوته مع قراءة ذلك الحرف لان
جواز صلوته مع التلفظ بذلك الحرف ضروري فيعدم بالعدم الضرورة
هذا هو الصحيح في حكم الالف ومن معناه من تقدم اتفأ وعن ابي حنيفة
فحين قرأ اذا اتلى اراهم ربه بضم الميم وفتح الاء او قرأ الخالق
البارئ المصور بفتح الواو او قرأ وهو بطعم ولا يطعم بفتح العين
في الاول وكسرها في الثاني لانه لا تفسد صلوته على ان المراد بالتالي
دعا وبالضمير في وهو غير الله وعلى ان المصور مفعول البارئ وهذا
اذا لم يرفع المصور فان رفعه يفسد وتسام تحقيقه في الشرح وان زاد
القارئ في الصلوة حرفا نظرا ان لم يغير المعنى بان قرأ وأمر بالمعروف
وانهى عن المنكر بزيادة الالف في اللفظة او قرأ اومن يعص الله ورسوله
ويتعد حدوده يدخلهم نارا بزيادة ميم الجمع لا تفسد صلوته اتفاقا وان
غير المعنى نحو ان يقرأ والقرآن الحكيم وانك لمن المرسلين بزيادة الواو
وكذا لو قرأ وان سعيكم لشتى ونحو ذلك فقد قالوا تفسد
صلوته لانه جعل جواب القسم قسما وينبغي ان لا تفسد لانه لبس
بغير فاحش ولو نقص حرفا فان كان من اصول الكلمة وتغير المعنى
تفسد في قول ابي حنيفة ومحمد كما لو قرأ وما رزقناهم يحذف الراء او الزاء
او قرأ وليقوا ودرست بغير دال او خلفنا بغير خاء او جعلنا بغير جيم

وكذا

وكذا اذا لم يكن من الاصول ولكن حذفه يؤدي الى ما اعتقاده
كقربان حذف الواو من وما خلق الذكر والاشي تفسد واما اذا كان
الحذف على وجه الترجيح بان قرأ بامالك بحذف الكاف فلا تفسد اجسا
وكذا اذا لم يكن من اصول الكلمة بان قرأ الواقعة بغير هاء او من الاصول
ولم يتغير المعنى بان قرأ تعالى جدر بنا بغير تاء وذكر في كتاب زلة
القاري للشيخ الامام جليل الدين ابي سعيد بن سعد النسفي انه لو قرأ
الله الصمد بالسين مكان الصاد لا تفسد صلوته وهو اختيار الشيخ الامام
محمد الدين ابي حفص عمر النسفي وهذا مبني على ما تقدم من اختيار بعض
المؤخرين وكذا على قول المتقدمين لصحة المعنى فان السمد العلوي وانكبر
واعلم ان الصاد والسين والراء من مخرج واحد وكثيرا ما يبدل بعضهم من بعض
فلقد كر ما اورده قاضي خان مبنيا على قول المتقدمين منها قرأ ادا جاء نصر الله
بالسين او بغيره ووق ونسرا بالصاد لا تفسد السمد بالسين قال شمس الائمة
السرخسي لا تفسد اصا طير بالصاد مكان السين لا تفسد خاشا وهو حصير
بالصاد لا تفسد لا انقسام لها بالسين مكان الصاد تفسد فهل عصبهم
بالصاد مكان السين لا تفسد وكذلك فان عسوك مكان عسوك لا تفسد الحاشين
خسما بالسين مكان الصاد تفسد مبددناكم مكان صددناكم لا تفسد
تسطلون بالسين مكان الصاد لا تفسد ثمن بخص مكان بخص لا تفسد صر با
مكان سر بفسد صبا مكان سبا تفسد السخرة مكان الصخرة تفسد يخسفان
مكان يخسفان تفسد صورة مكان سورة لا تفسد صوط مكان سوط عذاب
تفسد من قصورة مكان قصورة تفسد افسح من اسانا مكان افسح لا تفسد
لبسأل السادقين عن سد قهم مكان الصاد قين عن سد قهم لا تفسد
وفيه نظرا وكنانوا يسزون مكان يصرون لا تفسد وقولوا قولا
صديدا مكان صديدا تفسد فالغيران سبحا مكان سبحا تفسد ونواسو بالسبر
مكان ونواسو بالصبر تفسد رحلة الشتاء والتيف مكان الصيف تفسد
حاصدا اذا حصد مكان حاصدا اذا حصد لا تفسد عموا وسوا مكان صموا تفسد
لنصفنا بالناسبة ناسية بالسبر فيهما مكان الصاد لا تفسد وكذا النصفنا مكان
لنصفنا خصوصا مكان خصوصا تفسد لينا خالسا مكان خالسا لا تفسد وكذا

صه نفا مكان ما نفا وفيها. انظر قل كل متر بص فتر بصوا بالنسب فيهما مكان
 الصاد تفسد سحفا مكان صحفا منشرة تفسد واو قرأ عني بالعين المشددة
 مكان حتى لا تفسد لانها لغة فيها ولو قال سمع الله ان يحده باللام مكان
 النون يرجى ان لا تفسد لقرب المخرج والظاهر ان حكمه حكم الاثغ
 واو قرأ يدع البتيم بتسكين الدال او بضم الدال وترك التشديد في العين
 لا تفسد لغوم البلوى فيه نظر ولذا حكم عليه قاضي خان بالفساد في
 تسكين الدال بخلاف ترك التشديد فانه لا يغير المعنى ولو قرأ ان الذين آمنوا
 وعملوا الصالحات ووقف وقرأ بعد الوقف التام اولئك اصحاب الجنة
 او اولئك هم شر البرية او قرأ والذين كفروا وكذبوا باياتنا اولئك اصحاب الجنة
 هم فيها خالدون وما شبه ذلك مما يغير حكم الله على اخذ الفريقين بضده
 لا تفسد لصعوبة الكلام الثاني مبتدأه غير متصل بالاول فلم يتعين الحكم
 بالضد ولو لم يقف ووصل قال عامة المشايخ تفسد لانه اخبر بخلاف ما
 اخبر الله به ولو اعتقده يكون كقراو عن غير الله بن الميارك واني جفص
 الكبير بخاري ومحمد بن مقاتل وجماعة من المراوزة جمعي مروي نسبة
 الى مرو على غير قياس به اى الشان لا تفسد صلوته لان فيه ضرورة
 سبق للبيان وكذا افني ابو منصور لما تريدى قال قاضي خان والصحيح
 هو الاول واو قرأ ان الله يرى من المشركين ورسوله بكسر اللام لا تفسد
 عند المتأخرين واما عند المتقدمين فذكر قاضي خان فيه انفساد لان اعتقاده
 كفر اكن كره في الكشف انها قرأة والجر في رسوله على القسم او الجوار
 واو قرأ انا كنا نذرين بفتح الدال تفسد على قول المتقدمين وكذا الوقرأ
 وانت خير المتزلفين بفتح زاء او قرأ نحن خلقنا بفتح القاف وقد رنا بفتح الراء
 وجعلنا وازلنا بفتح اللام فيهما او قرأ ومن يغفر الذنوب الا الله او ما يعلم
 تاويله الا الله بفتح الهاء فيهما او لا يغفرنكم بالله الغرور بكسر الراء كل ذلك
 يفسد عند المتقدمين لا المتأخرين وذكر في فتاوى قاضي خان لو قرأ
 يدع البتيم بتسكين الدال تفسد صلوته لانه عكس المراد وكذا ذكر فيها
 لو قرأ يدخلون بالناء مكان الدال في يدخلون تفسد واو قرأ نحن خلقنا
 في احد قسم اغلا لا مكان انا جعلنا او قرأ اياك نعبد بترك التشديد لا تفسد

صلوته عند المتأخرين في هذا وفي بعض الاماكن الاولى كوكلمة مكان كلمة والاصل
 انه ان تقلبت الكلمتان معنى ومثله في القرآن لا تفسد وان تقاربتا ولم تكن
 المبداء في القرآن فكذا في غير القرآن عن ابي يوسف روايته وان لم تقاربا
 والمبداء في القرآن تفسد على قياس قول ما لا قول ابي يوسف وان لم يكن
 المبداء مبداء في القرآن وليس مما اعتقده كقوله تفسد اتفاقا لم تكن ذكر او ان كان
 في القرآن لم يكن مما اعتقده كقوله وصل تفسد عند عامة المشايخ وقال بعضهم
 على قياس قول ابي يوسف لا تفسد والصحيح انها تفسد اتفاقا مثال الاول
 العلم مكان الحكم والجبر مكان البصير ونحوه ومثال الثاني ان الله مكان اواه
 واليتيم مكان الثوابين ومثال الثالث سطحت مكان نصبت وبالعكس
 ونحوه مكان راقعت ومثال الرابع الغبار مكان الغرلب
 ونحوه ومثال الخامس غافلين مكان فاعلين * له صل الثاني تخفيف المشدد
 وتشديد المخفف او الاصل خيد انه ان كان لا يغير المعنى كان قرأ وقتلوا
 تقتلوا ويستلوثك عن الساعة بالتخفيف في قتلوا والساعة وكذا يذكركم الموت
 ورادوه اياك ونحوه لا تفسد وان غير المعنى بان ترك التشديد في رب الغلق
 ونحوه او في ظلماتنا عليهم الغمام او في لامية بالسوء فاختيار عامة المشايخ
 انها تفسد وقال ابو علي النسب لا تفسد بترك اللام ليدل الا في رب العالمين واياك
 نعبد فعلم ان التفصيل المذكور على قول المتقدمين وهو الاحوط
 وحكم تشديد المخفف كحكم عكسه في الخلاف والتفصيل فلو قرأ افعينا
 بالتشديد لا تفسد اهدنا الصراط باظهار اللام لا تفسد وكذا ما يشبهه
 ما ورد عك بالتخفيف لا تفسد * تنبيه * ومن ذكر كلمة مكان كلمة بغير
 النسب فلو قرأ عيسى بن قيسان تفسد او قرأ موسى بن مريم لا تفسد
 واو قرأ موسى بن عيسى لا تفسد على قول ابي يوسف وعليه عامة المشايخ
 وكتبه الوقرأ موسى بن ايمان او قرأ عيسى بن سارة تفسد وكذا الوقرأ مريم
 بقيت قبيلان جميع هذا يخرج على ما تقدم من الاصل واو قرأ الا ما اضطرتم
 بالراء او بالطاء او بالذال مكان الضاد تفسد واو قرأ ما اضطرتم بالناء
 مكان الطاء لا تفسد واو قرأ الامن خطف الخطفة بالهاء مكان الطاء
 فيهما انفساد لمدم المعنى وهذا فصل آخر وهو ابدال هذه الاحرف الثلاثة

اتساء والبدال والطاء بعضها من بعض فلتورد ما ذكره فاضلخان من ذلك
قرأ الطحيات او الدحيات مكان النحيات قال ابو علي التنقي لا تفسد بدل
ما اشتق من القنوط بما اشتق من القنوت او بالعكس تفسد وعند الوجوه مكان
عنت الوجوه تفسد لانهم اشد رهبطا بالطاء مكان التساء لا تفسد نيتش
التبسة الكبرى بالتاء مكان الطاء فيها تفسد اظلم واتقى مكان اطفى لا تفسد
الصبرات مكان الضراط تفسد بترامكان بطر لا تفسد تلعبها هظيم مكان
طلعها لا تفسد امترنا عليهم مكان اه طرنا تفسد مترامكان مطر تفسد وانور
مكان والطور تفسد ومستورامكان مسطور لا تفسد لولان ربنا مكان ربنا
تفسد لوت مكان لوط لا تفسد وما يفتق مكان ينطق لا تفسد كصاحب
الحوط مكان الحوت لا تفسد لم يجتلك مكان يجتلك تفسد ولا يستشون
مكان يستشون لا تفسد حالة الختب مكان الخطيب تفسد زحلة الشظاء
مكان الشفاء تفسد آسب مكان امنيت لا تفسد و او قرأ تافقة مكان طافقة
تفسد كاذبة خاتمة مكان خاطئة لا تفسد هل طرى مكان ترى من فتور
مكان فطور لا تفسد والطين مكان والطين تفسد اعلى انلع مكان اطلع
لا تفسد فناف مكان فطاف تائف مكان طائف تفسد يخاون مكان
يدخلون تفسد ولو قرأ أهل البيت مكان عسيتم لا تفسد وقد تقدم ولو قرأ
الشبتان بالتاء مكان الطاء لا تفسد وقد تقدم ايضا ولو قرأ قل هو الله
احد بالتاء مكان الدال تفسد لعدم المعنى وكذا لو قرأ لم يلد
ولم يولد بالتاء مكان الدال ولو قال اللهم سل على محمد بالسين مكان الصاد
لا تفسد لصحة كونه من السلوان وعلى معنى الباء اى سلبا محمد عن غيره
من امور الدنيا ولو قرأ ماودعك بترك النشد بدلا تفسد لانه معنى الترك
واوزك التشديد في الرب تفسد وقد تقدم ولو قرأ لم يجعل كبد هم
في تضليل بالفاء مكان الصاد تفسد ولو قرأ بالدال المجهمة مكانها
لا تفسد للبعد الفاحش في الاول وصحة المعنى في الثاني ولو قرأ حالة
الخطب بالتاء مكان الطاء تفسد وقد تقدم ولو قرأ من الجنة والناس
ينصب لحم اى يفتحها لا تفسد لان ما اخذ الاشتقاق واحد * فوائده *
لو قدم بعض حروف الكلمة على بعض كهفص مكان عصف او سرخ

مكان خمير تفسد ان غير المعنى وان ترك كلمة من آية فان لم يتغير المعنى
كما لو قرأ وما يندى نفس ماذا تكسب فترك ذا او قرأ ولئن اتيت اهواء هم
من بعد ما جاءك من العلم ورك من او قرأ وجزء سبعة سبعة مثلها بترك سبعة
الثانية لا تفسد وان غير المعنى بان قرأ فالحم لا يؤمنون ورك لا او قرأ
واذا قرئ عليهم ان قرآن لا يحدون ورك لا فانه تفسد صلوته عند العامة
وقيل لا تفسد والاول هو الصحيح وان زاد كلمة في آية فان كانت الزيادة في القرآن
ولا يتغير المعنى بان قرأ لا نعبدون الا الله وبالله الدين احسانا وبر اذى القرين
او قرأ ان الله كان عفورا رحيماعلميا لا تفسد وان غير المعنى لكنها في القرآن
بان قرأ من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا وكفر فلهم اجرهم او قرأ
واما من نخل واستغنى وآمن وكذب بالحسنى ونحو ذلك مما يكفر معتقده تفسد
صلوته وكذا ان لم تكن في القرآن وتغير المعنى اما ان لم تكن في القرآن ولا يتغير
المعنى بان قرأ من عمره اذا امر واستخضع او قرأ فيهما فاكهة ونخل وتقاح وزمان
فلا تفسد صلوته الكل من فتاوى فاضلخان * ثلث * فيما يكره من القراءة
في الصلوة وما لا يكره وفي القراءة خارج الصلوة وفي سجدة التلاوة ولا بأس
بقراءة القرآن في الصلوة على التأليف عرف ذلك بفعل الصحابة وفيه التحرز
عن هجر البعض والمستحب قراءة المفصل والافضل ان يقرأ في كل ركعة
سورة تامة ولو قرأ بعض السورة في ركعة وباقية في ركعة قبل يكره
والصحيح انه لا يكره واذا اراد ان يقرأ آخر سورة في الركعتين او سورة
تامة فاكبرهما افضلهما وان اراد ان يقرأ آية طويلة او ثلث آيات فالصحيح
ان التلث اذا بلغت مقدارا قصر سورة افضل وان قرأ آخر سورة في
ركعة قبل يكره ان يقرأ آخر سورة اخرى في الركعة الثانية والصحيح
انه لا يكره قاله قاضي خان وكذا لو قرأ في الاول من وسط سورة او من اولها
ثم قرأ في الثانية من وسط سورة اخرى او من اولها او سورة قصيرة الاصح
انه لا يكره لكن الاولى ان لا يفعل من غير ضرورة وعلى هذا الانتقال
من آية الى آية اخرى من سورة واحدة لا يكره اذا كان بينهما آيتان او اكثر لكن
الاولى ان لا يفعل بلا ضرورة ولو قرأ في كل ركعة سورة ورك بين السورتين
سورة يكره الا ان تكون السورة اطول من التي قرأها بحيث يلزم اطالة

الركعة الثانية على الاولى اطالة كثيرة ولوترك بينهما ثلاث سور لا يكره ولوترك
سورتين فكذا لا يكره وهو الصحيح ولو جمع بين سورتين في ركعة واحدة
الاولى من لا يفسد في الفرض ولو فعل لا يكره الا ان يترك بينهما سورة او اكثر
ولو انتقل في الركعة الواحدة من آية الى آية يكره وان كان بينهما آيات
بلا ضرورة فان سهى ثم تذكر بعد مراعاة ترتيب الآيات وان كرر آية واحدة
مرارا ان كان في تطوع بصلية واحدة لا يكره وفي الفرض يكره حالة الاختيار
لا حالة العذر والسيان كذا في المحيط ولو قرأ في الثانية سورة فوق
التي قرأها في الاولى يكره الا ان يكون بغیر قصد وقيل في النقل لا يكره
وسئل علي بن ابي حمزة عن قرأ في الاولى من الظهر سورة الفلق وفي الثانية
قل هو الله اخذ فلما بلغ الله الصلوة ذكر ان عليه ان يقرأ قل اعوذ برب الناس
فقل بسم سورة الاخلاص وفي الخلاصة افتتح سورة وقصد سورة
اخرى فلما قرأ آية او آيتين اراد ان يترك تلك السورة ويفتح السورة التي ارادها
بكره واذا قرأ في الاولى قل اعوذ برب الناس ينبغي ان يقرأها في الثانية
ايضا قال البرزاني لان التكرار اهون من القراءة منكوسا وفي اللؤلؤ الحبية من يختم
القرآن في الصلوة اذا فرغ من العودتين في الركعة الاولى يركع ثم يقوم ويقرأ
في الركعة الثانية بفاتحة الكتاب وشي من سورة البقرة وفي فتاوى الحجة
بقراءة على ثلاثة اوجه في الفرائض على التؤدة والترسل والتدبر حرفا حرفا
وفي التزويج يقرأ بقراءة الائمة بين التؤدة والمرعة وفي النوافل بالليل له
ان يسرع بعد ان يقرأ كما يفهم والقراءة بالروايات السبع كلها جائزة لكن
الاولى ان لا يقرأ بالقراءة العجبة والروايات الغريبة لان بعض السفهاء
ربما يوقعون في الاعم فلا يقرأ عند الغوام مثل قراءة ابي جعفر وابن عامر
وحزرة وانكسائي فمما ينفذ لديهم فرما يستحقون او يضحكون
وان كان كلها صحيحة طيبة ومشايخنا اخبرنا واقراءة ابي عمرو
وحفص عن عاصم كذا في فتاوى الحجة اما القراءة خارج
الصلوة فاعلم ان حفظ ما تجوز به الصلوة قرآن على كل كلف وحفظ
فاتحة الكتاب وسورة واجب وحفظ سائر القرآن فرض كفاية وسنة عين
افضل من صلوة النفل وقراءة القرآن من المحض افضل لانه جمع بين

عبادتي القراءة والنظر في المحض ويستحب ان يقرأ على طهارة مستقبل
القبلة لابسا احسن ثيابه ويستحبذ ويسمى والتعوذ يستحب مرة واحدة
ما لم يفصل بعمل ديني حتى اورد السلام او اجاب المؤذن او سمع او هلك
ليس عليه اعادة التعوذ ذكره في فتاوى الحجة ولا يسمى في اول براءة وقبل
ان ابتدأها يسمى وان وصلها بالانفال لا يسمى ذكره في النو ازل ثم قبل
الاولى ان يختم القرآن في كل اربعين يوما وقيل بختمه في السنتين
وقيل ان اراد ان يقضي حقه بختمه في كل اسبوع وقيل في كل
شهر وبه افتى ابو عصمة قال ابن المبارك يعني ان يختم في الصلوة اول
النهار وفي الشتاء اول الليل ولا يستحب ان يختم القرآن في اقل من ثلثة ايام
لقوله عم لا يفقه من قرأ القرآن في اقل من ثلث وقراءة قل هو الله احد
ثلث مرات عند ختم القرآن لم يستحسنها بعض المشايخ وقال ابو الليث
هذا شيء استحسنه اهل القرآن وائمة الامصار فلا بأس به الا ان يكون
الختم في المكتوبة فلا يريد على مرة ولا بأس بالقراءة مضطجعا اذا ضم
رجليه والقراءة ماشيا او هو في عمل ان لم يشغله المشي والعمل فليد لا تتركه
والا تتركه وسئل البقال قراءة القرآن في الاوقات التي تترك فيها الصلوة
افضل ام الصلوة على النبي عليه السلام والذكر والتسبيح فقال
الصلوة على النبي عم والدعاء والتسبيح افضل والقراءة في الحمام ان لم
يكن ثمة احد مكشوف العورة وكان الموضع طاهرا تجوز جهر او خفية
وان لم يكن كذلك فان قرأ في نفسه فلا بأس به ويكره الجهر وكذا تتركه
القراءة في المسح والمغتسل ومواضع الجحاسة وتكره عند القبور
عند ابي حنيفة ولا تتركه عند محمد ويقول اخذ المشايخ رجل يكتب
الفقه ويحنيه رجل يقرأ القرآن ولا يمكن للكتاب الاستماع فلا ثم على
القاري لقراءة جهر في موضع اشتغال الناس باعمالهم وعلى هذا لو قرأ
على السطح في الليل جهر او الناس ينام بأثم كذا في خلاصة ولا تخلو
عن نظر صبي يقرأ في البيت واهله مشغولون بالعمل يعذرون في ترك
الاستماع ان افتحوا العمل قبل القراءة والا فلا وكذا قراءة الفقه عند
قراءة القرآن ولو كان القاري في المكتب واحدا يجب على المارين الاستماع

وان كان اكثر وبقع الخلل في الاستماع لا يجب عليهم ويكره للقوم ان يقرأوا
القرآن بجهة لتضمنها ترك الاستماع والانصات وقيل لا بأس به الكل
في القنية والاصل فيه ان الاستماع للقرآن فرض كفايه على ما حققناه
في الشرح رجل يقرأ والى جنبه رجل يدرس او يكرر فقها ولا يمكن
الاستماع للقارئ فالأثم على المتأخر ولا يكره قيام القارئ للقادم اذا كان
مستحقا للتعظيم ذكره في القنية واستماع القرآن افضل من تلاوته وكذا
من الاشتغال بالتطوع لانه يقع فرضا والفرض افضل من النفل
والجهر بالقرأة افضل ان لم يكن عند مشغولين مالم يخالطه رياء وتعلم
المرأة القرآن من المرأة افضل من تعلمها من الاخرى الغير المحرم وقيل
يكره تعلمها منه لان صوتها عورة كذا ذكره ولا بأس بتعليم الكافر
القرآن او الفقه رجاء ان يهتدى لكن لا يمس المصحف مالم يغسل
عند محمد وه طلقا عند ابى يوسف ومن تعلم القرآن ثم نسيه بأثم والنسيان
ان لا يمكنه القراءة من المصحف رجل يقرأ ويحتمل يجب على السامع
ان يردده الى الصواب ان علم انه لا يقع بسبب ذلك عداوة وضغن
والافهم وفي سعة من تركه ويكره الترجيع والتلميح بقراءة القرآن عند عامة
المشايخ لانه تشبه بفعل الفسقة هذا اذا كان لا يغير الحروف اما اللحن
المغير فحرام بلا خلاف ويكره تصغير المصحف وكتابته بقلم رقيق وكتابة
القرآن على ما يفرش وكتابته على الجدران والمحاريب غير مستحسنة
ولا بأس بتجليد المصحف وكذا تقطعه وتعشيره واذا صار المصحف بحيث
لا يقرأ فيه يجهل في خرقه طاهرة ويدفن في ارض طاهرة ولا يجوز ان
يجلد به القرآن وقيل ان كواغد الاخبار يجوز استعمالها في تجليد المصحف
وكتب الفقه دون كتب النحو ويكره توسد المصحف لغير الحفظ ويجوز
الحفظ كما يجوز الركوب على جوالق هو فيه للضرورة واما سجدة التلاوة
فاذا قرأ آية السجدة وهي في اربعة عشر موضعا اخر الاعراف وفي الرعد
والنحل والاسراء ومريم واول الحج وفي الفرقان والنمل والم تنزيل وص
وفصلت والجم والانشقاق والعلق فانه يجب عليه ان يسجد بشرائط
الصلوة الا الحرم سجدة بين تكبيرين مستحسنة وعند الشافعي آية الحج منها

فصل ليست منها وعند مالك الثلثة الاخيرة ليست منها وعند الائمة الثلاثة هي
سنة وليس فيها رفع يد ولا تشهد ولا سلام ويجب على التالي وعلى السامع سواء
قصدا للسمع او لم يقصد ويجب على المؤتم بتلاوة امامه وان لم يسمعها فان
لم يسجد بها الامام لا يسجد المؤتم وان سمعها لانه تبع ولو تلاها المؤتم لا يجب
عليه ولا على من سمعها منه ممن هو معه في تلك الصلوة وعند محمد
يسجدونها بعد الفراغ من الصلوة ويجب على من سمعها منه ممن ليس في
صلوته اجاعا او سمعها المصلي ممن ليس في صلوته يسجد بها بعد الصلوة
ولا يسجد بها في الصلوة ولو سجد بها فيها لا تسقط عنه ولا تفسد الصلوة
ويجب على من سمعها من حائض او نفساء او كافر او صبي او مجنون وكذا
من تأثم في الصحيح ولو سمعها من الطائرا والصدى لا يجب ولو سمعها
لا يجب عليه ولا على من سمعها وكذا لا يجب بالكتابة او النظر من غير
تلفظ واذا تلاها او سمعها راكبا جاز اذا ركب بالاياء وان تلاها او سمعها
غير راكب لا يجوز الاياء بها راكبا الامن عذر يبيحه في الفرض ولو تلاها
وهو قادر على السجود فلم يسجد بها حتى يعجز عنه بمرض ونحوه جاز
الايمان بها ولا يلزمه اعادتها اذا صح كافي قضاء الصلوة ويستحب ان يقوم
فيسجد بها وكذا القيام بعد الرفع منها ويستحب ان يتقدم التالي ويصف
السامعون خلفه ولا يرفعوا قبله ولا يكره مخالفة ذلك بان يسجدوا حيث
كانوا ولو قد امه او يسجدوا او يرفعوا قبله واظهر فساد سجدة التالي
لا تفسد سجدة ثم ويستحب للتالي اخفاؤها اذا لم يكن السامع متبينا
للسجود وان كان متبينا يستحب جهرها ولا يجب على الفور حتى لو سجد لها
بعد سنة او اكثر تقع اداء لا قضاء الا انه يكره تأخيرها من غير ضرورة
ويشترط نية السجود للتلاوة لا التعيين حتى لو كان عليه سجدة متعددة
فعليه ان يسجد عددها وليس عليه ان يعين ان هذه السجدة لاية كذا
وهذه لاية كذا ويبطلها ما يبطل الصلوة من التكلم والفقهية
والحدث قبل الرفع على قول محمد وهو الاصح خلافا لابي يوسف ومن
سمعها من مصلي واقتدى به قبل ان يسجد المصلي لها يسجد معه
وان اقتدى بعد ما سجد لها فان كان اقتداؤه في الركعة التي تليتها سقطت

عنه ان ادرك معه الركوع والافلايد من سجوده لم يعد الصلوة كما لو لم يقم به
وكل سجدة وجبت في الصلوة ولم تؤد فيها لا تقضى ايذا واذا تلاها
في الصلوة فركع ونواها فيه او لم يسجد للصلوة سقطت عنه اذا لم يقرأ
بعدها اكثر من ثلث ايات وفيما اذا قرأ ثلثا خلافا فان قرأ اكثر
من ثلث فلا بد من السجود لها قصدا ولا تنادي بالركوع ولا بسجود الصلوة
ولو تليت بالعمية تجب على من سمعها ولم يفهمها اذا خبر بها اجساعا
ولو تليت بالفارسية تلزم على من سمعها ولم يفهمها اذا خبر عند ابي حنيفة
خلافا لهما ولا تجب على من لم يسمعها وان كان في مجلس التلاوة ويقول
فيها ما يقول في سجود الصلوة هو الاصح وقيل يقول سبحان ربنا ان كان
كان وعد ربنا لمفعولا واختاره بعض المتأخرين وقيل به بعضهم
بما اذا لم تكن في صلوة الفرض ولو كررت تلاوة آية في مجلس واحد كفته سجدة
واحدة سواء كانت بعد جميع التلاوات او بعد بعضها فلو تبدل المجلس
او الآية تكررت السجدة وتبدل المجلس حقيقى بان ينتقل من مكانه في الصحراء
او ما هو في حكمها مثل خطوات او اكثر وحكمى بان يشرع في عمل آخر
بان اكل ثلاث لقمات او شرب ثلاث جرعات او تكلم ثلاث كلمات من غير ان يقوم
من مكانه والاتحاد الحقيقى ظاهر والحكمى هو الكائن بين اجزاء ما يطلق
عليه مكان واحد عرفا كالسجدة والبيت والحائوت وكذا اذا مشى اقل
من ثلث خطوات في نحو الصحراء اذا عرف هذا فان وجد الاتحاد حقيقة
او حكما عند تكرار آية كفته سجدة واحدة والا فلا فمن مشى خطوة
او خطوتين او اكل لقمة او لقمتين او شرب جرعة او جرعتين او انتقل
من زاوية البيت او المسجد الى زاوية اخرى اورد سلاما او شمت عاطسا
ثم كررها كفته سجدة واحدة بخلاف تسدية الثوب والدياسة والكراب
والانتقال من غصن الى غصن وكذا لو تكلم كلمات او شرب جرعات او عقد
نكاحا او بيعا او نحو ذلك فانه لا يكفيه سجدة واحدة ولو اطال الجلوس
من غير ان يشتغل بشغل مما تقدم ثم كرر لا يجب عليه تكرار السجود ولو
كررها راكباً ساراً يتكرر الوجوب ان لم يكن في الصلوة فان كررها
في الصلوة لا يتكرر سواء كان في ركعة او اكثر وهو قول ابي يوسف وهو

الاصح وعند محمد ان كررها في ركعة اخرى يتكرر الوجوب والسجدة كالبيت
ولو تبدل مجلس السامع دون التالى يتكرر الوجوب على السامع اجساعا
ولو تبدل مجلس التالى دون السامع يتكرر على السامع ايضا عند البعض
وعند البعض لا يتكرر وصحح في الكافي الاول وفي الهداية وفي فتاوى
قاضي خان الثاني وعليه الفتوى واعلم ان حكم الصلوة على النبي عليه السلام
عند ذكر اسمه على القول بوجوبها بحكم السجدة في عدم تكرار الوجوب
عند اتحاد المجلس لكن يندب تكرار الصلوة ح دون تكرار السجود والفرق
ان الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم يتقرب بها مستقلة وان لم يذكر بخلاف
السجدة فانها لا يتقرب بها مستقلة من غير تلاوة ولو قرأ آية سجدة خارج الصلوة
ولم يسجد لها ثم شرع في الصلوة من غير ان يتبدل المجلس وقرأها فيها
وسجد لها كفته هذه السجدة عن التلاوتين وان سجد للاولى لم تكفه تلك
السجدة عن التلاوتين وان لم يسجد للاولى ولا للثانية حتى خرج من الصلوة
سقطتا وفي النوادر ان الاولى لا تسقط والاول اصح ولو تلاها في الصلوة ولا
وسجد لها ثم قرأها بعد ما سلم قبل يسجد ثانيا ولا تكفيه الاولى وقيل تكفيه وقيل
ان لم يتكلم بعد السلام قبل قرأها تكفيه الاولى وان تكلم لا ولو قرأها في الصلوة
ولم يسجد لها حتى سلم فقرأها مرة اخرى يسجد سجدة واحدة وسقطت
عنه الاولى ولو قرأها سجدة سمعها في ذلك المكان من اخر ثم من اخر وهلم
جرا كفته سجدة واحدة سواء كان هو في الصلوة او لا على ظاهر الرواية
والمسبوق اذا سجد لها مع امامه ثم قرأها فيما يقضى لا يسجد على مقتضى
قول ابي يوسف خلافا لمحمد ولو لم يكن يسجد لها مع الامام يسجد انفاقا
واذا تلا السجدة في الصلوة ولم يقرأ بعدها فوق ثلث ايات فان شاء نواها
في الركوع او السجود وان شاء سجد لها استقلالا وان قرأ بعدها فوق ثلث
ايات فلا بد من السجود لها استقلالا ثم اذا سجد لها على سبيل الاستقلال
يكبره ان يقوم ويركع من غير ان يقرأ بعدها شيئا بل يقرأ شيئا ثم يركع فان
كانت ختم السورة يقرأ آيات من سورة اخرى وان بقي منها اثنان او ثلث
كسورة بني اسرائيل والانشقاق فكذا ينبغي ان يوصل بها سورة اخرى
وان لم يوصل لا يكبره ويكره للامام ان يقرأ آية السجدة في صلوة يخافت فيها

وكذا في نحو الجمعة والعبدان الا ان تكون في اخر السورة بحيث تؤدي ركوع
الصلوة او سجودها وينبغي ح ان لا ينوبها في الركوع تؤدي بالسجود من
الجميع ويكره ان يقرأ سورة ويترك آية السجدة لانه يشبه الفرار من السجود
ولا يكره ان يقرأ السجدة وحدها ويترك سائر السورة لكن المستحب
ان يقرأ معها آيات اية دفعاً لتوهم التفضيل * المحققات * منها
مباحث الامامة الصلوة بالجماعة سنة مؤكدة وقيل واجبة وفي البدائع
يجب على العقلاء البالغين الاحرار القادرين على الجماعة من غير حرج
انتهى والادلة تساعد على ما ذكرناه في الشرح والاعذار التي تبين الخلف
عنها المرض الذي يسهل التيم ومثله كونه مقطوع اليد والرجل من خلاف
او مفلوجا والمطر والطين والبرد الشديد والظلمة الشديدة في الصحيح وكذا
الا ستخفاً من سلطان او غريم وهو معسر او لا يستطيع المشي او اعشى واولى
الناس بالامامة اعلمهم بالسنة فان تساوا في العلم فاقرأهم فان تساوا في فهمها
فاورعهم اي اكبرهم تحرراً عن الحرام فان تساوا في الاوصاف الثلاثة
فاكبرهم سنناً فان تساوا في الاربعة فاحسنهم خلقاً والمراد بحسن الخلق
الحلم والرفق والحياء ثم ان تساوا في الخمسة فقبل اصحبهم وجهها وقيل
انفسهم فان تساوا فاقرع بينهم ويكره تقديم القياس في كراهة تحريم
وعند مالك لا يجوز تقديمه وهو رواية عن احمد وكذا المبتدع ويكره تقديم
العبد والاعرابي وولد الزنا والاعشى والكراهة فيهم دون تلك الكراهة وفي
المحيط لا بأس بان يؤم الاعشى والبصير اولى ولو علم ان العبد او الاعرابي
او ولد الزنا عالم فلا كراهة والمبتدع من يعتقد شيئاً على خلاف
معتقد اهل السنة والجماعة وانما يجوز الاقتداء به مع الكراهة
اذا لم يؤد ما يعتقد الى الكفر فان ادى الى الكفر فلا يجوز اصلاً الاقتداء به
كغلاة الروافض ومن ينفذ الصديقة او ينكر خلافة الصديق او يحسنه
او يبس الشيخين وكالجمهورية والقدرية والمشبهة القائلين بانه تعالى جسم
كالا جسام ومن ينكر الشفاعة او الرؤية او هذاب القبر او الكرام الكائنين
اما من يفضل علياً ولا يبس فهو ممن يجوز الاقتداء بهم مع الكراهة وكذا
من يقول انه تعالى جسم لا كالا جسام او يقول لا يرى لجلاله وعظمته وعن

ابي يوسف انه قال لا يجوز الاقتداء بالمتكلم وان تكلم بحق قبل المراد به من
ينظر في دقائق علم الكلام وقيل من يريد ذلك خصمه عند المناظرة في الكلام
فانه كفر لانه محبة كفر خصمه ويجوز الاقتداء بالسافعي ونحوه قبل
مع الكراهة وقيل من غير كراهة اذا لم يتحقق منه ما يفسد الصلوة على
رأى المقندي ولا يصح اقتداء الرجل بالمرأة ولا بالصبي في الصحيح ولا اقتداء
العاقل بالمعتوه ولا اقتداء الفارسي بالامي ولا الامي بالآخرس ولا مستورا العورة
بمكتشفها ولا غير المومي بالمومي ولا المومي قاعداً بالمومي مستلقياً او على
جنبه ولا الطاهر بصاحب العذر ولا صاحب عذر بصاحب عذر آخر
فان اتحدوا في العذر جاز ولا يقتدى المفترض بالمتنقل ولا من يصلي فرضاً
بمن يصلي فرضاً آخر ويجوز اقتداء المتنقل بالمفترض ولا يصح اقتداء الناذر
بالناذر الا اذا قال بعد نذر صاحبه نذرت تلك المنذورة التي نذرها فلان
ويجوز اقتداء الخالف بالخالف وبالناذر دون العكس ومصلية ركعتي
الطواف كالناذر ين لا يجوز اقتداء احدهما بالآخر ولو اشتركا في نافلة
فاقتداهما صح اقتداء احدهما بالآخر في القضاء بخلاف ما لو اقتداهما بعد
الشروع غير مشتركين حيث لا يصح اقتداء احدهما بالآخر ولا بالناذر
واو صلياً الظهر ونوى كل امامة الاخر صحت صلواتهما واو نوى كل واحد
الاقتداء بالآخر فسدت ويجوز اقتداء من يصلي السنة بعد الظهر بمن يصلي
السنة قبلها وكذا سنة العشاء بالتراويح وكذا اقتداء من يرى الوتر واجبا
بمن يراه سنة عند مجئ بن الفضل والاولى عدم الجواز ويجوز اقتداء الغاسل
بالماسح وكذا اقتداء المتوضئ بالتيمم والقائم بالقاعد خلافاً لمحمد فيهما
وكذا اقتداء القائم بالاحدب الذي بلغت حدوبته حد الركوع ولو لم تصل
الى حد الركوع فالاصح الجواز اتفاقاً ويجوز امامة الخنثى المشكل للنساء
وكذا امامة المرأة لهن لكن يكره ان يصلين وحدهن جماعة وان فعلن
يكره ان تنفدم الامام عليهن بل تقف وسطهن كما اذا لم العاري العراة
ويجوز اقتداء الآخرس بالامي دون العكس والآخرس مع الامي كالامي
مع الفارسي وفي المحيط ان الفارسي اذا كان على باب المسجد ويجوز للمسجد
والامي في المسجد يصلي وحده ان صلوته جائزة بلا خلاف وكذا اذا كان

القارى في صلوة غير صلوة الامى جاز للامى ان يصلى وحده ولا ينظر فراغ القارى بالاتفاق اما اذا صلى القارى في ناحية والامى في ناحية وصلواتهما متوافقة فقد ذكر ابو حازم عدم الجواز على قول ابى حنيفة وفي رواية الجواز والاول بناء على ما لو اقتدى قارى وامى يامى حيث تفسد صلوة الكل عند ابى حنيفة وعندهما صلوة القارى فقط ولا يجوز تقدم المؤتم على امامه خلافا لما لك والمعتبر موضع القدم حتى لو كان المقتدى اطول من امامه يقع سجوده قدام الامام لكن قدمه غير مقدمة عليه يجوز والمعتبر في القدم العقب حتى لو كان عقب المقتدى غير متقدم على عقب الامام لكن قدمه اطول يقع اصابعه قدام اصابعه يجوز ومن صلى مع واحد يقيم عن يمينه وان صلى مع اثنين تقدم عليهما وعن محمد ان الواحد يحمل اصابعه عند عقب الامام وعن ابى يوسف انه يتوسط بين الاثنين فلو قام الواحد خلفه او عن يساره يكره وقيل لاولو توسط الاثنين لا يكره ولو توسط الاكثر يكره ويصف الرجال ثم للصبيان ثم النساء والخشى المشكل يقوم قدام النساء والترتيب بين الرجال والصبيان سنة لا فرض هو الصحيح اما بينهم وبين النساء ففرض عندنا حتى لو حاذت امرأة اوصيبة مشتهاة رجلا او تقدمت عليه قدر ركن وصلواتهما مطلقة مشتركة تحريمه واداء واتحد المكان والجهة بلا حائل وتويت امامتها فسدت صلوة الرجل فشروط المحاذاة الفسدة عشرة على ما قالوا الاول كونها بالغة اوصيبة مشتهاة وهى نيت تسع مطلقا او ثمان اوسع اذا كانت عبلة وسجة فلولم تكن كذلك لا تفسد ولا فرق بين المحرم وغيره الثانى كونها تعقل الصلوة فان كانت لا تعقلها لا تفسد الثالث ان تكون المحاذاة قدر ركن عند محمد واداء الركن معها شرط عند ابى يوسف الرابع ان تكون الصلوة مطلقة اى ذات ركوع وسجود فلا تفسد المحاذاة في صلوة الجنازة وسجدة التلاوة الخامس كون الصلوة مشتركة من حيث التحريم بان تبني المرأة تحريمها على تحريم الرجل او يبني تحريمها على تحريمه ثالث فلا تفسد المحاذاة فيما اذا اصليا صلوة واحدة منفردين او مقتديا احدهما بامام لم يقتديه الاخر السادس كون الصلوة مشتركة من حيث الاداء بان يكون الرجل

امامها او كان اماما فبما يؤدى به تحفة كالمقتدين او تقديرا كالا حقين بعد فراغ الامام فلا تفسد المحاذاة اذا كانا مسبوقين قاما الى قضاء ما سبقا السابع اتحاد المكان حتى لو كان احدهما على دكان قدر قامة والاخر على الارض لا تفسد الثامن اتحاد الجهة فلو اختلفت بان كانا يصليان في جوف الكعبة كل منهما الى جهة غير جهة الاخر لا تفسد المحاذاة التاسع عدم الحائل بينهما حتى لو كان بينهما اسطوانة ونحوها لا تفسد والفرجة التى تسع انسانا كالحائل العاشر ان ينوي الامام امامة النساء فانه ان لم ينوها لا يصح اقتداؤه به فلا تفسد محاذاتهما وقبل محاذاة الامرء مفسدة كالمراة وهو غير صحيح ويشترط صحة الاقتداء اتحاد مكان الامام والمقتدى حكما فلو كان بينهما حائط فان كان قصيرا دون القامة ذليلا عرضه غير زائد على ما بين الصفين لا يمنع والافان كان فيه باب او كوة يمكن الوصول الى الامام منه وهو مفتوح فكذلك لا يمنع وان كان الباب مسدودا او اوكوة صغيرة لا يمكن النفوذ منها او مسبكة فان كان لا يشبه عليه حال الامام بروية او سمع لا يمنع على اختيار الحلواني قال في المحيط وهو الصحيح وان كان الحائط على خلاف ما ذكر بان كان عريضا طويلا وليس فيه ثقب منع وان لم يكن بينهما حائط لكن بينهما او بين المقتدى وبين الصف الذى قدامه بعد فان كان اقل مما يمكن فيه صف ونم فيه المحلة لا يمنع مطلقا وان كان قدر ما يقوم فيه صف فان كان في المسجد لا يمنع وان كان خارج المسجد يمنع الا ان يقوم فيه ثلثة فانهم صف يحصل به اتصال من وراءهم بمن قدامهم بالاتفاق بخلاف الواحد فانه لا يحصل به الاتصال بالاتفاق وكذا الاثنان عندهما خلافا لابي يوسف فان الاثنين عنده كالثلثة في ذلك وفي حكم انعقاد جمعة الامام معهما وفي حكم محاذات النساء وقد قالوا ان المسجد اذا كان كبيرا جدا كالمجديت المقدس المشتمل على المساجد الثلاثة وقام المقتدى في اقصى من غير اتصال الصفوف لا يجوز واو اقتدى من سطح المسجد فالكلام فيه كما لو اقتدى من وراء الجدار وكذا المئذنة واو اقتدى على جدار بيته متصلا بالمسجد ولا يخفى عليه حال الامام جاز مخلاف ما وقام على سطحه حيث لا يجوز وان كان لا يخفى عليه حال الامام او صلى على

وكان خارج المسجد ان اتصلت الصفوف جاز والافلاو لو كان بين الامام
 والمقتدى في الجامع او غيره نهران كان صغير لا يمتنع وان كان كبير ايمنع والصحيح
 ان الصغير ما لا يمكن فيه سير الزورق وان امكن فهو كبير ومصلى العبد
 كالسجد في الحكم * فصل * فيما يتابع المقتدى فيه الامام وما لا يتابعه
 لا خلاف في لزوم المتابعة في الاركان الفعلية واما الركن القولي وهو القراءة
 فلا يتابعه فيه عندنا بل يستمع وينصت سواء كان الامام يجهر بالقراءة او لا
 وعند الشافعي تلزم المتابعة في القاطعة مطلقا الا اذا خاف فوت الركعة
 وعند مالك واحمد في المخافة دون الجهر اما جواز القراءة خلف الامام
 فقال به محمد في السرية وعندهما نكراهة فيها ايضا كراهة تحريم وفي ما عدا
 القراءة من الانكار يتابعه اي ياتي به المقتدى كما ياتي به الامام ويبنى على
 لزوم المتابعة في الاركان ان المقتدى لو رفع رأسه من الركوع او السجود
 قبل الامام يبنى ان يعود ولا يصير ذلك ركوعين ولو رفع الامام رأسه
 من الركوع او السجود قبل تسبيح المقتدى ثلثا فالصحيح انه يتابع الامام
 اما الوقام الى الثالثة قبل ان يتم المقتدى التشهد فانه يتم ثم يقوم وان لم يتم
 وقام جاز وكذا الوصل في القعدة الاخيرة قبل ان يتم المقتدى التشهد فانه
 يتم ثم يسلم ولو سلم ولم يتم جاز ولو سلم قبل اتيان المقتدى بالصلوة والدعاء
 يتابعه لانها سنة والتشهد واجب وكذا لو تكلم الامام بعد تمام القعدة قبل
 اتمام المقتدى التشهد يتم ويسلم بخلاف ما لو احدث الامام عمدا في هذه الحالة
 فانه لا يتم بل ان كان قد قدر ما يمكن فيه قراءة التشهد صحت صلوة والا
 فلا ولو ركع في الوتر قبل ان يتم المقتدى القنوت يتابعه ان كان قرأ شيئا
 منه وان لم يكن قرأ شيئا يقرأ قدر ما لا يفوته الركوع معه وفي نظم الردوسي
 خمسة اشياء اذا لم يفعلها الامام لم يفعلها القوم القنوت وتكبيرات العيد
 والقعدة الاولى وسجود التلاوة وسجود السهو واربعة اشياء اذا فعلها الامام
 لا يتابعه القوم لو زاد سجدة او زاد على اقوال الصحابة في تكبيرات العيد وكان
 المقتدى يسمع التكبير منه او زاد على الرابع في تكبير الحنافة او قام الى الخامسة
 بياها فان كان قد عد على الرابعة ينظره قاعدا فان عاد سلم من غير اعادة التشهد
 وسلم المقتدى معه وان قيد الخامسة بالسجدة سلم المقتدى وحده وان كان

لم ينفذ على الرابعة فان عاد تابعه المقتدى وان قيد الخامسة بالسجدة فسدت
 صلواتهم جميعا ولا يفيد المقتدى تشهده وسلامه وتسعة اشياء اذا لم يفعلها الامام
 لا يتركها القوم رفع اليدين في التحريمة والثناء مادام الامام في الفاتحة
 فان شرع في السورة لا يفعله المقتدى ايضا عند محمد خلافا لابي يوسف
 وتكبير الركوع والسجود والتسبيح فيها والتسبيح وقراءة التشهد والسلام
 وتكبير التشريق * فصل * في قضاء الفوائت من ترك صلوة لزمه
 قضاءها سواء تركها بعذر غير مسقط او بعذر عذر ويقدمها على
 صلوة الوقت لان الترتيب بين الفاتحة والوقفية وبين الفوائت شرط عندنا
 خلافا للشافعي الا انه يسقط بالنسيان وبضيق الوقت وبكثرة الفوائت
 فلو صلى فرضا ذا كرا ان عليه فاتة قبله فسد فرضه فسادا موقوفا
 عند ابي حنيفة وياتي عندنا معنى الوقف عنده انه ان لم يقض الفاتحة
 حتى لو صلى ستا وهو ذا كرها عاد اكل صحيحا مثاله فاته صلوة
 الفجر فصلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر من اليوم الثاني وهو
 ذا كرا لفاتحة في كل واحدة منها فهذه الخمس قاعدة فسادا موقوفا عنده
 فان صلى الظهر من اليوم الثاني قبل ان يقضى الفاتحة صحت الظهر
 والخمس قبلها وان قضى الفاتحة قبل ظهر اليوم الثاني تقرر فساد
 الخمس وهذا معنى قولهم صلوة تصحح نجسا وصلوة تفسد نجسا فاني
 تصحح هي ظهر اليوم الثاني اذا ادبت قبل الفاتحة والتي تفسد هي
 الفاتحة اذا صليت قبل ظهر اليوم الثاني والتذكر في خلال الصلوة
 كالتذكر في اولها في الحكم المذكور وان استمر النسيان الى ان سلم صحت
 لسقوط الترتيب بالنسيان وضيق الوقت بان يكون ما بقي منه لا يسع
 الفاتحة والوقفية معا بل كان بحيث لو صلى الفاتحة يخرج قبل تمام الوقفية
 مسقط للترتيب فيقدم الوقفية ولو كان الفوائت متعددة والوقت يسع
 بعضها مع الوقفية دون كلها فلا بد من تقديم ذلك حتى اوفاته العشاء والوتر
 وقد بني من وقت الفجر ما لا يسع الا خمس ركعات فلا بد ان يقضى
 الوتر عند ابي حنيفة ثم يصلي الفجر ثم المعتبر حنيفة اتساع الوقت
 لا غلبة لظن حتى لو ظن من عليه العشاء مضيق وقت الفجر فصلاها

وفي الوقت سعة يكررها الى ان تطلع الشمس وفرضه ما لي الطلوع وما قبله تطوع وقبل يشرع في العشاء فان طامث قبل الفراغ صحت فجره والا فلا كذا في شرح الزاهدي ولو قدم الفائتة عند ضيق الوقت صح لكنه يأثم ثم المراد ضيق اصل الوقت لا الوقت المستحب حتى لو تكرر في وقت العصر ان عليه قضاء الظهر وعلم انه لو اشتغل بقضائها تقع العصرية في الوقت المكروه يسقط الترتيب عند الحسن بن زياد لا عندنا ومحمد يوافقه في رواية واو بى من المستحب ما لا يسع الظهر تمامها سقط الترتيب بالاتفاق فيصلي العصرية ويؤخر الظهر الى ما بعد الغروب واو شرع في العصر والشمس حراء ذاكر للظاهر ثم غربت وهو فيها انهم اوقال ابن ايان يقطعها ثم ترتب ثم العبرة لوقت الافتتاح حتى لو افتتح الوقتية اول الوقت وهو ذاكر للفائتة واطال حتى تضيق او خرج لا يصح قال الزاهدي وراعى الترتيب وان لم يقدر على ادا الوقتية الا بالتخفيف في قصر القراءة والافعال ويقتصر على اقل ما تجوز به الصلوة والكثرة المسقط للترتيب صيرورة الفوائت ستخرج وقت السادسة وعن محمد انه اعتبر دخول وقت السادسة والاول هو الصحيح ثم الفوائت نوعان قديمة وحديثة فالجديدة تسقط الترتيب عند الكثرة اتفاقا واختلف في القديمة كمن ترك صلوة شهر ثم ندم وشرع يصلي ولم يقض تلك الصلوات حتى ترك صلوة ثم صلى اخرى ذاكر للقائمة الحديثة لم يجوزه البعض وجعل الماضي من الفوائت كان لم يكن وجوزه الاكثرون وعليه الفتوى ولو قضى بعض الفوائت حتى زالت الكثرة عاد الترتيب عند البعض بان ترك صلوة شهر ثم قضاهما حتى بقي اقل من ست ثم صلى الوقتية ذاكر لما بقي لم يجز عند هؤلاء والاصح الجواز لان الساقط لا يعود فلا يصير صاحب ترتيب في مثل هذه الصورة ما لم يقض جميع الفوائت ترك صلوة من صلوات يوم وليلة ونسيها ولم يقع تحريره على شئ يعيد صلوة يوم وليلة يخرج عما عليه يمين وان ترك صلوتين من يومين ونسيهما يعيد صلوة يومين وكذا لو نسي ثلث صلوات من ثلاثة ايام او اربعة ايام قال عمر بن ابي عمر منلت محمدا عن نسي سجدة صلوية ولم يدر من اى صلوة هي قال يعيد

الخمس قلت فان نسي خمس صلوات من خمسة ايام قال يعيد صلوة خمسة ايام صلى العشاء ثم المنع قبل طلوع الفجر يلزم اعادة نيتها وهي واقعة محمد بن الحسن سألها ابا حنيفة فاجابه بذلك فقضاهما ومن فاتته صلوات في الصلاة قضاهما في الموضع بحسب حاله من نيم او قعود او اياما فان صح بعد ذلك لا يلزمه اعادةها والاول قضاء الفائتة في البيت ستر الذئبة شك في صلوة انه صلاها ام لا ان كان في الوقت يصليها وان خرج الوقت ثم شك فلا شئ عليه ومن مات وعليه صلوات فاوصى بماله معين يعطي لكفارة صلواته ثم يعطى لكل صلوة كالقطرة وللورث كذلك وكذا الصوم كل يوم وانما يلزم تنفيذها من الثالث وان لم يوفض فتعرب به بعض الورثة جاز وان كانت الصلوة كثيرة والخطبة قليلة تعطي ثلثة اصوع عن صلوة يوم وليلة مع الورثة لفقير ثم يدفعها الفقير الى الوارث ثم يدفعها الوارث اليه هكذا يفعل مرارا حتى يستوعب الصلوة ويجوز اعطاؤها الفقير واحد دفعة بخلاف كفارة اليمين والظهار والا فطار ولو قدى عن صلوة في مرضه لا يصح كذا في التمار خاتمة ومن اراد ان يقضى الصلوة التي صلاها فان كان لا جمل تقضيان دخلها حسن والا فقل يكره وقبل لا يكره الا بعد الفجر والعصر لانه ثقل * فصل * في صلوة المسافر اقل مدة السفر عندنا مسافة ثلثة ايام من اقصر ايام السنة بالسير الوسط وهو مشى الاقدام والابل في البر واعتدال الربيع في البحر وعن ابى يوسف يومان واكثر الثالث وصح صاحب الهداية انه لا يعتبر التقدير بالفراسخ لكن قال المرغيناني وعامة المشايخ قدروها بالفراسخ فقبل احد وعشرون فرسخا وقبل ثمانية عشر فرسخا قال المرغيناني وعليه الفتوى وقال العنابي في جوامع الفقه وهو المختار ويعتبر في الجبل ما يليق به وهو ان يسير فيه سيرا وسطا مسافة ثلثة ايام وانما يصير مسافرا اذا فارق بيوت مضرته او قريته تاويا الذي هباب الى موضع يئنه وبين ذلك الموضع المسافة المذكورة فلا يصير مسافرا قبل ان يفارق عمران ما خرج منه من الجانب الذي خرج منه حتى لو كان هناك محلة مفصلة عن المصر وقد كانت متصلة به لا يصير مسافرا ما لم يجاوزها وان جاوز عمران من جهة خروجه وكان بجذائه محلة من الجانب الاخر

يصير مسافرا اما فناء المصر فان كان بينه وبين الفناء اقل من غلوة ولم يكن بينهما مزرعة تعتبر بمجاوزته ايضا والافلام للمسافر احكام بخلاف فيها المقيم كما باحة الفطر في رمضان وامتداد مدة المسح ثلثة ايام وسقوط وجوب الجمعة والعبد والاضحية ومن ذلك قصر ذوات الاربع من الصلوات فان فرضته في كل متها ركعتان والقصر عندنا لازم حتى انه يكره الانعام وان اتم فان قعد في الثانية قدر التشهد اجزائه والاخرى نافلة ويصير مسيئا لتأخير السلام واكونه بي النفس على تحريمه الفرض وان لم يقعد في الثانية بطل فرضه لتركه فرضا كما في الفجر والجمعة وكذا لو ترك القراءة في احدى الاولين ثم لازال المسافر على حكم السقر حتى يدخل وطنه او يتوى اقامة خمسة عشر يوما بموضع واحد من مصر او قرية غير وطنه ولا يشترط بنية الإقامة في دخول وطنه فلو نوى في غير وطنه اقل من خمسة عشر يوما لا يزول حكم السفر وكذا ان نوى خمسة عشر يوما بموضعين مكة ومثي الا ان يكون يتوته في احدهما وان كان يقول غدا اخرج او بعد غدا اخرج واستمر على ذلك لا يصير مقيما عندنا ولو بقي سنين عديدة وفي الغيبة المسافر اذا دخل مصر اعل عزمه انه متى حصل غرضه خرج لا يصير مقيما الا اذا كان مقصودا يعلم انه لا يحصل في اقل من خمسة عشر يوما فانه يصير مقيما وان لم ينو الإقامة ولا تصح بنية الإقامة من العسكر في دار الحرب بخلاف من دخل اليهم بامان حيث تصح منه ولا تصح بنية الإقامة في الصحراء الامن اهل الاخبية فانهم لو زلوا في موضع ونووها وعندهم من الماء والكلاء ما يكفيهم مدتها صاروا مقيمين ولو ارحلوا عنه ونووا الذهاب الى موضع بينه وبينه مسافة السفر صاروا مسافرين والافلا الكافر في دار الحرب اذا اسلم فهو على اقامته ولو خاف ففر منهم بريد سفر ثلثة ايام تعتبر نيته ويصير مسافرا في الصحيح والمعتبر في السفر والاقامة بنية الاصل دون النية كالخليفة والامير مع الجند والزوج مع زوجته والمولى مع عبده والمستأجر مع اجيره والاستد مع تلميذه ولا فرق في الجندي مع الامير بين ان يكون مرزوقا من الامير او من بيت المال وقد امره السلطان بالتوجه معه معرا صحيح بخلاف المنطوع بالجهاد ومن حمل رجلا ظمسا ولا يدري

المحمول ابن يذهب به فان سأل فلم يخبره يتم حتى يسير ثلثا ثم يقصر وكذا الاسير في يد العدو وكذا يتبعني ان يكون حكم كل تابع اذا لم يعلم قصد متبوعه وسأله فلم يخبره فانه يعمل بالاصل الذي كان عليه من اقامة او سفر حتى يتحقق خلافه وتعدر السؤل بسبب من الاسباب بمنزلة السؤل مع عدم الاخبار والمديون ان حبسه بغيره ان كان معتبرا يقصر ان لم ينو الإقامة وكذا ان كان موسرا وعزم ان يقضيه اولم يعزم شيئا فان عزم ان لا يقضيه يتم لانه بمنزلة بنية الإقامة كذا في المحيط وعن ابي يوسف انه ان كان معتبرا يتم وكذا ان كان موسرا الا ان يوطن نفسه على اداة والعبد بين شريكين مقيم ومسافر ان تهاياخذ منه يتم في نوبة المقيم ويقصر في نوبة الاخر وان لم يتهايا ففرض عليه ان يقعد على رأس الركعتين ويتم احتياطا وعلى هذا فلا يجوز له الاقتداء بالمقيم اصلا في الوقت ولا خارجه والخليفة كغيره في انه ان طاف في ولايته بلا نية سفر يتم وان قصد مسافة السفر فيها يقصر هو والصحيح خلاف لما ذكر في الخلاصة لان النبي عليه السلام والخلفاء الراشدين كانوا يقصرون اذا ذهبوا من المدينة الى مكة كافر خرج قاصدا مدة السفر فاسلم في الطريق وقديقي الى مقصده اقل من ثلثة ايام لا يقصر وكذا الصبي اذا خرج مع ابيه فبلغ في الطريق وقديقي الى مقصده اقل من ثلثة والخمار في الكافر انه يقصر بخلاف الصبي وقبل يقصر ان والحائض اذا طهرت وقديقي الى مقصدها اقل من ثلثة يتم في الصحيح ثم اعلم ان الصلوة مادام وقتها باقيا فهي قابلة للتغير من صفة الى صفة بتغير حال العبد ما لم تؤد ذلك اخرج تقررت في الذمة على ما كانت عليه من الصفة باعتبار حاله والمعتبر في ذلك آخر الوقت عندنا بحيث لا يبق منه قدر ما يسع قوله الله اكبر وصلوة المسافر تتغير من الركعتين الى الاربع بنية الإقامة مادام في الوقت وكذلك بالاقضاء بالمقيم ان تم الاقتداء فلو اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت صح وزمه الانعام وان اقتدى به خارج الوقت لا يصح انقرر الصلوة في ذمته ركعتين فلا تتغير بالاقضاء كما لا تتغير بنية الإقامة فيلزم اقتداء المفترض بالمتفل في حق القعدة ولو اقتدى به في الوقت ثم فسدت صلوة فانه يصلي ركعتين لزوال الاقتداء ولو اقتدى بالمقيم

بالمسافر صح في الوقت وخارجه فاذا صلى المسافر ركعتين سلم ويقوم المقيم
فيتنصت له بغير قراءة في الاصح وقيل بقراءة ويستحب للمسافر اذا سلم ان يقول
اتموا صلواتكم فانا قوم سفر انا مسافر ومن فاته صلاة وهو مقيم فمسافر
قضاها اربعا ومن فاته صلاة وهو مسافر فاقام قضاها ركعتين لما تقدم
والوطن اما اصلي او وطن اقامة او وطن سفر فالاصلي هو مولد الانسان
او موضع تأهل به ومن قصده التبعش به لا الارتحال عنه اما لو كان له ابوان
بلد غير مولده وهو بالغ ولم يتأهل به فليس ذلك وطنا له وفي المبسوط
هو الذي نشأ فيه او توطن فيه او تأهل به فقوله او توطن فيه يتناول ما عزم
القرار فيه وعدم الارتحال وان لم يتأهل ولو تزوج المسافر ببلد ولم ينو
الاقامة به فقبل لا يصير مقيما وقيل يصير مقيما وهو الاوجه ولو كان له اهل
ببلدين فاتيتهما دخل صار مقيما فان ماتت زوجته في احدهما وبقي له
فيها دور وعقار قبل لا يتبع وطنا له وقيل يتبع وطن اقامة ما ينوي فيه
الاقامة خمسة عشر يوما فصاعدا ولم يكن مولده ولا له به اهل ووطن
السفر ما ينوي فيه اقامة قل من خمسة عشر يوما ويسمى وطن
السكنى والمحققون على عدم اعتباره وطنا ثم الاصلى ينتقض بمثله
حتى لو كان له وطن اصلي فانتقل عنه واستوطن غيره خرج عن كونه
وطنا له حتى لو دخله بعد ذلك لا يلزمه الاتمام فالوينا والاقامة ولا ينتقض
بوطن الاقامة ولا بالسفر واما وطن الاقامة فينتقض بوطن اقامة آخر
وان لم يكن بينهما مدة سفر وكذا ينتقض بالسفر وان لم يطره عليه وطن اقامة
آخر ثم السفر ليس بشرط ثبوت الوطن الاصلى بالاجتماع وكذا الثبوت
وطن الاقامة في ظاهر الرواية وعن محمد انه بشرط حتى او خرج من مصره
للقصد السفر فوصل الى قرية ونوى اقامة خمسة عشر يوما بها لا نصير
وطن اقامة له وكذا لو قصد السفر فقبل ان يسير مدته اقام بقرية لا نصير
وطن اقامة له وعلى ظاهر الرواية نصير في الصورتين ويرخص للمسافر
ترك السكن وقيل لا والا عدل ما قاله الهندي واني ان فعلها افضل حالة
التزل والترك افضل حالة السير الاسنة الفجر والعاصي والمطيع في السفر
في رخص سوا عندنا وعند الثلاثة ليس للعامي بسفره كالا ببق او في سفره

كقاطع الطريق ان يترخص بالرخص المشروعة للمسافر ولا يجوز الجمع
بين صلوتين عندنا في وقت واحد سوى الظهر والعصر بعرفة والمغرب
والعشا بمزدلفة وعند الثلاثة يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب
والعشا في وقت واحد بعذر السفر او المطر تقدما او تأخيرا بان يصلي
المأخرة في وقت المتقدمة او يؤخر المتقدمة فيصلح في وقت التأخرة
والدال على ذلك جميع ذلك مذكورة في الشرح فصل في صلاة الجمعة
صلاة الجمعة فرض عين على من استجمع شرائطها واهلها شروط
للوجوب زائدة على شروط سائر الصلوات من الاسلام والعقل والبلوغ
والطهارة عن الحيض والنفساء وشروط الاداء زائدة على شروط
سائر الصلوات من الطهارة وغيرها اما شروط الوجوب فستة اولها
الذكورة فلا تجب على المرأة الثاني الاقامة فلا تجب على المسافر الثالث
الحرية فلا تجب على العبد ولو اذن له المولى فيها قبل تجب عليه وقيل
يتخير والمكاتب تجب عليه وكذا معتق البعض دون المأذون وقيل المستاجر
ان يمتنع الاجير عنها والاصح انه لا يمتنع لكن يسقط عنه من الاجر قد اشتغاله
ان كان بعيد او ان كان قريبا لا يسقط عنه شيء الرابع الصحة اي عدم المرض
فلا تجب على المريض اذا خاف زيادة المرض او يطو البيرة بالذهاب اليها
ومثله الشيخ الكبير الضعيف عن السعي الخامس سلامة العينين فلا
تجب على الاعمى مطلقا وعندنا ان وجد قابضا تجب عليه السادس
سلامة الرجلين فلا تجب على المقعد ومقطوع الرجلين وان وجد من
يحملة والمرضى كالمريض ان بقي المريض ضايعا يذهبها على الاصح
فالمرضى من جملة الاعذار المبيحة للتخلف عن الجمعة والجماعة وكذا
الخوف من ظالم ونحوه والمطر والثلج والوحل ونحوها فهو لاه الذين
لم يستكملوا شرائط لا تجب عليهم الا انهم لو حضروا وصلوها اجزأتهم
عن فرض الوقت كالفقير اذا حج واما شروط الاداء فستة ايضا الاول
المصر او فئاؤه فلا تصح في القرى عندنا واختلفوا في تفسير المصر والصحيح
ما اختاره صاحب الهداية انه الموضع الذي له امير وقاض ينفذ الاحكام
ويقسم الحدود والمراد القدرة على اقامة الحدود صرح به في تحفة الفقهاء

ولا بد من كونه الموضع المذكور ذاسكك ورسا يبق صرخ به فيها
ايضا الا ان صاحب الهداية ترك بناء على ان الغالب ان الامير او القاضي
شانه القديرة على تنفيذ الاحكام واقامة الحدود ولا يكون الا في بلد له
رسا يبق واسواق وسكك والمسجد الحيا مع لبس بشرط فنجوز في قضاء
المصر وهو ما اتصل به مع هذا الصلح من ركض الخيل وجمع العساكر
والمناضلة ودفن الموتى وصلوة الخنازة ونحو ذلك ونجوز اقامتها في
الموسم اذا كان هناك الخليفة او امير الحجاز خلافا لحمد بخلاف ما اذا لم
يكن الا امير الموسم اي امير الحياج فانها بالاتفاق لا تجوز ولا يصلي بها
العبد اتفاقا ايضا الاشتغال فيد بانور الحج وانما تجوز اقامة الجمعة في
المصر في موضع واحد لا اكثر في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وعنه كقول
محمد بن النضر في مواضع متعددة قبل وهو الاصح وعن ابي يوسف فنجوز
بموضعين لا غير وعنه لا تجوز بموضعين الا ان يكون بينهما فاصل ثم على
القول بعدم جواز التعدد لو تعددت الجمعة لمن سبق قبل بالفراغ
والاصح بالافتتاح فان صلوا معا او وقع الاشتباه فسدت صلوة الكل وعن
هذا وعن الاختلاف في المصنف قالوا في كل موضع وقع الشك في جواز
الجمعة ينبغي ان يصلي اربع ركعات بنية آخر ظهر اذ ركعت وقته ولم
يسقط غنى بعد حتى ان صحت الجمعة وكان عليه ظهر يسقط عنه والا
فقبل والاولى ان يصلي بعد الجمعة سنتها ثم الاربع بهذه النية ثم ركعتين بنية
سنة الوقت فان صحت الجمعة يكون قديدا في سنتها على وجهها والا فقد صلى
الظهر مع سنته وينبغي ان يقرأ السورة مع الف تحة في الاربع التي صلى بنية
آخر ظهر ان لم يكن عليه قضاء فان وقع قرضا فالسورة لا تضر وان
وقع نفلا فقرأ السورة واجبة ومن هو في اطراف المصر ليس بنية وبين المصر
فرجة بل الاينة متصلة فعليه الجمعة وان كان بينه وبين المصر فرجة
من المزارع المراعى فلا جمعة عليه وان كان يسمع النداء وعند محمد ان يسمع
النداء فعليه الجمعة وان دخل القروى المصر يوم الجمعة فان نوى
المكث الى وقتها لم يمتعه وان نوى الخروج قبل دخوله لا يلزمه وان نواه
بعد دخول وقتها لم يلزمه وقال الفقيه ابو الليث لا يلزمه وهو مختار فاضحان

الشرط الثاني كون الامام فيها السلطان او من اذن له السلطان واوقاد
العبد على ناحية فصلى بهم الجمعة جاز والمتغلب الذي لا منشور له اذا كانت
سيرته في الرعية سيرة الامراء يجوز له اقامتها وليس للقاضي ان يصلي بهم
اذا لم يؤمر به صريحا او دلالة وكذا صاحب الشرطة وعن ابي يوسف
يجوز لصاحب الشرطة ان يصلي بهم دون القاضي فان مات والى المضر
فصلى بهم خلفته قبل اتيان آل آخر صح وكذا لو صلى القاضي
او صاحب الشرطة وان لم يكن احد من هؤلاء فاجتمع الناس على واحد
فصلى بهم جاز ومع وجود احدهم لا يجوز الابادته للضرورة هناك لاهنا
ولومات الخليفة وله امره وولاية على اشياء من امور العامة كان لهم اقامة الجمعة
لانهم لم ينزلوا بموته ولو شرع المأمور بها فيها ثم حضر آخر مكانه مضى
عليها ولو حضر قبل شروعه لا يصح شروعه والمرأة اذا كانت سلطانة
يجوز امرها باقامتها لا اقامتها والمأمور بالجمعة ان يستخلف غيره وان لم يؤذن
له في الاستخلاف بخلاف القاضي ولا فرق بين العذر وعدمه ولا بين
الخطبة والصلوة على ما حققناه في الشرح والاذن في الخطبة اذن في الصلوة
وبالعكس الشرط الثالث الوقت فانها لا تصح بعده بخلاف سائر
الصلوات ووقتها وقت الظهر اجماعا ولا تجوز قبل الزوال الا في قول احمد بن
حنبل ولا بعد دخول وقت العصر خلافا لمالك ولو خرج الوقت وهو
فيها يستأنف الظهر ولا يئنه عليها عندنا خلافا للشافعي الشرط
الرابع الخطبة وعاليه الجمهور وشرطها كونهما في الوقت لا تصح
قبله وان تكون بحضور الجماعة فلو خطب وحده ثم حضرت الجماعة
فصلى بهم لا تجوز ولا يشترط الاحضور هم عندها لاسماعهم لها بعد ان تكون
جهرا حتى لو بعدوا او ناموا او كانوا صما اجزأت وركتها مطلق ذكر الله
بنيتها عند ابي حنيفة وعندهما ذكر طويل يسمى خطبة وواجبها كونها
مع الطهارة والقيام وسر العسرة وسنتها كونها خطبة بين مجلسين بينهما
يشغل كل منهما على الحمد والتشهد والصلوة على النبي عم والاولى على تلاوة آية
والوعظ والثانية على الدعاء المؤمنين والمؤمنات بدل الوعظ وهذه
كلها فرائض عند الشافعي فلو قال الحمد لله او سبحان الله اولا اله الا الله

ونحو ذلك اجزا اذا كان على قصد الخطبة عند ابى حنيفة بخلاف
 ما نوعطس لحمد لاجله فانه لا يجوز عندها ويكره للخطيب ان يتكلم حال
 الخطبة بكلام الدنيا ولو خطب فانقر من كان حاضرا وجاء آخرون
 فصلي بهم اجزا هم ولو خطب ثم ذهب فتوضأ في منزله ثم جاء فصلى
 يجوز ولو نسي فيه اوجامع فاغتسل استقبل الخطبة وقبل في التفسدي
 لا يستقبل ولو خطب جنبا فاغتسل استقبل الكل في شرح الهداية
 للسروجي الشرط الخامس الجماعة وقلهم ثمة سوى الامام وعند
 ابى يوسف ثمان سواء وعند الشافعي اربعون وهو ظاهر مذهب احمد
 وعند مالك من يقرى بهم قرية وفي رواية ثلثون ويشترط كون الجماعة
 رجالا عتلا فلا تنعقد بالنساء والصبيان لا كونهم احرارا او عبيد فتعقد
 بالعبيد والمسافرين وتصح امامتهم فيها وكذا المرضي ونحوهم من المعذورين
 خلافا لفرقة هذه لا تصح امامة من لا يجب عليه فيها ويشترط بقاء الجماعة
 الى السجدة الاولى عند ابى حنيفة فلو نفر واقلها او تغضوا يستقبل من
 بقي الظهر وعندهما يشترط بقاؤهم الى التحريمة فلو نفر وبعدها يتم
 من بقي الجمعة وعند زفر يشترط بقاؤهم الى القعود قدر الشاهد فيها
 اشترط السادس الاذن للامام حتى لو ان السلطان ونحوه اغلق باب
 قصره وصلى فيه بحشمه لا يجوز جفته وان فتحه واذن للناس بالدخول
 جازت سواء دخلوا او لا يستحب التكبير الى الجمعة والغسل والتطيب
 واليسوء وليس احسن الثياب ويحب السعي وترك الاشغال بالاذان الاول
 وهو الذي على المسيرة بعد دخول الوقت وقبل الذي بين يدي المنبر
 والاول اصح واذا صعد الامام على المنبر يجب على الناس ترك الصلوة النافلة
 وترك الكلام عند ابى حنيفة وقالا يسبح الكلام حتى يشرع في الخطبة
 ويكره والخطيب يخطب قرأة القرآن ورد السلام وتسميت العاطس
 وكذا الاكل والشرب وكل عمل وان قرأ الخطيب ان الله وملائكته
 يصلون على النبي الانية فمن ابى حنيفة ومحمد بن يونس وعن ابى يوسف
 انه يصلي سرا وبه اخذ بعض المسانخ والاصح ان لا يصلي سرا
 وفي الحجة لو سكنت فهو افضل وعن ابى حنيفة اذا عطس بحمد الله

تعالى في نفسه ولا يجهر وهو الصحيح وكذا الوشمت اورد السلام
 في نفسه جاز وكذا الواش ار برأسه او عينه او يده عند رؤية المنكر ولم يتكلم
 بلسانه الصحيح انه لا يكره وقال بعضهم يجب الانصاب الى ان يشرع في
 مدح الظلمة فلا يجب ح ولذا ذهب بعضهم الى ان البعد في زماننا افضل
 كيلا يسمع مدح الظلمة لكن الصحيح ان اقرب افضل والبعد يجب عليه
 الانصاف في الصحيح وقيل يجوز له القراءة ونحوها وعن ابى يوسف انه كان
 ينظر في كتابه ويصلح بالقلم واذا جلس الامام على المنبر اذن المؤذن بين
 يديه الاذان الثاني ويستحب للقوم ان يستقبلوا الامام عند الخطبة لكن الرسم
 الآن انهم يستقبلون القبلة للحرج في تسوية الصفوف لكثرة الزحام كذا
 في شرح الهداية للسروجي فاذا فرغ من الخطبة قاموا وصلى بهم ركعتين
 على ما هو المعروف بقرا فيهما قدر ما يقرأ في الظهر * مسائل * متفرقة
 ومن ادرك الامام فيها صلى معه ما ادرك وبني عليه الجمعة ولو ادركه في التشهد
 او في سجود السهو وقال محمد ان ادرك معه ركوع الثانية بنى عليها الجمعة
 وان ادركه فيما بعد ذلك بنى عليها الظهر واذا صعد الخطيب على المنبر
 لا يسلم على القوم عندنا خلافا للشافعي واحمد وكل بلدة فتحت بالسيف يخطب
 فيها بالسيف ككة والتي اسلم اهلها طوعا كالمدينة يخطب فيها بلا سيف وفي
 النبايع الجهر في الخطبة الثانية دون الجهر في الاولى ويكره اشد الكراهة
 وصف السلاطين بما ليس فيهم لان فيه خلط العبادة بالمعصية وهي الكذب
 ومن صلى الظهر يوم الجمعة قبل صلاة الامام الجمعة ولا عذر له صحت ظهره
 خلافا لفرقة الثلثة لكنه يكون حاصبا بترك الجمعة ثم ان بداله ان يصلي الجمعة
 بعد ذلك فتوجه اليها قبل الفراغ منها بطل ظهره بمجرد السعي سواء
 ادركها او لا حتى انه يجب عليه اعادة الظهر اذا لم يدرك الجمعة او بداله ان يرجع
 فرجع وقال ابو يوسف ومحمد لا يبطل ظهره ما لم يشرع في الجمعة وفي رواية
 ما لم يتم الجمعة ولو كان من صلى الظهر معذورا كالمسافر ونحوه فسعى اليها
 قبل لا يبطل ظهره بالسعي اتفاقا والصحيح من المذهب عدم الفرق بين
 المعذور وغيره واو كان في الجامع فسمع الخطبة ثم قام فصلى الظهر جاز ظهره
 ولا ينتقض والذي ينبغي انه لو شرع في الجمعة ينتقض ويكره للمعذورين

والمسجونين داء انظر بحماسة في المصربوم الجمعة سواء كان قبل الفراغ من الجمعة او بعده ويستحب للمريض ان لا يصلي الظهر قبل فراغ الامام من الجمعة لرجاء البرء في كل ساعة والاولى ان لا يصلي الا من خطب ولو صلى غيره جاز وان تذكر الفجر في الجمعة وهو صاحب ترتيب يقطعها ويصلي الفجر ان كان في الوقت سعة وان فاتته الجمعة صلى الظهر وقال محمد ان خاف فوت الجمعة لا يقطعها ومن حضر والمسلم ملائ ان تخطي يوذى الناس لا تخطي وان كان لا يوذى احدا بان لا يثأ ثوبا ولا جسدا لا بأس بان تخطي ويدنو من الامام وذكر الفقيه ابو جعفر عن اصحابنا لا بأس بالتخطي ما لم يأخذ الامام في الخطبة ويكره اذا اخذ فعلى هذا جواز التخطي مشروط بشرطين احدهما ان لا يوذى احدا والثاني ان لا يكون الامام في الخطبة لكن ينبغي ان يقيد هذا اذا وجد مكانا اما اذا لم يجد في القدم مكان خال فله ان يخطي اليه للضرورة ويكره تطويل الخطبة بان تريد الخطبتان على سورة من طوال المفصل لاسيما في ايام الشتاء ويكره السفر بعد الزوال يوم الجمعة قبل ان يصلها ولا يكره قبل الزوال هو الصحيح * فصل * في صاوة العيد صلوة العيد واجبة على من تقرر عليه الجمعة هو الصحيح من المذهب ويشترط لها جبر ما يشترط للجمعة وجوبا واداء الخطبة فانها ليست بشرط لها بل هي سنة بعدها ويستحب يوم الفطر ان يأكل شيئا قبل الصلوة والاولى ان يكون تمرا ان تيسر والا فشينا حلوا ويوم الاضحية يؤخر الاكل الى ما بعد الصلوة وقيل هذا في حق من يضحي لافى غيره والاول اصح والاصح انه لا يكره الاكل قبل الصلوة هنا ولا تركه هناك ويستحب اداء صدقة الفطر قبل الصلوة في الفطر ويستحب التوجه الى المصلى ماشيا ان قدر ولا يكره الركوب وكذا في الجمعة ويستحب التكبير جهرا في طريق المصلى يوم الاضحية انفاقا ويوم الفطر لا يجهر به عند ابى حنيفة وعندهما يجهر وهو رواية عنه والخلاف في الافضية واما الكراهية خفية عن الطرفين ثم قيل يقطع التكبير بوصوله الى المصلى وقبل لا يقطع ما لم يفتح الصلوة ويكره النقل قبل صاوة العيد وقد تقدم واذا دخل وقت الصلوة بارتفاع الشمس وخرج

وقت الكراهية يصلى الامام بالناس ركعتين بلا اذان ولا اقامة يكبر تكبيرة الاحرام ثم يضع يديه تحت صدره ويثنى ثم يكبر ثلث تكبيرات يفصل بين كل تكبيرتين بسكتة قدر ثلث تسبيحات ويرفع يديه عند كل تكبيرة مثنى ويرسلهما في اثنا مثنى ثم يضعهما بعد الثالثة ويتعوذ ويقرأ الفاتحة وسورة ثم يكبر ويركع فاذا قام الى الركعة الثانية يتبديء بالقرأة ثم يكبر بعدها ثلث تكبيرات على هيئة تكبيرات في الاولى ثم يكبر ويركع فالزوائد في كل ركعة ثلث عند ثا والقرأة في الاولى بعد التكبير وفي الثانية قبله وهو رواية عن احمد وفي ظاهر قوله وهو قول مالك يكبر في الاولى سبعا وفي الثانية خسا ويقرأ فيها بعد التكبير وقال الشافعي في الاولى سبعا وفي الثانية خسا ويقرأ فيها بعد التكبير ثم يخطب بعد الصلوة خطبتين يبدأ فيهما بالتكبير ويعلم في الفطر احكام صدقة الفطر وفي الاضحية احكام الاضحية وتكبير التشريق وهي سنة ويسن فيها ما يسن في خطبة الجمعة ويكره فيها ما يكره فيها ويستحب الرجوع في طريق غير طريق الذهاب تكبيرا للشهود ومن لم يدرك صلوة العيد مع الامام لا يقضيها وان حدث عذر منع الناس عن الصلوة يوم الفطر قبل الزوال صلواتها من الغد قبل الزوال وان منع عذر عن الصلوة في اليوم الثاني لم تصل بعده بخلاف الاضحية فانها تصل في اليوم الثالث ايضا ان منع عذر في اليوم الاول والثاني وكذلك ان اخرها فلا يلا عذر الى اليوم الثاني او الثالث جاز ولكن مع الاساءة ولا تصلح ان بعد الزوال على كل حال * فروع * الخروج الى المصلى وهو اجبانه سنة وان كان يسمعهم الجاسع وعليه عامة المشايخ ويجوز اقامتها في المصرب وفيما في موضعين واكثر ويجوز الخطبة قبل الصلوة وتكره ادراك الامام راكعا كبر الاحرام ثم للعيد ان ظن انه يدركه في الركوع ويكبر رأى نفسه لا رأى الامام وان خاف فوت الركوع مع الامام ركع وكبر للعيد في ركوعه وعن ابى يوسف بترك التكبير ويسمح تسبيح الركوع ولا يرفع يديه اذا كبر في ركوعه واذا رفع الامام رأسه سقط عنه ما بقي من التكبيرات فلا يثبها في الركوع ولا في القومة ويتبع امامه في التكبير وان خالف رأيه

الان جاوز اقوال الصحابة وهو يسمع تكبيره فانه لا يتبعه فان لم يسمع تكبيره
وانما يسمع المبلغ يتبعه وان جاوز الاقوال لكن يتوى بكل تكبيرة
الدخول في الصلوة وكذا لاحق يكبر برأى الامام بخلاف المسبوق نسي
التكبير في الاولى حتى قرأ بعض الفاتحة او كلها ثم تذكر يكبر ويعيد
الفاتحة وان تذكر بعد ما قرأ الفاتحة والسورة يكبر ولا يعيد
القرآن سبق بركعة يقرأ في قضاء ما سبق او لا ثم يكبر وقيل بالعكس
والاول هو ظاهر الرواية النساء ان اردن ان يصلين صلوة الصبح يصلين
بعد ما صلى الامام كذا في الخلاصة ويستحب تعجيل الصلوة في الاضحية
وتأخيرها في الفطر وفي القنية تقدم صلوة العبد على الخبازة وصلوة الخبازة
على الخطبة ويندب لمن اراد ان يصحى تأخير تعجيل الاظفار وخلق الرأس
ولا يجب وان استلزم التأخير الكراهة لا يؤخر وهو ما زاد على الاربعين قال
في القنية الافضل ان يقلم اظفاره ويقص شاربه ويحلق عاتقه وينظف بدنه
بالاغتسال في كل اسبوع فان لم يفعل ففي خمسة عشر يوما ولا عذر في تركه
وراء الاربعين فالاسبوع هو الافضل والخمسة عشر الاوسط والاربعون
الاغنى ولا بأس بقول الرجل لغيره يوم العيد تقبل الله تعالى منا ومنك
والتعريف الذي يفعله بعض الناس من الاجتماع عشية عرفة في الجوامع
او في مكان خارج البلد فيدعون ويتشبهون باهل عرفة لبس بشي قبل اى
لبس بشي مندوب ولا مكروه وقيل يكبر وهو الظاهر وتكبير التشريق
عقيب الصلوات قبل سنة عندنا والاكثر على انه واجب بشرط الاقامة
والحرية ولذكورة وكون الصلوة فرضة جماعة مستحبة في المصير هذا
كله عند ابن حنيفة فلا يجب على مسافر ولا عبد ولا على امرأة الا اذا اقتدوا
بمن يجب عليه ولا يجب عقب الواجب كالوتر وصلوة العيد ولا عقب
النوافل ولا على المفرد ولا على المعذورين الذين صلوا الظهر بجماعة
يوم الجمعة ولا على اهل القرى وعندهما يجب على من صلى المكتوبة
وابتدأه فجر يوم عرفة عندنا وعند مالك ظهر يوم النحر واخره عصر
يوم النحر عند ابن حنيفة فيكون ثمان صلوات وعصر آخر ايام التشريق
عندهما فيكون ثلثا وعشرين صلوة والعمل على قولهما وصفته ان يقول

بعد السلام الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد مرة واحدة
فهو تكبيرتان قبل التهليل وتكبيرتان بعده وعند الشافعي قبل التهليل ثلاث
تكبيرات امام نسي التكبير وقام وذهب قائم يخرج من المسجد او دوا يكبر وان
خرج لا يعود ولا يكبر بل يكبر القوم وحدهم وكذا ان كان الامام لا يرى التكبير
والمقتدى يراه يكبر وحده ترك صلوة في ايام التشريق فقضاها فيها من
ذلك العام كبر ولو تركها في غيرها فقضى فيها او بالعكس لا يكبر وكذا اوترك
فيها فقضى فيها من عام آخر احدث عمدا سقط التكبير واوسقه كبر بلا وضوء
ولو اجتمع سجود السهو والتكبير والتلبية بدأ بالسهم ونم بالتكبير ثم بالتلبية
ولو قدم التلبية سقط التكبير والسهم والكل في الكافي الله اعلم * فصل
في الجنائز يستحب ان يوجه الميت الى القبلة على شقه الايمن والايسر ان
يوضع مستلقا وقدماه الى القبلة ويرفع رأسه قليلا ليكون وجهه الى القبلة
ويلقن الشهادة بان تذكر عنده ليتذكر دون ان يؤمر بها واما التلقين
بعد الدفن فلا يؤمر به ولا ينهي عنه فاذا مات غمضت عيناه وشد لحاه
بعصابة غير رضة من فوق رأسه وتمد اطرافه ويقول الله اعلم الله
وعلى ملة رسول الله اللهم يسر عليه امره وسهل عليه ما بعده واسمه
بلقائك واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه وتخلع ثيابه ويجعل دلي سريرا
او اوح ويوضع على بطنه سيف او شي من حديد ولا يوضع على رصده
المصحف وتكره المرأة عنده حتى يغسل ويسرع في تجهيزه اسكل في شرح
الهداية للمروجي وفي المحيط لا بأس بجلوس الحائض والحب عند الميت
واذا ارادوا غسله يستحب ان يضعوه على سريرا او اوح قد جردوا
الجزء بالخوار خوله وترا ثلثا او خسا او سبيعا ويوضع على قفاه ورجلاه
الى القبلة ان امكن والا فكيف تيسر ويجرد من ثيابه عندنا وعند الشافعي
انه يغسل في قبضه وتستر عورته الغليظة فقط في ظاهر الرواية وفي رواية
يستركل عورته من السرة الى الركبة وهو الصحيح المأخوذ به وبالف الغامل
على يده خرقه لاستجمائه وقال ابو يوسف لا يستحب اصلا ثم يوضئه فيبدأ
بغسل وجهه ولا يمسح به ولا يستشق عندنا خلافا للشافعي اكن يمسح
اسنانه ولها نه وشفته ومخرجه بخرقه يلفها على اصبغ ويضع رأسه

في ظاهر الرواية وهو الصحيح وقبل الاولا بوجوب غسل رجله هذا في حق
البالغ والصبي الذي يعقل الصلوة اما الذي لا يعقلها فلا بوجوب غسل ما قالوا
ثم يغسل رأسه وحليته بالخطم من العراقي من غير تسريح ثم يفيض عليه ماء
مغلي بسدر او خطمي او اشنان قبل طمحه وهو الخرض او بصابون ان تيسر
شي من ذلك والا فمسخن قراح ويغسل ثلاثا يجمع كل مرة على شقه الايسر
فيغسل شقه الايمن حتى يصل الماء الى ما تحته ثم على شقه الايمن فيغسل
الايسر كذلك ولا يكب على وجهه يغسل ظهره ثم يقعد به بعد المرة الاولى
او بعد الميتين ويستند الى صدره او يثبته او ركبته ويمسح بطنه مستحار قيفا
فان خرج منه شيء ازاله ولا يعيد غسله ولا وضوءه وفي البدائع يغسل في المرة
الاولى بالماء القراح لينزل بدنه والنجاسة التي عليه وفي الثانية بماء السدر
او ما جرى مجراه وفي الثالثة بالقراح وشيء من الكافور ولا يؤخذ شيء من
شعر الميت ولا من طفره ولا يحنن وقيل ان اكسرت طفره فلا بأس بالحذو
وليس في غسله استعمال القطن وقيل يحشى فيه ومسامعه به ويوضع على
وجهه وقيل تحشى مخارقه كأنفه وفمه وجوزة بعضهم في دونه واستحقه
مستأخفا له قاضحان واذا تم غسله تشفت بثوب وجعل الخنوط على رأسه
وحليته ويكره الزعفران والورس في حق الرجال ويجعل الكافور على
مواضع سجوده وهي جبهته وانفذه ويدها وزكياته وقدماه ثم يغسل الميت
وكفيه والصلوة عليه ودفعه فرض كفاية او مانت امرأة بين الرجال
تيمم ولا تغسل فخريتها بمسها يستند والاجنبى بحرقه وكذا الرجل بين النساء
تيمم ولا يجزئ العرق عن الغسل والاولى في الغسل ان يكون اقرب الناس
الى الميت فان لم يوجد فاهل الامانة والورع ويشي للغسل ولان حضرة
اذا رأى من الميت ما يحب الميت مستره ان يستره ولا يتحدث به من العيوب
الكاشفة قبل الموت او الحادثة بعده كسواد وجهه ونحوه الا اذا كان
مشهورا ببدعة فلا بأس بذلك كذا في تعذيرا للناس من بدعته وان رأى حسنا
من امارات الخير كوضوء الوجه والتبسم ونحو ذلك يستحب له اظهاره والسنة
ان يكفن الرجل في ثلثة اثواب قميص وازار ولفافة والمرأة في خمسة درع
ونحوه وازار ولفافة وخرقة تربط على ذنبيها والكفاية في حقها ان يقتصر

على ازار ولفافة وفي حقها على ازار ونحوه ولفافة والقرض في حقها
ثوب يستر البدن واللفافة من القرن الى القدم وكذا الازار والقميص
من المنكب الى القدم والدرع هو القميص الذي تحته على الصدر دون
الكنتف وعرض الخرق من اصل التبيين الى السرة وقيل الى الركبة وهو
استر وصفة التكفين ان ينسبط اللفافة على بساط او خضيرة او نحوه ثم يذر
عليها الطيب ثم ينسبط الازار عليها او يذر عليه الطيب ثم القميص كذلك
ثم يوضع الميت بالتوب الذي نشف فيه فيقمص ويحنط ثم يعطف الازار
من جهة اليسار ثم من اليمين ثم اللفافة كذلك ويربطان حيف نشاره
والمرأة تقمص ثم يحطل شعرها ضعفتين على صدرها فوق الدرع
ثم يوضع الخمار على رأسها كاللمعة فتشور فوق ذلك تحت الازار
ثم يعطف الازار واللفافة كما مر ثم تربط الخرقه فوق الاكفان وقيل بين
الازار واللفافة والامة كالخرقة والمراهق والمراهقة كالبالغ واليسافة
وان لم يراهق يكفن في ازار ولفافة فان كفن في ثوب واحد
الجزء وقيل الصبي بثوب والصبيثة بثوبين وقال قاضيان الا حسن
ان يكفن فيما يكفن فيه البالغ ولت كفن في ثوب واحد جاز والسنة
والمولود ميتا يلف في خرقة والحشى المشكل كالأش ولا يغسل بل يتيمم
والجديد في الكفن والقنيل ولو خلعوا مناه ويستحب فيه البسطن
ويجوز من القطن والكتان والبرود وان كان لها اعلام ما لم تكن قاتلة
ويكره للرجال المزعفر والمعضفر والخزير ولا تكره للنساء فان لم يوجد
للرجال الا الخزير ويجوز الكفن به لكن لا يراد على ثوب للضرورة ويشي
ان يكون الكفن في النقاسة مثل ملبوسه في الجمعة والعيد وللزوجة ما تلبس
في زيارة اهلها وقيل يصبر او سط ما تلبسه في الحياة وفي المرفغانى ان كان
في المال كثره وفي الورثة قلة فكفن السنداولى والا فالكفاية اولى مع جواز
كفن السنة وتجمد الا كفان قبل ان يدرج الميت فيها ورامرة او ثلثا او خسا
والحرم كغيره عندنا وقال الشافعي واحد لا يغطي رأسه ولا يمس طيبا
والكفن من جميع المال مقدما على الدين والوصية والميراث الا ان يكون
التركة هبة اجابا او شيئا مرهونا فان حق ولي الجنابة والمرثون مقدم على

التكفين واذالم يكن الميت مال فكفنه على من تجب عليه نفقته في حيوة
وكفن الزوجة على الزوج عند ابي يوسف ان كانت معسرة وقيل وان كانت
موسرة ايضا عنده وقال محمد والشافعي على من تجب عليه نفقتها
ان لم تترك ما لاوهو الاوجه على ما حققناه في المخرج ولو كفنه من يرثه
يرجع به في ركنه وان كفنه من لا يرثه من اقاربه بغير امر الوارث لا يرجع
سواء اشهد بالرجوع او لم يشهد ثم الصلوة عليه فرض كفاية كما مر وشروط
صحتها شرايط الصلوة المطلقة واستلام الميت بوطئه اذنه ووضع امام
المضلي وبهذا القيد علم انها لا تجوز على غائب ولا حاضر محمول على دابة
او غيرها لا اختلاف المكان ولا موضوع تقدم عليه المضلي وركنها القيام
فلا تجوز قاعد انلا غدير وكذا لا تكب والتكبيرات سنوي الاولى فانها شرط
والدعاء الا ان يتخلف الامام عن المسبوق اذا خشى ان يرفع فانه يكتفي
بالتكبيرات ويترك الدعاء والاوى بالامامة فيها السلطان ثم القاضي
ثم امام الجمعة ثم امام الحنفي ثم الوالي على ترتيب الارث وله ان يأذن لغيره
اذا انتهى الحق اليه وليس لغير المذكورين ان يتقدم بلا اذنه
فان تقدم فله ان يعيد ان شاء وان صلى هو فليس لغيره ان يصلي
بعده من السلطان فمن دونه وعنده ابي يوسف هو اولى من الجميع وهو
قول الشافعي ورواية عن ابي حنيفة وفي قتيابي قاضيان قال الفقيه
ابو جعفر اذا حضر السلطان يقدمه الاولياء وان حضر والي المصير
والقاضي قالوا الى اولى ان يقدم وان لم يحضر اولى ولا القاضي وحضر
امام الحنفي وصاحب الشرطة فضلت حسب الشرطة اولى لان تقدم وان
حضر خليفة والي المصير فهو اولى بالتقديم من القاضي ومن صاحب
الشرطة وان لم يحضر اخذ من المذكورين وحضر الاولياء وامام الحنفي
ينبغي تلاويها ان يقدموا امام الحنفي وان لم يحضر امام الحنفي وحضر
المؤذن فليس على الاولياء تقديمه وان حضر اولى او خليفة والقاضي
وصاحب الشرطة وامام الحنفي والاولياء فاني الاولياء ان يقدموا والجدان
هو لا وارادوا ان يقدموا فلم ذلك وان يقدموا من شأوا ولا يتقدم احد
من هؤلاء الا باذنهم وهذا فيمناس قول ابي حنيفة وابي يوسف وزفرويه اخذ

الحسن انتهى ثم عدم جواز صلوة غير الولى بعده مذهبنا وبه قول
مالك وقال الشافعي ان لم يصلي ان يصلي ولا في اعادة من صلى قولان
احدهما استحبابات عند من هو ارفع تكبيرات يقرأ دعاء الاستفتاح
عقيب الاولى ويصلي على النبي عم كما بعد التشهد عقيب الثانية ويدعو
لنفسه وللميت وللبائس المؤمنين عقيب الثالثة ويصلي عقيب الرابعة من
غير ان يقول شيئا في ظاهر الرواية وقيل يقول ربنا اتنا في الدنيا حسنة
وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وقيل يقول سبحان ربك رب العزة الى آخره
وينوي بالتسليتين الميت مع القوم وقيل لا ينوي الميت وقيل ينوي في
التسليمة الاولى فقط وصفة الدعاء بعد الثالثة ان يقول اللهم اغفر
لحيتنا وميتنا وشاهدتنا وغائبنا وصغيرتنا وكبيرنا وذرتنا انا اللهم
من احببتنا منا فاحبه على الاسلام ومن توفيتنا منا فتوفه على الايمان
وخص هذا الميت بالروح والراحة والمغفرة والرضوان اللهم ان كان محسنا
فزدني احسنة وان كان مسيئا فمحو زعمه ولقه الامن والبشري والكرامة
والراقي برحمتك يا ارحم الراحمين ويجوز غيره من الادعية اذ ليس فيه
دعاء وقت وان كان الميت غير مكلف يقول بعد قوله ومن توفيتنا منا
فتوفه على الايمان اللهم اجعله لنا فرطا اللهم اجعله لنا اجرا وذخرا اللهم
اجعله لنا شافعا مشفعنا ثم يتم الدعاءه للمؤمنين وفي المقيد ويدعو لوالدي
الطفل وقيل يقول اللهم ثقل به موازينهما واعظم به اجورهما اللهم
اجعله في كفاية ابراهيم والحقه يصلح المؤمنين والمجنون كالطفل
ويتبعني ان يقيده بالحنون الاصل في دون العارض بعد البلوغ ومن لم يحضر
عند اول التكبير اذا حضر لا يشرع ما لم يكبر الامام تكبيرة حال حضوره
بخلاف من كان حاضرا عند تكبيرة سبقه الامام بها فانه لا ينتظر وقال
ابو يوسف يكبر المسبوق ايضا كما حضر تكبيرة الافتتاح ويقول تأخذ
من جاء بعد ما كبر الامام الرابعة يكبر فاذا سلم الامام قضى ثلث تكبيرات عنده
وعليه القنوي وعندهما فانه الضلوة تؤذي في المحيط ان محمدا مع
ابي يوسف في هذه الصورة ويقضي المسبوق ما فاته من التكبيرات مثوالة
من غير دعاء للارتفاع قبل فراغه فتبطل صلوة فاذا رفعت على الاكتاف

قبل فراغه بقطع التكبير لانها بطلت وقبل وضعها على الارض فان
لا يتطيل وان رفعت عن الارض ولا ترفع الايدي في صلوة الجنائزة الا
في التكبير الاولى في ظاهر الرواية وكثير من مشايخ بلخ اختاروا الرفع
عند كل تكبيرة وهو قول الائمة الثلاثة ويقوم الامام بخذاء صدر الميت
ذكر اكان او انشئ في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة يقوم بخذاء وسط المرأة
وكذا للرجل في رواية والمختار هو ظاهر الرواية ويستحب ان يصفوا ثلاثة
صفوف حتى لو كانوا سبعة يتقدم احدهم للامامة ويقف وراءه ثلثة ووراءهم
اثنان ثم واحد وافضل صفوف الجنائزة آخرها بخلاف سائر الصلوة
ولو اخطوا في الوضع فوضعوا رأسه مما يلي يسار الامام جازت الصلوة
وان تعمدوه فقد اساءوا وجزت وتكره الصلوة عليه في مسجد جماعة
عندنا وقال الشافعي واحد لا بأس بها ولو وضعت خارج المسجد والامام
ومعنى القوم معها والباقي في المسجد والصفوف متصلة لا تترك ولو
وضعت على باب المسجد والامام والقوم في المسجد اختلف المشايخ فيه
ومن دفن ولم يصل عليه صلى على قبره فامم يغلب على الظن انه يفسح
ولا يصل على عضو الا اذا كان في حكم الكل بان وجد اكثر الميت
او النصف ومعه الرأس بخلاف ما لو وجد نصفه مشقوقا بالاطول ولا
يصل على باغ ولا قاطع طريق اذا قتل حال الحرب ولا يفسلان وان قتل
بعد وضع الحرب اوزارها يصل عليه او حكم المقتولين بالعصية والمكاريه
في المضرب بالليل حكم قطاع الطريق ومن قتل احدا بوجه لا يصل عليه
ومن قتل نفسه يصل عليه خلافا لابي يوسف ومن علمت حيوة عند ولادته
بإسهال او خرفة غسل وصلى عليه وكذا لو خرج اكثره حيا والا غسل
ولا يصل عليه وان سبي صبي ومات فان لم يسب معه احدا بوجه يصل عليه
وان سبي معه احدهما لا يصل عليه الا ان امم احدهما او اسلم الصبي
بنفسه وكان يعقل الاسلام والسنة في جلي الجنائزة عندنا ان يحملها
اربعة نفر من جوانبها الاربعة خلافا للشافعي ويستحب ان يحملها
من كل جانب عشر خطوات لقوله عليه السلام من حمل جنازة
اربعة خطوات كفرت عنه اربعين كبيرة وينبغي ان يتندبا

مقدمها فيضعة على يمينه ثم مؤخرها كذلك ثم بمقدمها على يساره ثم مؤخرها
كذلك وحمل الصبي على الابدى اول من حمله على الدابة ولا بأس ان
يحملة رجل واحد على يديه او يحملة على يديه وهو راكب ولا بأس ان
يحملة في سقطة او طبق ويكره حمل الميت على الظهر او الدابة ويسرعون
في المشي بها دون الخبيب وهو ضرب من العمد ودون العنق وهو الخطو
الفسيح والمراد الاسراع من غير ان تضطرب ولا يكره المشي قدماها
الا ان المشي خلفها افضل عندنا والراكب يسير خلفها ولا يتقدمها
الا ان يعد كيدا يؤذي باثارة الغبار والمشى افضل ولا يقوم احد للجنازة اذا
مرت به الا اذا اراد ان يتبعها وما ورد في الاحاديث من القيام لها منسوخ ولا
ينبغي ان يرجع حتى يصل عليها وبعد ما صلى قالوا لا يرجع الا باذن وفي
الحديث قيل الرفق ان يلصقه الرجوع بقبر اذنه وهو الاوجه والاول
وينبغي لمبتهما ان يكون متخذا متفكرا في حاله متعظا بالموت وبما يصبر
اليه الميت ولا يتحدث باحاديث الدنيا ولا يضحك وسمع ابن مسعود
رجلا يضحك في جنازة فقال له انضحك وانت في جنازة لا اكلمك ابدا
وينبغي ان يطيل الصمت ويكره رفع الصوت فيها بالذكرو قراءة القرآن كراهة
تحرمة وقيل ترك الاولى فليذكر في نفسه ويقرأ في نفسه ولا ينبغي للنساء
ان يخرجن معها بل يكره كراهة تحریم في زماننا ويحرم النوح وشق
الجيوب ونحش الحدود ولطمها ونحو ذلك لقوله عم ليس منا من شق
الجيوب ونحش الحدود وعاب دعوى الجاهلية ولا بأس بالبكاء بارسال
الدموع في الجنائزة وفي المنزل لقوله عم ان الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن
القلب ولكن يعذب بهذا وأشار الى لسانه او رجحوا ان كان مع الجنائزة صابحة
او نائحة ترجحوا ان لم ترجحوا لا يترك اتباع الجنائزة لذلك ويتكر بقلبه واذا انتهت
الجنائزة الى القبر يكره الجلوس قبل ان توضع عن الاعناق واذا وضعت
يجلسون ويكره القيام ذكره قاضيان وهو مقيد بعدم الحاجة والضرورة
والافضل في القبر الممدان امكن والا فالشق وذلك بان تكون الارض رخوة
والمدان محفر في جانب القبلة من القبر حفرة في موضع فيها الميت وينصب عليه
اللين او غيره والشق ان يحفر حفرة كانهرو بيني جاتها باللين او غيره وبوضع

الميت بينهما ويسقف عليه باللبن او الخشب ولا يمس السقف الميت قال
في المنافع اختاروا الشق في ديارنا رخاوة الارض حتى اجازوا الاجر والخشب
واتخاذ التابوت ولو من حديد ومثله في المبسوط ويكون التابوت من رأس
المال اذا كانت الارض رخوة او ندية مع كون التابوت في غيرهما مكروها
في قول العلماء قاطبة وينبغي ان يفرش فيه التراب وتطين الطبقة العليا
مما يلي الميت ويجعل اللبن الخفيف عن يمين الميت ويساره ليصير بمنزلة الممد
وفي المحيط واستحسن مشايخنا اتخاذ التابوت للنساء يعني ولو لم تكن الارض
رخوة ومقدار عمق القبر قبل قدر نصف قامته وفي الذخيرة الى صدر الرجل
او وسط القامة فان زادوا فهو افضل وان عمقوا مقدار قامته فهو احسن
فعلم ان الادنى نصف القامة والاعلى تمامها ويوضع الميت في قبره وضعا
من جهة القبلة مستقبل القبلة عند وضعه ولا يسيل سلابان يوضع عند
رجل القبر ثم يسيل من قبل رأسه منحدرًا خلافا للشافعي واحدا ويقول
واضعه بسم الله وعلى ملة رسول الله ولا تعين في عدد الواضعين من وتر
او شفع بل المعتبر حصول الكفاية وذو الرحم المحرم اولى بوضع المرأة
فان لم يكن فاهل الصلاح من الاجانب ولا يدخل القبر امرأة ولا كافر
وان كانا قريبين ذكر اكل الميت اواثى ويستحب تسجدة قبر المرأة بثوب
حال الوضع حتى يسوى اللبن ونحوه على الممد ولا تستحب في حق الرجل
خلافا للشافعي ويوجه الميت في القبر الى القبلة على شقه الايمن ولا يلقى
على ظهره وتحمل العقدة وفي النافع السنة ان يفرش في القبر التراب يعني
في الارض النزة قال السروجي وفي كتب الشافعية والحابلة يجهل تحت
رأس الميت او يحرقه او يمسح عليه لا يحاين انتهى ويكره ان يوضع تحته
مضربة او مخدة ويسند الميت من ورائه متراب او نحوه ثلاثين ثوب ويسوى
اللبن على الممد اي يقيم اللبن عليه من جهة القبلة وتسد شقوقه كيلا يتزل
عليه التراب منها ولا بأس بالقصب قال الوبري يستحب اللبن والقصب
والخشب في الممد واختلف في وضع البوراء فوق اللبن قبل يكره وقيل لا
ويكره الاجر والخشب وقيل لا بأس عند رخاوة الارض ثم بهال التراب
ولا يدخل التراب الذي خرج من القبر ويكره الزيادة وعند محمد لا بأس بها

ويستحب

ويستحب حتى التراب عليه ثلثا ولا بأس برش الماء عليه ويسمى القبر
ولا يسطح عندنا خلافا للشافعي وفي المحيط تسنيم القبر قدر أربع اصابع
او شبر وفي البدايع قدر شبر او اثنى عشر ذراعا ويكره تخصيص القبر وتطينه
لما روي انه عليه السلام نهى عن تخصيص القبور وان يكتب عليها وان يبنى
عليها وان توطأ وفي منية المفتي المختار انه لا يكره التطيين وعن ابي حنيفة
ان يبنى عليه بناء من يديت او قبة او نحو ذلك وكذا يكره وطؤه والجلوس
عليه وكره ابو يوسف الكتابة ايضا * نوع * في الشهيد والمراد به الحكمي
اي الذي يتعلق به نوع مخصوص من احكام الشرع الجارية على المكلفين
في الدنيا واما الشهيد الحقيقي الذي وعده الله الثواب المخصوص فليس
من يتعلق به الاحكام المذكورة غير الاعتراف به الذي قتل في سبيل الله
ومن الحق به والله اعلم بمن قتل في سبيله والشهيد الحكمي دلي قول ابي حنيفة
مسلم مكلف طاهر علم انه قتل ظلما فلا يجب به مال ولم يرث وعلي قولهما
يزول قيد التكليف والطهارة فهذا شامل لمن قتله اهل الحرب او اثنى
باي شيء كان وباي سبب كان ولمن قتله غيرهم اذا لم يجب بنفس القتل
مال سواء لم يجب اصلا كقتل الامير مثله في دار الحرب عند ابي حنيفة
وقتل السيد عبده عند الكل او وجب لعارض كقتل الاب ابنه والصلح عن
العمد وشبه ذلك وخرج من قتل من البغاة وقطاع الطريق واهل العصية
والمقتول مجدا وقصاص لانهم لم يقتلوا ظلما وخرج من وجب بقتله مال
كقتل غير العمد وكذا الذي وجب بقتله لفسامة وخرج بقصد العلم من لم يعلم
قاتله سواء وجب فيه القسامة او لم يجب هو الصحيح لاحتمال انه قتل لسبب صحيح
لقوله وخرج الصبي والمجنون والجنب والحائض والغاسية دلي قول ابي حنيفة
خلافا لهما وخرج من ارث باتفاق ائمتنا والارثان ان يأكل او يشرب
او ينام او يداوى او ينقل من المعركة حيا او ياويه حية او يحوها وهو حي
او يمضي عليه وقت صلاوة وهو يعقل وواو صي شيء فان كان من امور الدنيا
فهو ارثان اتفاقا وان من امور الآخرة فكذلك عند ابي يوسف خلافا لمحمد
وقيل الخلاف فيما اذا اوصى بامور الدنيا اما بامور الآخرة فلا يكون ارثا
اتفاقا وقيل لا خلاف بينهما جواب ابي يوسف فيما اذا اوصى بامور الدنيا

وجواب محرمها اذا اوصى بامور الآخرة ومن الارثا ان يبيع او يشتري
او يكلم بكلام كثير وعن محمد انه ان بقي في مكانه حيا يوما ولبه فهو مرتث
وان لم يكن يفعل هذا كله بعد انقضاء الحرب اما قبل انقضائها فلا يصير
مرتثا بشئ مما تقدم ثم حكم الشهيد المذكور ان لا يغسل بل يدفن بدمه
وشابه التي قتل فيها الاما لبس من جنس الكفن كالقرو والحشو والخف
والسلاح وكذا السر او بل فان كان ماعليه نافعا عن كفن السنة براد
عليه بان لم يكن فيه ازار او افاقة وان كان ازيد من ذلك ينقص منه
و يصلى على الشهيد عندنا خلافا للمالك والشافعي والدلائل في الشرح
مسائل متفرقة * من الجنائز لا بأس بالاذن في صلوة الجنائز اى اذن الولي
لغيره في الصلوة وفي بعض النسخ لا بأس بالاذن اى الاعلام بان يعلم
بعضهم بعضا ليقضوا حقه كذا في الهداية وان مات المسلم قريب كاف
لبس له ولي من الكفار يغسله غسل الثوب الجبس ويلفه في خرقة ويحمله
حفرة يلقيه فيها من غير مراعاة السنة في ذلك وان دفعه الى اهل دينه
جاز وان كان له ولي من الكفار لا ينبغي للمسلم ان يقول امره بل يخلى يديه
ويدهم وينزع جنازته من بعد ان شاء هذا كله اذا لم يكن كفره بالارتداد واما
لو كان مرتدا يلقيه في حفرة كالكلب من غير غسل ولا تكفين ولا يدفعه
الى اهل الدين الذي انتقل اليه مات وليس له مال ولا من يجب كفنه عليه
وجب كفنه على الناس بطريق الكفاية فيجب في بيت المال فان لم يكن او منع
ظمانا لو امن الناس فان فضل مما شئوا شئ صرف الى كفن آخر ان لم
يعرف صاحبه بعينه وان عرف رد اليه وان لم يوجد ميت آخر فصدق به
دفن الميت وهو طري كفن تائبا من جميع المال فان كان قد قسم ماله فعلى
المورث على الغرماء كفن رجل ميتا من ماله ثم وجه الكفن في يد رجل او
افترس الميت سبع فالكفن له لان الميت لا يملكه خرج من الميت شئ بعد ما
اندرج في كفته لا يغسل منه شئ عندنا يجوز ان تغسل المرأة زوجها بالاجماع
مادامت في الغنة ولا يجوز غسل الزوج زوجته عندنا خلافا للثلاثة ولان
تغسله لو انقضت عدتها بالولادة خلافا للمالك والشافعي وكذا لو بان
منه قبل موته او ارتدت قبله او بعده او قبلت ابنه او اباه او وطئت بشبهة

والمطلقة

والمطلقة الرجعية تغسله خلافا للشافعي وام الوالد لا تغسل سيدها وان كانت
في العدة هو الصحيح وفي رواية عن ابي حنيفة تغسله وهو قول زفر ومالك واحمد
ولو غسل الميت وكفن ونسوا عضوا لم يصبه الماء ينقض الكفن ويغسل
العضو وتعاد الصلوة ان كانوا صلوا عليه وكذا لو علموا بذلك بعد وضعه
في القبر قبل ان يمال التراب ولو اهيل لا ينش ولا يخرج وسقط غسله وعادت
الصلوة عليه الى الجواز وفي المبسوط سقط غسله ويصلى على قبره وهو الاظهر
ويكفي المولم يغسل اضلا او لم يكفن فانه لا ينش بعد ما اهيل التراب
ولو بقيت اصبع او نحوها لا ينقض الكفن خلافا لمحمد ولو علم ذلك قبل
التكفين غسل انفاقا ولو دفن بشئ او درهم للغير او في ارض مغصوبة
او اخذت بشفعة يخرج وان وقع في القبر متاع فعليه بعد ما اهيل التراب
نيس ولخرج ولا يجوز ان ينش القبر لغير ما ذكر مات قبل يجسد واما فتيموه
وصلوا عليه ثم وجدوا ما وصلوه وصلوا عليه تائبا وقبل لا تعاد الصلوة
والحي اولى بالثوب المشترك بينه وبين الميت او المورث ان كان مضطرا
ليرد او سلب بخشي منه التلف والا فالميت اولى وكذا الماء ان اضطر اليه
للعطش قدم على غسل الميت به والا فلا ولا يجوز الجمع بين اثنين في كفن
واحد عندنا وجوز الشافعية والحنابلة عند الضرورة ولا يجوز دفن اثنين
او اكثر في قبر واحد الا عند الضرورة وتح يجعل بينهما حاجزا من التراب
اوصى ان يصلى عليه فلان الوصية باطلة وليس له ان يتقدم الا برضا
الاولياء وكذا الوصية بغسله وادخاله القبر وفي رواية ابن رستم انها جائزة
واوصى النساء وخذهن على الجنائز جازت وسقط بها الفرض ويستحب
ان يصلين متفرقات معا ويجوز جماعة ولو اجتمعت الجنائز جاز ان تصلى
عليهن صلوة واحدة ويجعلون واحدا خلف واحد ويجعل الرجال مما يلي
الامام ويستوى فيه الحر والعبد في ظاهر الرواية ثم الصبيان ثم الحناني ثم النساء
وان شاءوا جعلوهم صفوا واحدا وجاز ان يصلى على كل واحدة على حدة وهو
الافضل ولو كبر على جنازة فجاء باخرى يكمل الاولى ويستقبل الاخرى
واذا اختلف موتى المسلمين وموتى المشركين فان وجدت علامة عمل بها
قبل علامة المسلمين الختان والحضاب وقص الشارب وايس السواد

ليكن الختان انما يكون علامة اذا لم يكن فيهم يهود واما لبس السواد
فمكثير في الكفار من الفرنج وغيرهم فلا يكون علامة وكذا قص الشارب
ينبغي ان لا يكون علامة لانه يندب للغازي توقيف الشارب في دار الحرب وان لم
توجد علامة وكان المسلمون اكثر غلب الكمل وصلى عليهم وينوي
المسلمين وان كان للكفار اكثر غسلوا ولم يصل عليهم وان كانوا سواء قبل
يصلى وقبل لا واما الدفن فقيل في مقابر المسلمين وقيل في مقابر المشركين
وقيل في مقابر على حدة وتسوى قبورهم ولا تسم واصل الاختلاف في كرامة
تحت مسل مات حبلى لا يصل علىها بالاجماع واختلاف الصحابة رضي الله
عنهم في دفنها قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين وقيل في مقابر المشركين وقال
عقبة بن عامر وابنه بن الاسقع يتخذ لها قبر على حدة وهو احوط
وفي بعض كتب المالكية يجعل ظهرها الى القبلة لان وجه الجنين الى
ظهرها قال السروجي وهو حسن ولو وجد قتييل في دار الاسلام فان
كان عليه شامة عمل بها والا ففى زوايته يغسل ولا يصل عليه والصحيح
انه يصل عليه تبعا لدار كمال لو وجد في دار الحرب ولا علامة بالصحيح انه
كافر بحكم الدار ولو حضرت الجنازة في وقت المغرب قدم صلوة المغرب
ثم الجنازة ثم سنة المغرب وقيل تقدم السنة ايضا على الجنازة ولو حضرت
وقت صلوة العشاء قدمت صلوة العشاء ثم هي على الخطبة ولو جهز الميت
صبيحة الجمعة يكره تأخيرها الى وقت الجمعة ليصلى عليه جمع عظيم اما
لو خاف فوت الجمعة بسبب دفنه اخروا دفنه واتباع الجنازة افضل من
التأجيل ان تكاثرت الخوارق او صلاح مشهور والا فالنوافل افضل
ويجوز الاستنجاء على رجل الجنازة وجفن القبر ولا يجوز على غسل الميت
وبعض المتأخرين يجوز ذلك ايضا ويستحب في القتل والميت دفنه في مقابر
المسلمين الذي مات فيه وان نقل قبل الدفن فليس بمسلم ولا بأس به
ودل هذا على ان نقله الى بلد آخر مكروه وقيل يجوز نقله فيما دون السفر
وقيل لا يكره في مدة السفر ايضا واما بعد الدفن فلا يجوز اخراجه بوجه
الا ان تكون الارض حقا للغير وح البشعة ذلك الغير اخرجه وان شاء
سوى القبر وزرع فوقه في القبة مقابر بلغ اليها حطيم جهنم لا يجوز

نقلهم الى موضع آخر ويكره الدفن في البيت الذي مات فيه سواء كان
صغيرا او كبيرا لان ذلك خاص بالانبياء ولا يحضر قبر لدفن آخر مالم
يبل الاول فلم يبق له عظيم الا عند الضرورة بان لم يوجد فتح تجمع عظام
الاول ويجعل بينهما وبين الاخر طائر من تراب ومن مات في سفينة لبس
بقربها ارض غسل وكفن وصلى عليه وبلغ في البحر ويكره الجلووس
على القبر ووطئه وقطع البسات الرطب من اعلى القبر دون الباس
واورأى طريقا وطن انه محدث وان تحته قبرا كره المشي فيه
ويكره النوم عند القبر وقضاء الحاجة على اولا وكل عالم بعهد
في السنة والمهود لبس الازيارتها والدعاء عند هاقا وما يقول السلام
عليكم دار قوم مؤمنين وانا انشاء الله بكم لاحقون اسأل الله لي واكم
العافية واختلف في اجلاس القارئ عند القبر والمختار عدم الكراهة ولا يكره
الدفن ليلا والمستحب الدفن ليلته مات واضطرب الولد في بطنها
وغلب على رأيهم انه حتى يشق بطنها اما الواتلع لو او الالانسان فقيل
لا يشق وقيل يشق قال ابن الهمام وهذا اولى ولا يكسر عظام اليهود
اذا وجدت في قبورهم قاله قاضى بخان ويستحب زيارة القبور للرجال
وتكره للنساء ويدعون قاضى مستقبل القبلة وقيل يستقبل وجه الميت وهو
قول الشافعي وكذا الكلام في زيارته عليه السلام وفي القبة قال ابو الليث
لا تعرف وضع اليد على القبر سنة ولا مستحب ولا ترى به بأسا وقال شرف
الائمة بدعة وفي الاحياء انه من عادة النصارى انتهى ولا شك انه بدعة
لا سنة فيه عتبه عليه السلام ولا عن احد من الصحابة ويجوز الجاوس المصيبة
ثلاثة ايام وهو خلاف الاولى ويكره في المسجد وتستحب التعزية بان يقول
اعظم الله تعالى اجرک واحسن عزالك وغفر لميتك ان كان الميت مكلفا
والا فلا يقول وغفر لميتك ويكره اتخاذ الضيافة من اهل الميت على ما قالوا
ويستحب لخيران اهل الميت والاقرباء الاباعد تهيئة طعام لهم وان يلح
عليهم في الاكل وذكر البرزى انه يكره اتخاذ الطعام في اليوم الاول
والثالث وبعد الاسبوع ونقل الطعام الى القبر في المواسم واتخاذ الدعوة
لقراءة القرآن وجمع الصلوات والقراءة الختم او لقراءة سورة الانعام او الاخلاص

قال والحاصل ان اتخاذ الطعام عند قراءة القرآن لاجل الاكل بكرة
وان اتخذ طعاما للفقراء كان حسنا انتهى ولا يتخلو عن نظر رجل ارضه
مقبرة فبني فيها رجا للوضع النعش واللبن ونحوهما ان كان في الارض
سعة لا بأس به ولا يهدم ويحفر فيه لان صاحبها جعلها مقبرة ولو حفر قبرها
فاراد آخر دفن ميت فيه ان كان المقبرة واسعة كره وان كانت ضيقة جاز
ويضمن ما اتفق الاول وهذا كمن بسط بساطا في مصلى او في مسجدا ومجلس
ان كان المكان واسعا كره اغيره ان يزيله والافلاو من حفر لنفسه قبرا
فلا بأس به ويوجز عليه وقيل يكره والذي ينبغي ان لا يكره ثمينة نحو
الكفن لان الحاجة اليه متحقة غالبا بخلاف القبر لقوله تعالى وما تدرى
نفس باي ارض تموت وذكر البرازي عن الصغار لو كتب على جبهة الميت
او عمامته او كفته عهد تامة يرجى ان يغفر الله تعالى للميت وعن
بعض المتقدمين انه اوصى ان يكتب في جهته وصدره بسم الله الرحمن الرحيم
ففعّل ثم روى في المنام وسئل عن حاله فقال لما وضعت في القبر جاءني
ملائكة العذاب فلما رأوا ما كتبوا على جبهتي وصدري بسم الله الرحمن الرحيم
قالوا امت من العذاب والله سبحانه اعلم * فصل * في احكام المسجد
تجب صيانة المسجد عن ادخال الراجحة الكريمة لقوله عليه السلام من اكل
الثوم والبصل والكرات فلا يقرب من مسجدنا فان الملائكة تتأذى مما يتأذى
منه بنو آدم وعن حديث الدينار وعن البيهقي والشيخان والاشعاري
واقامة الحدود ونشد ان الضالة والمرور فيها غير ضرورة ورفع الصوت
والخصومة وادخال المجانين والصبيان لغير الصلوة ونحوها بجميع ذلك
ورد النهي عنه عليه السلام ويباح البيع والشراء بقدر الحاجة المعتكف
لالتجارة والكسب والمراد من انشاء الشعر ما ليس فيه نوع ذكر وعبادة
ويكره التوضؤ فيه الا اذا كان فيه موضع اعد لذلك وكذا الخباطة فيه
نكره الا اذا كان لضرورة حفظه من الصبيان ونحوهم اما الكاتب ومعلم
الصبيان فان كان باجر يكره وان كان حاسبة فقيل لا يكره والوجه
كراهية التعليم ان لم يكن ضرورة ويحرم السؤال فيه ويكره الاعطاء
وقيل ان لم يتخذ الرقاب ولم يمر بين يدي مصلى لا يكره الاعطاء والاول

احوط ولا يترق على حيطان المسجد ولا على ارضه ولا على البواري وكذا
المخاطبات لكن يأخذ بطرف ثوبه ويدلك بعضه ببعض وان اضطر يدفنه
تحت الحصى وفوق البواري اخف لانها ليست من اجزائه وكذا يكره
مسح الرجل ونحوها من الطين بحائط المسجد او اسطوانته وان مسح
بتراب محو وع فيه او خشبة موضوعة فيه فلا بأس به وان مسح بقطعة خصر
ملفأة فيه لا يصلى عليها فلا بأس ايضا والاولى ان لا يفعل وان كان التراب
مفروشا فيه اكره الممسح به ولا يحفر في المسجد بثر ماء وان كان قدما ترك ويكره
غرس الشجر فيه الا ان كانت ارضه زنة لا تستقر فيها الاساطين ولا بأس ان
يتخذ فيه بيت لوضع الحصى ومناعه وان تطرق المسجد بلا عذر ثم ندّم
فليرجع اعيد اما لما جنى ويكره ان يطين بطين نجس او يصح فيه بدهن
نجس والكلام المباح فيه مكره وكذا النوم فيه لغير المعتكف وقيل لا بأس
للغريب ان ينظم فيه والاولى ان ينوي الاعتكاف ليجزى من الخلاف
ويحترز فيه من خروج شيء من ريع ونحوه ولا بأس بالجلوس فيه لغير الصلوة الا
للمصيبة فانه يكره وكل ما يكره في المسجد يكره فوقه ايضا وافضل المساجد
المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم مسجد قبا ثم الاقدم
فالاقدم ثم الاعظم فالاعظم وذكر قاضيان وغيره ان الاقدم
افضل فان استويا في القدم فالاقرب فان استويا وقوم احدثا
اكثر فان كان فقيها يقتدى به يذهب الى الذي جماعته اقل وغير الفقيه
يتخير والافضل ان يختار الذي امامه يصلح وافقه ومسجد حبه وان قل
جمعه افضل من الجامع وان كثر جمعه وان فاته الجماعة في مسجد حبه
فان اتى مسجد آخر يتركها فيه فهو افضل الا في المسجد الحرام ومسجد
النبي عليه السلام وينبغي ان يستثنى المسجد الاقصى ايضا وان لم يدرك
الجماعة في مسجد آخر فمسجد حبه اول قضاء لحقه وهذا ولم يحضر جماعة
يصلى المؤذن فيه وحده ولا يذهب الى مسجد آخر فيه جماعة وكذا
الجماعة لو غاب المؤذن لا يذهبون الى غيره بل يتقدم احدهم وكذا
لوفات احدهم تكبيرة الافتتاح اوركعة اوركعتان ويمكنه ادراكهما
في غيره لا يذهب اليه وان كان امامه يصلى العشاء قبل غياب البياض

ما لافضل ان يصليها وحده بعد البياض وفي النظم ومسجد استاذ
لدرسه او لسماع الاحبار افضل بالاتفاق وذكر قاضيان اذا كان امام
الحى زائبا او آكل ريواله او تحول الى مسجد آخر وكذا ينبغي اذا كان فيه
خصلة تكره بها امامته وان دخل مسجد او اقيم في مسجد آخر لا يخرج
من الاول حتى يصلي ويكره الخروج من مسجد اذن فيه عالم يصل
الصلوة التي اذن لها الا اذا كان ينتظم به امر جماعة اخرى باركان
اماما ومؤذنا في مسجد آخر وكذا لا يكره ان يخرج بعد ما صلى تلك
الصلوة الا اذا شرع في الاقامة في الظهر او العشاء لئلا ينهم بالرفض مع
ان الاقتداء متفلا مباح في هذين الوقتين وصلى العبد والحناسة له حكم
المسجد عند الفقيه ابى الليث والاصح عدمه عند السرخسي ووفق
قاضيان يان له حكمه عند اداء الصلوة حتى صح الاقتداء وان لم يكن
الصفوف متصلة وليس له حكمه في حق المرور وحرمة دخول الحنوب
والحنافض وفناء المسجد له حكمه حتى لو اقتدى منه صح وان لم تنصل الصفوف
ولا امتلاء المسجد وينبغي ان يختص بهذا الحكم دون حرمة دخول الحنوب
وتحريم وقفاؤه هو المكان المتصل به ليس بينه وبينه طريق والمساجد
التي على فوارع الطريق ليس لها جماعة رتبة في حكم المسجد لكن لا يعتكف
فيها دار فيها مسجد ان كانت لو اغلقت كان للمسجد جماعة ممن فيها
ولا ينعون احدا من الصلوة فيه فهو مسجد جماعة ثبت فيه جميع الاحكام
المتقدمة ويصح فيه الاعتكاف وان كانت لو اغلقت لم يكن له جماعة ولو
فتحت كان له جماعة فليس بمسجد جماعة وان كانوا لا ينعون احدا من الصلوة
فيه يعني يكون بمنزلة مسجد الطريق ثبت فيه الاحكام سوى جواز
الاعتكاف ولو اتخذ في بيته موضعا للصلوة فليس له حكم المسجد اصلا
ولا بأس بترك سراج المسجد الى ثلث الليل ولا يترك اكثر من ذلك الا اذا
شرطه الواقف او كان معتادا في ذلك الموضع ويجوز ان يدرس
الكتاب بضوء قبل الصلوة وبعدها ما دام الناس يصلون فيه واذا لم
يكن للمسجد امام ومؤذن راتب فلا يكره تكرار الجماعة فيه باذان
واقامة بل هو الافضل اما لو كان له امام ومؤذن فيكره تكرار الجماعة فيه

باذان واقامة عندنا وعند ابى حنيفة او كانت الجماعة الثانية اكثر من ثلث
يكره التكرار والافلاوعن ابى يوسف اذا لم يكن على هيئة الاولى لا تكرر ولا تكرر
وهو الصحيح وبالعدل عن المحراب يختلف الهيئة رجل بنى مسجدا في ارض
غصيب لا بأس بالصلوة فيه ذكره في الاجناس وذكر في الواقعات رجل
بنى مسجدا على سور المدينة لا ينبغي ان يصلي فيه لانه حق العامة فلم
يخلص لله تعالى كالمبنى في ارض مقصوبة ضاق المسجد على الناس
ويجب له ارض لرجل تؤخذ بالقيمة جبرا ذكره في المحيط رجل بنى
مسجدا وجعله لله تعالى فهو احق بمرمته وعمارته وبسط الخضر
وتحويها والقناديل والاذان والاقامة والامامة فيه ان كان اهلا
وان لم يكن فالراى في ذلك اليه وكذا ولد الباني وعشيرته من بعده اولى
من غيرهم وان تنازع الباني في نصب الامام والمؤذن مع اهل المحلة فان كان
من اختاروه اولى من الذي اختاره الباني فاخيارهم اولى وان استويا فاخيار
الباني اولى وسئل ابو القاسم عن اشترى الدهن او الخضر للمسجد ايها
افضل قال هما سواء قال ابو الليث ان كان المسجد محتاجا الى احدهما فهو
افضل وان كانا سواء في الحاجة كانا سواء في الثواب ويكره غلق باب المسجد
والاصح عدم الكراهة في زماننا صيانة لمناعه عن السرقة ولا بأس
بنقش المسجد بالحص والساج وماء الذهب ونحوه كالأبأس بتخلية المصحف
لكن تركه اولى لان منهم من كرهه ومحل الكراهة التكلف بدقائق النقوش
وتحويه خصوصا في جدار القبلة هذا اذا فعل من مال نفسه اما المتولي فلا
يجوز ان يفعل من مال الوقف الا ما يرجع الى احكام البناء حتى لو جعل
البياض فوق السواد للنقاء ضمن كذا في اخية * فصل * في مسائل شتى
من كتاب الصلوة وهي الخاتمة الصلوة داخل الكعبة جائزة فرضا ونفلا
خلافا لما لك في الفرض فان صلوا بجماعة فجعل بعضهم ظهره الى ظهر
الامام جاز وكذا لو كان وجهه او ظهره الى جنب الامام او وجهه الى وجهه
جاز لانه تكرر المواجهة بلا حائل وان كان ظهره الى وجهه لا يجوز وكذا
لو كان متوجها الى جهة توجه الامام وهو اقرب الى الحدار منه واذا صلى
الامام خارج الكعبة في المسجد الحرام وتحلق المقعدون حوله ما جاز لمن

في غير جهته ان يكون اقرب اليها منه لامن كان في جهته والصلوة فوقها
 تجوز عندنا مع الكراهة وقال مالك لا تجوز اصلا وعند الشافعي واحد
 لا تجوز ما لم يكن بين يديه سترة ذكره الزاهد في شرح القدوري السجدة
 خمس صلية وهي فرض وسجدة سهو وسجدة تلاوة وهي واجبتان
 وسجدة نذر وهي واجبة بان قال الله على سجدة تلاوة وان لم يقيد بها
 بالتلاوة لا تجب عند ابي حنيفة خلافا لابي يوسف وسجدة شكر ذكر الطحاوي
 عن ابي حنيفة انه قال لا رآه شيئا قال ابو بكر الرازي معناه ليس بواجب
 ولا مستنون بل هو مباح لا بدعة وعن محمد انه كرهها قال واكتفى بسجدة
 اذا الله ما يشره من حصول نعمة او دفع نقمة فانه قال الشافعي فيكبر مستقبل
 القبلة فيسجد فيحمد الله تعالى ويشكره ويسبح ثم يركع فرفع رأسه اما بغير
 سبب فليس بقربة ولا مكروه وما يفعل عقب الصلوة فذكره لان الجهال
 يعتقدونها سنة او واجبة وكل مباح يؤدى اليه فكرهه انتهى والقوى
 على ان سجدة الشكر جائزة بل مستحبة لا واجبة ولا مكروهة واما ما ذكر
 في المصنف ان النبي عليه السلام قال لفاطمة رض ما من مؤمن ولا مؤمنة
 يسجد سجدتين الى آخر ما ذكر في حديث موضوع اطل لا اصل له على ما
 حققناه في الشرح وذكر قاضيان لا بأس ان يصلي على البسط والفرش
 واللود والصلوة على الارض او ما تنبت الارض افضل اراد ان يصلي في بيت
 غيره فالأفضل ان يستأذنه وان لم يستأذن فلا بأس ولو صلى في بيت رجل
 يؤثم باذن من له السكنى رفع رأسه من الركوع او السجود قبل الامام عاد
 لتزول المخافة بالموافقة معه ثوب وديار طاهر وثوب كبرياء من النجاسة
 قدر مانع وليس له ما يزيلها به صلى في الديار شرع منفرد في صلوة جهرية
 فقرأ الفاتحة خلفه ثم اقتدى به آخر مجهر بالسورة ان قصد الامانة والا فلا
 يلزمه الجهر جهر المنفرد في موضع المخافة يكون مستحبا ولا يلزمه السهو
 لو سهوا ويكره له الجهر في نوافل النهار ايضا وفي كفاية الشعبي بخافت
 الامن عند وهو ان يكون هناك من يتحدث او يغلب النوم ويكره ذب
 الذباب والبعوض الا عند الحاجة بعمل قليل وفي الحجة الصلوة في النملين
 تفصل على صلاة الخافي اضعاها مخالفة لليهود سمي الامام فحافت

بالفاتحة ثم تذكر مجهر بالسورة ولا يعيد ولو خافت بآية او اكثر يتمها جهرها
 ولا يعيد خاف ان ضم سورة ان يخرج الوقت جاز ان يقتصر على اذني الفرض
 وخص فخر الاسلام هذا بالفجر وقبل تراعى سنة القراءة في غير الفجر
 وان خرج الوقت والظاهر ان تراعى قدر الواجب في غيرها امام قرأ فانتقل
 الى موضع آخر فذكر كلمة او كلمتين مكان غيره نحو ان قرأ مكان لعلمكم تشكرون
 قليلا ما تشكرون يعود الى الترتيب الاول وكذا ان كان آية او اكثر ان انتقل
 الى ما فوقه والا فلا وقبل يعود الى ترتيب قرأته على كل حال كذا في القنية
 اصابه وجع سن لا يطيقه الا بامسالك شي في فقه وضاق الوقت يقتدى
 بغيره فان لم يجسد صلى بغير قراءة ويعذر شك انه قرأ الفاتحة ام لا ان قبل
 السورة بقرأها ثم السورة وان بعد السورة لا يقرأها لان الظاهر انه قرأها
 وان كان له رأي عمل به امام تلا سجدة وسجد فظن المؤمن انه ركع
 فركعوا وسجدوا لم تفسد صلواتهم وان سجدوا اخرى فسدت الاشغال
 بالجماعة لثلاث فوته ركعة افضل من الاغ الوضوء ثلاثا والوضوء ثلاثا
 من ادراك التكبير الاولى شرع في فاتة ثم اقيمت الجماعة لا يقطع وان لم يكن
 صاحب ترتيب امام لا يأتي بالطمانينة لا يعذر في الاقتداء به ويقتدى بمن
 يأتي به انسى القنوت فركع ولم يتابعه القوم فرفع رأسه وقت وركع وتابعوه
 فسدت صلواتهم ادرك الامام راكعا ان قام في الصف الاخير يدرك الركعة
 وان مشى الى الاول لا يدركها لا يمشي وان كان بحيث لو مشى الى الصف
 فاتته الركعة وان قام وحده لا تقوت يمشي ولا يقوم وحده وفي القنية امام
 ترك الامامة لزيادة اقامته في الرستاق اسبوعا او نحوه او لمصيبة او لاستراحة
 لا بأس به ومثله عفو في العادة والشرع تنهى والظاهر ان المراد به وقوع ذلك
 في السنة مرة تبين للامام انه صلى بغير وضوء يجب عليه الاخبار بقدر الممكن
 وقبل لا يجب خاف ان صلى سنة الفجر على وجهها ان تغوته الجماعة وان
 اقتصر على الفاتحة وعلى تسبيحة في الركوع والسجود يدركها فله
 ان يقتصر وكذا ترك الشاء والتعوذ ومثلها سنة الظهر اقام المؤذن ولم يصل
 الامام سنة الفجر يصلبها ولا تعاد الاقامة شرع في النقل على ظن سعة الوقت
 ثم ظهر انه ان اتم شفعا يقوت الفرض لا يقطع كما لو شرع في النقل ثم خرج

الخطيب افتتح التطوع قائما ثم قعد ثم افسد ففرضاها قاعدا جاز ولو افسد
قبل القعود لم يجز قام التطوع الى الثالثة ثم ذكر انه لم يقعد يعود وان كانت
سنة الظهور وعن البردوي انه لا يعود قبل هـ. هذا قول ابي حنيفة والاول
قول محمد وسجد للسجود وعلى كل حال وان لم يكن ثوي اربع يعود اتفاقا
وان لم يعد فسد كذا في القنية اذالم يتم الركوع والسجود يؤمر بالقضاء
في الوقت لا بعده وقيل مطلقا وهو الاصح صلى خلف امام يلحن ينبغي ان
يعيد لم يجد العاري الاجلدية غير مدبوح لا يستتر به للجحاسة الاصلية بخلاف
الثوب النجس يجوز جل نعله في الصلوة ان خاف ضباعه ما لم يكن فيه نجاسة
والافضل ان يضعه قدومه لئلا يشتغل قلبه به شرع في الصلوة بالاخلاص
ثم خالطه الرياء فاعبره للسابق امكنه النظر في العلم بها والصلوة في الليل
فعل والافان كان له ذهن ويعرف الزيادة من نفسه فالنظر في العلم افضل
الصلوة لارضاء الخصوم لا يفيد بل يصلي لوجه الله تعالى فاذا لم يعف
خصمه يؤخذ من حسنة جاء في بعض الكتب انه يؤخذ لائق ثواب سبع مائة
صلوة بالجماعة الكل في البرازية ترك تكبيرة القنوت قبل سجود السهو
وقيل لا الاشتغال بقضاء المفويات اولى واهم من التوافل الا السن المعروفة
وصلوة الضحى وصلوة المسبح والصلوات التي رويت فيها الاخبار فذلك
تصلي بنية النقل وغيرها بنية القضاء كذا في فتاوى الحجة تلامن اول السجدة
اكثر من نصف الآية وترك الحرف الذي فيه السجدة لم يسجد وان قرأ
الحرف الذي فيه السجدة ان قرأ ما قبله او ما بعده اكثر من نصف الآية تجب
والافلا وقال الفقيه ابو جعفر اذا قرأ حرف السجدة ومعها غيرها قبلها
او بعدها ما فيه امر بالسجدة يسجد وان كان دون ذلك لا يسجد وهذا
اقرب وفي الملتقطات خير سجدة التلاوة يجوز ان طالت المدة ولا ثم عليه
وذكر الطحاوي مطلقا ان تأخيرها مكروه وفي الحجة يستحب للتالي والسماع
اذالم يمكنه السجود ان يقول سمعنا واطعنا عفا ربنا واليك المصير
واذا صلى من الرباعية اكثرها بان قيد الثالثة بالسجدة ثم اقيمت الجماعة
واحب ان يسجد لصلاته فلا يؤدى الغرض بالجماعة فالجيلة ان يترك
العدة الاخيرة ويقوم الى الخامسة ويضم اليها سادسة او يصلي الرابعة

قاعدا لتقلب صلواته نقلا عند ابي حنيفة وابي يوسف نذر ان
يصلي ركعتين بغير طهارة فنذره باطل عند محمد وقال ابو يوسف يلزمه
ان يصليهما بالطهارة ولو نذر ان يصليهما بغير قراءة لم يمتا بالقرأة عندنا
وقال زفر لا يلزمه شيء ولو نذر ان يصلي ركعة واحدة لزمه شفع عندنا
وقال زفر لا شيء عليه ولو نذر ان يصلي ثلاثا لزمه ان يصلي اربع عندنا وعند
يلزمه ركعتان ولو قال لله على ان اصلي كذا في المسجد الحرام جاز ان
يصلي فيه في اي مكان شاء وقال زفر يلزمه ان يصلي فيه ولو نذرت
امراة ان تصلي غدا كذا وان تصوم غدا فحاضت فيه لزمها قضاء ذلك اذا
طهرت خلافا لزفرو يؤمر الصبي بالصلوة اذا بلغ سبعا ويضرب عليها اذا بلغ
عشر اياه ورد الحديث وكذا من في حجره يتيم له ان يضربه اذا بلغ عشرة
على ترك الصلوة وكذا الزوج له ان يضرب زوجته على ترك الصلوة والغسل
في الاصح كما ان له ان يضربها على ترك الزينة اذا ارادها والاجابة الى
قراشه اذا دعاها والخروج بغير اذنه وان لم تنته عن تركها بالضرب
بطلقها ولو لم يكن قادرا على مهرها ولان يلقي الله سبحانه ومهرها
في ذمته خير له من ان يطأ امراة لا تصلي قال الله تعالى وأمر اهلك
بالصلوة واصطبر عليها لانستلك رزقا نحن نرزقك والعاقبة للتقوى
وتسئل الله تعالى حسن العاقبة لنا ولوالدينا ولاخواننا واجباتنا وجميع
المسلمين انه خير مشئول واكرم مأمول وله الحمد اولا وآخرا وظاهرا وباطنا
وسرا وعلا بنية على كل حال وصلى الله تعالى على سيدنا

محمد وعلى اله وصحبه وسلم دائما متصلا الى يوم الحشر

والمآل وصلى الله تعالى على جميع الانبياء

والمرسلين وعلى الملائكة والمقربين

وعلى آلهم واصحابهم

اجين والحمد لله

رب العالمين

سید محمد علی
میرزا محمد علی
میرزا محمد علی
میرزا محمد علی

میرزا محمد علی
میرزا محمد علی
میرزا محمد علی